تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني

مركز القدس للاعلام والاتصال

JMCC

ص ٥٩ شذ

تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني

المؤتمر الاول

١٩٩٤

تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني

المؤتمر الاول

القدس - شباط ١٩٩٤

شكر وتقدير

تتقدم اللجنة التحضيرية للمؤتمر بجزيل الشكر والعرفان الى كافة الاخوة والاخوات الذين شاركوا في انجاح هذا المؤتمر وخاصة الاخوة الذين لبوا دعوتنا من خارج ارض الوطن. وكذلك الاخوة المتحدثين الذين ساهموا من خلال تحضير ألاوراق وتقديمها واثراء ابحاث المؤتمر.

كما نشكر بشكل خاص مؤسسة "إمدايست" على مساهمتها المادية في تغطية جزء كبير من تكاليف المؤتمر.

اللجنة التحضيرية.

حقوق الطبع محفوظة: لمركز القدس للاعلام والاتصال JMCC - القدس - ١٨ شارع النشاشيبي - الشيخ جراح/ ص.ب ٢٥٠٤٧ تلفون:٨١٩٧٧٧/٦ فاكس:٨٢٩٥٣٤

تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني

الطبعة الأولى - شباط ١٩٩٤

اصدار: دار القدس للنشر والتوزيع - القدس، ص.ب: ٢٥٠٤٧

تدقيق لغوي: الاستاذ علي الجريري

صف ومونتاج واخراج: مكتب الكرمل للدعاية والتصميم - رام الله

تصميم الغلاف: غصوب علاء الدين - رام الله -

الفهرس

اللجنة التحضيرية للمؤتمر ٩

مقدمة ١١

كلمة الافتتاح ١٣

الجلسة الاولى

"دراسة سياسية لأتفاق اعلان المبادىء.

د. حيدر عبد الشافي ١٧

"دراسة قانونية لأتفاق اعلان المبادىء.

رجا شحادة ٢٣

نقاش ندوة قراءات معمقة لاتفاق اعلان المبادىء ٣١

الجلسة الثانية

"الفهم الأسرائيلي لأتفاق اعلان المبادىء

والمرحلة الأنتقالية"

شلوم غازيت ٤١

نقاش ندوة المفهوم الاسرائيلي لاتفاق اعلان

المبادىء والمرحلة الانتقالية ٤٧

الجلسة الثالثة

حول مشروع النظام الاساسي للسلطة الوطنية في المرحلة الانتقالية

د. انيس القاسم ٥٧

دراسة تحليلية للنظام الاساسي المقترح للفترة الانتقالية في فلسطين

د. نصير العاروري - جون كارول ٦٧

مفهوم السلطة والديمقراطية

د. موسى البديري ٨٧

نقاش ندوة السلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية ٩١

الجلسة الرابعة

القدس - الموضوع المنس

ابراهيم الدقاق ١٠٧

النازحين

اسعد عبد الرحمن ١١٣

نقاش ندوة التعامل مع قضايا لم يذكرها الاتفاق ولكنها مهمة في الواقع ١٢١

الجلسة الخامسة

استراتيجية التنمية الاقتصادية
في المرحلة الانتقالية
د. سمير عبدالله ١٣٤

آفاق الاستثمار الفلسطيني
كمال حسونه ١٤١

نقاش ندوة التنمية الاقتصادية
في المرحلة الانتقالية ١٤٩

الجلسة السادسة

رؤية ومستقبل علاقة الحركة الاسلامية
بالسلطة الانتقالية
الاستاذ الشيخ بسام جرار ١٧١

مستقبل المنظمة ودورها في المرحلة الانتقالية
محمد الحلاج ١٧٥

الانتخابات كأطار وآلية التعددية والوحدة
الوطنية والديمقراطية
د. مناويل حساسيان ١٨٣

نقاش ندوة الوحدة الوطنية في اطار التعددية
السياسية والايدولوجية ١٩٣

كلمة اللجنة التحضيرية الختامية ٢٠١

مشروع النظام الاساسي للسلطة الوطنية
في المرحلة الانتقالية ٢٠٥

اعلان مبادىء لترتيبات الحكومة
الذاتية الانتقالية ٢١٧

وثيقة اتفاق القاهرة ٢٣٧

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

وهي الهيئة المسؤولة والمشرفة على الجوانب المضمونية للمؤتمر، وكذلك عن ادارة جلساته. وفيما يلي قائمة باسماء اعضائها:

د. اياد السراج

مدير برنامج غزة للصحة النفسية. عضو الوفد الفلسطيني لمفاوضات واشنطن.

د. عبد الرحمن حمد

عميد كلية الهندسة في جامعة بيرزيت. وعضو مجلس الاسكان الفلسطيني الاعلى. عضو الوفد الفلسطيني لمؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن.

د. سعاد العامري

استاذة الهندسة المعمارية في جامعة بيرزيت، مؤسس ومدير مركز الفن "رواق" في رام الله، عضو الوفد المفاوض الفلسطيني لمحادثات السلام. واشنطن.

الاستاذ علي السفاريني

محامي، اخصائي بالقانون المدني وقانون الاراضي، مستشار للوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن.

الاستاذ رجا شحادة

محامي، مساهم في تاسيس مؤسسة الحق، ممثل الضفة الغربية للجنة الحقوقيين الدوليين في جنيف، مؤلف للعديد من الكتب والمقالات والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومن ضمنها قانون الاحتلال: اسرائيل والضفة الغربية، عام ١٩٨٥، مستشار قانوني للوفد الفلسطيني لمفاوضات واشنطن.

د. صالح عبد الجواد

مدير مركز أبحاث جامعة بيرزيت واستاذ التاريخ فيها.

د. خليل الشقاقي

مدير مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس. واستاذ في جامعة النجاح الوطنية بنابلس.

د. مناويل حساسيان

استاذ السياسة والعلاقات العامة في جامعة بيت لحم، له العديد من الكتب والمقالات منها "المعارضة السياسية في الحركة الوطنية الفلسطينية".

د. جورج جمقمان

عميد كلية الاداب واستاذ الفلسفة في جامعة بيرزيت. مدير مؤسسة مواطن للدراسات الديمقراطية وله عدة مؤلفات ومقالات.

د. ممدوح العكر

طبيب وجراح، مساهم في تأسيس مؤسسة مانديلا للسجناء السياسيين، عضو الوفد الفلسطيني لمحادثات السلام في واشنطن.

د. محمد النيرب

استاذ مساعد في مادة التاريخ الحديث والعلوم السياسية في جامعة الاسلامية وجامعة الازهر في غزة. مؤلف كتاب "حكم ذاتي الى اين؟".

د. نبيل قسيس

استاذ مادة الفيزياء في جامعة بيرزيت، نائب رئيس الوفد الفلسطيني لمفاوضات واشنطن، مدير عام اللجان الاستشارية والطواقم الفنية، عضو مجلس المحافظين في مجلس التنمية واعادة الاعمار الفلسطيني.

غسان الخطيب

مدير مركز القدس للاعلام والاتصال. مدرس في جامعة بيرزيت وعضو الوفد الفلسطيني لمؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن.

مقدمة

بمبادرة من مركز القدس للاعلام والاتصال JMCC، وباشراف اللجنة التحضيرية للمؤتمر، عقد في فندق الامباسادور في القدس في يومي الجمعة والسبت ٤-٥ شباط عام ١٩٩٤ مؤتمر تحت عنوان "تحديات المرحله الانتقاليه للمجتمع الفلسطيني/المؤتمر الأول".

وكما وعدنا، ومن اجل استكمال اهداف المؤتمر فاننا نضع بين ايدي ابناء شعبنا الفلسطيني وقيادته هذا الكتاب الذي يحتوي على الاوراق المختلفه التي قدمت فيه اضافة الى النص الحرفي الكامل لكل النقاشات التي جرت في جلساته الست، وذلك بهدف توسيع النقاش حول هذه المواضيع الحيوية والمصيرية.

ولقد دلت تجربة هذا المؤتمر على قدرة النخبة الواعية من ابناء شعبنا في داخل الوطن وخارجه على خوض حوارات ديمقراطية جادة ومسؤولة ومعمقة ونابعة من المصلحة المشتركة لفئات المجتمع المختلفة بعيداً عن اية حساسيات سياسية او ايديولوجية.

كما لوحظ في المؤتمر سماتٌ عامة مشتركة، اهمها: الحرصُ الشديد الى ضرورة اتسع العمل السياسي الفلسطيني بقدر اكبر من المشاركة والديمقراطية، اضافة الى بروز مظاهر الحرص والحاجة الى سد ثغرات بارزة في الاداء الفلسطيني الحالي، سواء على مستوى العملية التفاوضية أو الاستعداد لتولي السلطات، وقد ظهر ايضاً موضوعا القدس والاستيطان كهمين رئيسيين في معظم جلسات ونقاشات المؤتمر، مع الشعور بالحاجه الى تركيز اكبر عليهما في اوجه وجوانب العمل السياسي الفلسطيني الختلفة.

واخيراً فان نجاح هذه التجربة واقتراحات عدد كبير من الحضور يدعونا لتكرار التجربة بشكل منتظم واكثر عمقاً وتخصصاً، وكذلك لضمان خروج المؤتمرات اللاحقة بتوصيات محددة واليات عملية تساهم في دفع الامور باتجاه محاولة تنفيذ تلك التوصيات عملياً. وأخيراً فاننا نعتذر عن اي تقصير او خطأ يمكن أن يكون قد نشأ بسبب الحاجة الى اصدار هذا الكتاب بالسرعة التي تسمح بالاستفادة القصوى منه.

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الأول حول
تحديات المرحلة الانتقالية

كلمة الافتتاح

غسان الخطيب

صباح الخير

نفتتح المؤتمر بالوقوف دقيقة صمت وحداد احترام لأرواح شهداء شعبنا

باسمي وباسم اللجنة التحضيرية للمؤتمر وباسم مركز القدس للاعلام والاتصال ارحب بكم جميعاً واشكركم على الحضور.

متمنياً أن يكون هذا المؤتمر مساهمةً في التصدي للتحديات الكثيرة والجديدة التي ستواجه مجتمعنا الفلسطيني في المرحلة القادمة - المرحلة الانتقالية - على الاصعدة السياسية، التنموية، الاجتماعية والامنية وغيرها.

ويهدف هذا المؤتمر الى توفير الفرصة والالية لنخبة من مثقفي شعبنا وشخصياته البارزة في الخارج والداخل للتعامل بشكل منهجي وعلمي ومنظم مع هذه التحديات وبأفق استراتيجي، بعيداً عن ضغط الحاجة للقرارات السياسية السريعة.

كما ويهدف المؤتمر، الى المساهمة في خلق رأي عام فلسطيني حر مستند إلى قاعدة الحوار الديمقراطي بين الآراء المختلفة ولكن المدروسة والمسؤولة وفي ذلك أيضاً مساهمة في التأثير الايجابي والتنوير لصانعي القرار السياسي في قيادتنا السياسية الفلسطينية وممثلنا منظمة التحرير الفلسطينية.

واما القاعدة الفكرية المرجعية لهذا المؤتمر فهي تحديداً المساهمة في الجهد الفلسطيني العام الهادف الى دراسة كيفية جعل هذه المرحلة الانتقالية، مرحلة اولى في اتجاه تحقيق اهداف شعبنا في انهاءِ الاحتلال وانجاز حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ومن اجل هذه الغاية فقد اشتمل المؤتمر على ست جلسات تبدأ بتقديم دراسات علمية معمقة لاتفاق اعلان المبادىء، واخرى حول الفهم الاسرائيلي لهذا الاتفاق، ثم جلسة حول مفهوم السلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية التي ستمارس لأول مرة، وتشمل هذه الجلسة نقاشاً حول مشروع قانون السلطة الوطنية في المرحلة الانتقالية. ثم جلسة رابعة تتعرض لجوانب ملحة في الواقع لكنها غير واردة في الاتفاق، وخامسة حول الاستراتيجيات التنموية والاقتصادية في المرحلة الانتقالية. واخيراً نختتم هذا المؤتمر بجلسة تحت عنوان الوحدة الوطنية في اطار التعددية السياسية والايديولوجية.

ولقد وفرت اللجنة التحضيرية بين ايديكم بعض الوثائق اللازمة مثل مشروع قوانين السلطة الوطنية، نص اتفاق اعلان المبادىء وملاحقه ورسائل الاعتراف المتبادل اضافة الى الاتفاق الفلسطيني الاردني الاخير.

اود في النهاية ان اشكر الجهود الكبيرة التي بذلها الزملاء اعضاء اللجنة التحضيرية وكذلك الزملاء العاملين في مركز القدس والاعلام والاتصال وشكراً لكم جميعاً.

الجلسة الاولى

قراءة معمقة لاتفاق اعلان المبادىء

المتحدثون الرئيسيون

د. حيدر عبد الشافي
الاستاذ رجا شحادة

ادار الجلسة

الاستاذ على السفاريني

دراسة سياسية لاتفاق اعلان المبادىء

د. حيدر عبد الشافي *

كي نستطيع أن نحلل سياسياً هذا الاتفاق لا بد من رجعه الى الوراء، الى البدايات، فاسرائيل شنت حربا عدوانيه في حزيران ١٩٦٧ رغم ادعائها أنها كانت حربا دفاعية.

ودار نقاش حول الموضوع في جلسات مجلس الأمن، التي تلت الحرب بهدف تحديد ماهيتها ومسؤلية الجوانب التي أشتركت فيها. لم تتضح الحقيقة. فقد أستطاعت اسرائيل أن تموه على المجلس وتدعي بأنها كانت حربا دفاعية، والجهة الوحيدة التي كانت تعرف الحقيقة هي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها آثرت الصمت وعدم أظهار الحقيقة، وهكذا لم يتمكن مجلس الأمن من التعامل مع أسرائيل على أنها معتدية، وجاء القرار ٢٤٢ للتأكيد عدم جواز الأستيلاء على أراضي الغير بالقوة وتأكيد الأنسحاب من المناطق المحتلة في أطار اتفاقية سلام بين الأطراف المتنازعة دون الزام اسرائيل بالأستجابة تحت طائلة فرض عقوبات اذا لم تفعل. وهكذا أفلتت أسرائيل من دواعي الردع والعقاب ولم تكترث بتنفيذ القرار ٢٤٢ بفضل الحماية التي كانت وما زالت تتمتع بها من قبل الولايات المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن أسرائيل وبلسان قادتها أقرت فيما بعد أنها لم تتعرض لأي عدوان في حزيران ١٩٦٧ وأنها أختارت أن تنتهز الفرصة وتشن الحرب لتحسين أوضاعها الأمنية.

منذ البداية لم تعترف أسرائيل بأنها في وضع أحتلال وقد تردد في بعض الأحيان أن الأراضي (المحتلة) هي أراض مدارة - المهم أن أسرائيل رفضت حتى الأن أن تسلم بأنها أراض محتلة. ومعنى هذا أن لأسرائيل أدعاء بشأن هذه الأراضي إن لم يكن بكاملها فببعضها على الأقل. ورغم أنها لم تسجل أدعاء رسمياً بشأن ذلك فيما عدا القدس التي أقدمت على ضمها الى أسرائيل رسمياً بعد توسيع حدود بلديتها - فأنها شرعت - في وقت مبكر بعد الأحتلال - باقامة المستوطنات في أنحاء الضفة الغربية بما فيها القدس وفي قطاع غزة. كما أقدمت على كل الأجراءات المخالفة لمبادىء القانون وأتفاقات جنيف وقرارات الأمم المتحدة، كتعديل القوانين الجارية وأدخال قوانين جديدة وأغتصاب الأراضي وتقييد حرية السكان المحليين في جميع

---

* جراح، رئيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في قطاع غزة، عضو مجلس الامناء في العديد من المؤسسات الفلسطينية، رئيس الوفد الفلسطيني للمفاوضات الثنائية. أحد مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية.

نواحي الحياة وخاصة في مجال البناء والأقتصاد وكل ما من شأنه أن يؤكد أدعاءها غير المعلن بشأن المناطق المحتلة.

أعتمدت أسرائيل في هذا النهج - التحدي للشرعية الدولية وفرض الحقائق على الأرض - أعتمدت على حماية أمريكا وعلى موقف الشلل وعدم المبالاة من قبل بقية العالم.

أدان مجلس الأمن ضم القدس وكل الممارسات الأسرائيلية غير القانونية، في المناطق المحتلة. كما أكدت كل دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية أن الأستيطان الأسرائيلي يشكل عقبةً في طريق السلام ولكنها أحجمت عن أتخاذ اجراءات عملية لوقف هذه التحديات الأسرائيلية وهكذا واصلت عدوانها الأستيطاني.

حينما نشأت مشكلة الخليج بأحتلال العراق للكويت. تدخلت أمريكا لإزالة هذا الأحتلال وعمدت الى التدخل عسكريا بتشكيل أئتلاف عسكري شن حربا مدمرة على العراق وهو ما تجاوز هدف تحرير الكويت. ولم تقبل أمريكا طلب العراق بالربط بين الأحتلال في الخليج وفي فلسطين والتصرف بشكل متوازن تجاه الأحتلالين. وبرغم ما كان في ذلك من أحراج لإمريكا ألا أنها رفضت أقتراح الربط وأصرت على شن الحرب على العراق وأنها ستعالج موضوع الشرق الأوسط فيما بعد.

هكذا تصدت أمريكا بعد الخليج مباشرة الى مشكلة الشرق الأوسط مشكلة السلام بين اسرائيل والفلسطينيين بشكل خاص وبينها وبين العرب بشكل عام. حينما جاء السيد بيكر لعلاج قضية السلام في المنطقة أذكر أنني كنت ضمن الوفد الذي قابله ولم يكن في ذهني سوى سؤال واحد، له في رأيي علاقة أساسيه بموضوع السلام، وهو مسألة استمرار أسرائيل، في عملية الاستيطان في المناطق المحتلة، وفيما اذا كان ثمة تناقض بين استمرار الأستيطان وأمكانيات السلام! وكان جواب بيكر بالأيجاب بأن هناك تناقضاً أكيداً ولكنه أكد أن الكنغرس الأمريكي لن يتدخل لأرغام أسرائيل على وقف الأستيطان، وأن الطريق الوحيد أمامنا هو الدخول في مفاوضات مباشرة، وأن عملية المفاوضات ستولد دينامية تمهد الطريق أمام التوصل الى حل عادل. والشيء الوحيد الذي استخلصته من هذا الجواب هو أن الولايات المتحدة من خلال رعايتها لمفاوضات السلام ستعمل على أن تسير الأمور بهذا المفهوم وتحقق المطلوب.

تذكرون أن المجلس الوطني حينما قرر المشاركة في عملية السلام قد قبل ذلك بشروط أهمها وقف الأستيطان. ولكن أسرائيل رفضت هذا الشرط كما فرضت شروطا أخرى مهينة كأشتراط تشكيل وفد المفاوضات من الداخل فقط وباستثناء القدس. واذ وافقت قيادة المنظمة على هذا فقد أعترضت على ذلك فصائل المعارضة التي قاطعت

أجتماعات المنظمة منذ ذلك الوقت ذهبنا للمفاوضات لم نكن تحت أي وهم حيال حقيقة أن توازن القوى القائم يرجح بشكل صارخ الى جانب اسرائيل وأثر ذلك على سير المفاوضات. ولكننا كنا نعرف أيضاً بأن قضيتنا تستند الى مبادىء القانون وحقوق الأنسان وقرارات الأمم المتحدة وأن أنعقاد المفاوضات بعد أحداث حرب الخليج مباشرة سوف يكون له أثر على موقف أمريكا وبقية العالم من دواعي القانون والحق. ولكننا لم نغرق أو نفرط في الأمل. فقد قلت للأخ أبي عمار في المراحل الأولى للمفاوضات وفي أجتماع ضم ممثلي فصائل المنظمة وعدداً كبيراً من أعضاء الوفد المفاوض برأيي أن المفاوضات ستصل الى طريق مسدود وسنكون بحاجة الى إتخاذ قرار يحدد ماذا نفعل وأين نتجه. وأنه ليس بمقدور المنطمة أن تتخذ قراراً يُجَمِعُ عليه الشعب الفلسطيني الا اذا أمكن تحقيق موقف فلسطيني متحد على أساس ديمقراطي وأننا بأمس الحاجة الى مثل هذا التحضير لأحتمالات المستقبل. أكدت على هذا في تلك الجلسة وفي جلسات أخرى مفتوحه وأخرى على أنفراد. كان رأيي وأصراري أننا لن نستطيع تحمل تبعات فشل عملية السلام الا أذا كنا متحدين.

مرجعية عملية السلام هو القرار ٢٤٢ والقرار الذي يدعو الى تنفيذه ٣٣٨ وقد طالب الوفد الفلسطيني منذ البداية بولاية الحكومة الأنتقالية على كافة الأراضي المحتلة وبالولاية الأدارية على كافة السكان لأننا لم نقبل أن يكون للمستوطنات كيان مستقل أو تكون الولاية عليها لأي جهة أخرى أثناء الفترة الأنتقالية لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على مفاوضات الوضع النهائي. ولكن أسرائيل رفضت هذه المطالب رفضاً قاطعاً وكان هذا هو جوهر المأزق التفاوضي الذي استمر حتى نهاية الجولة العاشرة. كذلك كانت هناك مسائل أخرى تشكل مصاعب أضافية مثل مسألة الأنتخابات وعدد المجلس المنتخب وصلاحياته. ولكن جوهر المأزق كان مسألة الأرض وحق التصرف بها واستمرار اقامة المستوطنات وخصوصاً حقيقة انعكاس هذا الموقف على القدس بشكل خاص. وقد اقترح الوفد المفاوض تعليق المفاوضات منذ نهاية الجولة السابعة لأن أسرائيل أستمرت في موقفها المتعنت والغير ملتزم بمرجعية السلام كما استمرت بانتهاكاتها المتعددة في الأراضي المحتلة. وقد شددنا على هذه المطالبة بعد الجولة العاشرة حيث أتضح موقف الأدارة الأمريكية الجديدة بأنه موقف مؤيد للجانب الأسرائيلي. وتبددت آمالنا المعلقة على مساندة أمريكا والعالم لمبادىء القانون والأعراف الدولية وقرارات الأمم المتحدة. طالبنا بتعليق المفاوضات وليس بمقاطعتها لكي نعطي أنفسنا فرصة التفكير فيما يجب أن نفعله، وأين نتوجه بعد أن وجدنا أنفسنا وحيدين في العراء. كتبت حينذاك في الصحف المحلية على ضرورة تعليق المفاوضات وأن نهتم بأمورنا

الداخلية - أمور البيت الفلسطيني - حيث لم يبق أمامنا الأ تحقيق قدراتنا الذاتية، كفاءاتنا المبعثرة وغير المستفاد منها للعمل على تنظيمها وتعبئتها وتوظيفها في خدمة قضيتنا، الأمر الذي أهملناه في الماضي حيث أعتمدنا كلياً على قوى خارجية بأمل أن تساعدنا على التغلب على مشاكلنا ولكن دون جدوى. ولم أقصد بذلك التخلي عن أستمرار محاولات كسب الأصدقاء بل أن لا يكون ذلك على حساب أهمال الأستفادة من أمكاناتنا الذاتية. وقلت أن رصد الكفاءات الفلسطينية وتنظيمها وتوظيفها في خدمة قضيتنا لن يتحقق ألا على أساس تنظيمي رفيع المستوى وأن ذلك يتطلب ممارسة ديمقراطية في كل أجهزة قيادتنا وكل مؤسسات الشعب الفلسطيني.

واذ كنا نفكر في هذا الأتجاه فوجئنا باعلان أتفاق المبادىء الذي توصلت اليه قيادتنا سراً مع الجانب الأسرائيلي بمساعدة الحكومة النرويجية. وقد هللت أمريكا وأوروبا والعالم أجمع لهذا الأتفاق باعتباره يمهد الطريق لحل سلمي عادل يحقق تطلعات الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي الأمر الذي أفضى الى موجة عالية من التفاؤل لدى الجماهير الفلسطينية. فما هي أولا أيجابيات هذا الأتفاق؟

تتحدث مقدمة الأتفاق عن الشعب الفلسطيني والحقوق الشرعية والسياسية المتبادلة بين الشعبين الفلسطيني والأسرائيلي. وجاء في صلب الأتفاق تأكيد وحدة الضفة الغربية وغزة وأهمية الحفاظ عليها وأن الفترة الأنتقالية هي مرحلة تقود الى الحل النهائي هو تنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وأخيراً ونتيجة لهذا الأتفاق تم الأعتراف المتبادل بين أسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني. وفي نظر مؤيدي الأتفاق أن هذا الأعتراف ينطوي على قبول مبدئي بأهداف المنظمة في موضوع تقرير المصير والدولة المستقلة.

أما سلبيات هذا الأتفاق فهي في نظري كما يلي:-

١- السرية - لا مبرر للسرية في نظري ألا في أتفاق يستجيب لتطلعات الشعب الفلسطيني الى تحقيق حقوقه الوطنية دون لبس أو تسويف. أما وأن الأمر ليس كذلك فان السرية زادت من تعميق الخلافات الفلسطينية كما أنها بالنسبة لأشقائنا العرب قد سددت ضربة قاتلة لمفهوم التنسيق العربي ولمفهوم البعد القومي للمشكلة الفلسطينية.

٢- عدم التصدي للادعاء الأسرائيلي بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي عبرت عنه أسرائيل في مجمل نهجها الأحتلالي بكل أبعاده خصوصاً فيما يتعلق بضم القدس وبأغتصاب الأراضي وأقامة المستوطنات وزرع المستوطنين.

٣- الأعتراف الضمني أو ربما الصريح بكيان منفصل لما أقيم من مستوطنات لها نظام

أداري وقانوني مستقلين وأن الأشراف عليها سيكون مباشرة للحكومة الأسرائيلية بعد حلّ الأدارة المدنية وأنسحاب الحكومة العسكرية فعدا عما سيتمخض عنه هذا الوضع من مشاكل وتعقيدات في الفترة الأنتقالية ..، فانه سيجعل من غير الممكن وغير الواقعي أن نطالب بدولةٍ مستقلةٍ في مفاوضات الفترة النهائية.

٤- ان كثيراً من بنود هذا الأتفاق جاءت بشكل غير محدد وقابلة لأكثر من تفسير الأمر الذي يوفر لأسرائيل المجال الواسع للمناورة والمماطلة والتسويف خصوصاً وان، الوقت ليس في صالحنا بل في صالح أسرائيل القابضة على زمام الأمور. والتعثر القائم في المفاوضات الجارية يؤكد هذه الحقيقة.

٦- تغدو هذه المسألة أكثر وضوحاً فيما يتعلق بأهمية الأفراج الفوري عن المعتقلين السياسين بمجرد التوقيع على الأتفاق وكذلك حق النازحين منذ حرب ١٩٦٧ بالعودة الى ديارهم. فحيث أن الأتفاق لم ينص على هذه المسائل تعمل أسرائيل على أحالتها لقضايا مساومة وهو ما لا يمكن أن نقبله.

دراسة قانونية لاتفاق اعلان المبادىء

رجا شحادة *

ملخص محتويات الكلمة:

اولاً: لماذا لم يكن هناك تفاوض على النواحي القانونية بين الجانب الفلسطيني والجانب الاسرائيلي؟
ثانياً: تحليل قانوني لاعلان المبادىء الموقع بين الجانبين في ١٣/٩/١٩٩٣
ثالثاً: ماذا يمكن عمله لاستمرار الصراع القانوني ضمن حدود الاتفاق المبرم؟

مقدمة:

عندما بدأت انا وزملائي عملنا في مؤسسة الحق عام ١٩٧٩ قررنا عدم نشر استنكارات ضد ممارسات اسرائيل كما كانت تفعل معظم المؤسسات الوطنية في الاراضي المحتلة بل تحليلات قانونية تبين لماذا تدين المؤسسة هذه الممارسات. وبقيامنا بذلك فاننا عملنا على تطوير الخطاب القانوني الفلسطيني الذي اصبح يحتوي على شقين: اولهما الرد على الادعاءات القانونية الاسرائيلية، والثاني تبيان الموقف الفلسطيني منها، ومن خلال هذا العمل المتواصل والتحليل القانوني المستمر، اصبح لدينا معرفة شبه متكاملة بالاساليب التي استعملتها اسرائيل خلال احتلالها لتحقيق اهدافها الاستعمارية في هذه المنطقة.

في خريف ١٩٩١ سنحت لي الفرصة ان اتحدث خلال الاجتماعات التي كان يعقدها الفريق المفاوض في عمان، للتشاور في موضوع المفاوضات امام اعضاء من اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية عن الاساليب القانونية الاسرائيلية، والتي كنت اعتقد ان الرد عليها سيشكل لب الاستراتيجية الفلسطينية في مفاوضات السلام، وعندما انتهيت من الكلام رد علي احد اعضاء اللجنة المركزية بانه يتساءل لماذا اضعت وقت المجتمعين وانه كان يكفي تلخيص جميع ما قلته بجملة واحدة وهي ان

---

* محامي، ساهم في تأسيس مؤسسة الحق، ممثل الضفة الغربية للجنة الحقوقين الدوليين في جنيف، مؤلف للعديد من الكتب والمقالات والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومن ضمنها قانون الاحتلال: اسرائيل والضفة الغربية، عام ١٩٨٥، مستشار قانوني للوفد الفلسطيني لمفاوضات واشنطن.

جميع الاجراءات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة غير قانونية اذ انها مخالفة لمعاهدة جنيف. اي ان هذا الفلسطيني المسؤول كان سيكتفي لو انني رددت استنكاراً اخر ضد الممارسات الاسرائيلية.

ان ما يمثله هذا الموقف هو ليس كارثة شخصية بل انه كارثة عامة على نطاق القيادة الوطنية وقد ثبت ذلك عندما وقع الجانب الفلسطيني فريسة للمخططات الاسرائيلية التي فشل الجانب الفلسطيني بمواجهتها بدفوعات قانونية من شأنها أن تحقق الغاء مرحلياً للترتيبات القانونية الاستيطانية في المناطق المحتلة.

وهكذا وصلنا الى اتفاق اعلان المبادىء الذي تم التوصل اليه في اوسلو وهكذا اقف اليوم لاحلل تحليلاً قانونياً لاعلان مبادىء تم توقيعه بعد ان مضت الفرصة التي كانت متوفرة للجانب الفلسطيني لضحد الترتيبات القانونية الاحادية الجانب والتي قامت اسرائيل بفرضها من خلال الربع قرن الماضي والتي كان من الممكن برايي الحصول على دعم عالمي للتوصل الى اتفاق يؤدي من خلال تسوية مرحلية الى الغائها.

ارجو ان ينجح هذا المؤتمر في التفكير سوياً ليس فقط بعوارض المشكلات التي تواجهنا ولكن ايضاً باسبابها وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع القانون. فبينما العوارض تتمثل بالنتائج القانونية التي في اغلبها غير مرضية، الناجمة عن اعلان المبادىء فان الاسباب تذهب الى ما هو اعمق، من ذلك وتتمثل بغياب اثراء ودعم الخطاب السياسي الفلسطيني بالخطاب القانوني وذلك لمواجهة عدو يستعمل النواحي القانونية كأداة ذات فاعلية كبيرة لتحقيق اهدافه السياسية. وفي كلمتي هذه ساعالج النواحي الثلاث التالية وهي:

اولاً: لماذا لم يكن هناك تفاوض على النواحي القانونية بين الجانب الاسرائيلي والفلسطيني.

حقيقة الامر هي ان الجانب الفلسطيني لم يستعمل اي استراتيجية قانونية لمواجهة وضحد الترتيبات القانونية التي تقدم بها الجانب الاسرائيلي فالموقف القانوني الفلسطيني كان وبقي ان اسرائيل دولة محتلة وان اتفاقية جنيف الرابعة يجب تطبيقها وان العلاج القانوني هو الانسحاب من اراضي الغير.

كان هذا هو الموقف بينما في الوقت ذاته تمت الموافقة من قبل الجانب الفلسطيني على التفاوض من خلال مراحل تهدف الاولى منها الوصول الى اتفاق على ترتيبات مرحلية لحكم ذاتي يستمر لفترة لا تزيد على الخمس سنوات. ومع الموافقة على هذا

التقييد الذي بطبيعته يحدد الامكانيات القانونية الممكن للجانب الفلسطيني اثارتها في مرحلة التفاوض الاولى لم يتم مراجعة الموقف القانوني لدى هذا الجانب ولم يتم بلورة استراتيجية يمكن استعمالها للتأكيد من ان الغرض المنشود وهو الانسحاب واقامة الدولة يمكن البدء به بالفعل في المرحلة الاولى وان الترتيبات التي سيتم الاتفاق عليها للحكم الذاتي ستشكل البداية الحقيقية على طريق الانسحاب والغاء الاستيطان واقامة الدولة.

وكان هذا الفشل الفلسطيني مقابل تحضير كامل لدى الجانب الاخر الذي كان ومع بدء المفاوضات قد توصل الى كل التفاصيل التي عرضها منذ البداية في مشروعه التفاوضي الذي جاء ليثبت المكاسب التي حققها الاحتلال ويؤكد على الترتيبات القانونية والادارية التي مكنت اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة وتطبيق القانون الاسرائيلي عليها وتمتعها بالجزء الاكبر من المصادر الطبيعية من اراضي ومياه المنطقة المحتلة.

والسؤال الذي يجب ان يطرح هنا هو: لماذا هذا الفشل الفلسطيني؟ وبرأيي فان الاجابة على هذا السؤال تكمن جزئياً بغياب الامكانية لدى الجانب الفلسطيني من تفهم استعمالات اسرائيل للقانون كأداة استعمارية ولتمترس الجانب الفلسطيني امام مقولات قانونية جامدة تفترض ان القانون هو عبارة عن مبادىء جامدة ومقدسة وكل ما هو مطلوب هو تكرارها وبذلك يفهم الجميع المقصود منها بينما المتعارف عليه ان هذه ليست طبيعة القانون اذ ان القانون الدولي بالذات قابل للتفسير فمثلاً انطباق معاهدة جنيف الرابعة او عدمه ومعنى الانطباق قابل لتفسيرات كثيرة كانت موضوع دراسات قانونية متعددة نشرت خلال ربع القرن الماضي. وعليه فليس من الممكن ان يكسب الجانب الفلسطيني المعركة القانونية بمجرد تكرار القاعدة بل يحتاج الى ما هو اكثر من ذلك بكثير الا ان القيادة الفلسطينية بالداخل وبالخارج لم تكن ابداً على استعداد لاثراء خطابها السياسي وتدعيمه بالخطاب القانوني وبالتالي فلم تنجح في تحد بشكل مرض للمقولات القانونية الاسرائيلية وهي بذلك تركت لاسرائيل الساحة فارغة لتملأها اسرائيل بحججها القانونية التي لاقت رواجاً لدى اوساط السياسيين في معظم دول العالم كما انها تركت المجال لاسرائيل لاجراء التعديلات القانونية في المناطق المحتلة التي رأت اسرائيل في المفاوضات الفرصة التي طالما انتظرتها لتوطيدها ونيل الشرعية السياسية لها.

وهكذا وصلنا الى اعلان مبادىء يجحف بالحقوق الفلسطينية وسأبين هنا وباختصار كيف تم ذلك:

ثانياً: تحليل قانوني لاعلان المبادىء

١- نجح اعلان المبادىء بابقاء المكاسب الاسرائيلية بالنسبة للمستعمرات خارج صلاحية الحكم الذاتي الفلسطيني وقد تحقق ذلك بالطرق التالية:

اولاً: ورد في المحضر المتفق عليه والذي يشكل جزءاً من اعلان المبادىء تفسيراً للمادة الرابعة المتعلقة بالولاية والتي ورد فيها ان "الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة" اما "ولاية المجلس ستمتد على ارضي الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء تلك المسائل التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم وهي القدس والمستوطنات والاسرائيلين ...

ثانياً: استثناء المستعمرات لم يقتصر على الولاية وانما تعدى ذلك الى موضوع ممارسة السلطات التي تم نقلها الى الفلسطينين بموجب المادة ٦(٢) وقد اكدت على ذلك المادة ٤(٢) من المحضر المتفق عليه التي جاء فيها انه

"ستسرى ولاية المجلس فيما يخص الصلاحيات والمسؤوليات والمجالات والسلطات المنقولة اليه المتفق عليها".

ثالثاً: السلطات التي لم يتم نقلها (السلطات المتبقية) Residual Powers تبقى في ايدي السلطات الاسرائيلية كما هو واضح من المادة ٧(٥) والمحضر المتفق عليه. فالمادة المذكورة تنص على ما يلي:

"بعد تنصيب المجلس سيتم حل الادارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية".

وهنا يجب الملاحظة ان الجانب الفلسطيني لم يصر على استعمال مصطلح "حل" في كلا الحالتين بل سمح باستعمال مصطلح "انسحاب" بالنسبة لموضوع الحكومة الاسرائيلية وذلك مع انه كان معروفاً منذ عام ١٩٧٨ عند ابرام معاهدة كامب ديفيد ان تفسير اسرائيل لكلمة "انسحاب" يعني الانسحاب من منطقة الى اخرى ضمن المنطقة المحتلة ولا يعني بالضرورة "حل" هذه الحكومة العسكرية وبالفعل فقد سمح استعمال هذا المصطلح للمستشار القانوني للجانب الاسرائيلي يوئيل زينغر بالادعاء بأن مصدر الصلاحيات التي سيتم نقلها للجانب الفلسطيني ستكون الحكومة العسكرية الاسرائيلية.

رابعاً: اجرى اعلان المبادىء تغييراً اساسياً بالنسبة لعلاقة المستوطنات الاسرائيلية باسرائيل وذلك بأن سمح لاسرائيل ان تمارس صلاحيات مباشرة تجاه هذه

المستوطنات بينما كانت هذه المستوطنات حتى تاريخ الاعلان تابعة للحكومة العسكرية فقد ورد في المحضر المتفق عليه ما يلي:-

"انسحاب الحكومة العسكرية لن يحول دون ممارسة اسرائيل للصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة الى المجلس".

هنا يجب الملاحظة ان ما ورد في المادة ٧(٥) والمحضر المتفق عليه المذكورين اعلاه يتناقض مع ما ورد في الفقرة ٥(٤) من انه

"يتفق الطرفان على ان لا تجحف او تحل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم".

ثالثاً: ماذا يمكن عمله لمواصلة الصراع القانوني ضد المستعمرات الاسرائيلية خلال الفترة الانتقالية ضمن اعلان المبادىء.

١- الهدف المنشود من اتفاقية اعلان المبادىء كما ورد في الديباجة هو:

أ- ان الطرفين يتفقان ان الوقت قد حان للاعتراف بحقوقهما المشروعة السياسية المتبادلة.

ب- تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ... من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

٢- لتحقيق ما ذكر اعلاه توصل الفريقان الى اتفاقية اعلان المبادىء والتي تنص المادة ٢ منها على ان

"الاطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في اعلان المبادىء هذا"

وقد وردت الاهداف المتفق على تحقيقها على شكل اهداف مباشرة وغير مباشرة اما الاهداف المباشرة فهي المذكورة في المادة الاولى تحت بند هدف المفاوضات وهو اقامة "سلطة حكومية ذاتية انتقالية" اما الاهداف غير المباشرة فقد وردت في الديباجة حيث جاء ان هدف المفاوضات هو التوصل الى تسوية دائمة على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ فقد نصت المادة الاولى على انه

"من المفهوم ان الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وان المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي الى تطبيق قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨".

والسؤال هنا هو: كيف يمكن للترتيبات المتفق عليها في المرحلة الانتقالية ان تؤدي الى وضع دائم يستند الى قرار الاستيلاء على الارض بالقوة بينما جاءت هذه الترتيبات لتكرس الاستيلاء على اراض شاسعة من الاراضي المحتلة وذلك من خلال بناء مستعمرات اسرائيلية عليها؟ كذلك فكيف يمكن للوضع الدائم ان يكون مستنداً الى مبدأ الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني السياسية بينما يؤكد اعلان المبادىء على الاقل بالنسبة للمرحلة الانتقالية على استمرار بقاء المستوطنات الاسرائيلية؟

٣- بغياب تعريف لمصطلح "مستوطنات" اسرائيلية في متن اعلان المبادىء فاننا لا نعتبر ان الجانب الفلسطيني ملزم بالاقرار بان هذه المستوطنات تشمل بالاضافة الى الاماكن التي تم تشييد البناء عليها كذلك المساحات الشاسعة التي شملتها المجالس المحلية والاقليمية لهذه المستوطنات وكذلك الاراضي التي تم تنظيم استعمالها لمصلحة هذه المستوطنات. وهنا فانه من المشروع ان يطالب الجانب الفلسطيني القيام بالعمليات القانونية خلال الفترة الانتقالية لتنفيذ الادعاءات الاسرائيلية بان الاراضي التي قامت عليها المستوطنات هي بالفعل اراض عامة كما تدعي اسرائيل وان تنظيم الاراضي التي حدد استعمالها لمصلحة المستوطنات جاء بشكل متفق مع القانون المحلي كما تدعي اسرائيل. وبرايي فان ما ورد في اعلان المبادىء لا يمنع الجانب الفلسطيني من المطالبة بتشكيل هيئة دولية تتابع هذه المواضيع وتسعى لتفنيد الادعاءات الاسرائيلية وتحجيم المستوطنات الاسرائيلية وذلك للتوصل مرحلياً الى انهاء الوضع القائم الذي يمنح للمستعمرات الاسرائيلية القسط الاكبر من المصادر الطبيعية المائية والجغرافية وجميع هذه العمليات يمكن تبريرها قانونياً انها متفقة مع روح الاتفاق والهدف المنشود فيه والمبين في المادة الاولى المذكورة اعلاه.

الخلاصة:

نوهت في المقدمة الى افتقار القيادة الفلسطينية الى استراتيجية قانونية لتحدي المواقف الاسرائيلية الا ان هذا الفراغ لا يقتصر على فترة ما قبل واثناء اجراء المفاوضات بل يتعدى ذلك الى الوقت الحاضر فمهما كانت العوامل السياسية وميزان القوى العالمية التي ادت الى اقناع الجانب الفلسطيني بالموافقة على اتفاقية المبادىء الا انه لم يتم منذ توقيع هذه الاتفاقية بلورة استراتيجية قانونية لكسب ما يمكن كسبه من خلال اعلان المبادىء نفسه ولمتابعة نضال الشعب الفلسطيني لاستعادة الحقوق الفلسطينية المسلوبة من خلال اقامة المستوطنات على الاراضي الفلسطينية ولتحقيق

الهدف المنشود وهو اقامة دولة فلسطينية وذلك من خلال الصراع السياسي المسنود بالاسس القانونية المشروعة والمتفقة مع الشرعية الدولية كما تم تعريفها من خلال اعلان المبادىء. وارجو ان يساهم هذا المؤتمر ببلورة استراتيجية قانونية لمواجهة تحديات المرحلة الانتقالية.

جلسة النقاش الاولى

سؤال: (موجه للدكتور حيدر)

في معظم الانتقادات التي سمعتها عن اتفاقية اوسلوا أُقدر انها قد تكون انتقادات موجهة لصورة مدريد، تنقية الصف الفلسطيني، عدم التصدي للادعاءات الاسرائيلية بشأن الاستيطان، وبناء عليه نفس الطريق التي يمكن ان ينقد فيها اتفاق اوسلو قد ينقد اتفاق مدريد خصوصاً ان د حيدر عبد الشافي اكد على اننا نعيش في مرحلة الهيمنة الاسرائيلية وقدرة الطرف الاسرائيلي على التقرير والسؤال الذي يواجه نفسه الان لماذا وافقت المنظمة على هذا؟ ولماذا وافقتم انتم على صيغة مدريد؟ هل يمكن القول ان هناك من يترك السفينة الان رغم ان الجميع شعر بأننا دخلنا الى مدريد دخلنا في مرحلة لا عودة فيها؟ التفاوض كحوار وبناء عليه يجب ان نسلم بنتائج هذا التفاوض، وخصوصاً ان هذا التفاوض يوصلنا الى التطبيق العملي لما هو موجود على ارض الواقع، هل يعتقد البعض ان صيغة مدريد كانت هي محاولة للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه؛ واعتقد الآخرون بعد ازمة التفاوض في مدريد وواشنطن ان اوسلو هي اتفاقية المحافظة على ما يمكن الحفاظ عليه، ان لم يكن لدينا وجهه نظر ما هي حقيقة ما يمكن الحفاظ عليه؛ فعندنا مشكلة لا تتعلق باتفاقية اوسلوا فقط بل تتعلق اساساً بكل المسار التفاوضي من بداية مدريد، ما الذي تغير عند اوسلو السؤال حتى وجدنا اصوات تشير الى خطأ في قيادة منظمة التحرير للموافقة على استمرار هذا الخيار الذي يوصف بأنه خيار واقعي للتعامل مع الصراع العربي الاسرائيلي.

د. حيدر عبد الشافي: في الحقيقة هناك فرق كبير بين ان نذهب الى عملية سلام وتفاوض بشروط مجحفة وبين ان نوقع على اتفاق فيه تنازل اكيد عن حقوقنا الاساسية، الذهاب والموافقة على الذهاب الى عملية المفاوضات بشروط مجحفة وهي اسرائيل على استمرار الاستيطان وقضية تشكيل الوفد الفلسطيني وكيفية تشكيله، وهذه الامور فعلاً هي شروط مذلة ومهنية.

وذهبنا فقط لان الواقع الموجود كان يلزم ان نذهب، امريكا استطاعت اخذ موافقة العالم كلة بما فيه العالم العربي على المشاركة في علمية السلام، وجوهر عملية السلام هو النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ولم يكن من المنطق اطلاقاً ان يبقى الجانب الفلسطيني خارج هذه العملية برغم الشروط المجحفة كما اقول، وكان ايضاً وضع اخر، اننا كنا متهمين عالمياً بأننا ضد السلام وبأننا لا نحسن الا القتل والدماء وهكذا، فكانت فرصة امامنا يجب ان نبين بأن ليس لنا اعتراض ان نشارك في عملية سلام ولكن ان نصل الى

سلام عادل يستند الى مبادىء القانون ومبادىء الحق، ولم يكن احد يرغمنا على التنازل عن حقوقنا وليس في مشاركتنا في مثل هذه العملية برغم الشروط المجحفة اي تنازل، وقلنا باستمرار لن نأتي الى عملية المفاوضات لنساوم على جولات نرفض ان نتنازل وكان هذا هو سبب المأزق، هناك فرق بعيد هذا الموقف تجاهل الاشياء الاساسية الذي هو اتفاق اوسلو ولا يوجد هناك ما يبرر، انه صحيح لقد سئلنا من قبل الصحفيين هل اذا بقيتم في واشنطن هل ستأتون بأفضل من هذا؟ انا قلت انه كان واضحاً اننا لا نستطيع جلب شيء، لكن وقفنا ولم نتنازل اطلاقاً عن حقنا، يوجد فرق كبير بين الوضعين وقلت انا انه كما بينت انه لم تغلق الطريق البتة امامنا، صحيح انه قد تركنا في العراء بعد الموقف الامريكي الواضح والسائد لاسرائيل بقينا في العراء وكان السؤال ماذا نفعل وقلنا يجب ما دام ان الجميع قد تخلى عنا، ان نرجع الى انفسنا وما دام الوضع يقتضي ان نرجع الى انفسنا، فأنا لا ارى ان هناك مساواة بين موقف الذهاب الى المفاوضات وبين اتفاق اوسلو.

د. (حاتم حسيني) اخي الرئيس سؤال للدكتور حيدر عبد الشافي الذي حقيقة احييه تحية قلبية على دوره القيادي كمعلم لهذا الشعب، سؤالي حول قضية ترتيب البيت الفلسطيني الذي ذكر الدكتور عبد الشافي انه هو المخرج في رأيه، على اساس انهاء حالة ما سماه بالفوضى والتمزق واضيف التخلف الحضاري، هل نستطيع ان نرتب البيت الفلسطيني قبل انهاء الاحتلال؟ نأخذ غزة مثلاً، وهي في امس الحاجة لترتيب البيت الفلسطيني، هل نستطيع، ان ننهي حالة الفوضى في غزة بدون ان تكون لنا سلطة على الارض. في لبنان حاولت منظمة التحرير ان تنهي حالة الفوضى والتخلف، ان تكون لها سلطة وكانت النتيجة بين الموقف العربي والاسرائيلي سحقت منظمة التحرير واخرجنا من لبنان، فأنا برأيي محاولتكم في المفاوضات كانت من اجل اقامة نوع من السلطة في غزة واريحا اولاً من اجل المساهمة في ترتيب البيت الفلسطيني، هذه النقطة الاولى، اما النقطة الثانية، قضية ترتيب البيت الفلسطيني هي قضية صراع حضاري طويل، يعني انت هنا تتكلم عن وضع حد للتخلف الفلسطيني الذي هو جزء من التخلف العربي وهذا يحتاج لصبر وتريد عملاً طويلاً، يعني استعادة الكفاءات من الخارج هي جزء من هذا العمل الحضاري، سؤالي هو السلطة وضرورة اقامة السلطة على الارض لكي تستطيع ان ترتب البيت الفلسطيني كما تريد وشكراً.

د. حيدر في الحقيقة واضح عندما اتحدث عن الديمقراطية كأساس للترتيب لا يمكن

تحقيق ديمقراطية حقيقية الا في مناخ الحرية والاستقلال الوطني، هذا واضح، لكن ايضاً ممكن ان نقوم باشياء يمكن تحقيقها في الوضع الحالي، يعني المعارضة في داخل منظمة التحرير لماذا ابتعدت وقاطعت، وانا ليس مع هذا الاسلوب، ليس مع المقاطعة، لانه من الافضل البقاء بالداخل والمعارضة من الداخل، لكن الحجة هنا انه لا جدوى من البقاء في الداخل لان رئيس المنظمة تتفرد بالقرار ومهما حاولنا ان نقوم بشيء سيفعل ما يريد، فهنا يوجد وضع يمكن التغلب عليه وعلى اساس اوسلو ديمقراطية، نحن لا نقول انه يمكن الان تحقيق ديمقراطية شاملة بكل معانيها، لكن ان تتخذ اجراءات تساعد على اصلاح الموقف مثلاً توسيع قاعدة اتخاذ القرار الفلسطيني، والسعي الجدي لتحقيق مفهوم قيادة جماعية، انا أؤكد انه اذا حققنا هذا، ويمكن تحقيق هذا بسعي دؤوب وجدي لدى الجوانب كلها، لدى رئيس المنظمة ولدى الجهات المعارضة، تستطيع ان نصل الى موقف فلسطيني قادر فعلاً ان يقوم باجراءات ايجابية على كل الساحات الفلسطينية وفي خدمة قضايانا بشكل منظم حتى قضية التوخي في غزة والضفة يمكن ان يفعل بشأنها الكثير اذا تحققت الامور على هذا المستوى، المسألة واضحة لن يتم شيء بدون جهد وبدون عناء وبدون محاولة جدية، وهذا ممكن.

سؤال: (هشام أحمد) اود أن اسجل تقديري للدكتور حيدر والاستاذ رجا على التقديمين اللذين سمعناهما قبل قليل ولكن هذا التقدير يدفعني لطرح سؤال للدكتور حيدر سؤالاً كان قد طرح بشكل اخر في السؤال ما قبل السابق، شعوري هو انك عندما تحدثت كانت هناك وجهتا نظر مختلفتين وقد تبدوان الى حد ما متناقضتين، اولاً ذكر ان مرجعيتكم عند ذهابكم الى مدريد ولجولات المفاوضات المتتابعة كان قرار ٢٤٢ وكل ما في قرار ٢٤٢ من مضمون واسلوب، كنت قد ذكرت ايضاً انكم تعرفون ان الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تعرف مجريات احداث حرب ٦٧ بما معناه ذكرتم ان الولايات المتحدة عرفت ان حرب ٦٧ لم تكن حرباً دفاعية بل كانت حرباً هجومية وان قرار ٢٤٢ جاء من مجلس الامن ليخدم منطقاً تبريرياً لحرب، ذكرتم ايضاً ان الولايات المتحدة دخلت حرب الخليج ليس فقط لإخراج العراق من الكويت بل ايضاً لتدمير نواة عربية تصنيعية تكنولوجية علمية ... الخ وايضاً ذكرتم انكم عرفتم كل هذا ورغم معرفتكم قررتم الذهاب الى مدريد ومن ثم الى واشنطن رغم سؤالكم لبيكر عما قد تفعله الولايات المتحدة في شأن المستوطنات ورغم جوابه الواضح والصريح ان الولايات المتحدة في شأن المستوطنات ورغم جوابه الواضح والصريح ان للولايات المتحدة دوراً قد لا يكون فعالاً في موضوع المستوطنات وانما هي عملية المفاوضات التي قد تفرز وضعاً

معيناً بأختصار وجهة النظر هذه تقول انكم كنتم تعرفون ان الطريق صعبة جداً وان هناك تجارب مسبقة، تجارب اخرى فيما يتعلق بحرب ٤٧ و ٢٤٢، فيما يتعلق بأحداث الخليج وما تبع احداث الخليج ورغم معرفتكم بذلك قررتم الذهاب الى مدريد وواشنطن، وجهة النظر الثانية التي سمعتها ان هناك انتقاداً شديداً لاتفاق اعلان المبادىء الذي افرز في اوسلو ومعه ثم وقع في واشنطن للاسباب التي طرحتموها، بكل صدق لم اسمع موقفاً مقنعاً يتعلق بقراركم الذهاب الى مدريد ومعه ثم واشنطن وبانتقادكم لاتفاق اعلان المبادىء، سؤالي هو ما السبب الذي يدفع قائداً فلسطينياً او قادة فلسطينين ان يخطو خطوات معينة رغم احساسهم ان لم يكن ادراكهم ومعرفتهم ان الطريق قد تكون مسدوده وشكراً.

ملاحظة عن عريف المجلس: السؤال قد سبق ووجه للدكتور ونرجو متابعة مواضيع اخرى.

د. حيدر: مع احترامي للسؤال لقد ورد في جوابي السابق على الكثير من التساؤل الوارد في السؤال الاخير، واظن ان المسألة فيها وضوح ولا يبقى خيار اذا كانت القضية لموقفي الشخصي بهذا الموضوع يعني من ناحية موضوعية واضحة الامور، فربما بدون اشغال المجتمع في هذا نتكلم شخصياً مع السائل في هذا الموضوع وشكراً.

سؤال (احمد عابدين) كل الشكر والتقدير لمركز القدس للاعلام والاتصال على هذا المؤتمر السؤال وجه للوالد حيدر عبد الشافي في مؤتمر جماهيري عقد في منطقة بيت لحم سمعت السيد نعيم الاشهب يقول لن ترفع بندقية في وجه اي فلسطيني وقبل ان نرفعها سنفكر الف مره، الانباء التي ترد من غزة ان السلاح يتدفق على مدينة غزة وبالامكان الحصول على مسدس من بسطه في الشارع من هو المسؤول عن ادخال الاسلحة وفي هذا الوقت الى غزة وهل نحن في الطريق الى حرب اهلية في المرحلة الانتقالية، ارجو ان تطمئنونا وشكراً.

د. حيدر: في الواقع صحيح ان السلاح يتداول في غزة بشكل علني تقريبا، وهذا يفهم منه بأن لاسرائيل مصلحة في هذا، اسرائيل هي الجهة المسيطرة. وهي الجهة التي اذا ارادت ستوقف او ستضع حداً لذلك وستكون قادرة على منع وجود السلاح في غزة اطلاقاً او بشكل قليل جداً كون اسرائيل لها مصلحة فعلاً في ان تشكل وضعاً خطيراً

والكل قلق من هذا، ربما اسرائيل ارادت واشعرت الناس فعلاً هذا واقع ان السلاح يتداول بشكل علني واسرائيل لا تعترض، ايضاً كان للمنظمات المسلحة، تجاوزات تمس بكرامة المواطنين بكل ما الى هذا، وهذا قسم من الفوضى المريرة في البيت الفلسطيني امام هذا الواقع الكل يسعى للدفاع عن النفس، صار الناس يقتنون السلاح للدفاع عن النفس، وآخرى لتحقيق مآرب غير قانونية اسرائيل تسمح لانها سعيدة بالاقتتال الفلسطيني، هذا هو وضعنا واعود واقول لا يمكن التغلب على هذا الوضع الا بالعمل الجاد لترتيب البيت الفلسطيني.

سؤال (ادريس جرادات): سؤالي الى الاخ والاب الرئيس د. حيدر عبد الشافي ورد في اثناء المحاضرة عن بنود الاتفاق ان هناك غموضاً ومرونة في التفسير، وهذا يعطي فرصة للاسرائيليين للسيطرة والهيمنة، ولكن سؤالي الا يعتبر الغموض ومرونة التفسير لبنود الاتفاق، فرص للفلسطينين لتحقيق المزيد من المكتسبات في الفترة الانتقالية وشكراً.

د. حيدر: جوابي هو لا، اسرائيل في موقفها كما كان وباستمرار الى قدرتها العسكرية، لن يكون في الغموض الا ما يعطي فرصة لاسرائيل لأن تحقق اهدافها اذا ما اتفقت، اذا هذا الغموض ما مثل بالاتفاق فأسرائيل يكون واقعها فيما تهيمن عليه وفي ممارساتها الغير قانونية والتي تريد ان تخلق الوقائع التي تحول دون تحقيق اهدافنا الوطنية، فجوابي هو لا اطلاقاً.

سؤال: الاستاذ رجا شحادة في نص الاتفاق في المادة ١٥ تكلمت عن كيفية حل النزاعات الناشئة عن الاتفاق وكيف يمكنك ان تطبقها، وتشير الى مادة اخرى المادة العاشرة تقول انه يجب تشكيل لجنة وهذه اللجنة هي التي تُحال لها هذه النزاعات، السؤال بالنسبة للمادتين، اذا كان فعلاً اذا اتبعت اعادة رقم ١٠ هل يوجد قانونيون واذا لا يوجد لماذا لا يكون هناك قانونيون موجودين داخل اللجنة وخارج اللجنة بالنسبة للاجهزة التي تناقش حالياً في عدة اتجاهات شكراً.

رجا: مع الاسف لا استطيع ان أجيب عن السؤال الاول او الثاني والسبب هو اني جزء من المفاوضات التي تجري ولا اعتقد انه من حقي ان اعطي رأيي اما بالنسبة لعدم وجود قانونين هذا صحيح ولكن سببه لا استطيع قوله.

د. انيس: سيدي الرئيس ايها الاخوة ساتكلم بعد هذا الفصل، ولكن ارجو ان تسمحوا لي بأن اتدخل لمناقشة قانونية. اولاً أود ان احيي من اعماق قلبي المجهودات التي بذلتها جمعية الحق، الذين شاركوا معنا وانا كنت واحداً منهم في اجتماعات اللجنة الدولية لحقوق الانسان في جنيف، الاجتماعات السنوية، كانت التقارير التي تقدمها جمعية الحق عن الممارسات الاسرائيلية في الاراض المحتلة من اهم الاساليب التي اعتمد عليها في دحض الادعاءات الاسرائلية، فانا احيي هذا الجهد الجبار من هؤلاء الشباب المخلصين واتمنى لهم الاستمرار.

واؤيد ارتباطهم بالمسألة القانونية كان ذلك توثيقاً كبيراً منهم في هذا الاتجاه ويذكر اخوتي انني في اول الامر عندما قاموا بهذا المجهود كانت هذه هي النصيحة التي اديتها لهم عندما اتصلوا بي بصفتي الامين العام للمنظمة الدولية لمقاومة العنصرية.

الناحية الثانية غياب المستشار القانوني، انا من موقع استطيع ان اوكد ذلك، ان المستشار القانوني غائب تماما عن الساحة الفلسطينية بالرغم من الجهد الذي يبذله القانونيون في هذا الاتجاه، نحن في اللجنة القانونية في المجلس الوطني منذ فترة طويلة وقبل الحديث عن الاتفاق وقبل الحديث عن المفاوضات كنا دعونا الى خوض معركة قانونية امام محكمة العدل الدولية لكي ننال قراراتٍ على الاقل من جانب محكمة العدل الدولية مؤيدة لحقوقنا، وكان الجواب لنا بصورة مستمرة ان مجلس الامن قد كرر ان المستوطنات غير شرعية، ولم يستطيعوا ان يميزوا ما بين قرار يصدر عن مجلس الامن وبين قرار اداري يصدر عن محكمة العدل الدولية.

غياب المستشار القانوني الفلسطيني اتعامل مع مرحلة المفاوضات التي ادت الى اعلان المبادىء، يواجههم الان بشكل حساس وخطير عندما استثني الاسرائيليون المستوطنات الاسرائيلية من السلطة الوطنية الفلسطينية، هناك اشكاليات قانونية لا حد لها في كيفية التعامل مع هذا الوضع، اسرائيلي يرتكب جريمة في اي منطقة في الضفة الغربية ماذا سيكون وضع هذا الانسان، هل يستطيع الشرطي الفلسطيني ان يلقي القبض عليه، واذا القى القبض عليه هل يستطيع ان يستجوبه هل للقضاء سلطة عليه؟ ماذ الترتيبات، ماذا سيحصل في هذه المناسبات النص القائم الموجود في اعلان اتفاق المبادىء هو الأن ورطة كبيرة جداً تحتاج الى حل قانوني دقيق بموازانه اذا امكن مواجهة هذا الحل امام الاصرار الاسرائيلي على ان يكون للاسرائيليين، سنعود بذلك الى عهد الامتيازات التي الغيت في ايام الدولة العثمانية السابقة.

وبذلك ارجو على هذا المؤتمر ان يخرج منه توصية باقوى ما يمكن ان تخرج

لاشراك القطار الفلسطيني اشراكاً فعالاً ومستمراً فيما يجري حتى الان على الاقل في محاولة المساهمة في تخفيف الضرر ان لم يكن القضاء على كل الضرر. وصوتكم من هذا الموقع سيكون له تأثيره وشكراً.

الجلسة الثانية

المفهوم الاسرائيلي لاتفاق اعلان المبادىء والمرحلة الانتقالية

المتحدثون الرئيسيون

شلومـــو غازيـــت

ادار الجلسة

د. محمد النيرب

المفهوم الاسرائيلي لاتفاق اعلان المبادىء والمرحلة الانتقالية

شلومو غازيت *

صباح الخير سيداتي سادتي

أولاً اود ان اتأسف لأني لا اتكلم اللغة العربية لكني قد وقعت في خطأ قبل خمسة عشر عاماً عندما كنت في مرحلة الثانوية في تل أبيب وكان علي الاختيار بين اللغة العربية او الفرنسية واخترت الفرنسية آنذاك. ومنذ ذلك الوقت وانا اتأسف على ذلك وهناك القليل الذي أستطيع ان اقوم به حالياً.

للأسف أنا أؤمن ان مشكلتي هذه ليست مشكلة شخصية، أعتقد انها من الضروري بمكان اذا كنا نحن نعيش هنا سوياً إلا نتكلم الانجليزية مع بعضنا البعض. يجب نحن الاسرائيليون ان نتكلم العربية وانتم الفلسطينيون اللغة العبرية وهذه تكون الطريقة الصحيحة للتحاور. وبما أن هذا الشيء لم يتحقق فعلينا ان نأخذ حلاً وسطاً.

أود ان اهنئكم على هذا المؤتمر. على حد علمي ان هذه هي المرة الاولى التي ينعقد مؤتمر من هذا النوع يتعلق بالقضايا السياسية هنا في القدس او في المناطق منذ عام ١٩٦٧. من الناحية الاولى فهي، أذا شئت، رمز او تعبير لتغير في مرحلة جديدة لفتح صفحة جديدة. من الناحية الاخرى فهي مرحلة مهمة جداً عليكم بقراءتها ونقاشها من اجل الخروج بنتائج واقتراحات علمية. اعتقد انكم قد قمتم بالعمل الصحيح باغلاق هذا المؤتمر امام الصحافة. ومن تجربتي الشخصية بأن وجود الصحافة بأن أقوم أنا بمخاطبة الصحافة بدلاً من مخاطبتكم انتم. اعتقد انه سيكون ببالغ الاهمية لكم بعد الانتهاء من مؤتمركم غداً ان تقيموا مؤتمراً صحفياً متخصصاً وتقول فيه هذا ما كنا نقوم به وهذا ما اتفقنا عليه وما اختلفنا عليه، وعليكم ايضاً تقديم اقتراحات وتوصيات للشعب الفلسطيني. هذا اقتراحي الشخصي وانا اتركه لكم من اجل التقرير بخصوصه.

---

* جنرال متقاعد مختص بالامن العام وشؤون الشرق الاوسط والاستخبارات، الباحث المسؤول في مركز Jaffee للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب، مؤلف العديد من المقالات التي تتعلق بالامن، شؤون الشرق الاوسط والاستخبارات، مؤلف كتاب "العصا والجزرة" الذي يناقش السنة الاولى من ادارة اسرائيل للضفة الغربية، وهو بصدد اعداد دراسة تحليلية نقدية لسياسة اسرائيل في المناطق خلال عشرين عام.

كما اخبرتكم لقد جئت للتحدث عن المفهوم الاسرائيلي لوثيقة اعلان المبادىء انا أسف لأن البروفيسور شمعون شامير لا يستطيع ولن يستطيع الحضور ولكنه يطلب منكم ان تعملوا او ان تقترحوا على ما سيأتي بعد ذلك وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الصعبة التي يجب ان تناقش وتفاوض في المرحلة النهائية. انا لست على الاستعداد التكلم عن ذلك، ولن اتكلم عن ذلك. لكنني عندما نصل الى مرحلة النقاش سوف احاول كل جهدي ان اجيب على تساؤلاتكم.

سأبدأ قليلاً بعرض تاريخي لوثيقة اعلان المبادىء. انا لا اريد ان اتكلم عن اسرائيل. ان وثيقة اعلان المبادىء لا يمكن ان تبدأ منذ آذار ١٩٩٣ او ايلول ١٩٩٣ انه من غير الممكن ان تنشأ وثيقة اعلان المبادىء بدون التغيرات التي حدثت في الحكومة الاسرائيلية بعد انتخابات ١٩٩٢. كما تعلمون جيداً، فان مؤتمر مدريد بدأ عندما كانت حكومة شامير والليكود في الحكم في القدس. ان الموقف السياسي لليكود مختلف تماماً عن موقف حكومة العمل. انا لا استطيع ان ارى وثيقة اعلان المبادىء هذه او اي وثيقة اخرى ممكنة بناءً على موقف حكومة الليكود. [السؤال إذن] ماذا كان المفهوم او نية حكومة الليكود للمرحلة الانتقالية وبعد خمس سنوات من المرحلة الانتقاليه؟.

بالمؤكد كان الموقف مبنياً على عاملين رئيسيين اثنين: الاول كان الادعاء الاسرائيلي ان يأتي بعد خمس سنوات عملية ضم "يشع". وانا استعمل هنا المصطلح الاسرائيلي لأن المصطلح لحكومة الليكود "يهودا والسامرة وقطاع غزة". الموقف الاول اذن هو ان تقوم حكومة الليكود بعملية التفاوض بناءً على ضم هذه المناطق لاسرائيل. اما الموقف الثاني فهو اعطاء حكم ذاتي محدود ولكن نهائياً للأهل والسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا يختلف جداً عن الموقف التقليدي لحزب العمل. موقف حزب العمل مبني على نقطتين: واحدة تقول نحن حكومة اسرائيل نريد ان نبقي السيطرة على الضفة الغربية كورقة مساومة وهذا بالتالي يعني ان هذا الموقف قابل للمقايضة مقابل حل سياسي شامل. اما النقطة الثانية فتقول نحن حكومة اسرائيل سنبقي على المناطق حتى التوصل الى حل بين الطرفين. نحن لن نقبل بأي حل حتى يتم التوصل الى حل سياسي شامل. اما فيما يتعلق بالمستقبل، او ما يسمى بالمرحلة النهائية، فان حكومة العمل تصر على التالي: أولاًاسرائيل سوف تصر على اتفاقيات امنية ملائمة تراعي كل من التهديد الاستراتيجي الخارجي لاسرائيل وكذلك التهديدات الامنية التي هي جزء من التهديدات الداخلية وايضاً الاحتياجات الامنية الداخلية والتهديدات المحتملة لمصادر المياه الاسرائيلية. وفي الناحية الاخرى إذا كنا نتكلم عن تعديلات على الحدود، فان الموقف الاسرائيلي يقول على أننا نريد ان نشمل

اقل ما يمكن من السكان الفلسطينيين الى اسرائيل هذا كان الموقف الاولي لحكومة العمل عند التفاوض من المرحلة الانتقالية عندما جاءت حكومة العمل في تموز عام ١٩٩٣. هذا كان نوعاً من استمرار مشابه جداً لسياسة حزب الليكود المتمثل: أولاً التفاوض فقط مع فلسطينيين محليين وثانياً رفض كامل لأية مفاوضات مع منظمة التحرير او مع اي جهة تمثل رسمياً منظمة التحرير. وثالثاً رفض التداول بأي شيء يتعلق بفلسطينيي الشتات. ان التفاوض يجب ان يتركز على المشاكل المتعلقة بين اسرائيل والفلسطينيين المحليين. ورابعاً الاتفاقية يجب ان تؤدي الى مرحلة انتقالية مفتوحة (Open-ended)لمدة خمس سنوات وانا اشدد هنا على كلمة مفتوحة (Open-ended).

ان التغير في موقف الحكومة الاسرائيلية جاء نتيجة لعوامل مختلفة: اولاً فقد رأينا بسرعة ان هناك طريقاً مسدوداً في المحادثات الثنائية وبالامكان الاجتماع في واشنطن مرة تلو الاخرى بدون اي تقدم. ثانياً لم يكن سراً لكن اخذ وقتاً طويلاً لكي تفهم الحكومة الاسرائيلية ان الوفد الفلسطيني في واشنطن اخذ تعليمات من تونس وان تونس لن تسمح بأي اتفاقية بدون ان يكون لها تدخل مباشر وبدون ان يكون لها حصة. ثالثاً كان هناك موقف اسرائيلي معدل لمنظمة التحرير وكما تعلمون جيمعاً غيرت اسرائيل يشكل عام قانونها الرسمي الذي منع الاجتماع او الاتصال مع اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني. ورابعاً وفي نفس الوقت فقد رأينا بعض النتائج الايجابية التي كانت نتاجاً للاجتماعات غير الرسمية التي سبقت اوسلو بين بروفيسور هارفيلد وابو علاء وغيرهم من الذين شاركوا في هذه الاجتماعات. وفي الوقت الذي كان في واشنطن تعقد اجتماعات جاء من اوسلو بعد ضوء من آخر النفق. ماذا إذن قدمت وثيقة المبادىء على ارض الواقع؟.

انا شخصياً أرى ان اهم نتيجة لهذه الوثيقة هو الحد من الحائط العقائدي للصراع بين الطرفين. كان في اوسلو رسالة واضحة وهي انه من الآن وصاعداً فان الصراع ليس صراع غالب او مغلوب. انه ليس صراعاً لطرف دون الآخر من هذه المنطقة اصبح هناك اقتناعاً أن الطرفين قبلاه كتابة وامام الملأ ورسمياً امام شعوبهم وامام العالم ككل. الطرف الآخر له حقوق سياسية وأمنية والعيش بسلام كما اذا شئت ومنذ ايلول ١٩٩٣. الصراع العربي الاسرائيلي اصبح "صراعاً سياسياً اعتيادياً". صراع بين جهتين عندهم مشاكل كثيرة يتوجب حلها ومشاكل او اختلافات كثيرة ولكنها اختلافات اعتيادية التي بالامكان التفاوض عليها والتي يعترف كل جانب منها بحق الوجود للطرف الآخر. اذا شئت من وجهة النظر الفلسطينية فان الصراع العربي الاسرائيلي ومنذ ايلول ١٩٩٣ لا يختلف كثيراً عن الصراع الاسرائيلي السوري او الصراع الاردني الاسرائيلي او الصراع

الاسرائيلي اللبناني او الصراع الاسرائيلي المصري. الذي كما نعلم جميعاً قد تم التوصل اليه قبل خمسة عشر عاماً.

لاسباب داخلية ومحلية سياسية لم تستطع اسرائيل ان تكون واضحة كما انا واضح الآن. لكن كان هناك تفهم واضح بأن المرحلة الثانية بعد خمس سنوات من المرحلة الانتقالية سوف تؤدي الى تأسيس السلطة الفلسطينية والاستقلال. اضافة الى ذلك فان الارتباط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي يعرف بتداخل خطة اريحا، خدم كرسالة واضحة. اذا انتم الفلسطينيين كنتم خائفين لمدة طويلة ان كل ما تريده اسرائيل هو التخلص من قطاع غزة وبنفس الوقت المحافظة على الضفة الغربية. فان ادخال اريحا يقول: لا تخافوا لأن الضفة الغربية اصبحت مشمولة.

اسرائيل وافقت على وثيقة اعلان مبادىء في اوسلو على اساس الشروط والافتراضات التالية: اولاً استمراراً لموقفها الرسمي كان الفهم منه وما يزال مبنياً على ان المرحلة الانتقالية مفتوحة (open-ended). لم يكن هناك اي اتفاق بأي شكل من الاشكال على المرحلة النهائية. نحن لا نمانع ان تقولوا انتم الفلسطينيين انه سيكون هناك دولة فلسطينية ذات سيادة مستقلة لكن هذا لم يتم الاتفاق عليه في هذه المرحلة. هذا يتوجب ان يفاوض عليه نظرياً. وانا اشدد على كلمة نظرياً. لا يوجد اي شيء في وثيقة اعلان المبادىء الذي يمنع اسرائيل ان تطلب ان تكون المرحلة التي تلي المرحلة الانتقالية هي مرحلة الضم الشامل. يمكن ان تقول ان هذا هو الموقف الاسرائيلي الاكبر. لا شيء في الاتفاقية، من وجهة النظر الاسرائيلية الذي يمنع ذلك. انا لا اتوقعها ولا تريد حكومة العمل ذلك. كما ان لكم الحق ان تقولوا اننا نريد دولة فلسطينية، اسرائيل نظرياً اذا شئت بعد ان يأتي حزب الليكود خلال ثلاث سنوات المقبلة بعد الانتخابات في اسرائيل يمكن ان يقول انه لا يوجد عندنا اي شيء ضد اتفاقية اعلان المبادىء لكن موقفنا في المفاوضات هو اننا نريد ضم المناطق. ثانياً اصرار من الجانب الاسرائيلي على ان مسؤولية الامن الاستراتيجية والداخلية ستكون كلياً في يد اسرائيل. ثالثاً، في الوقت الحالي، كل المستوطنات الاسرائيلية وجميع المستوطنين في الضفة الغربية وفي غزة ستبقى على ما هي. ورابعاً جميع القضايا الصعبة والمعلقة سوف تؤجل ولكن يفاوض عليها ولكن تناقش في المرحلة الانتقالية. سوف تناقش فقط عندما نناقش المرحلة النهائية. اضافة على ذلك، فمن وجهة النظر الاسرائيلية فان المرحلة الانتقالية والاتفاق هو فقط مرحلة انتقالية ولا يجب ان تعتبر غير قابلة للرجوع عنها. يمكن ان تؤدي هذه المرحلة الى دولة فلسطينية لكن الاتفاقية من وجهة النظر الاسرائيلية هي قضية مفتوحة (open-ended) ومستقبلها يجب ان يناقش او يفاوض عليه. انها ليست

مساراً في اتجاه واحد. من وجهة النظر الاسرائيلية فان اتفاق غزة اريحا اولاً تعتبر كامتحان مهم. هل نستطيع نحن الاسرائيليين وانتم الفلسطينيين ان نعيش بسلام سوياً؟ انا بصراحة لا اعرف الجواب. هذا يجب ان يوضع تحت الاختبار. اهم شيء لنا من وجهة النظر الاسرائيلية قبل ان نتوجه الى المرحلة الانتقالية هو ان نرى انتهاءً كاملاً للمقاومة والعنف الفلسطيني ضد اسرائيل خلال الخمسة اعوام وحتى قبل ان نبدأ بنقاش المرحلة النهائية. النتيجة يجب ان تكون كذلك. انا لا أرى احتمالاً للبدء في المرحلة الانتقالية. لا يوجد اي احتمال ان نصل الى اتفاق عند رؤية ما يجري حالياً في غزة ونابلس ورام الله في المرحلة الحالية تحت هذه الحالات.

علماً انها ليست على جدول الاعمال، انا اتوقع ان تقوم الحكومة الاسرائيلية، وهذا ليس على جدول الاعمال لانه لا حاجة له، من الحكومة الاسرائيلية ان تأتي ببعض القرارات الشبيهة بالتي رأيناها قبل اسبوعين والتي تتعلق "بالانسحاب من الجولان ونقل المستوطنات". انا لا أرى ان تقوم الحكومة بعقد اتفاقية مع الفلسطينيين التي تنهي رسمياً الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية او من قطاع غزة بدون الرجوع الى استفتاء شعبي. واهمية هذا يكمن في انه اذا قال الجانب الاسرائيلي انه لا يمكن التوصل الى اتفاق اذا لم يُصمّم الرأي العام الاسرائيلي بدعم الاتفاق فهذا يعني ان الوضع العام يجب ان يقنع الاغلبية العظمى في اسرائيل انها اتفاقية عملية وجيدة.

لم نتوصل كما نعلم جيمعاً الى اتفاقية حول المرحلة الاولى لاتفاقية غزة اريحا اولاً الانتقالية. يجب ان اقول انني متفائل ولا اعتقد انه يجب ان يكون عوائق كبيرة من اجل ان يتم التوقيع على هذه الاتفاقية خلال ايام واسابيع او على الاكثر خلال شهرين. لكن يجب ان اقول، مع انني متفائل حول المرحلة الاولى، انه يوجد عندي شكوك كثيرة حول المرحلتين الثانيتين. في مؤتمر مشابه عقد في جامعة تل أبيب و بعد التوقيع على اتفاقية اعلان المبادىء، قلت هناك انني لا أعطي فرصاً لنجاح تحقيق للمراحل المقبلة اكثر من خمسين بالمئة وصدقوني ان خمسين بالمئة هي نسبة عالية ومن اجل رؤية نجاح هذه النسبة يجب ان نرى اولاً تطبيقاً صحيحاً للمرحلة الانتقالية وبعدها نجاح التوصل علمياً لحل جميع المشاكل المتعلقة بالحل النهائي. اما تشاؤمي المتمثل بنسبة خمسين بالمئة الاخرى فهي مبنية على تحليل واضح وصحيح للهوة بين الموقف الفلسطيني والموقف الاسرائيلي فيما يتعلق بالنتائج. واذا حاولنا ان نناقش على المرحلة النهائية في الوقت الحالي فأنا لا أرى أي فرصة، ليس فقط بما يتعلق بحكومة العمل الحالية، لكن ايضاً بحكومة اكثر ليبرالية لتوصل الى اتفاقية. أنا لا أرى اية فرص لحكومة اكثر ليبرالية ومتسامحة ان تأتي الى السلطة.

مرة أخرى انتم هنا وانتم تتابعون الاحداث وتعرفون ما هو الضعف السياسي للحكومة الاسرائيلية الحالية. من اجل التوصل الى اتفاقية يجب ان نضع جميع طاقاتنا، واقصد هنا الطرفين. علينا ان نستخدم الخمس سنوات القادمة من اجل ان يعرف بالمصطلحات السياسية عوامل بناء الثقة. اذا لم ندعم عوامل بناء الثقة هذه خلال خمس سنوات، واذا لم نتوجه كلينا اتجاهاً يجعل الطرفين اكثر مرونة وقدرة على قبول حلول غير مقبولة في شباط ١٩٩٤، اذا لم يحدث هذا في شباط ١٩٩٤ فأنا لا أرى أية فرص لأن نتوصل الى المرحلة المقبلة خلال خمس سنوات. هذه أهم رسالة أود أن اقولها لكم اليوم. نحن ندخل خلال الايام المقبلة والاسابيع المقبلة والاشهر المقبلة الى مرحلة التطبيق وهذا يرجع لنا ان نقرر، كما يرجع لنا لكي نتعامل بجدية، لجعل هذا التطبيق يوصلنا الى مرحلة مقبلة ناجحة.

اذا فشلنا في ذلك ونحن جميعاً بنو بشر، وجميعنا عرضة للوقوع في اخطاء وصدقوني كوني مؤرخاً أيضاً انه عند الرجوع الى التاريخ فان لائحة الاخطاء، اذا قورنت بلائحة الصواب، فهي ترجح لائحة الاخطاء. لقد عملنا نحن الطرفين الكثير من الاخطاء. دعنا نسير في الطريق الصحيح اذا ما اردنا التوصل الى اتفاقية.

شكراً

جلسة نقاش

الدكتور حيدر عبد الشافي: أنا موافق على الطرح بان المرحلة الأنتقالية يجب أن تبقى الباب مفتوحاً لما سيأتى في المرحلة النهائية. في الواقع، هذا هو المفهوم العام منذ بداية العملية السلمية. ماكنا تشددّ عليه معظم الوقت هو أن أسرائيل، منذ البداية، تقوم بأعمال التي تؤثر على النتيجة النهائية لصالح إسرائيل. وهذا متمثل في التغير المستمر للواقع على الأرض. والأن نحن نسأل، بكل إنصاف، ونحن نتحدى الموقف الإسرائيلي لإن يكون ملتزماً للتفاهم والذي ينّص على أنه يجب أن لا يحدث أي شيء على الأرض الذي يمكن أن يؤثر على العملية السلمية وعلى الوضع النهائي للأراضي المحتلة. الحال للأن هو تناقص لهذا التفاهم.

هذا هو الشيء الرئيسي الذي يؤدي إلى التناقص في التفاؤل وهذا أيضاً يعرقل العملية السلمية. وشكراً.

شلومو غازيت: سوف أجيب بايجاز. برأي الشخصي، وكما تعلمون، أنا لست عضوا في الوفد الإسرائيلي كما أنه لا يوجد عندي تداخل مباشر، بأي شكل من الأشكال في المفاوضات. نحن نضيع الوقت في القاهرة، طابا، أوسلو، واشنطن، روما، باريس. وفي أي مكان كان، حتى في دافوس في أمور، أنا أعتبرها شكلية وذات أهمية صغيرة جداً مثل كم عدد أو نوعية العزف المعتمة المفروض إقامتها على جسر النبي، هل يجب أن تكون المرايا على الوجهين أولاً، وما نوعية الكاميرات ألخ ... صدقوني، هذه الأشياء مضيعة للوقت. باعتقادي، لو كنت من الطاقم الفلسطيني المفاوض، فانني سأقول إنه إذا أرادت أسرائيل أن تكون الخيارات مفتوح في الأتفاقية، حسناً. دعنا نُناقش من السؤول في هذه المرحلة عن إنهاء هذه المدة. دعنا نناقش بوضوح ما هي واجبات إسرائيل في ظل الشروط هذه. بدلاً من أن نعالج مضع الالغرف المعتمة يجب أ، تقلا أنه نقبل من أسرائيل منذ يم تقيع الأتفاقية أن لا تقم بالأعمال ا، ب، ج ... نحن نريد منكم أن تفهما شيئاً ونحن نطلب أن تفهموا شيئاً.

كما تعلمون جميعاً، الحكومة الإسرائيلية عند بعض وجهات النظر الواضحة .. ماذا يجب ان لا يُعمل. وأنا خلال الأسبوع الماضي كنت أُراقب صديقين لي من الجيش الذي كان عليهم ان يُلاحقوا المستطونين الذين حاولوا مستوطنات غير قانونية. نحن لن نسمح لذلك. وهذا جزء من سياسة الحكومة الأسرائيليه التي لا تسمح والتي لن تسمح لان يقوم وقائع مُناقضة لموقف الحكومة. بعد ٥ سنوات، جزماً من اسرائيل، ان نضع او تضيف مستوطنات، انه من واجبك ان تقول أسف، هذه الاشياء سوف يُفاوض عليها، توقفوا عن

القيام بها.

نصير عاروري: ممكن ان تقول ان تداخلي هذا يتعلق ولكنه بالواقع سؤال لقد سمعت بانتباه شديد لمحاضرتك أودّ ان اعتقد بان بعض القضايا التي أثرتها والتي تتعلق بطبيعة الصراع، التغيرات التي حدثت له، هي اشياء التي حدثت فعلاً والتي يمكن ان نتعامل معها. على سبيل المثال لقد ذكرت عن التغير الذي حدث على الطبيعة الايديولوجية للصراع. في نفس الوقت قلت ان إتفاقية اوسلو أدت إلى إحداث واقع سياسي طبيعي. ثالثاً لقد تحدثت عن ظاهرة الفترة المفتوحة (openedede) وقد شددّت على ذلك.

عند تأملي لهذه النقاط الثلاث اجد بعض التناقض بينهم. لأنه وبرأيي، فان العملية التفاوضية هي عملية تصالح (concitiontion) يقوم على أساسه الأطراف المعنيه بالسير على طريق نهايتها واضحة نوعاً ما. أنا انظر إلى الوضع في افريقيا الجنوبية وأرى انه بعد عدة عقود من الكفاح، المضمان المتنازعان اتفقوا على أن الفصل العنصري يجب ان ينتهي وانه في نهاية المطاف ستحكم الأكثرية مع بقاء بعض حقوق الأقليات.

أن الوضع هُنا يختلف تماماً ولا يوجد اي شيء يجعلني اعتقد بان الواقع الايدولوجي تغير بشكل ملحوظ الواقع هو عكس ذلك تماماً. ما يوجد لدينا الآن هو إتفاق ينقص الكثير من البادىء فعند التمعن بمقدمة الإتفاقية فانني لا ارى الكثير بها، وما هو ناقص بالتأكيد هو اعتراف اسرائيل بابها تحتل هذه الأراضي. هذه قضية مهمة جداً ولحين اعتراف اسرائيل بذلك، فان الفلسطينين لن يثقوا بان نهاية المطاف لما اسمته الفترة المفتوحة (open enede) سوف تؤدي إلى إنهاء الاحتلال أنا اعتقد انك اعترفت بذلك لانك قلت عليكم ان تكونوا متحضرين بعد خمسة اعوام للمطالبة بذلك. سؤالي إذن هل هذه هي الحالة الطبيعية، هل نحن تقوم بعكس ايديولوجية الصراع في الوقت الذي نواجه جميع التشديدات في هذه الإتفاقية؟

شلوموغازيت: قبل كل شيء اوّد ان اشكرك لانك انهيت تعليقك بسؤال دعني ابدأ بالقول بانه عندما ما يكون لديك فقط ٢٠ او ٢٥ دقيق للتحدث عن موضوع كهذا فانه من الواضع أنه لا يمكن بالدخول بالتفاصيل. اولاً: عندما اتحدث عن موضوع إنتهاء ايديولوجية الصراع فانا أؤمن بذلك واعتقد ان جميع الاسرائيلين يؤمنون بذلك. البعض لا يقبلها لانها تمشي ضد ديني، ضد عقيدتي، وضد كل شيء كنت آمل به لكن الواقع

انه لا يوجد اي مجال لنا نحن الأسرائيلين لان تأتي غداً ونقول حسناً لمدة ٢٦ عام كنا نقول انه لا يوجد شعب فلسطيني، يوجد فقط سكان في الضفة العربية وقطاع غزة الذين يواجهون كأفراد، مشاكل سياسي، أن تقول سياسي الان بعد إتفاقية السلام، بعد المصافحة انه لا يوجد مشكلة كيان سياسي للفلسطنين هو شيء لا يستطيع اي إسرائيلي ان يقوله منذ الآن، إضافة إلى ذلك، ما دمنا قد أقرّينا بذلك، فان نهاية المطاف، وانا اقول سيكون قيام كيان سياسي فلسطيني، هو شيء يجب عدم هو الضعف السياسي للحكومة الإسرائيلية لا تستطيع حكومة إسرائيل المالية ان تقول لمواطنين اننا وقعنا على إتفاقية اعلان المباديء الذي مستقلة هذا السبب لعدم قدرتها على ذلك هو لان ليس لها القوى السياسية لذلك. وكما تعلمون جميعاً، عندما رسالة واضحة من الرئيس، ومن وزير الخارجية شمعون بيرس هناك دولة فلسطينية ولكن كونفدرالية وكما يعلم اي شخص عنده الألمام لبسيط في العلوم السياسية فان الكونفدرالية تعني الإتفاق بين دولتين مستقليتن لكن هذه حقيقة مرّه للأسرائيلين لأن الأذن المستقلة لعدم كوني سياسياً او عضواً في الحكومة الإسرائيلية، فانا لا أري اي صعوبة في القول انه بالنسبة لي وبالنسبة للكثير من الأسرائيلين فان الرسالة هذه واضحه لكن هُناك مشكلة أخرى وهي اننا نحن نقولها الأسرائيلين ليس للضعف السياسي للحكومة لكن بسبب الأسئلة الكثيرة الموجهة نحو المرحلة القادمة، نحن لسنا راثقين من جدواها وعن الطريقة التي سوف تسير وإذا اعتقدتم ان اسرائيل سوف تّقدم لكم الإستقلال في الوقت الذي تُضرب فيه الكاتيوش من غزة الى عسقلان او من جنين او نابلس الى العفولة فالأفضل لكم ان تنسوا ذلك. هذا لن يحدث الا اذا استطاعت الخمس سنوات القادمة من تعليمنا اننا نستطيع العيش سوياً. هذا الشيء يجب ان يوضع تحت الأمتحان.

دكتور عاروري: الفلسطينيون بحاجة ان يعرفوا خلال هذه الفترة ما إذا قالت إسرائيل بأننا دولة محتلّة ضمن مفهوم القانون الدولي، ممكن الكاتيوش ان تتوقف إذا كان هناك حق تقرير المصير للفلسطينين وإذا تم تنفيذ قرار بمجلس الآمن ٢٤٢.
غازيت: ممكن ان تكون صادقاً لكن هُناك واقع حياتي وهذه هو الضعف عند الطرفين.

د. عبد الله عيد: انا بالواقع اشكر صراحتك، ان استراتيجي المستقبل للحكومة الحالية، وغيرهم من السياسه يقولون ان الحكومة الأسرائيلية سوف تستخدم وثيقة اعلان المبادىء لاهداف ثلاث.
اولاً: الادعاء ان الحكومة الحالية هي حكومة ضعيفة كذريعة لما يجري من مشاكل في

المناطق المحتلة وكورقة تفاوض على الطاولة.
ثانياً: ان شعبنا واقع كرهينه: الناس، اراضيهم واملاكهم لحين الوصول إلى حلّ نهائي.
ثالثاً: تضليل الرأي العام الدولي وايضاً بعض قطاعات الرأي العام الفلسطيني والعربي.
هذه هي نقاط واضحة في كلمتك وشكراً لصراحتك ثانياً.

اود ان أسالك، هل تعتقد ان إجراءات بناء الثقة ممكن ان تتحق مع الإستمرار في نقص حقوق الشعوب الآخرى لتقرير المصير، مصادرة الآراضي، إستخدام المستعربين، إراقة الدماء واجراءات آخرى.
وعدم كما انت استخدمت المصطلح، اعتبار المناطق بانها مناطق محتلّة وشكراً.

غازيت: دعني ان اجاوب باختصار
اولاً: لسيت واثقاً باني اوافقك الرآي في ان ما ذكرته هو ما قلته في محاضرتي، ولكن هذا رآيك وكل شيء انا قلته سوف يكون مدّوناً.
ثانياً: انا قد استعملت كلمة اراضي محتلّة مرة وما دمنا لم نبدأ انكم سمعتوها دعني اكرر واقول انه منذ هذه اللجطة هذه الكلمة من standard سياسي وقانوني، الآن، ومرة اخرى وأسف لاني اكرر نفي، ان الجوهر الرئيسي لوثيقة إعلان المبادىء ومؤتمر مدريد وعملية السلام هو اننا نريد ان نتحرك الى وضع جديد والى علاقات جديده. والى صفحه جديده بين الشعبين. والرجوع إلى ما كان الوضع عليه، حتى هذه اللحظه، بالنسبة لي هو مضيعة للوقت. لكن، انا اريد ان أسالك سؤال. هل تعتقد ان نحن الأسرائيلين سوف نخرج من قطاع غزة، من الضفة الغربية. وان هذه المناطق سوف لن تبقى مناطق محتلة إذا بقية هذه المناطق مناطق للقيام باعمال تخريبيه واعمال عنف ضد اسرائيل؟ كما افهم ذلك انسى الموضوع.

الأستاذ جريس الخوري: توضيحاً لما آسرت اليه فان ترك الخيارات مفتوحه لوثيقة. إعلان المبادىء فقد قلت ان في نفس الوقت الذي يستطيع فيه الفلسطينين المطالبة بالاستقلاله فان الاسرائيلين لهم الحق المطالبة بالضم الشامل للمناطق المحتلة هل تعتقد، سيد غازيت، ان هذه هي نتيجة منطقيه للمحادثات التي تجري حالياً.

غازيت: مطلقاً لا

خوري: لقد قلت ايضاً انه بنظرك، على الأقل، ان وثيقة اعلان المبادىء هي إمتحان

لمصداقية الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة. هل تتوقع من الفلسطينين ان يكونوا تحت الإحتلال وفي نفس الوقت ان يكونوا اولاداً طيبين بوجه الاسرائيليين؟ واخيراً لقد قلت ان اسرائيل لن تلتزم بما ذكر في وثيقة إعلان المبادىء إلاّ في حالة موافقة معظم الشعب الآسرائيلي عليها؟ والا تعتقد ان هذه هي مسؤوليتكم انتم الإسرائيلين وليس الفلسطينين وشكرا.

غازيت: بما ان السؤال كان قصراً، فان الاجابة ستكون ايضاً قصيره. لقد جاءت وتكلمت عن الجانب النظري من موضوع ترك الخيارات مفتوحة تعني ان كل شيء هو مفتوح. فان من الناحية النظرية اي شيء بعد الخمس سنوات سيكون متحملاً. يمكن ان نوافق نحن الطرفين ان جميع هذه المناطق سوف تكون تحت الوصايه الامريكيه. لما لا نظرياً انا اقول، وهذا هو الإختلاف بين حكومة الليكود وحكومة العمل ان حكومة العمل لم تريد ف اي وقت من الأوقات بضّم هذه المناطق منذ ١٩٦٧. او إذا شئت المناطق المحتلة. لكن نظرياً الفترة المفتوحة (open eded) تعني، اننا عند المفاوضه كل شيء هو محتمل انا شخصياً اعتقد ان وثيقة اعلان المبادىء لها نتيجة واحدة فقط وهي كيان فلسطيني مستقل ذات سيادة لا اشك بذلك.

ثانياً: إذا اردت تسميتها بدولة، فدراليه، كونفدالية، هذا مسؤوليتك وليس مسؤوليتي.

ثالثاً: عندما سألني، انا لم اقل ان المرحلة الإنتقالية هي إمتحان لمصداقية الفلسطينين انت تضع الكلمات في فمي كلمات لم اتنوه بها. انا قلت ان المرحلة الإنتقاليه هي امتحان لنا نحن الآثنين. هل نستطيع او لا نستطيع العيش سوياً. وإذا لا تستطيع فيجب ان ننسى الموضوع . انت تنسى الموضوع وانا انسى الموضوع.

خوري: وإذا نسيت او تغاضيت عن الموضوع. فيجب ان نجد حّلا ثانياً للعيش سوياً. انه من غير الممكن ان تنالوا استقلالكم ونبقى في نفس الوقت نقتل بعضنا البعض انسى الموضوع.

رابعاً: لقد تكلمت عن الإستفتاء. ان الإستفتاء هو قضيتنا نحن ولكنه ايضاً مفيداً لكم لانه اذا لم تكن الحكومة الاسرائيلية مخّولة بامضاء الإتفاقية، لكن تتمكن اية حكومة من عمل ذلك. ومن اجل ان تفي الحكومة على الاتفاقية يجب على الشعب الاسرائيلي الموافقة لانه بغض النظر إذا اردت ذلك اولا فان اسرائيل دوله ديمقراطية، وهذا بالتالي يعتمد على رغبة الشعب الاسرائيلي. يجب ان يقتنعوا بان هذا السلام هو سلام جيد وصحيح.

د. ممدوح العكر: سيد غازيت، ان ملاحظتي الأولى هي عن موضوع الفترة المفتوحه. باعتقادي ان ترك الخيارات مفتوحه يتناقض المرجعية. لانه لا يوجد مرجعية لهذه العملية وهذه العملية مبنيه على قرار مجلس الأمن ٢٤٢، ونحن الاثنين نعلم ماذا يعني تطبيق قرار ٢٤٢، إذا موضوع الفترة المفتوحه يضع العملية في الخلاء ويفرّغها من المرجعيه. اذا نجحنا فسوف نقوم بهذا أو ذاك (هذا شيء غير معقول) لكن ما يهمني هنا الآن، هو كونك مؤرخاً واستراتيجياً، انا لا اتكلم مع رابين او السيد روبنشتاين، هل تعتقد ان هناك صراعات التي يمكن ان تحّل بواسطة ميزان القوى وخاصة عندما يكون ميزان القوى هذا ميزاناً عسكرياً، وفي الحالات قبل حالة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، هذا لا يمكن حلّها فقط بميزان القوى. وعندما اتفقنا على المرحلة الانتقالية، بسبب طبيعة الصراع، كما اسرت فان هدف وفلسفة المرحلة الإنتقالية هو ايجاد طريقه لكي نظهر للآخر ان الصراع يمكن ان يحُلّ بطريقه سياسيه واننا بامكاننا العيش بمساواة. لكن وثيقه اعلان المبادىء هذه كما اوضحت من وجهة النظر الاسرائيليه، ان التفسير الاسرائيلي لهذه الوثيقه يقضي على الهدف الموجو لانكم تقولوا: انتم الفلسطينين اما ان تسلكوا سلوكاً حسناً في المرحله الانتقاليه او ان تنسوا الموضع. وفي نفس الوقت انت لم تنوه، وايضاً لم ينوه إتفاق إعلان المبادىء، المسؤوليات الاسرائيليه. انا احّب ان اسمع وجهة نظرك.

غازيت: انا اسف لانني لست عضواً في الوفد الاسرائيلي للمفاوضات لا في أوسلو او في اي وقت. انا ارى عدة نقاط التي كان بالامكان ان افاوض عليها بطريقة مختلفه وانا استطيع القول فقط ان هذا ممكن ان يكون مختلفاً. لا يوجد اي تناقض بين ٢٤٢ والقول بان وثيقه اعلان المبادىء هي مفتوحه (open-eneded) انها تقول اننا سوف ندخل إلى مرحله يذكر بما ستكون المحصّله النهائيه. انها تقول اننا سوف ندخل إلى مرحله الحكم الذاتي. انها تقول ان بعد سنتين سوف نبدأ بالتفاوض على المرحله النهائيه. انها تقول انه بعد خمس سنوات سوف نبدأ المرحله النهائيه. اين يقول ٢٤٢ ذلك. لا يوجد في ٢٤٢ ذكر لذلك. إذا هذا لم فشل فيمكن ان نقول ان ٢٤٢ يجب ان ينتظر لمدة خمس سنوات لمدة عشر سنوات، لمدة خمس وعشرون عاماً . انا لا اعرف (تداخل غير واضح لممدوح العكر عن ٢٤٢).

هل قمنا نحن، بأي شكل من الأشكال بخرق هذا؟ لقد قلنا ان هذا يجب ان يُفاوض عليه. وانا اعرف عن القدس، القدس هي احد المواضيع الذي يجب نقاشها. وما دمنا لم نتوصل إلى اية إتفاق ثان، فان الحاله الراهنه يجب ان تبقى. الآن قلت انك

تتكلم معي كاستراتيجي وانك لا تتكلم مع رابين، انا شخصياً اعتقد انكم قمتم بخطأ لانكم لم تدعو السيد رابين إلى إجتماعكم هذا. انا اعتقد ان هذا كان شيئاً مهماً لكم ان تقوموا به لكي تسمعوا منه شخصياً. وهذا سأتركه لكم في مؤتمركم القادم. انا لا اقول ذلك بسخريه، انا اعتقد ان هذا سوف يكون تحدي لرابين ان يأتي والى هُنا ويتكلم لكم.
ثالثاً: لا يوجد اي التزام بأي شكل من الأشكال في هذه الاتفاقية هذا يجب ان يفاوض عليه، وهي في مرحلة التفاوض واي شيء تستفيون لا تقبلوا به. نحن نفاوض الآن ليس على أساس ميزان القوى، نحن نتفاوض على أساس جانبين سياسيين متساويين. ممكن ان يكون احدهم صغيراً والآخر اكبر منه، احدهم اضعف والثاني اقوى، هذا لا يعني اي شيء عندما يكون القوى بينهم. إذا اتفقوا فهناك إتفاق وإذا لم يتفقوا فانه لا يوجد اي إتفاقية. وهذا ما تقوم به الآن نحن نتفاوض. لا تترددوا في قول ماتريدون، لا تترددوا في المطالبة بما تريدون. إما ان نصل إلى إتفاقية او لا نصل.

د. حنان عشراوي: اودّ القول قبل كل شيء انني اعارض في القول بان الاتفاقية تركت الخيارات مفتوحه علماً ان تقول ذلك نظرياً. في الوقت الذي توافق فيه اسرائيل ان الهدف على الاقل في وثيقة إعلان المبادىء هو تطبيق قرار ٢٤٢ فان ذلك يعني ان خيار الضّم يصبح غير وارداً أو مقبول عندما تقول ان هدفنا الذي هو مقبول هو بناء دوله فلسطينيه ذات سيادة وهذا الشيء مبني على تفاهم دولي وعلى القانون الدولي، وبالتالي فانه لا يمكن ترك الخيارات مفتوحه ولكن بالعكس فانه يعني حق الدول وبالتالي فان ضم الشعوب بالقوه هو خيار غير وارد لان ٢٤٢ فاذن فموضوع الضّم هو موضوع مفروغ منه وغير وارد.
ثانياً: ان التفاوض للحّل النهائي قد اصبح لها فعلاً جدول بقضايا وهي قضايا غير قابله للتفاوض مثل القدس، المستوطنات .. الخ. لكن الآن فان موضوع الحل النهائي اصبح له بدايه لان القضايا في جدول الأعمال تضّم موضوع الحدود والحدود ليست في الفضاء الخارجي والحدود هي جزء من الحل الجغرافي، وهذا يعني انه يوجد نقاش حول الآمن الخارجي ... الخ. هذه هي القضايا التي أجّلت حتى المرحله النهائيه ولكنها قضايا التزمت بها اسرائيل للتفاوض عليها.
ثالثاً: فيما يتعلق بتحويل الصراع إلى صراع سياسي، انا اعتقد ان القرار والنيه السياسي وحدهما ليسا كافيين من اجل جعل الصراع صراعاً سياسياً. صراع ايديولوجي وايضاً لنا نحن الفلسطين هناك تعد تاريخي وحضاري لهذا الصراع الذي يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار لأننا جردنا هذا الصراع فقط الى صراع سياسي فانه القضايا التي تحّدد

مفاهيم (attitudes) الناس خاصه فيما يتعلق بالاستراتجيه السياسيه سوف لن تؤخذ بعين الاعتبار. انا اعرف انه هذه قضايا تعقد الموضوع ولكنني اعتقد انها قضايا جداً مهمه ولا يمكن ان تُحلاً فقط باجراءات بناء بثقة ولكن يمكن ان تُحّل بخلق واقع ملموس التي ترد على هذه المخاوف وعلى رغبة الناس في نيل حقوقهم اخيراً ان انوّة للشكوك حول مدى نجاعة المرحلتين المقبلتين. فالمرحله الأولى الآن تُدرس بشكل فني مخض انا أوافق وبشكل وهمي فيما يتعلق بقضايا مهمه جداً ولكن في نفس الوقت، وبما اننا نتفاوض على مرحله إنتقاليه هذا يحتم ويعزّز عدم التوازن هذا وبما انكم ترفضون السلوك الجّيد، وانا اعتقد ان موضوع السلوك هو قضية رئيسيه في السلوك السياسي الاسرائيلي. تحت التجربه وستبقى إسرائيل القوه المهيمنه. ليس فقط هذا، فان المرحله الإنتقاليه قد تّم تجزئتها إلى فترات (Inteim) التي سادت على الاستراتيجيه الإسرائيليه في موضوع غزه - واريحا أولاً وكذلك انتقلت ايضاً اي موضوع السلطه المبكره وبعدها إنتقال السلطه، التجزئه الجغرافيه، تجزئه المفاوضات، تجزئه التسليم السلطات .. الخ. إلى مرحله اصبحت فيه المرحله الإنتقاليه مقتحمه في عدم التوازن بالقوى والهيمنه الاسرائيليه التي تهدد الحل الملموس والمتوازن في المرحله الثانيه والثالثه. أنا اعتقد ان منهج المرحلتين كان مبني على التفاهم بربط التماسك الداخلي والارتباط القانوني باهداف واضحه ومحددّه التي قد ضاعت خلال هذه الطريق. وشكراً

غازيت: في البدايه سوف تكون هذه إجابتي الأخيره لانه يوجد عندي فقط دقيقتين قبل ان اترك. والى الذين كان عندهم اسئله عديده، فسوف اكون مسروراً لايجاد الوقت مستقبلاً عندي تعليقات قليله فقط للاجابه على سؤالك. احّب ان اشدّد هو انني إذا كنت مُخطئاً في قراءتي وهو ان وثيقة المبادىء قد انهت البعد الايديولوجي والديني للصراع فاننا في مشكلة حقيقية. عندما اقول اننا في ورطه هذا يعني انه لا يمكن للتوقيع على اية اتفاقية لحل نهائي وإذا كانت تعني انه سوف يكون فقط مرحله إنتقاليه، فان الجانبين، الأسرائيلين المتعصبين سوف يقولوا نحن نريداسرائيل العظمى، نحن نريد جميع اسرائيل الكبرى. وانتم تقولوا نحن نريد جميع فلسطين وان تقولوا نحن نريد الرجوع إلى إتفاقيه عام ١٩٤٧ فانه لا يوجد إذن اي إتفاق، ولا يوجد اي منطق في الإتفاق. ونحن سوف نكون في مشكلة عميقه جداً. يجب ان يُفهم هذا بوضوح، وبوضوح جيد. نحن نريد ان نرى اوسلو ووثيقة إعلان المبادىء كنقطة تحّول وليس فقط كحجر زوايه إذا لم تكن نقطة تحول، كما قلت فهذا وضوع سيء جداً. أنا كنت أوّد الاجابه على اسئله اخرى ولكن أسف لضيق وقتي وأنا آمل ان يكون نقاشكم جيد اليوم وغداً.

الجلسة الثالثة

السلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية

المتحدثون الرئيسيون

د. انيس القاسم

د. نصير العاروري

د. موسى البديري

ادار الجلسة

د. جورج جقمان

حول مشروع النظام الاساسي للسلطة الوطنية في المرحلة الانتقالية

د. أنيس القاسم

١ – تمهيد:

إن المشروع المطروح للنقاش لا يزال مشروعاً. فقد تمت قراءته قراءة أولى في صيغته الأولى التي نشر بها من قبل اللجنة التنفيذية في جلستها المنعقدة في ٣ ديسمبر الماضي. وتقرر حينئذ طرح المشروع للتشاور على أوسع نطاق. وفي مجال هذا التشاور عقدت اللجنة القانونية للمجلس الوطني اجتماعاً في عمان شارك فيه عدد آخر من رجال القانون الفلسطينيين. وتدارست اللجنة المشروع وأقرته مبدئياً بعد إدخال بعض التعديلات.

واستمرت مرحلة التشاور بعد ذلك، وفي ضوء ما وصل اللجنة من ملاحظات واقتراحات، وفي ضوء المزيد من الإمعان والتدقيق في النصوص تبلورت المسودة: الثانية للمشروع المطروح الآن للمزيد من النقاش والتشاور بوصفه من أهم الوثائق الفلسطينية في هذه المرحلة.

والقرار باعداد نظام يحكم المرحلة الانتقالية كان خياراً من عدد من الخيارات المطروحة:-

الخيار الأول: عدم إصدار أي شيء والإكتفاء بتسمية الاشخاص الذين ينقل إليهم ما ينقل من سلطات في المرحلة الانتقالية وتركهم يتصرفون حسب اجتهادهم. وقد استبعد هذا الخيار لأنه يترك هؤلاء يمارسون السلطة في فراغ دستوري لا يحكم تصرفاتهم. وهذا وضع غير مقبول.

الخيار الثاني: الاكتفاء بوضع نظام محدود للحكومة فقط، أي للسلطة التنفيذية، دون التعرض لما عداها من سلطات، كالسلطة التشريعية والقضائية، وعدم التعرض كذلك للحقوق والحريات الأساسية التي تضبط العلاقة ما بين السلطة وبقية ابناء الشعب. وقد

---

* محامي، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضو المجلس المركزي الفلسطيني، رئيس اللجنة القانونية في المجلس الوطني الفلسطيني، خبير في القانون الدولي، صاغ العديد من المواثيق في دول حديثة الاستقلال، رئيس اللجنة التي صاغت مشروع النظام الاساسي للسلطة الوطنية في المرحلة الانتقالية وهو المشروع الذي يتم نقاشه حاليا في منظمة التحرير الفلسطينية.

استبعد هذا الخيار أيضاً، لأنه لا يكفي ان يكون هناك نظام للسلطة التنفيذية دون تحديد السلطات الأخرى ودون تحديد العلاقة بين السلطة والشعب والأفراد الذين يتكون منهم هذا الشعب.

الخيار الثالث: وهو أن يوضع دستور كامل دائم. وقد استبعد هذا الخيار لأن الدستور الدائم يجب أن يوضع في اجواء من الحرية، وأن تتولى وضعه جمعية تأسيسية تطرحه للاستفتاء العام في جو من الحرية ليقول الشعب فيه كلمته، وواضح أن هذه الاجراءات غير ممكنة في الظروف الراهنة.

الخيار الرابع: وهو حل وسط ينظم ما يمكن تنظيمه من سلطات واجراءات تكفي للمرحلة الانتقالية، إلى أن يصار فيما بعد إلى وضع دستور دائم في الاجواء الملائمة له.

ومن بين هذه الخيارات الأربعة اختير الخيار الرابع، ولهذا سمي المشروع بالنظام الأساسي، والقانون الأساسي، ولم يسم دستوراً.

ولأن هذا النظام ليس دستوراً، وإنما هو اجراء مرحلي لملء الفراغ الدستوري في المرحلة الأنتقالية، فقد جاء خالياً من عدد من الأحكام التي توجد عادة في الدساتير الدائمة، واقتصر على الاحكام الضرورية للمرحلة الانتقالية.

وبالرغم من هذه المرحلية فقد حرص المشروع على أن يتضمن الكثير من الأحكام التي تصلح أن تكون جزءاً من دستور دائم، وخاصة فيما يتعلق بالحقوق والحريات الاساسية وسيادة القانون.

٢- مجلس السلطة الوطنية:

المرحلة الانتقالية تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول هو المرحلة السابقة للأنتخابات العامة. والقسم الثاني هو المرحلة التي تلي هذه الانتخابات. وقد وضع المشروع أحكاماً خاصة في هذا الشأن.

ففي المرحلة السابقة للانتخابات لا توجد هناك سوى سلطة واحدة هي السلطة التنفيذية، لأن السلطة التشريعية تأتي بها الانتخابات. وحيث أنه لا بد من وجود سلطة تتولى التشريع في هذه المرحلة السابقة للانتخابات، فانه لم يكن هناك من مفر، كما هو المعمول به دائماً، من أن تجمع السلطة التنفيذية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وفي هذه المرحلة تصدر القوانين عادة تحت اسم مراسيم تشريعية أو مراسيم اشتراعية.

وتستمر السلطة التنفيذية بحكم الضرورة، في ممارسة هذا الاختصاص المزدوج إلى أن يأتي المجلس المنتخب. وهذا ما نصت عليه صراحة المادة الخامسة من المشروع،

حيث قلت:

"يمارس مجلس السلطة الوطنية المنشأ بهذا النظام السلطة التشريعية في المرحلة الانتقالية وذلك إلى أن يتم انتخاب المجلس التشريعي، وعندئذ يتولى المجلس التشريعي السلطة التشريعية".

وبمجيء المجلس التشريعي بعد الانتخابات تنفصل السلطتان، وتمارس كل منهما الاختصاصات المحددة لها. ومن الطبيعي ألا ينص النظام على اختصاص السلطة التشريعية. فالسلطة التشريعية اختصاصها هو التشريع، كما يدل على ذلك اسمها، وإنما يشار إلى اختصاصها إذا كان هذا الاختصاص ناقصاً، وكانت هناك جهات أخرى تتولى التشريع، وليس هذا هو الحال في هذا المشروع.

وتقسيم المرحلة الانتقالية إلى قسمين: القسم السابق للانتخابات والقسم اللاحق لها قد انعكس على السلطة التنفيذية أيضاً، أي على مجلس السلطة الوطنية.

فقبل الانتخابات لا بد من وجود جهة تتولى تعيين مجلس السلطة الوطنية وتتولى أيضاً محاسبته. وفي إطار المؤسسات الدستورية الفلسطينية، فان الجهة العليا في هذا الشأن هي المجلس الوطني، وقد خول المجلس الوطني في قراره الصادر في ٢٥ نوفمبر ١٩٨٨ المجلس المركزي صلاحية وضع نظام اساسي، وصلاحية منح الثقة للسلطة الوطنية التي تختار أعضاءها اللجنة التنفيذية. ولهذا وفي إطار الدستورية الفلسطينية فان اللجنة التنفيذية هي التي تتولى تعيين مجلس السلطة الوطنية في المرحلة الانتقالية السابقة للانتخابات. ويكون المجلس مسؤولاً أمام اللجنة التنفيذية في هذه المرحلة.

أما بعد الانتخابات فان الوضع سيختلف. فوجود المجلس المنتخب يفرض ان يكون له دوره الحاسم فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية التي يتولاها مجلس السلطة الوطنية. ولهذا نصت الفقرة الأولى من المادة ان المشروع على ما يلي:

"(١) ينشأ بهذا النظام مجلس يسمّى مجلس السلطة الوطنية تتولى اللجنة التنفيذية تعيينه وتكون مرجعه في الأمور الداخلة في اختصاصه".

هذه الفقرة تعالج الوضع في المرحلة السابقة للانتخابات. أما ما بعد الانتخابات، فقد عالجته الفقرة الثانية من المادة ذاتها حيث نصت على ما يلي:

"(٢) يستمر المجلس في ممارسة اختصاصاته بعد الانتخابات الأولى إلى أن تشكل حكومة وفقاً للأوضاع التي تقرر في هذا الخصوص ويتم تعديل هذا النظام على هذا الأساس".

إن استمرار المجلس في ممارسة اختصاصاته لفترة محدودة بعد الانتخابات أمر

ضروري حتى تشكل الحكومة الجديدة، وإلا كان هناك فراغ في السلطة. ويكون من واجب المجلس المنتخب أن يقرر ما يجب أن تكون عليه الأمور. فهو الذي يقرر كيف تشكل الحكومة، ويحدد الجهة التي تكون الحكومة مسؤولة أمامها. هذا هو الدور الأول للمجلس المنتخب. وعندئذ تخضع الحكومة لما يراه المجلس المنتخب في هذا الشأن ممارسة لنظرية الديمقراطية الشعبية، ولا يكون للجنة التنفيذية دور في هذا الخصوص إلا ضمن ما قد يقرره المجلس المنتخب.

ولا يصح مسبقاً أن نفرض على المجلس المنتخب ما يجب عليه أن يقرره في هذا الخصوص، لأن ذلك يكون اعتداء على سلطاته بصفته الجهة التي اختارها الشعب لتولي السلطة التشريعية.

يتضح من هذا ان المشروع إطار للانتخابات، كما يلعب دوراً حاسماً في تقرير السلطات الفلسطينية.

٣- الرئيس:

وتعرض المشروع لدور الرئيس وصلاحياته في المرحلة الانتقالية. وفي النصوص التي تضمنها المشروع لم يحاول المشروع مطلقاً أن يفصل هذه الاحكام على مقاس شخص معين، وإنما نظر إلى منصب الرئاسة في هذه المرحلة نظرة موضوعية مجردة، على أساس أنه يوجد رئيس لدولة فلسطين ومن الواجب وضع بعض النصوص التي تحكم هذا المنصب نظراً لأنعدام النصوص التشريعية في هذا الشأن.

والمعروف أن الرئيس في أية دولة هو رأس السلطة في الدولة. وحيث أن الرئيس في الظروف الفلسطينية الحالية هو رئيس اللجنة التنفيذية، فقد كان من الطبيعي انسجاماً مع الأوضاع الدستورية أن ينص على ما جاء في مطلع المادة السادسة من المشروع:-

"يكون رئيس اللجنة التنفيذية رأس السلطة الوطنية".

وحيث أن رئيس اللجنة التنفيذية يمارس اختصاصات في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وبصفته رئيساً لدولة فلسطين، فقد جاء المشروع محتفظاً له بهذه الاختصاصات، وهي اختصاصات لا يستطيع النظام الاساسي ان يسلبها منه، ومن بينها صفته التمثيلية لدولة فلسطين في العلاقات الخارجية والدولية، حيث أن مجلس السلطة الوطنية لا يتمتع بهذه الاختصاصات الدولية. ولا يصح أن نحرم الكيان الفلسطيني من علاقاته الدولية. ولهذا نص المشروع في المادة السادسة أيضاً أن الرئيس "يمارس

الاختصاص المقرر له في النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وقرارات المجلسين الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية". وهذه الاختصاصات كلها لا يستطيع مجلس السلطة الوطنية أن يمارسها، ومن بينها مواصلة المفاوضات مع اسرائيل، فمنظمة التحرير هي الطرف المفاوض بصفتها الطرف الثاني في اتفاق إعلان المبادىء وبصفتها الممثل للشعب الفلسطيني، وهي الصفة المعترف بها دولياً لمنظمة التحرير.

وعالج المشروع أموراً أخرى خاصة بالرئاسة نظراً لأنها لم تعالج في أي مكان آخر ولا بد من معالجتها. فحددت المادة الثامنة مدة الرئاسة بخمس سنوات ووضعت قيداً في غاية الأهمية وهو أنه لا يجوز للشخص الواحد أن يتولى الرئاسة لأكثر من فترتين متتاليتين. وبهذا النص حسم المشروع أمراً في غاية الأهمية وحال دون أن يستمر الشخص الواحد رئيساً إلى ما لا نهاية.

وأما بالنسبة للرئيس الأول: فقد جاءت المادة الثامنة صريحة أيضاً في أن مدة رئاسته الأولى تنتهي بأنتهاء المرحلة الأنتقالية. وبعد المرحلة الأولى لا تستمر الرئاسة لفترة ثانية إلا إذا فاز في الانتخابات على الوجه الذي يقرره الدستور الدائم.

وهناك فراغ دستوري آخر حسمه المشروع، وهذا الفراغ هو الذي يترتب على وفاة الرئيس. فنص المشروع في المادة التاسعة على أنه عند وفاة الرئيس فان رئيس المجلس الوطني يتولى الرئاسة إلى أن يجري انتخاب رئيس جديد بشرط أن يتم ذلك خلال ستين يوماً من وفاة الرئيس.

أما اختصاصات الرئيس بالنسبة للسلطة الوطنية فقد حددها المشروع على الوجه التالي:

"الرئيس هو القائد الأعلى للقوات الفلسطينية (المادة ١٠) وهذا أمر معمول به في جميع دول العالم، وكذلك فان الرئيس "يصدر القوانين بعد إقرارها من السلطة التشريعية وتوقيعها منه"(المادة ١١). وهذا ايضاً معمول في جميع الدول، حيث يتولى الرئيس إصدار القوانين بعد أن تقرها السلطة التشريعية، ومعنى "الإصدار" في القانون هو أن رئيس الدولة لا يملك أن يعدل القانون الذي سبق أن اقرته السلطة التشريعية ولا يملك نقضه أو تعطيله، ودوره ينحصر في التوقيع عليه. وبعد التوقيع ينشر القانون في الجريدة الرسمية وينفذ. كما أن "أصدار" القوانين لا يعطي الرئيس سلطة "وضع" قوانين، فالذي يضع القوانين هو السلطة التشريعية وليس الرئيس.

وأعطي الرئيس كذلك صلاحية معروفة في جميع النظم، وهذه الصلاحية هي "حق العفو الخاص" وتخفيف العقوبة "(المادة ١٢). والسبب الذي من أجله تمنح الدساتير هذا الحق لرئيس الدولة هو معالجة أوضاع تقتضي صدور العفو عن شخص

معين أو تخفيف عقوبته. فمثلاً إذا تبين بعد صدور الحكم الذاتي وصيرورته نهائياً أن المتهم لم يرتكب الجريمة التي أدين بها، في هذه الحالة لا يجوز الاستمرار في تنفيذ العقوبة ويصدر عفواً خاصاً من رئيس الدولة تحقيقاً للعدالة.

ومن اختصاصات الرئيس التصديق على الحكم بالاعدام، وهي أيضاً من الصلاحيات المألوفة في النظم التي تقر عقوبة الإعدام. وكان بودنا إلغاء عقوبة الإعدام، بل ويجب الغاؤها، ولكن لا يمكن الغاؤها بموجب هذا النظام ما دامت تنص عليها قوانين العقوبات المعمول بها في الضفة والقطاع. وإذا الغاها النظام فستكون النتيجة وجود جريمة لا عقوبة لها. وهذا لا يجوز ولذلك يجب النظر في الأمر إعادة النظر في التشريعات الجنائية الفلسطينية.

بقيت بعد هذا الأداة التي يمارس بها الرئيس صلاحياته، وهي الواردة في المادة ١٤ من المشروع. ويجب التنبيه إلى أن هذه المادة لا تعطي الرئيس صلاحيات، وإنما تحدد الأداة لممارسة هذه الصلاحيات. فمثلاً عندما تستدعي الظروف إصدار عفو خاص فان الرئيس يوقع على مرسوم بالعفو. وعندما يعين الرئيس قائداً للقوات فانه يصدر مرسوماً بذلك وهذه الأداة تنص عليها القوانين.

بقيت صلاحية أخيرة منحت للرئيس في الفترة السابقة للانتخابات. وهذه الصلاحية واردة في الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من المشروع وتنص على ما يلي:

"ويتولى الرئيس مهام الوزير الأول إلى أن تشكل حكومة بعد الانتخابات وفقاً لأحكام المادة ١٥ (٢) من هذا النظام".

وقد وضع هذا النص تجنباً للارتباك في الفترة السابقة للانتخابات، والمفروض فيها أن تكون بضعة أشهر. في هذه الفترة القصيرة لم يرَ المشروع ضرورة لتعيين وزير اول أو رئيس للوزراء، فالمجلس كله عمره قصير يعد بالأشهر، حيث أنه بعد الانتخابات تتغير الأمور كما سبق وذكرت بالنسبة للحكومة. في هذه الفترة القصيرة يمارس الرئيس مهام الوزير الأول. وبعد الانتخابات ينفصل منصب الرئيس عن منصب رئيس الوزراء، إذا قرر المجلس المنتخب ذلك.

هذه هي، الأحكام الأساسية الواردة في المشروع فيما يتعلق بالرئيس ومجلس السلطة الوطنية. أما باقي المواد الواردة في هذا الفصل فهي مواد مألوفة في الإدارة وتسيير أمور الحكم، ولا داعي للوقوف إلا عند مادتين استحدثهما المشروع وهما المادتان ٣٤ و ٣٥ ويكفي الإشارة إليهما.

"المادة ٣٤: يراعي في تقديم الخدمات الإدارية وإيصال الحقوق لاصحابها تبسيط الاجراءات وسرعة الانجاز مع اتفاق الاداء، وذلك في حدود القانون والمصلحة العامة"

أما المادة ٣٥ فتنص على الآتي:

"على السلطة التنفيذية أن تتيح أوسع الفرص لمشاركة المواطنين والأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والتنظيمات الأخرى في مناقشة سياساتها، وذلك بالإعلان عن تلك السياسات والتشاور مع تلك الهيئات".

وكان لا بد ونحن بصدد وضع نظام اساسي تنتقل الاختصاصات والسلطات في ظله من النص على أحكام انتقالية تحمي الموظفين العاملين في الضفة والقطاع، فجاءت المادة ٤٤ تنص على ما يلي:

"يستمر الموظفون الفلسطينيون الذين يتقاضون رواتبهم من الخزانة العامة في وظائفهم وتسري بشأنهم أنظمة الخدمة المدنية المعمول بها إلى أن تعدل أو تستبدل حسب الأصول".

٤ – السلطة القضائية:

حرص المشروع على إحاطة السلطة القضائية بالضمانات اللازمة لتحقيق استقلال القضاء. فلم يكتف بما تنص عليه الدساتير العربية عادة من أن القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم إلا للقانون، وإنما ذهب إلى أبعد من ذلك. فنص أولاً على أنه لا تجوز تنحيتهم من القضاء إلا للأسباب التي يحددها القانون (مادة ٥٣)، ونص ثانياً على وجوب تعيين قاض للقضاة يكون هو رئيس السلطة القضائية بحيث يكون للسلطة القضائية من يمثلها ويدافع عنها، ونص ثالثاً على انشاء مجلس أعلى للقضاء ليس فيه وزير العدل، وإنما هو قاصر على رجال القضاء والقانون، ويتولى هذا المجلس إصدار التوصيات المتعلقة بتعيين القضاة وترقيتهم وتنحيتهم على الوجه المبين في القانون. وأما أداة التعيين والترقية والتنحية فهي مراسيم رئاسية احتراماً للقضاء، ولا تصدر هذه المراسيم إلا استناداً لتوصيات مجلس القضاء الأعلى، اي أن الرئيس لا يستطيع أن يعين أو يعزل أو يرقي قاضياً إلا أذا أوصى بذلك مجلس القضاء الأعلى. والشخص الوحيد الذي يعينه الرئيس هو قاضي القضاة، نظراً لأنه لا توجد هيئة تتولى ترشيحه في بادىء الأمر. وبعد تعيينه فأنه يخضع كباقي القضاة لسلطان المجلس الأعلى للقضاء.

وحرص المشروع على إنشاء محكمة عليا يكون من بين اختصاصاتها النظر في دستورية القوانين بحيث تلغي ما يكون منها مخالفاً للدستور، كما يكون من بين اختصاصتها النظر في الطعون التي تقام ضد الإدارة لإلغاء القرارات الإدارية التي تأتي بالمخالفة للقانون.

٥ – الحقوق والحريات الأساسية:

لقد حرص المشروع على النص على الحقوق والحريات الأساسية التي تعترف بها وتقرها المواثيق الدولية في هذا الشأن، وقد جاء ذلك في المواد من ٦١ إلى ٨٦. فأكد في أول هذا الفصل أعتراف فلسطين بحقوق الإنسان الاساسية والحريات والمقررة في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الأخرى. ولكنه لم يكتف بهذا النص العام، وإنما سرد في بقية المواد هذه الحقوق والحريات الأساسية استناداً إلى تلك المواثيق الدولية.

أول هذه الحقوق حق الانسان في الحياة (مادة ٦٢)، ثم أزال المشروع أي التباس حول المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والحريات الأساسية فنص صراحة في المادة ٦٣ على ما يلي:

"المرأة والرجل سواء في الحقوق والحريات الأساسية ولا يجوز التمييز بينهما في ذلك".

ويطول الحديث لو أردنا أن نتعرض لجميع الحقوق والحريات الأساسية التي عددها المشروع ويجب الرجوع إليها.

ولم يقف المشروع عند تعداد هذه الحقوق والحريات الأساسية. فالنصوص وحدها لا تكفي، وإنما تضمن نصوصاً محددة لحماية هذه الحقوق. فنصت المادة ٨٧ على ما يلي:-

"يحق لكل من إعتدي على أي حق من حقوقه أو حرياته الأساسية المنصوص عليها في هذا الفصل والفصل السادس اللجوء إلى القضاء لرفع الاعتداء والمطالبة بالتعويض، عند الاقتضاء".

هذا حق لكل فرد، يستطيع أن يباشره بنفسه أمام القضاء.

ثم جاءت المادة ٨٨ لتوفر حماية أخرى، فنصت على ما يلي:

"تنشأ بقانون لجنة مستقلة لحقوق الإنسان تتولى متابعة تنفيذ الأحكام الخاصة بحقوق الإنسان في فلسطين وتأمين هذه الحقوق، ويحدد القانون مهام اللجنة واختصاصاتها وتشكيلها، وذلك دون المساس بما قرره هذا النظام من حقوق للأفراد واختصاصات للنائب العام والقضاء في هذا الشأن".

وبموجب المشروع تتوفر الحماية للحقوق والحريات الأساسية على الأوجه التالية:

١- حق الأفراد في رفع الأمر إلى القضاء.

٢- متابعة تنفيذ السلطات للأحكام الخاصة بالحقوق والحريات الأساسيةمن قبل

لجنة حقوق الانسان.

٣- لقد انشأ المشروع في المادة ٢٣ وزارة برئاسة النائب العام، ويكون من واجبات النائب العام متابعة التزام السلطة التنفيذية بالدستورية والمشروعية في القوانين التي تقترحها والاجراءات التي تتخذها. ودور النائب العام في هذا الأمر يختلف كلية عن دور النائب العام في النظم القانونية العربية الأخرى، وقد اقتبس من النظامين الانجليزي والاميركي.

٤- إن انشاء محكمة دستورية ومحكمة للقضاء الاداري هو أيضاً ضمانة للحقوق والحريات الأساسية.

غير أن النصوص وحدها لا تكفي لضمان الحقوق والحريات وإيصالها لأصحابها، ولا تكفي وحدها للحيلولة دون الاستئثار بالسلطة في النصوص هي السند القانوني الذي يعتمد عليه أو يحتكم إليه. ولكن الذي يهب النص حياته ويجعله فاعلاً في مسيرة المجتمع هو اليقظة لمحاولات انتهاكه والتصدي لهذه المحاولات. وقد رسم المشروع طرقاً متعددة لذلك، الخطر هو التهادن او التردد أو الخوف من التصدي. إن الدكتاتورية تأتي من تخاذل الجماعة في الأصرار على حقوقها والنضال من أجلها عند الاقتضاء.

الأوامر العسكرية الاسرائيلية:

هنالك مسألة أخيرة لا بد من الاشارة إليها منعاً لأي التباس. من المتعارف عليه عند وضع الدساتير أو النظم الأساسية الإشارة إلى استمرار سريان القوانين السابقة لها إلى أن تعدل أو تستبدل وذلك ضماناً لاستمرار القوانين وعدم ايجاد فراغ قانوني، ولذلك نصت المادة ١٠٥ من المشروع على ما يلي:

"تظل نافذة القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات السارية في قطاع غزة والضفة الغربية قبل العمل بهذا النظام، مما لا يتعارض واحكامه، إلى أن تعدل أو تلغى وفقاً لأحكامه".

وقد يفهم من هذا النص أن الأوامر العسكرية الإسرائيلية تظل سارية، ليس هذا هو المقصود. فأولاً الأوامر التي تتعارض مع أحكام هذا النظام تعتبر لاغية، ويدخل في هذا جميع الأوامر التي تنطوي على انتهاكات للحقوق والحريات الاساسية، وفضلاً عن هذا فان اتفاق إعلان المباديء يقضي بمراجعة جميع الأوامر العسكرية الإسرائيلية. وهناك لجنة فلسطينية تقوم بذلك، ويجب الغاء الأوامر التي تقرر الجهة الفلسطينية الغاءها، وذلك قبل العمل بالنظام الأساسي. ولذلك فان المشروع لم يحدد تاريخاً للعمل

به، ويجب الا يعمل به إلا بعد البت في موضوع الأوامر العسكرية التي تعرضت للكثير من الأمور ولم تقتصر على موضوع الأمن، مخالفة بذلك مباديء القانون الدولي. ويجب ألا يغيب عن البال أن الأوامر العسكرية التي استمرت على مدى ستة وعشرين عاماً لم تتعرض فقط لأمور الأمن، بل الكثير منها تعرض لأمور اقتصادية مثلاً، وترتب على البعض الآخر حقوق للمواطنين، ولهذا تجب مراجعة جميع هذه الأوامر بدقة وغربلتها بغربال فلسطيني. فاذا وجد أن بعضها يحتوي على أمور تنظيمية، مثل الأوامر الخاصة بتنظيم السير على الطرقات، فيجب وضع تشريع فلسطيني يحل محلها، وهكذا بحيث لا يقع اضطراب أو تتضرر بعض المصالح المشروعة للمواطنين بالغاء غير مدروس. وهذه مشكلة تواجهها جميع الشعوب التي تتعرض للاحتلال، وهذا هو أسلوب معالجتها.

دراسة تحليلية للنظام الاساس المقترح للفترة الانتقالية في فلسطين

اعداد الاستاذين: نصير عاروري *، وجون كارول

دائرة العلوم السياسية في جامعة ماساشوسيتس دارتماوث-الولايات المتحدة الاميركية-

في الوقت الذي يحتدم فيه النقاش الدائر حول الاتفاقيات المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، تم الانتهاء من صياغة تشريع جديد للحكم الذاتي الفلسطيني، دون أن يلفت ذلك نظر أحد تقريباً. هذا التشريع هو قانون اساس مؤقت "للمرحلة الانتقالية"، التي ستحصل اثناءها مناطق في قطاع غزة واريحا قبل غيرها، على درجة من الحكم الذاتي الفلسطيني. التشريع الذي سيقيم سلطة «الحكومة الذاتية الفلسطينيه المؤقته» "Palestinian Interim Self-Government Authority" التي نص عليها اعلان المبادىء في اوسلو، والذي ينتظر ان تقوم بموجبه القوات الاسرائيلية بالانسحاب من غزة واريحا، ليناط العمل الشرطي بالفلسطينيين. وبموجب اعلان اوسلو(١) سيقوم الفلسطينيون بادارة شؤون التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والسياحة، تسندهم في ذلك سلطتهم الخاصة بفرض الضرائب.

حكم ذاتي محدود

من المهم ان يكون واضحاً منذ البداية، انه بموجب اعلان اوسلو ستقام سلطة محلية فلسطينية، ذات صلاحيات محدودة جداً. ولعله ليس من الصواب أن نتوقع من اعلان المبادىء، أكثر من نقل عدد محدود من المهام المعينة الى السلطة المحلية(٢)، بحيث لا يتجاوز ذلك على سبيل المثال اعتماد الولايات المتحدة الاميركية، على الادارات الحكومية (governments) في المدن والبلدات والاقاليم في تقديم الخدمات الاساسية. ومع أنه غالباً ما يكتنف الغموض نص اعلان اوسلو، الاّ أن اسرائيل تحتفظ بموجبه، بالسيطرة على السياسات الخاصة بمعظم المجالات المختلفة، رغم النص على قيام

---

* استاذ العلوم السياسية في جامعة ساوث ايست ماساشوسيت(Massachusette) عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو رابطة الخريجين العرب بالولايات المتحدة (AAUG)، وله العديد من الكتب والمقالات المختصة بالقضية الفلسطينية.

ترتيبات تعاونية في مجال المياه والطاقة والتجارة، الى جانب امور اخرى. إن القرار في اوسلو، يحتفظ في الوقت الحاضر بالسيادة الاسرائيلية القائمة في اريحا وغزة - وباقي المناطق المحتلة -، مبقياً شؤون الدبلوماسية والدفاع، وسلطات اخرى لم يتم النص صراحة على نقلها الى الفلسطينيين، في ايدي الاسرائيليين(٣). اضافة الى ذلك فان المادة رقم ١٠٥ من التشريع الفلسطيني المقترح في صياغته الاخيرة، تؤكد على أن الاوامر العسكرية الاسرائيلية والقوانين والانظمة الاضافية، تظل قيد التطبيق، طالما أنها لا تتعارض مع التشريع المقترح، وذلك الى حين تعديلها أو الغائها. إن هذه المادة تضفي الشرعية على قانون الاحتلال الذي استمر طوال ست وعشرين سنة وتجعله ملزماً(٤).

نظام دستوري

قامت منظمة التحرير الفلسطينية، وهي تتوقع تشكيل حكومة انتقالية، بتكليف لجنة من خبراء القانون الفلسطينيين بوضع مسودة وثيقة دستورية. وقد تم الانتهاء من صياغتها في كانون الاول سنة ١٩٩٣ وجرى تعديل عليها في كانون الثاني ١٩٩٤. والوثيقة معنونة بالتالي «قانون رقم -- لسنة -- بخصوص السلطة الوطنية خلال المرحلة الانتقالية». ما يميّز هذا الدستور" هو كونه مؤقتاً ومشروطاً، حيث أن اعلان اوسلو يجعله متوقفاً على الوصول بنجاح الى عقد اتفاقية مؤقتة، وهو أمر غير مؤكد بعد، اذا ما اخذنا بالاعتبار المأزق الحالي حول حجم اريحا، والسيطرة على نقاط العبور الى مصر والاردن. هذا التشريع الجديد عملياً، لا يتخذ صفة دستور عادي، حيث أن صفات دستورية اساسية، مثل الاختصاصات السياسية للهيئتين التشريعية والتنفيذية هي اما مفقودة أو مؤجلة. وحيث أن الامر كذلك، فالدستور بالضرورة دستور غير نهائي، ينبغي أن تتماثل بنوده مع مباديء واملاءات اتفاقية اوسلو.

تتم صياغة الدساتير عادة، في اعقاب الاستقلال عن سيطرة اجنبية، او لدى احداث تغييرات بنيوية تشير الى ولوج مرحلة جديدة او لتأكيد جديد، على الذات أو الهوية، او لتجسيد اهداف للمجتمع اعيد تحديدها. هذا ما تم في اعقاب الثورة الفرنسية والاميركية والبلشفية، وفي اعقاب انهيار الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، وفي اعقاب الحرب الباردة في روسيا واوروبا الشرقية. في تلك الحالات جميعها، عكست الترتيبات الدستورية حقائق القوة المتغيرة، وقد عزز ذلك، اجماع من النخبة السياسية. وعلى عكس ذلك فانه جرى تصميم التشريع الفلسطيني ليتم تطبيقه بينما يستمر الاحتلال الاسرائيلي، اذ لم يتم اعلان الاستقلال الفلسطيني من خلال هذه الوثيقة ولا

يتوقع هذا حتى عند انتهاء مفاوضات الوضع النهائي، كما أن النخبة السياسية الفلسطينية منقسمة فيما بينها بشكل حاد.

رغم القيود التي يفرضها اعلان اوسلو، والسياق التاريخي الاوسع، الاّ أن التشريع المقترح للحكومة الفلسطينية الجديدة، هو وثيقة مهمة. ومع أن العقبات امام النجاح مذهلة، الاّ أن اعلان اوسلو يبعث على الامل بأن هذه هي الخطوة الاولى على طريق الانتقال الى قيام دولة فلسطينية. وبهذا المعنى فان التشريع الجديد هو وثيقة تعبر عن الطموح، وتقيم اساساً لمستقبل مستقل، رغم أن ذلك يتم في السياق المباشر لحكومة ذاتيه محليه محدوده. وبوصف التشريع الجديد محاولة لوضع دستور فلسطيني معاصر، فان هذا التشريع يحمل ملامح دستور وطني في تنظيمه ومضمونه:

١- فهو منظم حول مواد خاصة بمؤسسات تنفيذية وتشريعية وقضائية.

٢- وهو يتضمن اعلانا للحقوق.

٣- وهدفه الاشارة الى المعالم العامة للحكومة، واقامة مؤسسات، وتعريف نطاق السلطات حيث كان ذلك ممكناً، دون القيام بمحاولة للتفصيل حول البنى والحقوق بالمواصفات المفترضة في تشريع قانوني.

الوثيقة مهمة ايضاً، حيث أنه اذا ما أتيح للترتيبات الجديدة أن تتجذر، فانه من المحتمل أن يكون التشريع المؤقت اساساً لدستور واضح ومحدد ستتم صياغته بالتالي. هذا قانون اساس مؤقت للمرحلة الانتقالية التي يتوقع اعلان اوسلو أنّ لا تدوم اكثر من خمس سنوات. ومهما كانت فترة دوامها، فانه سيكون من الصعب بمكان، ازالة الترتيبات الدستورية والسياسية التي تبلورها. فالذي جرت صياغته في هذا التشريع، سيمثل الحقيقة الملموسة التي سيكون على مؤلفي دستور محدد وواضح أن يتشبثوا بها: حيث أنها ستدافع عن المصالح والمؤسسات والعمليات والتوقيعات كما أنه من المحتمل أن تتحكم المصالح التي تعززها هذه الوثيقة، بالعملية التي تتم فيه صياغة وثيقة (دستورية) محددة وواضحة، ومن المحتمل ايضاً ان تنسخ الكثير من ترتيباتها إن لم تكن ترتيباتها كلها.

بناء أمة

لعل مما يثير القلق الفوري، ذلك التساؤل فيما اذا كان هذا التشريع سيسهل اقامة دولة فلسطينية عملية. إن اسلوب اتخاذ القرار لدى القيادة المقيمة في تونس، المتسم بجولات من المساومات غير الرسمية والعلاقات الشخصية المتبادلة، لن يكون كافياً لادارة دولة، حتى لو اقتصرت هذه الدولة على الادارة العملية للشرطة والمدارس والمستشفيات،

فالتحدي الذي يواجه قادة م.ت.ف. هو أن يحولوا انفسهم من ثوريين الى رجال دولة. وأن يستثمروا بذلك المهارات والافكار المناسبة للحكم. ينبغي أن يكون على رأس جدول اولوياتهم، اقامة مؤسسات مستقرة، وخلق التقاليد القانونية لتدعيمها. وتشير هذه الاعتبارات الى الحاجة الى تشريع يقيم مؤسسات وسلطات وعمليات معرفّة بوضوح ويفهمها الجمهور، وتكون مفتوحة لانتقاده. على العموم فانه من المحتمل جداً، أن ينظر الى العمليات المنفتحه التي متفتحة يمكن التنبؤ بها على انها عمليات مشروعة، بينما يثير قيام حكومة تتسم بالتكتم وبالتصرفات غير الرسمية، المعارضة والاستياء.

إن اضفاء صفة المؤسساتية على عمليات عادية ومنفتحة، سيكون ضرورياً، اذا ما اريد النجاح لانتقال القيادة الثورية النهائي الى السلطة العلمانية. وبهذا الصدد، يقع نظام عرفات في تونس، تحت انتقاد الفلسطينيين المكثف. فقد سرّع اعلان اوسلو وجود مشكلة قيادة في الجسم السياسي الفلسطيني، هي الآن مثار قلق شديد. فلم يسبق من قبل، ومنذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، أن كانت مسألة قيادة عرفات وقدرته على الحكم موضوعاً بالغ الاهمية. فالظنون والشكوك التي جرى قمعها طويلاً، باسم الوحدة الوطنية، تصعد الآن الى السطح. قيادة عرفات هي الآن موضع تساؤل لدى كل ائتلاف ساعده في نيل الموافقة على اعلان اوسلو، مثل حزب الشعب الفلسطيني (الشيوعي سابقاً)، وفدا وهي فصيل انشق عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين(٥). اضافة الى ذلك، فانه يبدو أن عدداً من كبار الساسة في فتح نفسها قد نأوا بأنفسهم، بمن فيهم محمود عباس الذي وقع الوثيقة في احتفال البيت الابيض(٦). كما عبر عن المعارضة ايضاً سياسيون مستقلون، ومثقفون، وصحفيون، ورجال اعمال، ومعظم الدبلوماسيين الذين شاركوا في الجولات الاحدى عشرة من المباحثات في واشنطن(٧). على العموم، فانهم قلقون على مستقبل بناء الامة، ويناقشون قدرة عرفات على ترجمة بنود اعلان اوسلو الى سلطة وطنية ديمقراطية، قادرة على تحقيق الاستقلال في المرحلة المقبلة. وفي هذا الخصوص، فان مسودة الدستور، هي مؤشر كبير لنوايا عرفات، وسينظر اليها على أنها مقياس لكفاءته في القيام ببناء الامة.

اطار الحكومة

يضع التشريع الجديد السلطة في ايدي الشعب الفلسطيني، الذي يصفه بأنه "مصدر السلطة"، "والمادة" ورغم حقيقة ان الادارة العسكرية الاسرائيلية ستظل مصدراً بفعل الامر القائم. هذه المقولة في المادة «١» يعززها قسم الرئيس عند توليه سلطاته، والذي يتضمن تعهداً «بخدمة الشعب الفلسطيني» المادة ٧. ورغم هذا الالتزام على

كل حال، فان هناك غموض كبير في التشريع، حول طبيعة السلطة الشعبية، وعلاقتها بالنظام الدستوري. اذ أن التشريع لا يتناسب الدستور المدّون، ولا الاساليب البرلمانية للسيادة الشعبية كما أنه لا يطرح طريقاً ثالثاً.

السيادة الشعبية والدستور المدون

التشريع المؤقت له طابع ايجابي او عادي اكثر من كونه قانوناً اعلى مقراً بشكل شعبي. وهذه علاقه فارقة حاسمة ومهمة في النظرية الدستورية. والتشريع هذا يحمل صفة «قانون اساس»، «باسم الشعب الفلسطيني»، نشره الرئيس ياسر عرفات بموجب سلطة المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي حقيقة الامر، فان التشريع يصبح قانوناً من خلال مروره بعملية لا تختلف كثيراً عن أي قانون آخر، تقوم فيها اللجنة التنفيذية، بنشر قوانين بالاتفاق مع السلطة التشريعية. وتتطلب النظرية الدستورية، على كل حال، بأن يخضع واضعو القوانين للقانون الدستوري، وأن تتوافق مهمة سن القوانين التي يقومون بها معه. وتتطلب السيادة الشعبية بموجب دستور مدون، بأن تكون عملية كتابة الدستور، منفصلة عن العملية التشريعية العادية، لأنها ستشرف بالتالي على تلك العملية. وفي الشكل الاكثر تطوراً، يقوم ممثلو الشعب، المنتخبون خصيصاً لهذا الغرض، بالاجتماع في مؤتمر لكتابة دستور، ومن ثم يطرح للاستفتاء الشعبي. وحيث أن المؤتمر ليس جسماً دائماً، فانه لا يوجد فيه اطار داخلي للمكافآت كما هي الحال في المؤسسات التشريعية، كما أن المندوبين لا يتعرضون الى ضغط ومصالح خاصة كمثل تلك، التي تؤثر على قراراتهم حين يتوجب عليهم أن يقدموا انفسهم فيما بعد للانتخاب مرة اخرى. وبموجب هذا النموذج لصياغة الدساتير، فان بالامكان كتابة الدستور، مع أخذ مصالح الجمهور بالاعتبار بشكل واسع نسبياً، ضمن سياق يقلل من تأثير المصالح الضيقة والفئوية، حيث ينظر الى المؤتمر الدستوري على أنه متميّز قياساً بالعمليات السياسية العادية، وبأنه خارج اطارها واعظم منزلة منها. والوثيقة التي يصوغها، لا يمكن تعديلها بعد تصديقها الا باتخاذ اجراءات استثنائية، مثل الحصول على «اغلبية دستورية» للهيئة التشريعية (ثلثا او ثلاثة ارباع الاعضاء)، متبوعة بتصديق شعبي، أو أن تجيز الهيئة التشريعية التعديلات في دورات تفصل سنتان ما بين كل منها.

وبموجب نظرية السيادة الشعبية، فان من الاهداف الاولية للدستور المدوّن، حماية حقوق المواطنين، الممارسة الحرة للشعائر الدينية، والتعبير والانتخاب والعملية العادية في المحاكم، والأمن للاشخاص والبيوت. هذه الحقوق مكفولة بوضع الدستور بعيداً على

امكانية تقدم الهيئة التشريعية والتنفيذية يمسه بشكل عادي وحيث ان هذه الحقوق تجد مماثلتها في القانون الاعلى فانه لا يمكن اختزالها بواسطة قوانين تشريعية عادية، حيث أنها محمية في الحقيقة، من عبث اولئك الذين من المحتمل جداً ان ينتهكوها، ونقصد بذلك الاذرع السياسية للحكومة. هذا امر مهم جداً وحاسم، حيث أن المشرعين والتنفيذيين المنتخبين بطبيعتهم، لهم ردود فعلهم على الاحداث حال وقوعها، وغالباً ما يكون ذلك تجاه الاحداث سريعة الزوال. وبالتالي فانهم يقعون باستمرار تحت اغراء معالجة او تعديل التشريع الاساس، ليتوافق مع الحاجات الملحة، مضحين بمباديء جوهرية من أجل اهداف ذاتية او اهداف سياسية قصيرة المدى.

ويمكن للديكتاتورية ان تنشأ ايضاً من تركز السلطة في يد سلطة تنفيذية أو هيئة تشريعية لا تضبطها قيود دستورية. وفي مثل هذه الظروف، فانه من المحتمل أن تتخذ القرارات من خلال عملية مغلقة، تحد بشكل كبير من توفر المعلومات، ومن مجال الخيارات السياسية الممكن النظر فيها. وهذه طريقه خاطئة في اتخاذ القرارات، وأكثر خطورة من ذلك، انها طريقة تفصل بين ادوات الحكم وبين الشعب الذي تسعى الى خدمته. وبامكان السيادة الشعبية، بموجب الدستور المدون، أن تبطيء من هذا التدهور، بأن تطلب اتخاذ اجراءات، وتحديد السلطات لتقيد الحكام. ويمكن أن تصبح المباحثات والاستشارات فيما بين المؤسسات، والنقاش الجماهيري جزءاً من عمل الاطر المؤسساتية، كما يمكن توفير فرص اساسية للمشاركة الجماهيرية، عن خلال جلسات تشريعية وقضائية وادارية، تطرح فيها وجهات النظر. إن احتمالية المحافظة على الاستقامة الدستورية تتعزز بشكل خاص، مع وجود سلطة قضائية تمسك بحق المراجعة القانونية. كمثل سلطة ابطال اعمال تشريعية وتنفيذية لا تتطابق مع المباديء الدستورية.

التشريع الجديد هذا، سيعلن بوصفه قانوناً عادياً، دون استخدام الآليات المخصصة لاقامة ديمقراطية دستورية تحت سيادة شعبية. إذ أن هناك وزن مهم للطرح القائل، أنه لا يمكن ان نتوقع منها تشريع مؤقت، سيتم العمل به على ضوء اتفاقية دولية لم يتم الانتهاء من صياغتها بعد، أن يراعي متطلبات النظرية الدستورية، ومع ذلك، فان كان بالامكان أيجاد أساليب مبدأ السيادة الشعبية منذ البداية، بغض النظر عن مدى محدودية مثل هذه اللفتة. هذه وثيقة طموحة فيما عدا ذلك. لقد كان بالامكان تقديم هذه الوثيقة لتنال المصادقة الشعبية، او أن تقدم بوصفها نص مسودة سيتم اجراء تعديلات عليها حيث يكون ذلك مناسباً، عن طريق عقد مؤتمر شعبي لهذا الغرض. وعلى اقل تقدير، كان لا بد أن يحتوي النص على بند يعترف بصراحة، بصعوبات السياق السياسي الحالي، مع التأكيد في الوقت نفسه، على المشاركة الديمقراطية في

صياغة دستور دائم، بعد المرحلة الانتقالية. لقد تجنبت القيادة هذه المسالك. وفيما تنص المادة الثالثة من اعلان اوسلو على اجراء انتخابات تشريعية، فان واضعي هذا التشريع، قرروا الاّ يطرحوا القانون الاساس للتصديق الشعبي. وحيث أن هذا التشريع ينشر بوصفه قانوناً عادياً، فانه يمكن تعديله بسن قانون عادي، مما يعرض ليس فقط مؤسسات الحكومة للتلاعب السياسي، بل ايضاً الحقوق التي يسعى التشريع لضمانها في المواد ٦١ وحتى ٨٨. هناك سبب خطير يدعو الى القلق هنا، حيث يتصور اطار الحكومة قيام نظام للسلطة، مركز وشخصي الى حد كبير، وغير رسمي، تكون فيه القيود الدستورية ضعيفة بل ومفقودة.

الحكم الشخصي مؤكد، كما سنرى في سلسلة من البنود التي تركز السلطة في يدي الرئيس. الاّ ان هذا الحكم مؤسس أيضا على عملية كتابة دستور مختارة، تغلق الباب امام الحكم الديمقراطي.

المادة رقم ١٠٠ التي اضيفت الى الوثيقة المؤقتة في كانون الثاني، تميل بهذا التشريع الى الحكم العشوائي من القمة، وتشترط ان هذا التشريع هو للمرحلة الانتقالية، وتعترف بالطرح المقبول عموماً القائل أن م.ت.ف. تمثل الشعب الفلسطيني في علاقاته الخارجية. أضافة الى ذلك فان المادة ١٠٠ تضع قرارات م.ت.ف. في مرتبة اعلى من الالتزامات بموجب الدستور الجديد. وتشترط بأن هذا التشريع «يجب الاّ يخالف مهمات ومسؤوليات م.ت.ف. ومؤسساتها»، بدل أن ينص على أن م.ت.ف. ستنسجم مع القانون الاساس، إن الاحداث الداخلية تحد من حرية الحكومات في ممارسة السياسية الخارجية، الاّ أن السياسة الخارجية قد تتخذ ايضاً حجة لاعمال داخلية تنتهك القيود الدستورية. وبدلاً من أن تسمح هذه المادة للمحاكم تقرير المصالح الدستورية والدبلوماسية، فأنها تأمرها في الواقع، بأعطاءالاولوية لقرارات م.ت.ف.، وتضع القضايا الدستورية، بما في ذلك حقوق الانسان، في مرتبة ادنى.

ومن المخيب للامل على المستوى نفسه ايضاً، عدم التفصيل حول الاليات الديمقراطية اللازمة لتبني دستور دائم عند انتهاء المرحلة الانتقالية. ليس هناك ذكر ابداً لكيفية انجاز ذلك التحول الدستوري، وكيف يمكن حماية السيادة الشعبية. إن الغياب الكلي لاية آلية للانتقال الى حكم دائم، يثير المخاوف من أن الترتيبات الانتقالية قد تتواصل وتستمر، لتصبح دائمة. واذا ما تم ذلك فسيكون لهذا التشريع وظيفة مختلفة عن تلك التي يتوقع منه القيام بها. فبدل أن يسهّل الانتقال من النشاط الثوري الى حكم مقيم، فانه سيشكل رابطاً ما بين الماضي والحاضر والمستقبل، مؤكداً على استمرار الترتيبات المؤسساتية واساليب القيادة غير المناسبة لبناء امة.

هذه التحفظات حول التعامل مع المعايير الديمقراطية الدستورية، تعززها فجوة مذهلة في هذا التشريع، الا وهي الفشل في النهوض باعباء الحقوق الدستورية. ليس هناك اي نقاش لامور اساسية مثل تعريف المواطنة، ومؤهلات التصويت، كما لا يتوفر أي تحديد تقريباً للدوائر التي يحكمها الاختيار الديمقراطي. وحقاً نجد في ٢٨ مادة تعرّف بقوة حقوق، «الجميع»، أن حق الانتخاب غائب بشكل جليّ. المادة الثالثة من اعلان اوسلو تشترط الوصول الى اتفاقية باجراء انتخابات للمجلس والمادة ٣٩ من التشريع المؤقت، تنص على "مجلس شعبي، ينتخب مباشرة بموجب القانون"، للوحدات الادارية المحلية التي لم يتم تعريفها بعد. اما باستثناء ذلك فان التشريع المقترح يلتزم الصمت بالنسبة لحق الأنتخاب.

هل هي حكومة رئاسية ام برلمانية ام استبدادية؟؟

البنود التي تفصل مخطط اقامة الحكم، غامضة الى حد كبير ومشحونة بالمشاكل. ومنذ البداية، فانه ليس واضحاً فيما اذا كان التشريع يطرح تصوراً لاقامة نظام رئاسي ام برلماني، أم انه يطرح مزيجاً ما من كليهما. وفي تعريفه للسلطة التشريعية بشكل خاص، فانه ليس من الواضح ما اذا كان لأي جسم في الحكومة الجديدة مسؤوليات مستقلة، باستثناء رئيس «السلطة الوطنية»، وفق تصميم الحكومة الفلسطينية.

تتكون الحكومة بشكل عام من رئيس قوي، يتم اختياره بطريقة غير محددة، يرئس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ذات "سلطات غير" محددة. وهناك سلطة تشريعية غامضة التعريف، موكلة الى «مجلس السلطة الوطنية» الذي تعينه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وهو ذي سلطات تحددها (المادة ١٥). وتستمر سلطات مجلس السلطة الوطنية هذا، خلال "المرحلة الانتقالية، الى حين انتخاب مجلس تشريعي، حيث يمارس المجلس التشريعي السلطات التشريعية" (المادة ٥). وبموجب اعلان اوسلو، فان الانتخابات تجري خلال الاشهر التسعة من تطبيق الاتفاقية. وتتبع هذه المجالس شكلاً برلمانياً برئيس وزراء، واعضاء آخرين يقومون باعمال وزارية مختلفة.

هذا الشكل يمزج النموذج الرئاسي بالنموذج البرلماني بشكل يجعل من الصعب تمييزهما عن بعضهما. لرئيس الوزراء (رئيس المجلس)، سلطة محدودة جداً، خاصة حين تكون سلطات ذلك المركز مرافقة لسلطات الرئيس والسلطة التشريعية للمجلس، فاذا كان الامر كذلك حقاً، فان سلطاته مقيدة جداً. في الانظمة البرلمانية، تعبر الاكثرية الشعبية عن إرادتها من خلال الانتخابات، يقوم في اعقابها اعضاء البرلمان بتشكيل الحكومة بسلطات كاملة. وتتحقق السيادة الشعبية في هذا النموذج، من خلال

برلمان مستقل يستمد مكانته من الانتخابات الشعبية وفي النظام الفلسطيني، لا يكون المجلس هو الاعلى، بل الرئيس، الاّ أن مصدر سلطته غير محدد، ولا يبدو بأنه ينتخب شعبياً. إن ما يتضمنه ذلك من إشارة الى أن رئيساً ما سيظهر من خلال عمليات غير محددة، وسيكون المسؤولون الاخرون مسؤولين أمامه، هو أمر قانوني حقيقي.

رئيس السلطة الوطنية هو في مركز النظام. وهو «الرئيس الاعلى» للقطاع التنفيذي، ويشرف على العمليات التشريعية والادارية، الى جانب قوات الامن. وبكلمات اخرى، فان --- حشداً هائلاً من السلطات يتركز في يديه وفي قرار استثنائي، لتتعرض الصياغة الاخيرة من لهذا التشريع مرة اخرى ارتيابها من الاجسام المنتخبة، وذلك بأن جعلت الرئيس، لا رئيس الوزراء، هو رئيس المجلس التشريعي (المادة ٢٦). وفي المجال القضائي، فان بامكان الرئيس اصدار العفو، وتخفيض الاحكام (المادة ١٢)، وتعيين قاضي القضاة (المادة ٥٤)، الذي يرئس المحكمة العليا ومجلساً قضائياً يقوم بتقديم توصيات للتعينات القضائية والترقيات. واكثر من هذا حقيقة، أن التشريع نفسه يضمن الرئاسة للرئيس الحالي لمنظمة التحرير الفلسطينة، ياسر عرفات. فالى جانب قيامه باصدار هذا التشريع، فان المادة السادسة، تسميه بوصفه رئيساً للجنة التنفيذية، ليكون "الرئيس الاعلى" للقطاع التنفيذي. والى جانب ذلك، فقد مُنحت سلطات واسعة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي يرئسها عرفات، مثل انشاء المجلس وتعيين اعضائه الذين يكونون مسؤولين جماعياً امام اللجنة التنفيذية.

وتنص المادة الحادية عشرة، على أن الرئيس "يصدر القوانين، بعد موافقة السلطة التشريعية عليها". إن سلطة الرئيس الخاصة (بالاصدار)، وسلطة المجلس الخاصة (بالاقرار)، يجب ان توضحا، وذلك لضمان ان الاخيرة لن تفقد السيادة البرلمانية او السلطة التشريعية، كما هو دارج في الحكومات الرئاسية. وفي الهامش ما بين هذه البنود، تقع منطقة من السلطة غير المحددة خاصة فيما يتعلق برئيس السلطة الوطنية هل يعني مصطلح «اصدار» ان الرئيس يمارس حكماً مستقلاً على القرارات التشريعية للمجلس، مع سلطة لنقضها دون امكانية ابطال ذلك تشريعياً؟؟ وهل يعني هذا المصطلح ايضاً ان للرئيس سلطة سن القوانين، وبالتالي يقصر سلطة المجلس على تقديم توصيات وينكر على المجلس حق نقض القرارات الرئاسية؟؟ وهل يحمل ذلك المصطلح ايضاً معنى مشؤوماً يشير الى أن للرئيس سلطة مراجعة القوانين دون موافقة تشريعية، أواقتراح القوانين وسنها دون مراجعة تشريعية، كما يمكن ان يفهم من المادة ١٤؟؟

تسمح المادة رقم ١٢ للرئيس بأن يحدد مدى سلطاته، وهذا امر خطير بالنسبة لشعب يقدر حرياته. تنص المادة على ما يلي "يمارس الرئيس صلاحياته بقرارات

يصدرها حسب القانون والانظمة المرعية». إن لغة هذه المادة مضللة وغير مباشرة -فبينما يكون الرئيس مقيداً "بالقانون والانظمة المرعية، فانه قد تكون لديه سلطة سن ذلك القانون. واذا ما اخذنا المادتين ١١ و ١٤ سوياً، فان فيهما مضامين استبدادية، ولا يسع المرء الاّ أن يأمل بأن تكون الصياغة قد جاءت على هذا النحو نتيجة الاهمال. ومهما كان السبب، فان الصياغة غير دقيقة، وتخلق غموضاً استثنائياً، سيؤدي الى نزاعات غير ضرورية ولا حد لها من اجل السلطة القانونية والسياسية، وستميل الفائدة في ذلك الى صالح الرئيس.

المجلس الذي تعينه اولاً اللجنة التنفيذية لرئاسة عرفات، ويتم انتخابه فيما بعد بآليات لم تحدد بعد، منوط به "بشكل عام" ادارة شؤون البلاد (المادة ٢٠)، وهي مهمة اصبحت صعبة بسبب السلطات المعيّنة الممنوحة للمجلس، والسياق الذي سيتم تنفيذها من خلاله. فعلى المجلس أن يعمل تحت امرة الرئيس او رئيس الوزراء اثناء غياب الرئيس، الاّ أن التشريع هذا، لا يحدد كيف سيتم اختيار ذلك الشخص، وهل سيعينه رئيس السلطة الوطنية (عرفات)، أم سيقوم المجلس نفسه باختياره. ومنذ البداية، فان اللجنة التنفيذية ستعين المجلس، وستقرر ايضاً سلطاته (المادة ١٥) المجلس ورئيس الوزراء (مسؤولون جماعياً) امام اللجنة التنفيذية «فيما يتعلق بالسياسة العامة الخاصة بدوائرهم» (المادة ٢٠) من المحتمل أن يكون التأثير القانوني لهذه المادة، هو حل النزاعات الخاصة بنطاق السلطة، التي قد تنشأ فيما بين الهيئة التشريعية واللجنة التنفيذية العليا لصالح الاخيرة. والى جانب حقهم في مناقشة السياسة العامة، فان اعضاء المجلس يتولون المهام الوزارية للنظام البرلماني. وسيقوم اعضاء المجلس بدور الوزراء في المجالات الواقعة ضمن سلطاتهم القانونية، والتي هي غير محددة حتى الآن. وسيكون متوقعاً من المجلس أن يحضر الميزانية العامة، وأن يشرف على امور الدوائر وأن يطبق السياسة، وأن "يناقش" اقتراحات قانونية (المادة ٢٥).

هناك على كل حال عدد من العقبات ينبغي أن تتغلب عليها هذه الوزارة - التشريعية. اولها، أن على مركز السلطة في النظام، رئيس السلطة الوطنية، أن يسمح للمجلس باستقلال كاف ليقوم بعمله. إن الرئيس هو مركز السلطة في النظام، وعلى المجلس أن يعمل تحت امرته بوصفه رئيسه، وأن يقدم التقارير الى اللجنة التنفيذية التي يرئسها الرئيس ايضا، بينما تكون كل صلاحيات المجلس محدودة بسلطات مشابهة أو أعلى، ممنوحة للرئيس، يضاف الى ذلك، أن الرئيس في المحصلة النهائية لا الوزراء، هو الذي يسيطر على جهاز الردع أي قوات الامن. هذا دستور جرت صياغته لتعزيز مكانة الرئيس لا المجلس الذي لا تتوفر له سوى بعض المصادر لقيادتها، باستثناء التوجه الى

الرأي العام.

ثاني هذه العقبات أنه جرى تصميم الاداء الداخلي للمجلس بحيث يفتت سلطته. فالمادة ٢٦ تنص على أن كل عمل يقوم به المجلس يجب ان يكون ممهوراً بتوقيع رئيس المجلس «والاعضاء الذين سيكونون عندئذ مسؤلين عن التطبيق ضمن المجالات الخاصة بكل منهم». وهذا البند غامض بما فيه الكفاية، بحيث لا يكون له معنى واحداً مؤكداً، بل يكون له تفسيران اثنان ممكنان، كل منهما يؤدي الى مأزق، فقررات المجلس قد تتطلب موافقة مكتوبة من كل وزير، أو موافقة الرئيس والوزراء الذين سيكونون مسؤولين عن تطبيق الامر. وفي كلتا الحاليتين فان العقبة تكون كبيرة، فمن ناحية، يتوجب أن تكون الوزارة موحدة للعمل وكل عضو يمسك بحق النقض الفيتو، ومن ناحية اخرى، فان لكل وزير أن يمارس حق النقض الفيتو ضمن نطاق سلطته، مما يعني خلق مجموعة من الاقطاعيات شبه المستقلة.

ثالث هذه العقبات أنه سيكون منتظراً من الوزارات، أن تعمل من خلال بيرقراطية لا تسيطر هي عليها. تنص المادة ٤٤ على أن «يستمر الموظفون الفلسطينيون الذين يتقاضون رواتبهم من الخزانة العامة في وظائفهم»، الامر الذي يضمن استمرار وجود وظائف عرفات البيروقراطية في الادارة الجديدة. كما سيتم تجديد الخدمة المدنية القديمة، المتواجدة في تونس، واضفاء طابع مؤسساتي على الثقافة السياسية القائمة، المتواجدة في تونس. وسيؤدي ذلك الى أن تحافظ البيروقراطية الراسخة على تأثيرها وأن تعمل على شكل حكومية ثانوية، بعيداً عن متناول أيدي الوزارات، وتحت حماية الرئيس كما أن السلطة الضرائبية في المادتين ٤٥ - ٥٢، تنقسم ايضاً بالاشكالية "فالدستور لا يحوي جملة واحدة حول من هو المخول بفرض الضرائب، او العلاقة ما بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية في هذا المجال. وبدل ذلك ترك الامر الى الاحكام المستقبلية والقوانين الخاصة، لتقوم بتحديد المسؤولية عن تحضير وتصديق الميزانية، وصرف الايرادات العامة. إن اهم بند في هذا الجزء (المادة ٥٠)، هو انشاء سكرتارية (ديوان مراقبة) لمراقبة تحصيل الايرادات العامة والانفاق، ومع ان هذا الديوان سيكون مستقلاً شكلاً، الاّ أنه سيكون "مسؤولاً امام رئيس الوزراء.

اعلان الحقوق

ضمانات شاملة

الفصل الخاص "بالحقوق والحريات العامة"، هو الجزء الاقوى في هذا القانون

الاساس، حيث أنه يعكس فيما يضمنه من عدد، تاريخ الشعب الفلسطين فبعد قرون من الحكم الاجنبي والاحتلالات العسكرية، التي بدأت مع الفتح العثماني للهلال الخصيب في القرن السادس عشر، يبدو من الطبيعي بالنسبة للفلسطينيين، أن يقوموا بالتأكيد على الحقوق غير القابلة للتصرف، التي كانت دائماً في مركز نضالهم من أجل تقرير المصير. ويكرس هذا التشريع ٢٨ مادة لهذا الموضوع، أي ما يقرب من ربع الوثيقة.

الفصل شامل يضم الحريات المدنية الاساسية والاجرائية، الى جانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يبدأ الفصل بالاعتراف بالمواثيق الدولية المختلفة، الخاصة بحقوق الانسان، بما في ذلك الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري «المادة ٦١»، كما توجد في هذا الجزء اشارة مفصلة الى الحقوق التي تقوم هذه المواثيق الدولية بحمايتها، بما في ذلك المساواة أمام القانون، وأمن الاشخاص، وحرية الرأي، والاجتماع والعبادة والتنظيم السياسي، وحق العمل، والملكية، ومخاطبة السلطات، والزواج وتكوين اسرة، والتعليم. الضمانات ليس واردة فقط ضد التعذيب وسوء المعاملة والعقوبات الجائرة غير الانسانية وانتهاك الخصوصية، بل إنها واردة ايضاً في مجالات جديدة نسبياً، تتعلق "بالحط من الكرامة" (المادة ٦٤)، وضد التمييز في الخدمة المدنية (المادة ٦٥)، وضد اجراء التجارب العلمية والطبية على احد دون رضاه، كما أنه جرى توسيع حرية التعبير، لتشمل مجالات معينة، مثل نشر الآراء قولاً وكتابة وبالوسائل السمعية والبصرية، أو أي شكل آخر من اشكال التعبير (المادة ٦٧)، وكذلك فان حرية الصحافة تحظر اصدار انذارات الى الصحف او وقفها او اغلاقها (المادة ٦٩)، كما جرى التأكيد على حقوق المعدمين والمستضعفين بشكل كبير، بمن فيهم المعوقين والمتخلفين عقلياً والاطفال والمراهقين والاقليات والنساء رغم عدم ذكر النساء في موقع آخر.

تم تأكيد حقوق الاقليات في انشاء مدارس خاصة، والحرية الاكاديمية في المادة ٧٨، وبموجب هذه المادة أُعلنت الجامعات ومراكز البحث «أن لها حريتها واستقلالها". وبعد عقود من الصراع الذي منع حرية الحركة بسبب خطوط وقف اطلاق النار وحالة الحرب، رأى واضعو الدستور انه من الضروري حماية حق السفر، فوضعوا مادة كاملة (رقم ٨٦) حول حق الوصول الى الاماكن المقدسة للجميع، مواطنين واجانب على حد سواء.

حقوق المواطنين في المشاركة في الحياة العامة على المستويين السياسي

والاقتصادي، مضمونة في (المواد ٦٥، ٧٣، ٧٧). المادة ٧٧ تصف العمل بأنه "حق وواجب وشرف"، ومع أن العمل الاجباري محرم، فقد جرى استثناء ذلك في حالات يمكن اعتبارها "جزءاً من الالتزامات المدنية العادية" إن القصد من هذا البند غير واضح، ولا تقدم المادة أية اشارة الى كيفية تطبيقه.

المادة ٨١ تستحوذ على اهتمام فصل من التاريخ الفلسطيني، منذ سنة ١٩٤٨... الابعاد: «لا يجوز ابعاد المواطن من أرض الوطن او تجريده من جنسيته أو منعه أو حرمانه من العودة اليه». ولقد كان الابعاد موضوعاً ذا اهمية كبرى في النضال ضد الاحتلال. فقد كان للابعاد الاخير ل ٣٩٦ نشيطاً إسلامياً في ١٧ كانون الاول، ١٩٩٢، بعدان ازعجا الفلسطينيين. اولهما انه كان ابعاداً جماعياً تبناه رئيس الوزراء الاسرائيلي رابين، مستجيباً في ذلك للانتقاد الموجه اليه من اعضاء اليمين المتطرف في الكنيست، وقال وهو يدرك أن ٧٨ في المئة من الاسرائيليين قد أيدوا الابعاد:

«نعلم اننا نقوم باجراء غير مسبوق، فأية حكومة في السنوات العشرين الماضية كانت مستعدة لطرد أو ابعاد ٢٥ شخصياً بصورة مؤقتة، ناهيك عن ٤٠٠ شخص؟؟ لقد شعرت حينئذ بالحاجة للقيام بضربة فورية وقاسية ضد حماس، التي تجاوزت كل ما جرى في السابق. لقد حققت ذلك الهدف، سواء اشمل ذلك ٣٠٠ أو ٤٠٠ شخص»(٨)

العامل الثاني، كان الاذعان الاميركي المفترض في سياسة الابعاد، حيث أكد رابين بأن اتفاقه مع ادارة كلينتون «حافظ على مبدأ قدرتنا على ابعاد مئات من الكتاب والقادة والمنظمين مؤقتاً»(٩)، ولم يقم أي مسؤول اميركي ابداً بانكار ما قاله رابين.

اذا ما اخذنا بالاعتبار أن اعلان اوسلو لا يشير ابداً الى حقوق الانسان، فانه ينبغي أن يستفيد الفلسطينيون كثيراً من القسم الخاص بالحقوق في هذا التشريع المقترح. قد تكون الحاجة الى الحماية من ارتكاب الاساءة اكثر الحاحاً خلال المرحلة الانتقالية، حيث يواجه الفلسطينيون إدارتين، الاولى السلطة الفلسطينية الجديدة، والثانية الاحتلال القائم اذ من المحتمل أن يكون الخارجون عن الصف عرضة للاعتداء بشكل استثنائي، في ضوء عدم وضوح حقوق ومسؤولية كل من السلطتين بشكل مؤكد، وحيث أن كلاً منهما تخشى الاخرى. كما أنه ليس في أعلان أوسلو أية أشارة اى معاهدة جنيف لسنة ١٩٤٩، المتعلقه بحماية المدنيين زمن الحرب.

لقد جرى التعبير عن ميل كلتا السلطتين الى القمع قبل وبعد التوقيع على اعلان اوسلو التاريخي في ١٣ ايلول ١٩٩٣ بقليل . فقد صرح حكم بلعاوي المسؤول عن الامن في منظمة التحرير وسفيرها الى تونس، للتلفزيون الاسرائيلي قائلاً «سنسحق المعارضة»، ومن جهته صرح رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين لاحدى الصحف

الاسرائيلية قائلاً «أفضّل أن يعالج الفلسطينيون مسألة فرض النظام في قطاع غزة. فالفلسطينيون يقومون بذلك أفضل منا، لانهم لن يسمحوا برفع قضايا الى المحكمة العليا، وسيمنعون الرابطة (الاسرائيلية) للحقوق المدنية من انتقاد الظروف هناك، وذلك بمنع اعضائها من الوصول الى تلك المنطقة. وسيحكمون بأساليبهم الخاصة بهم، وبذلك يريحون جنود الجيش الاسرائيلي، وهذا هو الاكثر اهمية من القيام بما سيقومون هم به»(١٠)

تقييدات مزعجة

رغم أن اللغة المتسمة بالشمولية، التي تعرف الحقوق الاساسية في هذا التشريع تلقى الترحيب، فان تعداد هذه الحقوق في بعض الحالات، يشمل لغة تُضعف من حماية هذه الحقوق جدياً، مع أن اللغة هذه مستعارة احياناً من المواثيق الدولية فمثلاً تنص المادة ٦٥ على أن «لكل مواطنٍ الحق في المشاركة في الحياة العامة، وترشيح نفسه لتولي الوظائف والمناصب العامة وفقاً لاحكام القانون». فقد جرى اشتراط البند الدستوري هنا باحكام القانون العادي، مما يمكن أن يُضعف أو يلغي هذا الحق. فالذي يظهر في القراءة الاولى على أنه اعلان قوي للحقوق، هو في حقيقة الامر حق بدون محتوى. وبالمثل فان الضمانة ضد الاعتقال العشوائي وضمان أمن الاشخاص، يمكن ان يتم تعليقهما كما ورد، «في ظروف يحددها القانون» (المادة ٦٦). وحرية التعبير، جاء بانها «تخضع للتقيد القانوني وذلك مراعاة لما يفرضه القانون مي قيود لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم او لحماية الامن القومي أو النظام العام او الصحة العامة او الآداب العامة» (المادة ٧٠). وحالات مشابهة تبرّر الحد من حق التجمع السلمي (المادة ٧٩)، والتنظيم السياسي (المادة ٨٠). ففي كل هذه الحالات تم وضع قوة الشرطة الخاصة بالدولة في مرتبة أعلى من مرتبة الحقوق، مما يسمح للدولة بأن يكون لها عملياً حرية التصرف الكاملة في التطبيق. إن الصعوبة في ضمان الحقوق هي أنها تواجه مصالح متنافسة، غالباً ما يجري التأكيد بأنها ضرورية للامن الداخلي والسلامة العامة. ومع أن السلامة العامة هي مصلحة مهمة، فمن المحتمل أن تقوم الدولة بتأكيد السلامة العامة في ظروف هامشية، كما في ظروف دقيقة، وما يلبث أن يتم انتهاك القانون او تجاهله. فالامر الاساس، هو أن يكون الحق في مرتبة أعلى من مرتبة القانون العادي، وبأن يكون الافتراض لصالح الحق، لا في صالح مصلحة الدولة في فرض احكام. وقد تم عكس هذه العلاقة في البنود التي استشهدنا بها اعلاه.

لقد اهتم اعلان الحقوق بأن يعطي حماية محدودة جدا للحقوق السياسية. وكما

لاحظنا سابقاً، فليس هناك تأكيد في هذا التشريع على الحق العام بممارسة الانتخاب، والحماية المنصوص عليها للتعبير والنشاطات السياسية الاخرى، غامضة ومائعه ومثال ذلك أن هناك نص على توفير حماية قوية للسمعة، كاستثناء للحكم العام الخاص بحرية التعبير (المادتان ٦٧ و ٧٠). وبموجب هذا البند قد يلجأ القادة السياسيون الى قوانين القذف والتشهير للاساءة الى الصحافة المعارضة وللناشر، خاصة الذين ينشرون اتهامات بالفساد، سواء أكان فساداً اخلاقياً أم مالياً، ضد مسؤولي الحكومة، كما أن شرعية التنظيم والعضوية في الاحزاب السياسية، مشروطة بالموافقة الرسمية على «اهدافها ونشاطاتها» (المادة ٦٨). وهذا بند يمكن أن يكون بنداً ظالماً، قد يؤدي الى نشوء دولة ذات حزب واحد، تمنع فيها المعارضة من حق التنظيم(١١). اما حق التجمع فهو حق محمي «باستثناء ما يعرفه القانون» (المادة ٧٩)، واذا ما نظرنا الى كل ذلك سوياً، فانه من الواضح أن واضعي هذا التشريع كانوا متحمسين لفكرة حماية الحقوق السياسية وغير متحمسين للنتائج التي قد تنجم عن هذه الفكرة. في الحقيقة أن الحقوق تحمل مخاطر للسلامة العامة، واستقرار الحزب الحاكم، والسلطة التي يمارسها القادة، أما القادة السياسيون الملتزمون بحقوق الانسان فان عليهم أن يكونوا مستعدين لتقبل بعض هذه المخاطر.

مراجعة قضائية:

لعل مما يعطي هذا التشريع قوةً محتملة، هو أقامته لهيئة قضائية مستقلة، لها سلطة المراجعة القضائية (مادة ٥٦)، أي سلطة إعلان اعمال يقوم بها مسؤولون عامون على انها غير قانونية، او غير دستورية. اذ تنص المادة ٥٣، ان القضاة «مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون». وبالتالي فهذا التشريع يعني بأن يكون للمحاكم سلطة في قضايا يتم رفعها «ضد السلطات الادارية» (المادة ٥٨). وتتكرر هذه الفكرة في المادة ٩٠، التي تنص على ما يلي: «تخضع جميع السلطات والاجهزة الفلسطينية للقانون وتحاسب على مخالفته. واستقلال القضاء وحصانته واحترام احكامه وتنفيذها ضمانات اساسية لحماية الحقوق والحريات وتثبيت سيادة القانون».

هذه البنود كافية لان تقوم المحاكم بفرض قيود على الرئيس والسلطة الوطنية والمجلس، اذا ما حاولوا أن يشرعوا أو يتصرفوا بما لا يتفق مع بنود اعلان الحقوق.(١٢) إلا أنه توجد عدة اعتبارات هنا. الاول منها هو ما اذا كان لدى اولئك الذين جرى تعيينهم في الهيئة القضائية، الشجاعة ليتصدوا للهيئات الاخرى فيما لو تجاوزت سلطاتها، ويعتمد احتمال ان يجري ذلك، على شخصية اولئك الذين جرى تعينهم،

وظروف تعيينهم ومدته، وهذا صحيح خاصة بالنسبة للحقوق الممنوحة دون لبس او غموض، مثل حق الحماية من التفتيشات العشوائية. أما الاعتبار الثاني فهو وارد في المجالات التي تكون فيها الحقوق متوقفة على ارادة الهيئة التشريعية، أي حين تكون هذه الحقوق امتدادات «لبنود القانون»، فانه من الممكن هنا أن تحذو المحاكم حذو النموذج الهندي في تطوير مبدأ يقول، بأن بعض نواح من الدستور هي جوهرية(١٣)، ولا يمكن الغاؤها بتشريع غير معقول او عشوائي، او دون وجود مصلحة قوية وملزمة. إن القرارات الاولى للمحاكم قد تكون حاسمة في تحديد عملها ضمن الاطار الاوسع للحكومة. إن حيوية الحقوق الواردة في التشريع الفلسطيني الجديد ستعتمد على قوة ونوعية الهيئة القضائية.

لجنة حقوق الانسان

تلقّى البروز الواضح لحقوق الانسان في التشريع الفلسطيني المقترح، تأكيداً اضافياً، عندما وافق ياسر عرفات على انشاء لجنة وطنية لحقوق الانسان. ويعرف الميثاق المقترح للجنة الفلسطينية رسالتها، بأنها حماية حقوق الانسان في «الاطر القانونية والادارية الناشئة» خلال فترة الخمسة سنوات الانتقالية، ويخول اللجنه بأن تقوم «باجراء تفتيش على السلطات الحكومية وسلطات التنفيذ القانوني» العاملة بموجب القانون. وتحاول اللجنة التشكل بوصفها جسماً مستقلاً له ما يشبه السلطات التشريعية القضائية، وسيكون تركيز اللجنة على مراجعة التشريعات وتلقي الشكاوي والتحقيق فيها، ومراقبة الاعمال الرسمية وذلك «لحماية الحركات المدنية و«ضمان الانصياع للقانون الانساني الدولي.

ويبدو أن اللجنة أقيمت وفق تجربة تونسية، حيث تقوم لجنة مشابهة هناك بدور التحقيق في الشكاوي ودور المراقبة. ورغم بروز حقوق الانسان بشكل غير عادي في الشؤون العامة التونسية، فقد وجد تقرير صدر مؤخراً عن منظمة العفو الدولية، أن الحريات الاساس المعرفة في الاعلان العالمي «جرى انتهاكها باستمرار»(٥). ولا يسعنا ألا أن نأمل ان تكون اللجنة الفلسطينية التي تتبناها للدوله ايضاً اكثر خطأً من سابقتها التونسية. «تعطى الصياغة الاخيرة للقانون الاساس اللجنة وضعا دستوراً في الماده ٥٨، التي تخولها «بتطبيق وضمان حقوق الانسان. ومع ذلك فاللجنة ممنوعة من القيام بفرض أي أمر على سلطة النائب العام او القضاة. ولن يفهم مضمون هذا التقييد كاملاً، الى ان تبدأ اللجنة عملها وتواجه سياسات رسمية لا توافق هي عليها».

الخاتمة

يفرض هذا القانون الاساس المقترح، النظام القديم على السياسيات الجديدة للمناطق، رغم حقيقة أنه يكاد يكون من المؤكد أن السياسات القديمة ستثبت ان لها نتائج عكسية في العملية القريبة لبناء الامة. إن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورئيسها، والمجلس المركزي وحتى بيروقراطية منظمة التحرير ايضاً، انما هي كلها متخندقة ومتحصنة في النظام الجديد. أما في الضفة الغربية وغزة فان مجتمعاً مدنياً متطوراً جداً، ازدهر خلال الانتفاضة، يقف على تباين حاد وتناقض مع اشكال الاوتوقراطية والابوية، التي ميزت قيادة تونس في السنوات الاخيرة، والتي تستمر من خلال هذا التشريع المقترح.

لقد تطور في المناطق المحتلة مجتمع جديد مليء بالقوة والنشاط والحيوية، حيث أدت التحديات التي فرضتها مواجهة محتل قمعي ومستوطنين يمينيين، الى نشوء قدرات خلاقة بامكانها الوقوف امام هذه الضغط. فقد ترك سكان المناطق المحتلة عموماً، كي يدافعوا عن انفسهم بانفسهم. فطوروا ثقافة تقدمية جماعية، كما طوروا اطرهم الشعبية، اللجان الشعبية والمشاريع التي بها يحاولون ان يساعدوا انفسهم، ونظام الرعاية الصحية المستقل الذي اقامة متطوعون، وبرامج المساعدة القانونية، كل هذه تمت بمبادرة الناس. إن دمج هذه المؤسسات التي تعكس قيماً تطوعية وجماعية، بمؤسسات تعكس الجمود والبيروقراطية، لن يكون مهمة سهلة، خاصة عندما ترافق ثقافة ضعيفة سلطة سياسية ودستورية. كيف يمكن أن يقبل هذا الجزء الحيوي والنشط والديموقراطي بهدوء، أن يقوم رؤوساء متفضلون بتولي السلطة باسلوب اوتوقراطي؟؟، لعله ليس من قبيل الصدفة أن تكون المناطق المحتلة هي مصدر الكثير من النشاط من أجل الأصلاح والعمل الجماعي، وان تظهر الحركة المنادية بالديمقراطية نفسها ولو جزئياً، من خلال الاشتباك ما بين هاتين الثقافتين السياسيين المعارضتين(١٦).

إن غياب صيغة متفق عليها تكون قاعدة لاعادة بناء المستقبل السياسي للفلسطينيين، كان في صميم النضال المستمر الدائر ضمن الجسم السياسي. إن نقل النظام القديم من خلال وسائل دستورية، قد يصب الزيت على النار. فهناك خوف منتشر في المناطق المحتلة، من أنه سيكون من الضروري توجيه النضال الذي أستمر ضد الاحتلال طوال الستة والعشرين عاماً الماضية، ضد السلطة الفلسطينية الجديدة.

تقوم الحركة الاصلاحية المتأسسة في الداخل، والتي لها مؤيدين في المنافي، ببذل جهود حثيثة لتوسيع قاعدة السلطة السياسية. ويبدو أن استراتيجيتها تتركز على الحاجة لاقناع عرفات نفسه بضرورة التغيير. ومثال ذلك، انه جرى تسليم عريضة تحمل

توقيع ١٢٠ شخصية عامة بارزة، من بينها اعضاء كثيرون في المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي، الى القيادة في تونس مؤخراً. وقد قام بذلك وفد يرئسه الدكتور حيدر عبد الشافي، الذي كان كبير المفاوضين الفلسطينيين في مدريد وواشنطن، واستثني من مباحثات اوسلو. وقد قدم الموقعون ثلاثة مطالب الى عرفات وهي:

١- أن تكون الكفاءة لا الولاء السياسي، هي اساس التعيينات السياسية.

٢- وجوب انشاء مجلس توجيه، يمثل القادة في داخل وخارج المناطق، وذلك ليشارك في اتخاذ القرارات مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٣- تشكيل مجلس لادارة اعمال المفاوضات اليومية مع اسرائيل.

وبعد لقاءات على مدار ثلاثة ايام مع عرفات ولجنته التنفيذية، اعلن عبد الشافي أن المهمة فشلت. ففي نهاية اللقاءات اعلن عرفات، الذي قيل بأنه ظل صامتاً طوال اليومين الاولين، بأن منظمة التحرير هي مؤسسة ديمقراطية وكل مؤسساتها منتخبة. وهكذا فان مطلب "المعارضة المؤيدة" لاقى آذاناً صماء.

اننا نعتقد بأن المعارضة ستكون حكيمة، اذا ما تطلعت الى ما هو اكثر من الوصول الى اتفاقيات غير رسمية خاصة بحالات معينة فقط. فبدل ذلك، عليها أن تشدد على تبني مباديء ترسخ المشاركة في السلطة، ومعايير المشاركة، في الاطار الدستوري والحكومي الناشيء. إن الترتيبات الخاصة بحالات معينة هي سريعة الزوال بشكل سيء، كما أن الترتيبات لضم هذا المعارض او ذاك، والمشاورات مع هذه اللجنة او تلك، ستستمر طالما استمر الرضى بذلك. إن المخاطر عند هذا المفصل من التاريخ الفلسطيني، هي من الضخامة بحيث لا يمكن الركون الى مثل هذه الترتيبات المؤقتة.

إن مباديء المساءلة، وموافقة المحكوميين، والمحاسبة التي تنسجم كلها مع الثقافة السياسية للضفة الغربية وغزة، ينبغي أن يكون لها موقع مركزي في برنامج المعارضة، التي يجب ان تعمل على ادخالها في النظام الدستوري الجديد. ولا بد أن يكون الهدف هو ادخال هذه المباديء بوضوح ودون مواربة في تشريع معدل، او تعاد صياغته، لكي يتم ما يلي: ١) توضيح مسؤوليات الحكومة الجديدة تجاه مواطنيها، ٢) تعريف السلطة بدقة، وحصرها في اطار مؤسسات ديمقراطية. ٣) ضمان انفتاح النظام السياسي.

بهذه الطريقة، قد يتمكن الشعب الفلسطيني من ضمان الحريات التي ناضل من اجلها طويلاً.

الهوامش

١- اعلان المبادىء الخاص بترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، واشنطن، دي سي، ١٣ أيلول ١٩٩٣، ويدعى اعلان اوسلو نسبة الى مكان اجراء المباحثات.

٢- انظر المادة السادسة من الاعلان التي تعرف السلطات التي سيجري نقلها.

٣- النقطة السابعة المتفق عليها (٥)، اعلان المبادىء. «لن يمنع انسحاب الحكم العسكري اسرائيل من ممارسة سلطاتها ومسؤولياتها غير المنقولة الى المجلس.

٤- نختلف هنا مع انيس القاسم، الذي رئس اللجنة القانونية العليا للسلطة الوطنية، التي صاغت هذا التشريع. فقد نقل عنه يقول «عندما يبدأ الانسحاب، فلا اظن أن فراغا قانونيا سينشأ... في حالتنا، فان العبء الاساس هو الاوامر العسكرية، التي تحد من الحرية، وتعمل بعشوائية. وحالما تزيل ذلك، فسيظل لديك قوانين تعالج الوضع، ولكنها لن تكون مناسبة اول الامر، الا ان الامور الاساس ستكون موضع المعالجة». وفي مقال «خطوات اولى نحو العدالة، ل جاري هنجستلر Gery A. Hengstler، المنشور في مجلة ABA، الصادرة في شباط ١٩٩٤، الصفحة ٥٨. في حقيقة الامر، فان المادة ١٠٥ من مسودة الدستور تنص على «القوانين والانظمة والاوامر والقرارات السارية حالياً في قطاع غزة والضفة الغربية، ستظل سارية المفعول قبل تطبيق هذا القانون، طالما انها لا تتعارض معه، وإلى حين تعديلها او الغائها بموجب القانون». (التأكيد مضاف). وفي رأينا، فان هذه اللغة تسمح باستمرار القانون العسكري الاسرائيلي «الى حين تعديله او الغائه».

٥- لميس اندوني، "تكتيكات عرفات تثير عدم الرضى بين انصار الاتفاقية"، صحيفة الجوردان تايمز، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٣.

٦- صحيفة الدستور، عمان، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٣.

٧- نصير العاروري، «اوسلو، والازمة في السياسات الفلسطينية»، ميدل ايست انترناشيونال، ٢١ كانون الثاني، ص ١٦ - ١٧. للاطلاع على مناقشة رجال الأعمال للمذكرة المرفوعة، انظر صحيفة الحياة، لندن، انجلترا ٥ كانون الاول ١٩٩٣.

٨- ال BBC، ٥ شباط ١٩٩٣.

٩- وكالة الانباء الفرنسية، ٧ شباط، ١٩٩٣.

١٠- يديعوت احرونوت، ٧ أيلول ١٩٩٣.

١١- مرة اخرى نختلف مع أنيس القاسم، الذي قال في مقابلته مع مجلة ABA «كما أن لدي ايضاً مسودة اولى لحقوق الاحزاب السياسية، ليكون واضحاً انه سيكون لدينا نظام سياسي ديمقراطي مناسب، حيث يتمكن المواطنون من تشكيل احزابهم السياسية، ومن أجل ذلك فانهم ليسوا بحاجة الى موافقة الحكومة، كما هي الحال في دول اخرى عديدة». في الحقيقة فان مادته رقم ٦٨ تنص على: «حرية تشكيل الأحزاب السياسية محمية، بشرط أن لا تتعارض اهدافها ونشاطاتها مع المبادىء العامة التي ينص عليها القانون، وبشرط أن تتم مثل هذه النشاطات بطريقة سليمة، وسيقر القانون احكاماً خاصة تحكم تشكيل احزاب سياسية». (التأكيد مضاف).

١٢- صرح السيد القاسم لمراسل مجلة ABA أن في نيته انشاء مراجعة قضائية: «لدينا في القانون الانجليزي أوامر قضائية وما الى ذلك ولكننا نريد ان نعطيها مجالاً اوسع، لكي لا تكون أية ادارة متخلفة عن المراجعة القانونية. فاذا اردت ان تتحدى تصرفاً للادارة، فانك لن تكون

بحاجة الى موافقتها».

13- Golak Nath V. State of Punjab, AIR 1967 SC 1643, Kesavananda Bharati V. State of Kerala, AIR 1973, SC 1461, Indira Nehru Gandhi V, Paj Narain, AIR 1975, SC 2299, And Minerva Mills Ltd. V Union Of India AIR 1981 SC 271.

١٤- منظمة العفو الدولية، Tunis, Rhetoric Versus Realtiy, The Failure of a Human Rights University of Bureaucracy. «٣٠ كانون الثاني ١٩٩٣.

١٥- للتفصيل حول ذلك، انظر نصير العاروري، «اوسلو والازمة».

مفهوم السلطة والديمقراطية **

الدكتور موسى البديري *

اود ان اشارككم شيئاً سمعته قبل قليل، قال احد الحاضرين انه لم يسمع جديداً اليوم، لا ادري اذا كان هذا مديحاً ام اعتراضاً، ولكنه اذا كان اعتراضاً فقد وضع ثقلاً اضافياً على ما اود قوله واذا كان مديحاً فشكراً مسبقاً. هنالك اليوم اجماع كامل على الاقل بين صفوف اولئك اللذين يمارسون الكتابة والذين يحترفون العمل السياسي على الديمقراطية، على الاقل ككلمة، ان لم يكن كواقع وكممارسة، الى درجة ان الفكرة قد اخذت بعداً دينياً لاهوتياً يجعل من المستحيل اجراء اي مناقشة نقدية لما تعنيه او لا تعنيه، فالمقدس لا يناقش. وكان الشاعر البريطاني - ت اس اليوت - قد ابدى ملاحظة في هذا الخصوص دون ان يكون على علم بالشعبية الواسعة التي يتمتع بها الكلمة في عصر ما بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة كالقوة الوحيدة القادرة على منح المعاني الايجابية للكلمات والمفاهيم، بالاضافة طبعاً الى القدرة والرغبة في تمويل هذا الفهم، والقادرة على تعليم هذه اللغة المتقدمة حتى للاميين امثالنا، ونحن فلسطينيين، بعد حرب الخليج، خير مثال على ذلك.

ولنعدْ الى - ت اس اليوت - الذي كتب يقول: "عندما تمتلك كلمة، هذه الصفة المقدسة والشمولية كما حدث لكلمة الديمقراطية في زماننا ابدأ في التعجب اذا كانت المحاولة لاعطائها هذا المعنى الشامل على كل شيء يبقي لها على اي معنى على الاطلاق". هنالك كذلك اهتمام متزايد بما يطلق عليه اسم "المجتمع المدني"، ليس بالمفهوم الأصلي الراديكالي الذي طرحه غرامشي، اي الهيمنة التي تحاول وتنجح الطبقة البرجوازية في فرضها على الطبقات والفئات الاخرى في المجتمع من خلال أقامة المؤسسات المجتمعية التي تسعى من خلالها للألتفاف والقضاء على حركات الثورة والمعارضة بدون استخدام وسائل العنف والارهاب التي تبقى بالرغم من كل شيء السند

---

* محاضر مادة العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، عضو مؤسسة مواطن لدراسات الديمقراطية، مؤلف لعدد من الكتب والمقالات، حاليا محاضر في جامعة كامبردج البريطانية.

** ملاحظة: هنالك نقاش فلسطيني محتدم يعبر عن نفسه بصخب في الخارج، والافكار المعبر عنها في هذا العرض القصير مستوحاة من هذا النقاش. وعل سبيل المثال:

بلال الحسن « نهار التحالف القديم والجديد لم يولد بعد» صحيفة الشرق الاوسط ٩٣/١١/٢٢. نصير العاروري «اوسلو وازمات السياسة الفلسطينية: رؤية متضاربة ومأزق يهدد بالفشل». الحياة ٩٤/١/٨. غسان الخطيب « الطريق الثالث أو مقومات النجاح في المرحلة الانتقالية» الحياة ٩٣/١١/٢٥.

الاخير للسلطة القائمة، وانما المفهوم السطحي والمتداول في الصحف بكثرة، والذي يقوم على الادعاء أن اقامة هذه الهيئات والمؤسسات والجمعيات يشكل بحد ذاته تعبيراً عن مصالح وطموحات الشعب بجميع فئاته، وان على السلطة ان تشارك هذه المؤسسات بجزء من سلطتها وهذه المشاركة هي بمعنى او بآخر تحقيق للديمقراطية.

اريد في هذه المقدمة القصيرة ان القي نظرة نقدية ربما تساعد على ايجاد مدخل لفهم متواضع ومحدد للديمقراطية التي يطالب بها الجميع (والتي يدعي البعض وجودها، وحتى وجود أكثر من اللازم منها. «سكر زيادة» هو التعبير الذي استعمله رئيس دولة فلسطين في مقابلة مع التلفزيون البريطاني خلال زيارة الى لندن عندما سئل عن الديمقراطية الفلسطينية)، السؤال الذي افكر فيه هو ما هو المطلوب من هذه الديمقراطية ان تحقق وما هي ادوات هذه الديمقراطية.

هناك شبه اجماع في كتابات الكثيرين على وجود مجتمع مدني في الضفة وقطاع غزة مكون من فئات اجتماعية ذات مصالح طبيعية مختلفة، وعلى وجود رأي عام وهذا يحتاج على حد قول الطارحين لهذا الرأي، لوجود قوانين تحكم العلاقة بين الحاكمين انفسهم وبين الحاكمين والمحكومين، وينتهي الكاتب بقوله "ان اسلوب العمل السياسي الجديد، يجب ان يراعي تركيبة المجتمع الفلسطيني على ارضه وليس ظروف التشتت في دول عربية مختلفة. وهذا يحتاج الى اداء سياسي مؤسساتي وليس اداء سياسي فردي.

يطرح هذا التصور كثير من التساؤلات، بالاساس لكونه يحدد الشعب الفلسطيني بذلك القسم المتواجد على ارضه ويستثني الاكثرية المتواجدة بالشتات، ولكن الضعف الاساسي يتركز في اغفاله اهم مقومات وجود المجتمع المدني (بالمعنى اللاعلمي المتداول)، وهو غياب الاجماع الوطني والتصور المشترك بالنسبة لنوع النظام السياسي الاقتصادي المطلوب والمرجو اقامته، ونوعية العلاقة التي ستسود بين مختلف فئاته وطبقاته الاجتماعية، ان الاجماع القائم في المجتمعات الناجحة في ادارة العملية السياسية عن طريق الانتخابات والهيئات التمثيلية المختلفة التي تسمح بقدر من المشاركة في صنع القرار السياسي، مبني على فرضية تقول: "ان الفئات الاجتماعية المسيطرة راغبة وقادرة في نفس الوقت على ايجاد قدر من الرفاهية الاقتصادية، التي تسمح بتماسك المجتمع. هنالك عملية تبادل جارية ومستمرة، السلطة السياسية وادارة شؤون المجتمع مشروطة بادارة ناجحة للعملية الاقتصادية وفي اللحظة التي تتدهور الاوضاع الاقتصادية، يأخذ العراك الاجتماعي شكلاً أوضح ويظهر على السطح، وتأخذ المعارضة اشكالاً خارج الاطر العادية، في المجلس النيابي او الصحافة او العلاقات بين النقابات واصحاب العمل الخ."

لا يوجد مجتمع مدني حيث لا يوجد تصور او مفهوم مشترك لنوعية وكمية الحياة المطلوبة، والكمية مهمة، لا يوجد مجتمع مدني عندما تكون العلاقة السائدة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة متنافرة وعدائية... عندما لا تكون النخبة الاقتصادية... على استعداد لمشاركة الاكثرية المعدمة بعضاً من مزاياها الاقتصادية، وعندما يوجد تصورات مختلفة لطبيعة السلطة الممكنة والمنشودة.

في غياب التصور المشترك، الموجود هو فقط هيئات، مؤسسات، احزاب تمثل مصالح فئات اجتماعية ضيقة وطموح هذه الفئات للوصول الى السلطة لتحقيق مصالحها الذاتية الضيقة والعمل على تنفيذ برنامجها الخاص.

ان ادعاء ممثلي هذه الفئات الاجتماعية انها تتكلم باسم كل فئات المجتمع يتمتع بنفس القدر من المصداقية الذي يتمتع به ادعاء ممثلوا الحزب الواحد او الزعيم الواحد عندما يقولون هذه الاشياء.

تتلخص المطالب المختلفة بالديمقراطية في مطلب واحد كما يبدو، وهو تحسين - (في النطاق الفلسطيني طبعاً)- الاداء البيروقراطي ومشاركة فصائل سياسية مستبعدة عن عملية اتخاذ القرار في عملية اتخاذ القرار اي انشاء قيادة جماعية تحتكم افتراضاً الى مبدأ الاقلية والاغلبية. وهنالك تكرار في كتابات عديدة عن قلق وعدم رضا فئات عديدة في المجتمع لتخصيص هو لفئة رجال الاعمال والمستثمرين والبعض يضيف المهنيين والمثقفين والمهتمين سياسياً، عن طريقة العمل وعدم جاهزية المؤسسات القائمة، مؤسسات م.ت.ف. البيروقراطية بسبب التفرد في اتخاذ القرار.

وبناءاً على هذا الفهم فان الكوارث التي حصلت وطبعاً هذا يعتمد على موقف الشخص المعني، (البعض يرى المصائب بدأت في اوسلو والبعض يراها فقط في طابا، والبعض يراها في مدريد والبعض يراها في شخصية الحاج امين)، نابعة عن غياب اختيار الاشخاص على اساس الكفاءة وغياب المرجعية السياسية الجماعية.

نستطيع ايجاد الكثير من هذه النماذج التي يتلخص موقفها السياسي في القول: "يجب ان يؤخذ رأينا بعين الاعتبار وعندها تتحقق الديمقراطية. بنظري ان القضية الاساسية تختلف قليلاً.

لقد ادى دخول المفاوضات، بدءاً بجولات بيكر وانتهاءاً بما بعد اوسلو الى انهاء مرحلة من العمل الوطني الفلسطيني وبداية مرحلة اخرى يصعب ان نرى خطورتها بشكل واضح وجلي. لقد امتلكت م.ت.ف. الشرعية بناءاً على ثلاثة امور شكلت اساس التحالف الوطني القديم، واسميه قديماً لأنني أظن انه انتهى.

الاول- كان الاعتماد على الميثاق الوطني الفلسطيني الذي شكل الارضية

الجماعية لالتقاء الفئات المختلفة. ثانياً- تحالف منظمات العمل المسلح. وثالثاً- التلاقي الفلسطيني العربي.

لقد انتهى هذا التحالف، وهنالك الآن ضرورة لقيام تحالف جديد. وهذا التحالف هو في دور النشوء. وقد عبر عن نفسه خلال امور كثيرة ربما هذا المؤتمر نفسه هو احد هذه التعبيرات. ان الشعار المرفوع هو "الديمقراطية" انما المضمون هو تحالف قيادي جديد لاجندة جديدة لبرنامج عمل جديد يأخذ بعين الاعتبار تحديات المرحلة القادمة ومصالح الفئات الاجتماعية التي ترى في الاطار المزمع اقامته ان كان حكماً ذاتياً او دولة مستقلة المجال الممكن لتحقيق ذاتها اقتصادياً وسياسياً.

ان اتفاق اوسلو، هو تكريس لهذه القراءة لفصل العلاقة بين قيادة م.ت.ف. والسواد الاعظم من الشعب الفلسطيني في الشتات. هنالك الآن كيان مجتمعي فلسطيني واحد، موجود في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا يحتاج الى تحالف بين قواه الاجتماعية نفسها وبين هذه القوى وبين قيادة م.ت.ف. في الخارج. هذه القوى الاجتماعية، رجال اعمال، النخبة المثقفة، وجهاء العائلات، رموز الاسرة، المناضلين، نشطاء الانتفاضة، والقائمة طويلة. تريد ان يؤخذ القرار بعد الرجوع اليها والتشاور معها والاقرار بأنها شريكة في الرأي وفي النقاش وفي القرار وفي التنفيذ وفي القبول وفي الرفض.

الموضوع الآن هو ليس الفردية والارتجال وغياب المؤسسات. فهذه كانت غائبة البارحة وقبل البارحة وقبل العام الماضي وفي العام الماضي وفي العام ١٩٨٢ وفي عام ١٩٧٠ وفي اثناء الحرب الاهلية اللبنانية وفي محطات عديدة.

لقد كانت موجودة صورياً، وكان هنالك التغني الدائم بالديمقراطية الفلسطينية، وكان الخطاب الفلسطيني مليء بالاعجاب بالنفس. الذي تغير هو موقف قيادة م.ت.ف. نفسها. هو تحرر قيادة م.ت.ف. من قيود كانت فرضتها على نفسها بالتزامها ببرنامج سياسي محدد. فالشراكة جديدة. في ضوء النشوء ما بين رموز الخارج وشعب الداخل تتطلب تحالفاً وطنياً من نوع آخر.

السؤال المطروح وبوضوح على الاقل في الخارج، ان لم يكن في الداخل هو اذا كانت م.ت.ف. ما زالت هي الاطار الصالح للتعبير عن مصالح هذا الجزء من الشعب الفلسطيني الذي سينتقل من سلطة الاحتلال المباشر الى سلطة الحكم الذاتي المجلوب. فهل هنالك حاجة لمؤسسة جديدة؟ واذا كان الجواب نعم، فمن الاسهل والاجدى ان يتحول النقاش الى هذا الموضوع بدل ان ينحصر بمفاهيم ضبابية مثل السلطة والديمقراطية.

جلسة نقاش

سؤال للدكتور يوسف صبح استاذ القانون الدستوري في كلية الشريعة والقانون في جامعة الازهر، الحقيقة ما سمعناه عن الدستور والنظام الاساسي الذي عرضت بعض مواده لا يعتبر لا نظام ولا يمت الى النظام الدستوري باي صلة فكيف تقول نظام اساسي ونظام دستوري ونرجع نقول النظام الاساسي لمنظمة التحرير من المعروف ان الدستور هو القمة التي تنبثق عنه جميع القوانين في الدولة وادخلت فيه مواد لا ضرورة لها قد نسي المشروع تحديد ارض الوطن لكن حدد العلم فما هي المهة ان اقول ان العلم من ثلاث الوان وقطرة كذا ووضعه كذا هذا لا يدخل في الدستور واعتقد انه قرر لنا في سنة ٤٦ دستور مكون من عشر مواد فقط، من عشر مواد حكمت فيه فرنسا فدائما الدستور يكون هو القمة وتنبثق عنه جميع القوانين، تبين شكل الدوله، اسناد الحكم فيها، الحقوق العامه، حتى ما ورد فيها من حقوق، يوجب مادة تقول من يعتقل يُبلغ باسباب اعتقاله ويعطى الفرصه السانحه حتى يدافع عن نفسه وان يعين محامياً، معنى هذا ان اتركه في المعتقل واعطيه فرصة ويبقى في المعتقل حتى يدافع عن نفسه ويعين له محامي ويكون معه الوقت الكافي، استغرب!، قد نسميه ترتيبات لاوضاعنا في الفترة الانتقالية، ولكن ليس دستوراً ولا نظاماً اساسياً وشكراً.

د. انيس: انا حاولت ان اوضح انه ليس دستوراً، وهذا كان بمنتهى العراقه، وذكرت بأنه لا يشتمل على مواد جرت العاده على ان تدرج في الدساتير وانما الهدف منه هو معالجة المرحلة الانتقالية، وذكرت تحديداً بأنه بعد قيام المجلس المنتخب، على المجلس المنتخب ان يتولى اموراً كثيرة تركت له مثل الحكومة واجراءات تشكيل الحكومة ومساءلة الحكومه، هذه مسائل اذا وضعناها من الان واعترض الدكتور حسن على عدم ورودها هي اعتداء على السيادة الشرعية للمجلس المنتخب النظام الاساسي مهمته الاساسية ان تحكم فترة محدده، فترة زمنية محدده بوضع قواعد ومبادىء من نوع معين، وقد وردت هذه القواعد في هذا النظام اذا كان هنالك اموراً اخرى تضاف فلتضف، امور تحدث فلتحدث، لكن ان يقال بأنه لا يعين قواعد لطريق الحكم في هذه المرحلة الانتقالية اعتقد انه تجنٍ.

ابراهيم البرغوثي: اولاً انا اشكر القائمين على هذه المحاولة التشريعية الاولى، طبعاً اشكرهم وان كنت اتفق مع الملاحظات السياديه التي تقدم بها د. نصير العاروري، فابتداءً في اتفاق اوسلو واشنطن طابا لا يوجد هناك حق السياده الفلسطينيه

وبالتالي لا يوجد لنا حق التشريع، وحيث اننا بصدد وثيقة دستوريه اوليه، هي تتعارض ابتداءً من حرماننا من حق التشريع، ولكن في اطار الممكن، وفي هذه العجاله اود ان اشير الى نقاط اربع، الاولى نقطة ايجابية وهي المادة ٦١، تقول المادة ٦١ تعترف فلسطين بحقوق الانسان الاساسيه والحريات المقرره بالاعلان العالمي لحقوق الانسان الى ... الخ. وبرأي ان هذا افضل ما جاء في المشروع من وجهة نظر ضمان للشعب الفلسطيني حضور دولي، قادر على ان ينتزع شخصيه ذات سيادة على المسرح الدولي، وفي هذا نقطة ايجابية لم يتطرق لها لا المتحدث الاساسي ولا المعقبين النقطة الثانية سلبيه من الناحية السياسيه وهي المادة ١٠٥ وتقول "تظل نافذه القوانين واللوائح والانظمه والقرارات الساريه في قطاع غزة والضفة الغربية"، واخشى ما اخشاه ان تتعامل الاوامر العسكرية الاسرائيلية معاملة التشريعات الواجب احترامها ومن هنا مكمن خطر في السياده الوطنيه للشعب الفلسطيني اذلا يجوز ان تعطى الاوامر العسكريه الاسرائيلية اي طبيعة قانونية او تشريعية لتعارضها مع القانون الدولي والاتفاقات الدولية ايا كان عمر الاحتلال، النقطة الثالثة هي المادة ١٣ وهي جواز بقاء حكم الاعدام ملاحظة من رئيس الجلسه "ارجو اذا امكن الاسراع".

ابراهيم: المادة ١٣ تقول لا ينفذ حكم الاعدام الا بعد...، بمعنى ان هذا التشريع الاولى يقر الأخذ بعقوبة الاعدام وهذه نقطة برأي المتواضع سوداء في القانون الفلسطيني اذ يجب ان تلغي عقوبة الاعدام بالمطلق، النقطة الاخيره وهي فيما يتعلق بالقضاء، والمادة ٥٤ وهنا اختلف مع د. نصير العاروري حيث اشاد بتسرع بانه هناك رقابة قضائية ولكن يؤسفني ان اقول بأن الرقابة القضائيه تزال في يد السلطة التنفيذية ويد رئيسها اذ يقول، يعين قاض من قبل، بمرسوم من الرئيس فأي استغلال للقضاء اذا كان القاضى يعين من رئيس الدوله ومن الواجب، على المشروع الفلسطيني ان يضمن ضمانة دستوريه وليس ضمانة تنفيذيه في تعين قاضى القضاه او السلطة القضائيه وشكراً.

د. أنيس: اود انا أشاكر ألملاحظات القيمه التي تفضلت بها، النقطة الاولى وضعناها في التشريع، اعتقد ان هذا الحق يجب ان نصر عليه وان نبدأ في ممارسته بالرغم من كل شيء، هذا حق لا يجوز لنا ان نتنازل عنه ولو بأي صوره من الصور المادة ١٠٥ فيما يتعلق بسريان القوانين، المفروض ان لا يسري هذا النظام وان لا يعمل به الا بعد ان تكون جميع الاوامر العسكرية الاسرائيلية قد روجعت وفق اتفاقية اعلان

المبادىء، وان يكون القرار قد اتخذ بشأنها، حتى تلغي تماماً ما وجب الغائه في ذلك الوقت وعندئذ تصبح ساريه المفعول فقط التشريعات التي تلائمنا نحن فقط، هنالك لجنة مكلفة بدراسة الاوامر العسكرية الاسرائيلية وواجب هذه اللجنة ان تحدد التشريعات الواجب اخذها، هناك ان تدرسها، وترى ان تلغى او تستبدل ان كان هناك بعضها فيه فائدة فتعدل القوانين وتوضع قوانين فلسطينيه لتحكم هذه الامور، ولذلك هذه النقطة بالذات مضبوطة تماماً، لذلك تركت المادة مفتوحة، يجب ان لا يتم اطلاقاً، لذلك تركت المادة مفتوحة، يجب ان لا توضع موضع التنفيذ الى بعد ان تكون قد استكملت هذه الاجراءات.كلها، المادة ١٣ فيما يتعلق بجواز حكم الاعدام، من تابع المشروع الاول لعلهم لاحظوا ان موقفي كان ضد عقوبة الاعدام ولكن الذي حصل هو اننا نبهنا ان عقوبة الاعدام في الضفة الغربية، فاذا جاء هذا النظام ليلغي هذه العقوبة الان، بهذه اللحظة يترك فراغاً قانونياً، لانه ستصبح هناك جرائم ولا يوجد نص على العقوبة الخاصة، فأما ان تلغى عقوبة الاعدام وينص على عقوبة بديلة للجرائم المنصوص فيها على عقوبة الاعدام او يترك الامر الان الى ان يعاد النظر كما يجب ان يعاد النظر في قوانين العقوبات في الضفة والقطاع وعندئذ وانا اؤيد واسعى واعمل لالغاء عقوبة الاعدام، موضوع تعين قاضي القضاة، لا بدماً من اداة للتعين، قاضي القضاه لا بد من جهة تعينه وهو .. ارحب بأي بديل، ولكن لا بد من وجود جهة، نحن حاولنا في هذا المشروع بالنسبة للقضاه، كما تذكرون مجلس القضاء الاعلى في الدولة العربية يرأسه عادة وزير العدل رجال القضاء فلا يلزم لادارته خارجياً، وذلك ضماناً لاستقلالية وسيادة القضاء، اذا كنا تريد ان نبتكر ونحن نبتكر ولا نمانع، اذا كان هناك اقتراح اخر واسلوب آخر يوصلنا الى طريقة لتعين قاضي القضاه، فانا ارحب به واللجنة ترحب به وسيدرس، فارجوا اذا لديكم اقتراحات ان تتفضلوا به ولكن لا بد من وجود جهة تعين قاضي القضاة، ولا يمكن ان نترك قمة الحياة القضائية بدون جهة.

د. نصير العاروري: اربع مواد ذكرتها في الحقيقة، هناك مادة منها تعطيني فكرة ومجال ان اقول مالم يكن لدى مجال ذكره سابقاً، المادة ٦٥ هذه مهمة في الحقيقة، انت قلت اننا لم نتطرق للمادة ٦٥ اقصد ٦١، الشيء المكتوب عندي ملخص من ٩ صفحات، الملخص يقول باب الحريات العامة من اقوى اجزاء الدستور المطروحه لكن هناك تحفظ بالنسبة ل (٦) وهو بما انه الفصل هذا يمنح القسط الوافر من الضمانات والحريات، ولكن اذا نظرنا بدقة ترى ان بعض هذه الحريات مشروطه، تقيدها يسمى بتدابير ضرورية لصيانة الامن القومي او السلامة العامة او النظام العام او حماية الصحه العامه او الاداب

العامه او حقوق الآخرين، اعرف ان هذا موجود في اماكن اخرى لكن المسألة هو ما نحتاج له الحق الدستوري يخضع هنا لاعتبارات قانونية عادله، الامر الذي ربما يلغي هذا الحق، نفس الشيء ينطبق على حق الانسان ضد التوقيف والاعتقال التعسفي في المادة ٦١ وحرية الرأي وغيرها، ففي كل هذه الاحوال تعلق القوانين المدنيه على الحقوق الاسياسيه الدستورية مما يعزز سلطة الدولة على الفرد. ولا يخفي علينا على ان احد أهم بنود الديمقراطية هو ان يعلو الحق الدستوري على القانون العادي، ذلك كله قوي وجيد ولكن التحفظات برأي خطره قليلاً، فالمادة ٧٠ مثلاً التي كانت ٦٤ طرح فيها ايضاً نرى ان الحفاظ على السمعه بين مقيدات حرية التعبير وربما في رأي يسمح هذا البند للسلطات السياسيه ان تستخدم قوانين التشهير لمعاقبة صحافة المعارضة، كما ان شرعية تشكيل الاحزاب السياسية تخضع للموافقة الرسمية لاهداف ونشاطات تلك الاحزاب وفقاً للمادة ٦٨ ايضاً خطرة.

د. أنيس: اولاً النصوص الواردة فيما يتعلق بالحقوق والحريات هي نصوص وارده في المواثيق الدولية، المواثيق الدولية حتى هذه القيود التي تفضل الاشارة اليها د. نصير هي وارده في هذه المواثيق الدولية، التي اقرتها الامم المتحدة والتزمت بها جميع الدول في العالم.

فيما يتعلق بهذه البنود، انت لا يجوز ان تعترف بشيء اسمه حرية مطلقة، فأنت تعيش في مجتمع وفي هذا المجتمع هنالك حقوق متبادله ما بين افراد هذا المجتمع يحق لجريدة من الجرائد ان تُشهر باحد او بي واترك انا بدون وسيلة دفاع عن سمعتي او عن نفسي، هذا حق من حقوقي، بنفس الوقت عندما تتحرى المادة ٧٥٦، النص حريص جداً عندما تحدث عن حرية الفكر والوجدان والضمير، قال: مع مراعاة ما يفرض القانون من قيود، لماذا ليس مطلقة، من قيود لاهداف محدده احترام حقوق الآخرين، انت تمارس حقك باحترام حقوق الآخرين، لحماية سمعته او لحماية لحقه القومي، او النظام العام او الصحة العامة او الآداب العامة هذه مسائل جميع المجتمعات تحرص على حمايتها وتعتبر الحريات بقدر الضرر الذي قد يعود نتيجه ممارستها على هذه الامور. وعندما تراجع يا د. نصير الدساتير العربية تجد الفرق الشاسع بين هذا وبين ذاك هناك تجد هذا القيد ينصب في الآخر ويقول عن الحرية نفسها وذلك مع مراعاة القوانين عندئذ يصدر القانون الحرية العامة، يوجب عندنا قيود وضوابط معترف فيها دولياً.

د. نصير: لكن الحق الدستوري دائماً يعلو على الحق المدني، ثم حرية تشكيل

الاحزاب ٦٨ مكفوله شريطة ان لا تتعارض اهدافها وعملها مع المبادىء الاساسية
رئيس الجلسه: نرجو المعذره واختصار النقاش لجلسة مستفيضة ونرجو الايجاز والاختصار قدر المستطاع مع الشكر.

سؤال المحامي علاء البكري: حقيقة د. نصر تقدم في البداية انه قام بدراسة منذ شهر ونصف حتى تم تقديم هذه الملاحظات القيمه التي ابداها، ونحق ايضاً بحاجة لمثل هذا الوقت وبالتالي نبدي ما نبديه، ومع هذا هناك الاسقاطات فيما قيل عنه انه مشروع بحيث انه يمس حقوق وحريات الانسان الاساسية ويمس حق الشعب الفلسطيني ساختصر بشكل نقاط. البند الاول اذا قبلنا من السياسين ان يسقطوا الفلسطيني وهي اقليم فلسطيني محتل من الضفة الشمالية لنهر اليرموك وان نقول لها الحجة الفلسطينيه او مثلث نهر اليرموك قد يكون مقبول لدى هو هؤلاء السياسيين لانهم غير مهتمين في القانون، لكن ان يأتي قانونيون باسم منظمة التحرير ويسقطوا هذه الحجة الفلسطينية كأقلية على الفلسطيني محتل كالضفة الغربية وقطاع غزة المحتل بالتالي المادة ١٠٥ لا تشمل هذا الاقليم الفلسطيني المحتل، هذا البند الاول، البند الثاني، الصفحه الاولى ورد بها كلمة مشروع هذه المصادرة واصطلاح قانوني يجب ان يأخذ به، العمل الذي بين ايدينا لا يقال له مشروع، لانه المشروع يحدد اصلاً في القوانين او في الدساتير ما معنى كلمة مشروع والاجراءات ومن يقدم المشاريع القوانين الا السلطة التنفيذيه او عدد من السلطة التشريعية او مؤسسات المجتمع، هنا نقول للدكتور انيس فليتفضل هو اجتهاد، واجتهاد مقبول به، من ناحية مشكليه، القانوني يعطي المادة الخام، سواء ذهب فيكون صائغ ويصنع من الذهب الخام الاسواره او اي شيء اخر، الان ضمن هذه النقطة الثالثة، اسأل الدكتور رانيس، من اعطاك المادة الخام واضحة جداً انها اعطيت له من شخص معين وقال له، فصل لي من هذه المادة او قم بصياغة من هذه المادة لصلاحيات الرئيس، صحتين، اذاً نحن القانونين يوجد اساليب معينة للصياغه، نتفنن بالصياغة، سواء معايير شكلية، موضوعية، تعسف مستمر، او اي نظريه من النظريات، لكن لا نستطيع كقانونيين ان نتكلم في المادة الخام، المادة الخام تعطي لنا ونحن نقوم بالصياغة، رابعاً فيما يتعلق بالمادة الثامنه استغرب وارى ان هناك تناقضاً شديداً ما بين ما ورد في هذه الاوراق والنظام الاساسي اصلاً للجنة التنفيذية فالنظام الاساسي للجنة التنفيذيه لمنظمة التحرير الفلسطينية لا يوجد نصٌ على وجود فقرة معينة او فقرات او فقرتين متتاليتين للرئيس فقد يكون رئيس اللجنة التنفيذية رئيساً الى فترة ثانية وثالثة ورابعه واسأل د. هنا انيس اللجنة التنفيذية استنفذ الفترتين كرئيس للسلطة الفلسطينية وبقي رئيساً

للجنة التنفيذية في العمل.

النقطة الرابعة فيما يتعلق بالقضاء، حقيقة ما اسعد الدكتور نصير اساسي، السلطة القضائية او القضاء حقيقة اعطي للرئيس ولم يعط للمجلس القضائي بمعناه الواسع بحيث يكون هناك نادٍ للقضاء او الهيئه العامه للمجلس القضائي وبالتالي هو يقرر كيف توزيع العمل ومن يكون رئيساً حتى قلبت الموازين والمعايير رأساً على عقب فبالاصل ان يقرر المجلس القضائي من يكون قاضياً او تتم تقضيته والاستثناء يقول او خطوة لاحقه لا يقوم رئيس الدولة بالمصادقة على القرار اما ما بين ايدينا من اوراق فالمجلس القضائي يوصيه الرئيس. هناك نقاط كثيرة فيها غموض ونقاط فيها ايجاز في الموقع الذي يجب ان يكون فيه تفصيلاً نتخيل الفصل المتعلقة بالسلطة التشريعية مادة يتيمة واحده فقط، اما السلطة التنفيذية مواد كثيرة، ايضاً المواد تتضمن مواداً دستورية، على ماذا يدل هذا، يدل هذا بصرف النظر عن محاولات الدكتور انيس التهرب انه ليس وثيقة دستورية، لا ان المقصود وثيقة دستورية، لانها تشير الى القانون في اكثر من مرة حقيقة نقاط كثيرة لكن سأختمها بكلمة واحدة فيما يتعلق بمسائل الاحوال الشخصية ما اسعد زميلي وصديقي المحامي ابراهيم البرغوثي حول هذه الماده وتبني المواثيق الدوليه، نحن نقول جميعاً نريد المواثيق الدوليه لكن هناك تناقضاً ما بين مواد معينه في المواثيق الدولية وسائل الاحوال الشخصية وهذه مسائل الاحوال لا اقصد الا المسائل المتعلقه بالقواعد الدينية او مرتبطة بالعقيدة فالانصبه الارثية وردت في نصب القاضي وبالتالي الانصبة الارثية في نطاق حقوق الانسان وردت بالتساوي والمساواة حتى من هذا في المواثيق التي وردت حرية الزواج القوانين الدينية مواد كانت اسلامية او مسيحية هناك سر للزواج للطوائف المسيحية وايضاً في الاسلام عند المسلمين لا يجوز المسلم ان يتجوز غير المسلمه، فلماذا انت يا دكتور انيس انت اتيت بمادة وحاولت ان تجيب قبل بدء المخاطب بأنك استعرت الاحوال الشخصيه لانها ليس لك منها ولكنك ادرجتها في هذه المادة وبالتالي هنا نوع من التناقض او نوع من المسأله التي بحاجة الى تفكير وشكرا.

سؤال: هناك تساؤل ما اذا كانت عملياً المفاوضات سواء كانت الثنائية او المتعددة قد فلتت من الانضباط الحقوقي وأقصد بذلك الانضباط الذي يحدث على الحقوق الوطنية، في مثال مصنع كهذا حيث عملية ادارة المفاوضات تخضع لمشكلة وحيث ان عملية التنمية والتنمية الاقتصادية لا يمكن ان تتحقق بدون اجهزة لكونه ديمقراطياً وستكون مشاكل كبيرة وفي ظل الحاجيه الى اطار قانوني لممارسة السلطة على المجتمع تأتي المسألة الاساسيه برأي وهي العلاقة بين الديمقراطية وتحديدها بشكل محدد

والمجتمع وهنا انا واثق على ما ذكره الزميل ان تحديد وربما في هذه الحالة اكثر شيء يجب ان يحدد اربع احتملات اولاً: ان تجري الانتخابات ثانياً: ان لا تجري الانتخابات ابداً ، ان يكون هناك بديل للانتخابات العامه باجراء انتخابات بلدية وهناك حديث عن ذلك، ان يجري الاجماع بعدم تقدم العملية السلمية حتى لا تجري الانتخابات ولذلك هنا السؤال الرئيس ينشأ السنا فعلاً بحاجة للتركيز على موضوع الانتخابات لماذا، لأننا جميعاً بحاجة الى مرجعية الى نقطة مرجعية، تحدث الزميل موسى عن الحاجه الى تحالف اضيف الى ذلك الحاجه الى نقطة انطلاق مرجعية عامة حتى الان كان الميثاق الوطني هو المرجعية الان لنحن نفتقد الى مرجعيه ولا يمكن تحقيق هذه المرجعيه الى بالاختيار الديمقراطي وشكراً.

الاستاذ محمود: الحقيقه انه الكلام عن الايحامات الطيبة شيء جميل جداً، في الصباح كنا نتحدث مع د. حيدر عن البيت الفلسطيني واهمية تصليح وتصحيح مسار البيت الفلسطيني، انا لا ادري كيف يمكننا ان نصلح البيت الفلسطيني بينما يوجد هناك وضع واسس قد لا يطمأن لمستقبلها لانه في الحقيقة تثار الكثير من الشكوك حول ما يدور الان، اي دولة ناجحة، هي ذات الدولة التي سياستها تعطي سيادة القانون الذي يوضع بواسطة السلطة المنتخبة انا فهمت ان هذه الاوراق للمرحلة الانتقالية ولكن اشارك د. نصير، اذ ربما ان هذا سيكون حجر الاساس في المستقبل وبالتالي يجب ان نكون متنبهين جداً على ان تكون هذه السلطة المنتخبة او هذا القانون الذي بموجبه يمنع توغل الحاكم بالحكم، وهذا اهم شيء، لان هذا القانون ذاته هو الكابح الحقيقي للقوى الحاكمه من جهه والخارجة عنه من جهة اخرى، وانا كمواطن اظن ان الديمقراطية التي نسمع عنها، ولا ادري ان كانت تطبق في امريكا حتى لا نريد دستور وقانون نسخه بكربون عن دوله اخرى ولا اريد حكماً سلطوياً امتداداً لاساليب الحكم في بلاد اخواننا العرب، والذي نرى طابعها العام وهو تقديس او تأليه الفرد الحاكم، وقد تعلمنا ان النفاق ينمي الاستبداد الفردي الحقيقه انه العاملين في القانون واكثرهم من المجلس الوطني الفلسطيني، والمنظمة هي القيادة، ارجو ان نتغلب على الانماط التفكيريه التي عمل على اساسها في الماضي لنتحول لنمط مجتمعي ديمقراطي يتسع للمعارضة الشريفة والاختلاف المشروع، اما القانون الذي يعمل فيه الان في فلسطين هو ان القانون الاردني او القانون مستأنف عن القانون الاستعماري البريطاني، اي لا يوجد قانون لدينا خاص بنا حقيقة. نحن لاول مرة نجلس ونضع قانوناً يحكمنا، وطبقاً قد فهمت ان مصدر القانون الذي نعمل عليه هو من القانون البريطاني او الامريكي، نستورد من

دساتيرهم، هل ترى اخذنا مرجعية للاسلام، الحقيقه ان المجتمع الفلسطيني مجتمع مسلم في غالبية، طبعاً والديمقراطية كما قال الاستاذ أنيس الذي اول ما يرد كنا بروح معنويه عاليه ولما دخل د. نصير وجدنا انفسنا في لومودیا، اهبطت معنوياتنا، هذا النقص الذاتي والنقص البناء الذي يجب كل واحد فينا ان يقوم ويدلي ماله فيه، نرجو ان يكون هناك دستور وقانون فلسطيني سبيكه فريدة متميزة، نتيجة لانه نحن عانينا الكثير، عشرات السنين تحت الاحتلال، من احتلال لاحتلال، ومن ظلم الى ظلم فلا نريد ان تستمر هذه المظالم، نريد ان نحكم انفسنا جيداً.

رجا شحاده: يوجد لدي تعليق بسيط جداً، برأي ان الاهم من الدستور او من اي نظام نفسه هو الطريق والحوار الذي يتم فيه طريقة الوصول الى الوثيقة، لذلك انا اقدر مبحث الدكتور انيس القاسم للبحث الموضوع، وأقدر انه يجري بحث جاد في النصوص الواردة في الوثيقة هذه اما بالنسبة الى الوثيقة نفسها فانا بالواقع لا استطيع بالحقيقة ان اخذ الموضوع بجدية وذلك لان نفس الجهة التي اصدرت القرار بصياغة هذه الوثيقة وقعت على اتفاقية فيها تناقض ولم يكن هناك محاولة توثيق بين الاثنين يعني الامثلة عديدة واستطيع ان اذكر مثلين مثلاً في الوثيقة المصدر هو الشعب مصدر الصلاحيات بيننا في الاتفاقية مصدر الصلاحيات الحكم العسكري مثلاً المثل الثاني وثيقة اوسلو التي تم التوقيع عليها من نفس المصدر اعطت الصلاحية لالغاء او تعديل جميع القوانين والاوامر العسكرية ليس فقط الاوامر العسكرية لقوانين ايضاً فيتو اسرائيل اذا رفضت اسرائيل الغاء او تعديل كيف ستصبح حقيقة النصوص الواردة في الدستور التجربة حولنا هو لدساتير جميلة جداً لكنها لا تحقق اي حريات للشعب اخشى ان تكون النتيجة عندنا بنفس النتيجة وبسبب خوفي هذا هو الطريقة التي يصاغ بها الموضوع وعدم محاولة التوفيق بين سواء الواقع السياسي او القانوني على الارض وعدم حتى حوار حقيقي قبل الوصول الى دستور مثل هذا

السيدة نهى ابو العيد: سؤال: في الحقيقة انني لا اريد ان اعيد ما سبق ذكره ولكن هناك نقطتان محددتان ان مشروع القانون وضع لاجل النهوض بالشعب الفلسطيني على المستوى القضائي او السياسي والاجتماعي والاقتصادي على اسس قوانين ودساتير عالمية ولكن المادة ٧٨ التي تتعلق بالتعليم اراها تناقض هذا الشيء لانها تلزم الحكومة بالمرحلة الابتدائية فقط اي انها تلزم نفسها فقط في برامج محو امية انا لا ارى كيف **يمكن لمجتمع فلسطيني ان ينهض اذا كانت الحكومة فقط تلزم نفسها في مرحلة**

ابتدائية والنقطة الثانية التي احب ان اشكركم لزيادة المادة ٦٣ التي تساوي الرجل بالمرأة في الحقوق والحريات الاساسية ولكن بعض الزملاء اثاروا نقطة الحريات الاساسية يعني يمكن التعرف بكلمة اساسية اذا كان هذا صحيح ارجوا اخذها بعين الاعتبار.

سؤال السيد داوود كتاب في الحقيقة احب ان اتكلم عن المادة بالنسبة للصحافة التي هي ٦٧ و ٦٩ الذي الاحظه هنا وسمعناه من أناس في ندوة كانت على التلفزيون ان كثيراً من الانظمة من ناحية تعطى حقوقاً وبنفس النظام يصادر حقوقاً يعني بند ٦٩ تقول ان كل فرد الحق في حرية الفكر والوجدان لكن مع مراعاة ما يفرضه القانون من قيود لأحترام حقوق الاخرين او سمعتهم او لحماية الامن القومي او النظام العام او الصحة العامة او الاداب العامة معناه ان هناك مليون شيء قيد الحرية سؤالي من الذي سيحدد ما هية سمعته الاخرين وما هي الامن القومي النظام العام والصحة العامة يعني هنا تعطي مجالاً للسلطة للتلاعب او سحب الحريات وملاحظة اخرى بالنسبة ل ٦٩ تتحدث عن حرية الصحافة والطباعة والنشر ولا تتحدث عن الاذاعة والتلفزيون والتي هي من اهم واقوى وسائل الاعلام لا تعطى مجالاً يعني المفروض ان تكون الكترونية راديو وتلفزيون من الاهمية بمكان اجراء تعديلات خاصة على النص.

السيدة زهيرة كمال: قد ترد بعض النقاط تاكيدية على ما ورد في البداية بالنسبة لمادة ٢ ان نظام الحكم هو نظام ديمقراطي برلماني اجد ضرورة لان يتضمن هذا البند مسألة ان البرلمان يتشكل عند الانتخابات حتى نضمن ان الانتخابات واردة ولا مهرب منها النقطة الثانية هي التي تتعلق بمادة ٦١ لدى تسائل تجاهلت هذه المادة عملية التوقيع على اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة وهذه وثيقة دولية وبالتالي اذا كان المقصود انها ترد ضمن غيرها من القوانين هذه غير مقبولة ما دام في عقدنا ذكر بالاسم للمواثيق الاخرى اذا كان هناك سبب لذلك ارجو ان اسمع الرد.

القضية الثانية: هي تتعلق باضافة المادة ٦٣ وهذا جيد بالنسبة لمساوات الرجل والمرأة سواء في الحقوق والحريات الاساسية ولا يجوز التمييز بينها في ذلك كنت اريد ان اتسائل لماذا لم تكن موجودة في المشروع الاول هل هناك سبب لذلك، من هنا فان اللغة المستخدمة في النص لغة ذكورية وفي كثير من الاحيان البعض يقول انه اذا كان هناك رجل وفي مائة امرأة يصح ان تستعمل اللغة الذكورية لهذا حتى يكون وافي الخطاب وهذا موجة للمرأة ان يكون في المقدمة ان جميع التعابير تخص المرأة والرجل على السواء بالتالي اضع هنا كنقطة انه عندما تتعلم عن رئاسة مجلس او تتكلم عن مواطن هو ايضا رجل وامرأة.

في المادة ٨٠ اجد ان هناك ضرورة لعملية الفصل بين الجمعيات والنقابات لانني ارى ان النقابات دورها اوسع كثيراً من دور الجمعيات وتشتغل بالنسبة للحق العام في المجال الواحد بالنسبة للمادة ٧٨ اؤكد على ضرورة انه لا يكفي ان يكون التعليم الزاميا فقط في المرحلة الابتدائية ويجب ان يمتد ذلك على الاقل للصف العاشر في نقطته وارى ضرورة اضافة شيء في الاخر تضمن امكانية اجراء تعديلات على الدستور وفق قرار الاغلبية البرلمانية بالنسبة للمحاكم النظامية المالية هل هذا يعني المحاكم المدنية نحكى عن محكمة نظامية وبالتالي يمتلك الفرد الحق باللجوء اما للمحكمة المدنية او المحكمة المالية اذا كان الامر كذلك فيجب ان يكون هذا واضحاً أو ألجأ الى المحكمة المالية والاخر لجأ الى المحكمة المدنية من الذي تكون قضيتة قانونية اكثر وتأخذ اجراء قانونياً باتجاه القرار الذي سيصدر كيف ستسيير العملية.

استاذ عبد الكريم: في الحقيقة انا تطلعت على مشروع القانون فقط في هذه الجلسة كان عندنا مشروع قانون اخر قبل شهر او شهرين رايناه وانا كنت اوردت عليه بعض ملاحظات ووجدت قسماً كبيراً من الملاحظات التي اوردتها ماخوذ فيها في المشروع الجديد والنص الجديد الدكتور نصير قال باعجاب عن قسم من القانون الذي يبحث عن الرئاسه العامة وسيادة القانون وحقوق الانسان الى اخره وما اخذ عن المعاهدات شرعه حقوق الانسان وعندها وضعت في صلب القانون نحن نعرف ان الحديث عن الحريات وسيادة القانون لوحدة ولو وضعنا في قوانين لا يكفي لذلك جهاز فعال لمراقبة وضع هذه القوانين موضع التنفيذ بصورة صحيحة وهذا لا يكتمل ولا يتم الا اذا اوجد جهاز قضائي مستقل والجهاز القضائي انما يطبق القوانين فقط القوانين النافذة والسارية المفعول نرجع للمادة ٦ من مشروع القانون تقول يكون رئيس اللجنة التنفيذه هو رأس السلطة الوطنية ويمارس الاختصاصات المقررة له في النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وقرارات المجلسين الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية فضلاً عن الاختصاصات المقررة في هذا النظام.

السؤال: اولاً ماذا سيكون الحال اذا اختلفت هذه القرارات مع بعضها البعض وثانياً: كيف يتسنى للسلطة القضائية مراقبة او نقد او معارضة قرارات بقانون ويصدرها اما المجلس الوطني او اللجنة المركزية او اللجنة التنفيذية.

الدكتور ممدوح العكر: يهيء لى ان هناك خطأ في التسمية بنظام اساسي يمكن الخطا في الترجمة من القانون اساسي يمكن هذا يشمل بعض اللبس ... النقطة الثانية: بالاضافة

الى النقاط الكثيرة الى اثيرت يبدو لي ان احد المشاكل في المشروع انه كرس او لم يحاول ان يزيل الازدواجية التي تنشأ في السلطة ربما منظمة التحرير والمجلس كل هذه التسميات والمسميات مشكلة يعني كان المفروض في مرحلة جديدة ان يكون المشروع قد اسهم في توضيح هذه العلاقة وازال اية ازدواجية في السلطة ونقطة ثانية: ما هي العلاقة بين الجسم المنتخب في الداخل مع المجلس الوطني في الخارج. كما لا بد من اشارة اخيرة بكل صدق هل من الواقعية الصمت عن المستوطنين وكيفية التعامل معهم من تطور فلسطيني حتى ولو بالاشارة اليهم كاجانب.

الدكتور مهدي عبد الهادي: في الحقيقة انتظرت ان اسمع من جميع المعلقين والسائلين وايضاً المحاضرين عن قضية اساسية اغفلها بشكل كامل مشروع النظام الاساسي واعتقد ان اغفالها بالشكل الذي تم يعتبر تجاوزاً اساسياً بحق الشعب اذا اطلعتم بامعان على المبادىء العامة تجدون ان هناك حديثاً حول نظام الحكم حول رموز هذا النظام كعلم وهناك اغفال كامل عن مركزية هذه السلطة الوطنية عن مركزية هذه الحكومة عن عاصمة دولة فلسطين مدينة القدس المكان الوحيد الذي وردت فيه قضية القدس وردت تحت باب الحريات مادة ٨٤ ونتحدث عن دور السلطة الوطنية في التعايش بين الاديان وليس في تعايش بين السلطة شعبيين مركزه القدس وعاصمته القدس واعتقد ان اغفال ذلك قانونياً وتشريعياً سمه ما شئت هو قضية اساسية كنت اتمنى من جميع المعقبين والسائلين الا يسقطوا في شكليات من كان وكيف سيكون كل الاشخاص زائلون لن يبق الا الارض فاذا لم نحافظ على الولاية الجغرافية على مركزيتها في عاصمة القدس فنحن سنبقى نضع في متاهات العناوين العامه ان كانت عبارات ديمقراطية او عبارات سلطة شخص او سلطة مجلس او مرحلة انتقالية.

رد الدكتور انيس القاسم: انا سعيد جداً بهذا وهذا هو الهدف من اثارة هذه المواضيع لاننا كنا في الماضي لا ندري ماذا يجري الان الهدف من هذا الموضوع هو انتا بدأنا تفكيراً جدياً انما اثيرت بعض المسائل التي نحاول قدر ما استوعبت لان الحديث كان كثيراً ان اشير اليه اثير موضوع الى اي مدى هذا المشروع كان موجهاً واجيب عنها بصراحة الا ان هذا المشروع لم يكن موجهاً وان عدداً من الاحكام الواردة في هذا المشروع لم تلق قبولاً وان عدداً من هذه المواد الواردة الان للمسيرة التي كنا نسيير عليها وارجو من الاخوة ان يفكر قليلاً ليتفقوا معي في هذا لم يكن سهلاً ولكن الهدف من المشاورات هو تكون راي عام فلسطيني حول مبادىء محددة ومعينة نسيير عليها

لاول مرة يدرج في اي دستور عربي باستثناء لبنان عن تجديد مدة الرئاسة وهي اشكال حقيقي عن كيف يكون الوضع لان مدة رئيس اللجنة التنفيذية غير محددة نحن هنا امام النظام الاساسي يكون هو نظام اساسي بالنسبة للمرحلة الانتقالية وبذلك نكون قد اثرنا نقطة في غاية الاهمية وأكد للاخوة ان المشروع لم يفصل اطلاقاً على مقاس اي انسان واذا امعنتم في النصوص فانكم ستجدونه لم يقس نقطة اساسية وهو العلاقة بين منظمة التحرير وبين الاجهزة التي ستقام وبين هذا النظام منظمة التحرير واقع قائم وهي الجهة المعترف بها دولياً كممثل للشعب الفلسطيني هي الطرف الاخر من الاتفاق في المفاوضات مع اسرائيل واذا لا نستيطيع ان تستبعد منظمة التحرير من السلطة نهائيا منظمة التحرير، يستمر دورها في المرحلة الانتقالية بموجب الاتفاقيات الدولية وبموجب تمثيلها للشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، المشروع لا ينقض الاتفاق عندما حصر الصيغة في يد الجهاز التنفيذي لفترة محددة فقط وهي الفترة السابقة للانتخابات عندما تأتي الانتخابات تكون السلطة في يد المجلس المنتخب وعلى المجلس المنتخب ان يتحمل مسؤولياته بالنسبة للمستقبل نحن واعون لمسؤولياتنا كناقدين يجب ان تنتقي الاشخاص الذين يستطيعون ان يمارسوا هذه السلطة عن مسؤولية وجماعة، ولذلك لم يستطع المشروع لم يرد ان يفرض على المجلس المنتخب كيف تكون الحكومة بعد اجراء الانتخابات لان هذا يكون فعلاً اعتداءً على سلطة المجلس المنتخب، اثيرت نقطة حول ما هو مصدر السلطات والتعامل مع الواقع انا اقول نحن نتعامل مع واقعنا نحن لا نستطيع اطلاقا ان نسلم بان الشعب الفلسطيني ليس هو مصدر السلطات هذه معركة يجب ان نخوضها ويجب ان نقر حقنا في التشريع.

اثيرت نقطة تتعلق بالتعليم والالزام بالتعليم الابتدائي فقط هذا الالتزام اولى انما لا يمنع طلاقاً في قانون التعليم ان يرفع الالتزام بحيث يتجاوز مرحلة التعليم الابتدائي ولكن يا اخواننا يجب ان نحرص ايضاً في هذه المرحلة الانتقالية على ان تكون الامكانيات متوفرة للوفاء في الالتزامات التي قد تلتزم بها هل تستطيع السلطة الوطنية في المرحلة الانتقالية ان تضمن التعليم المجاني الى مرحلة اعلى من المرحلة الابتدائية اذا استطاع القانون يستطيع ان يعالج هذا الموضوع اثيرت مسألة بان المشروع لا يبقى على حق الانتخاب المشروع نص صراحة على حق المواطن في المشاركة في الحياة العامة وترشيح نفسه لتولي الوظائف والمناصب العامة وفقاً لاحكام القانون. اثير موضوع تحديد سلطات المجلس التشريعي او السلطة التشريعية لا يحدد اختصاصاتها الا بوصفها عندما تصف ان هذه سلطة تشريعية فسلطتها التشريعية مطلقة بحدود اختصاصاتها اذا بدأنا ان تحديد في اختصاصات عندئذ ندخل في المتاهات انما

المفروض في البرلمان والبرلمان هو سيد التشريع.

اثير موضوع المرأة مرة اخرى وعدم الاشارة الى وثيقة عدم التمييز ضد النوع انا اعرف تماماً وجود هذه الوثيقة سنجد ان بها نصوصاً تحتاج الى نقاش اطول لانها تتعلق بامور تتجاوز الحقوق العامة والحريات العامة وتتناول وسائل الاحوال الشخصية وهذه الوسائل احوال شخصية يجب ان تكون موضع اتفاق فلسطيني ونقاش فلسطيني في مجال الحريات والحقوق العامة المرأة لها المساواة الكاملة مع الرجل. سئل عن الاشارة الى المحاكم المدنية المالية الاخت السائلة لانها ليست من مجال القانون على ما يبدو غاب عنها ان المحاكم واختصاصات المحاكم تحدد بقانون وكل كلمة لها اخصاصاتها وانت كمدعى تذهب الى المحكمة المختصة موضوع العلاقة بين المجلس المنتخب والمجلس الوطني ذكرنا بان المجلس المنتخب يمارس سلطاته عندما يتولى السلطة يسيطر عليه لانه هو السلطة المنتخبة هو الشعب وتبقى منظمة التحرير بعلاقاتها المتعلقة بالشؤون الخارجية وسنحتاج مستقبلاً الى تحديد نوع العلاقة بين منظمة التحرير وبين السلطة الوطنية.

انا أوافق انه يجب وسأعرض على اللجنة الاشارة الى القدس كعاصمة وسينظر في الموضوع.

موضوع المستوطنين والمسوطنات لا اعتقد انها مجال بحث في هذا النظام الاساسي انما النظام الاساسي تعرض وقال ان للمحاكم اختصاصها الشامل لكل الموجودين على هذه الارض فاذا صدر استثناء فانما يصدر بقانون التسمية بدستور مؤقت لا اعتقد انها موفقة واننا يجب ان لا نخلط بين الدستور والقانون الاساسي واقل تسمية القانون الاساسي لاننا بالدستور ويجب ان نتمسك بانه له اجراءات محددة يجب ان تلتزم بها ويجب ان تنفذها عن طريق لجنة تاسيسية واستفتاء عام ثم ياتي هذا الدستور ولا نخلط الامور اطلاقاً ولذلك يجب ان تستمد بهذا الدستور تسمية قانون اساسي.

الخيار امامنا اما ان يكون لنا في هذه المرحلة نوع من النظام الذي يحكم سلطاتنا ويحدد الحريات والحقوق او يترك الامور حتى ياتي المجلس المنتخب وعندئذ تبدأ الاجراءات بوضع دستور مؤقت او دستور ثان انا من انصار نظرية انه لا يجوز ان تترك الامور في فراغ ان نبدأ ونحن نعمل في ظل نظام نسيير عليه الاخ نصير وغيره علقوا واشاروا الى سلطة الرئيس في اصدار القوانين بعد قرارها يا اخواننا التشريع يمر بثلاث مراحل مرحلة تسمى اقرار القانون وهذه يدرسها المجلس التشريعي ويقر هذا القانون المرحلة الثانية في التشريع تسمى بمرحلة الإصدار بمعنى ان رئيس الدولة يعلن اقرار

المجلس التشريعي اقر القانون الاتي وقد حددناه المرحلة الثالثة هي مرحلة نشر القوانين.

في المرحلة الثانية مرحلة الإصدار لا يملك الرئيس ان يعدل في قانون اقره المجلس التشريعي لا يملك هذا لا اذا نص صراحة على حقه في التعديد او حقه في النقض او حقه في التعديل او حقه في النقص او حقه في ارجاع القانون الى الجهة التشريعية عندما يتقدم هذا النص الذي يجيز له ان يتصرف على هذا الوجه ما يقره المجلس التشريعي هذا القانون ولا يستطيع هو الا ان يوقع انه صدر وهذه نقطة في غاية الاهمية.

مسألة ان الرئيس تصبح قراراته مراسيم هذا اجراء ايضاً متبع عند التعين بالسلطات المعطاة للرئيس هو يكون عين فلاناً ولكن التعيين يكون بناءً على قانون واذا اصدر هذا التعيين خلافاً لقانون يطعن بدستورية هذا القانون وكثير من الدساتير يطعن بقوانينها القضاء الاداري يا د. عبد الله موجود في بريطانيا وفرنسا ولذلك الموضوع ليس موضوع تسمية انما موضوع نظام قضائي موجود نظام للرقابة الارادية في بريطانيا ويلعب دوراً كبيراً جداً كما هو في فرنسا ونحن لم نقتبس ان هذا نظاماً انجليزياً او فرنسي انما رجعنا الدساتير العربية وحاولنا ان نصوغ شيئاً فلسطينياً وفي الكثير من المواد هنا ما هو فلسطيني بحت.

الجلسة الرابعة

التعامل مع قضايا لم يذكرها الاتفاق ولكنها مهمة في الواقع

المتحدثون الرئيسيون

الاستاذ ابراهيم الدقاق

د. أسعد عبد الرحمن

ادار الجلسة

د. سعاد العامري

القدس - الموضوع المنسي

ابراهيم الدقاق *

بداية ارجو أن اوجه الشكر لهيئة المؤتمر التحضيرية لجهدها الموفق في التحضير له وكذلك بالحديث العام عن القدس كموضوع "لم يذكره الاتفاق"، واعتذر من الناحية الثانية عن الحديث في موضوع المستوطنات لأنني غير ملم به وبابعاده المختلفة الألمام الكافي. ولا يعني قبولي بالحديث عن القدس بأنني خبير بموضوعها، ولكنني قبلت هذا التكليف لأسباب أخرى، لعل أهمها: أنشغالي الرسمي بأمور تتعلق بمستقبلها والمامي ببعض شؤونها بحكم المهنة، ولاهتمامي الذاتي بمشاريع إعمارها.

وحرصاً مني على توضيح القاعدة والقناعة السياسيتين اللتين انطلق منهما في معالجتي لهذا الموضوع الحساس التزم بتعريف هذه القاعدة وبتحديد معالمها. فتحديد هذه القاعدة، أمام تطور الأحداث السياسية وتداخل عناصرها، والافرازات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية، أمر هام.

إن ما يميز المرحلة الحالية -في اعتقادي- هو التسارع المذهل الجاري لتطبيع العلاقات مع اسرائيل عربياً وفلسطينياً. فالعلاقات بين دول الخليج وشمال افريقيا بما فيها ليبيا مع اسرائيل تتنامى بهدوء وثبات. وبالمقابل فان الحل السياسي للصراع العربي الاسرائيلي ما زال يتعثر في مساراته المختلفة، ولا يتقدم بالسرعة التي يتحقق فيها التطبيع من الطرفين المتسارعين. وفي اعتقادي أن التفاضل بين الديناميتين: دينامية التطبيع ودينامية الحل السياسي، لم يتحقق مصادفة، ولم يكن وليد خطأ في الحسابات، ولكنه تحقق نتيجة تخطيط واع ومحكم قامت به الولايات المتحدة وشاركتها فيه اسرائيل وقامت بتنفيذيه عبر مساري المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف، فتحقق لها ما رمت الى تحقيق من فجوة بين الديناميتين تتسع باستمرار إلى درجة يصعب جرها بحركات انفعالية.

وقد اضاف توقيع اتفاق المبادىء في واشنطن -أو ما يعرف باتفاق اوسلو- بعداً اضافياً للمرحلة الحالية فقد افرز نتائج يصعب ادراك ابعادها وتأثيراتها على المدى الأبعد. ولكن الاتفاقية بتوقيتها وغموضها وما يحيط في المنطقة من ديناميات متعددة

---

* مهندس، كاتب ومعلق سياسي، ساهم في تأسيس الملتقى الفكري العربي في القدس وكان مديراً له، مستشار للعديد من المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية، عضو مجلس المحافظين في مجلس التنمية واعادة الاعمار الفلسطيني، له العديد من الكتب والمقالات.

- متفقة ومختلفة- قد اضافت تعقيداً اضافياً للموقف.

ويأتي توقيع الاتفاق بين الكرسي البابوي (الفاتيكان) ودولة اسرائيل في القدس في ٣٠ كانون أول/ديسمبر، من العام ١٩٩٣ على سبيل المثال، ليثير المزيد من التعقيدات بين الفلسطينيين انفسهم، ليطرح تساؤلات حول مستقبل العلاقات بين الطوائف المسيحية المختلفة من جهة وبينها وبين الفاتيكان من جهة أخرى، ناهيك عن توقيته الذي جاء بعد توقيع اتفاق اوسلو -هذا الاتفاق الذي لم يتطرق إلى موضوع القدس- وما يعنيه ذلك من تكريس للوضع القائم في المدينة المقدسة.

واتفاق اوسلو كذلك اتفاق الفاتيكان واسرائيل، هما ثمرة التباعد الذي تحقق بين عمليتي التطبيع والحل السياسي، وهما حصيلة هامة من محصلاته. ومما يؤكد ذلك رغبة الولايات المتحدة في تكريسه وتعميق الالتزام به عن طريق ادخال تنمية الارض المحتلة بمشاركة عالمية يرعاها البنك الدولي. وتسعى الولايات المتحدة إلى توفير اغراءات -لا يمكن التقليل من اهميتها- لجذب الدول المختلفة المشاركة فيها الى توسيع نطاق التنمية لتشمل التعاون بين دول الشرق الأوسط، إلى رفع درجة التطبيع بينها وبين اسرائيل. وهي بصيغتها هذا تضعف تماسك المعارضة وتفتت المقاومة للخريطة الجديدة التي يجري رسمها للشرق الأوسط بعناية شديدة.

ورغم ذلك، وبعد قيامي بتحديد وتعريف للقاعدة السياسية التي انطلق منها وأنا ارسم الظروف المحيطة بموضوع القدس ما زلت اشعر بالهيبة وأنا أقدم مداخلتي هذه فالموضوع له اوجه متعددة، ولكنها تحتاج إلى مختصين لدراستها. ارى في اسقاط أي منها ما يضعف العرض ويخلخل العلاقة القائمة بين الأوجه المشار اليها فتهتز الصورة وتفقد بعضاً من حقيقتها. وتجنباً لمثل هذه النتيجة من ناحية وأخذاً المخاطرة محسوبة من ناحية ثانية سوف لا أتناول اسباب تغييب موضوع القدس عن جدول اعمال المحادثات الثنائية، وعن نشاطات المفاوضين في المحادثات المتعددة الاطراف، وعن بنود اتفاقية اوسلو، لانها جميعاً تخرج عن غرض هذه المداخلة. وبالمقابل سوف أركز اهتمامي على نتائج التطورات الجارية حالياً حول القدس. وبناء عليه سوف ابحث في نتائج غياب موضوع القدس من البحث في إطار المحادثات الثنائية والمتعددة الاطراف، وكذلك في اثر الاتفاق الموقع بين الكرسي البابوي ودولة اسرائيل واثر الموقف الأردني المعلن من السيادة على الاماكن المقدسة.

لا شك في أن القيادة الفسطينية وجدت نفسها قبيل انعقاد مؤتمر مدريد، أمام خيارات احلاها مر. فالذهاب إلى مدريد له تبعاته ونتائجه، وعدم الذهاب له سلبياته التي لا يمكن اغفالها. ورغم ذلك إختارت القيادة الذهاب على أمل أثارة موضوع القدس

ومواضيع أخرى غيبت قهراً من خلال المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف بعد قبولها بشروط الدعوة المجحفة بحقوق الشعب الفلسطيني بشكل عام وبموضوع القدس بشكل خاص. وسعياً وراء تحقيق هذا الأمل حاولت الوفود الفلسطينية التي شاركت في "الثنائي" و"المتعدد" إثارة هذا الموضوع الهام فيها ولكنها لم تجد آذاناً صاغية ولا موافقة من الجانب الاسرائيلي ولا ترحيباً من الجانب الامريكي. وهكذا خرج موضوع القدس من المفاوضات الرسمية ولكنه بقي، رغم ذلك، موضوعٌ تتناوله الأطراف المختلفة (غير الفلسطينية) بجدية عالية، كل حسب مصلحته، خالقة بذلك وقائع وحقائق جديدة اثرت وتؤثر على مستقبل المدينة وطبيعتها والسيادة عليها.

اذن الفلسطينيون الطرف الوحيد المحروم من بحث موضوع القدس رسمياً مع الاطراف الاخرى وفي مقدمتها اسرائيل. هذا من ناحية ومن ناحية ثانية تخلفت القيادة الفلسطينية -رغم الظروف التي كانت مواتية في مرحلة من المراحل التي سبقت مدريد- من تطوير موقف فلسطيني واضح من التطورات الجارية في القدس منذ العام ١٩٦٧، وعن ابتداع مواقف سياسية توقف اسرائيل عن عبثها في المدينة المقدسة: من تغيير للحدود وتشكيل سكاني جديد، ونهج تخطيطي وعمراني يؤثر سلباً على حقوق الفلسطينيين في المدينة. وبالمقابل لم تتوقع اسرائيل عن تكثيف استيطان اليهود في القدس وتوسيع حدودها والعمل على فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، واتخذ الفاتيكان من توقيع اتفاق اوسلو ذريعة لعقد اتفاق مع اسرائيل يعزز مضمونه موقف الأخيرة من القدس ويضعف الموقف الفلسطيني منها. هذا مع العلم أن توقيع الاتفاق في مدينة القدس يتعارض مع قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٤٦٥ (وخاصة المادة ٧ منه) الصادر في الأول من آذار/مارس ١٩٨٠ ورقم ٤٧٦ الصادر في حزيران/يونيو ١٩٨٠ ورقم ٤٧٨ الصادر في ٢٠آب/اغسطس ١٩٨٠. والمادة ١٣ (ج) من الاتفاقية تعترف بدولة اسرائيل دون ربط هذا الاعتراف بقرار الهيئة العامة للامم المتحدة رقم ١٨١ الصادر في العام ١٩٤٧ ولا بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢. وهكذا جاء الاعتراف مطلقاً غير مقيد، يسمح للسلطة الاسرائيلية بتفسير تعبير"... بموجب القانون" الوارد في هذه المادة بأنه "القانون الأساسي" الذي اصدرته الكنيست الاسرائيلي بشأن القدس والذي يبيح تغيير واقع المدينة المقدسة ويطلق يد السلطة التنفيذية فيها. وفضلاً عن ذلك لم تشر الاتفاقية في أي بند منها إلى قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه اعلاه، والذي ينص في مادته الثانية بأن "القانون الاساسي" الصادر عن الكنيست الاسرائيلي يعتبر باطلاً لتعارضه مع القانون الدولي. ويضيف تعفف وترفع الفاتيكان عن التعامل مع الأمور الدنيوية مشكلة أخرى فهو عن النزاعات المتعلقة

بالحدود (المادة ١١ (٢)) مع علمه الاكيد بأن الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ليس نزاع حدود بل هو صراع من اجل الوجود وأن موقفه هذا يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد أن الوجود الاسرائيلي في الضفة الغربية وفي قطاع غزة لا تخرج عن كونه احتلالاً حربياً يخضع للقانون الدولي.

ويتزامن مع كل هذه التطورات اقتراح الأردن وتبنيه لمبدأ "السيادة الالهية" على الاماكن المقدسة في القدس. وبطرحه لرأيه هذا، يقدم الاردن على مخاطرة كبير. فهو يدعو إلى اسقاط المطلب الفلسطيني بالسيادة على الجزء الشرقي من المدينة بما فيه من اماكن مقدسة، ويقسمه في نفس الوقت إلى قسمين: قسم يخضع للسيادة الالهية كما يقول، وقسم هو موضع نزاع بين الفلسطينيين والاسرائيليين. هذا تفسير من تفسيرات أخرى. ويبقى الموقف الاردني غامضاً في غياب معلومات كافية ولذلك تحفظ من اعطاء رأي كامل حول الموضوع في غياب نص رسمي للمشروع الأردني.

رغم كل هذا اسمح لنفسي بالتساؤل عن التزامي بين الاعلان عن الاقتراح الاردني وبين التوقيع على الاتفاقية المعقودة بين الكرسي البابوي ودولة اسرائيل، فاذا صح ما ورد على لسان الملك حسين فان التكامل بين الموقفين الأردني والفاتيكان لا يحتاج إلى برهان. فكل من الفريقين معني بالبلدة القديمة المسورة، وهما كما يبدو أقل عنايه بمصير امتداداتها خارج الاسوار. وإذا توفر تسويغ لموقف الفاتيكان اتساءل: ما هو التسويغ للموقف الأردني الذي بتنازله عن السيادة في العام ١٩٨٨ للفلسطينيين لم يستثن البلدة القديمة من هذا التنازل؟

يواجه الفلسطينيون كما يبدو، ثلاثة مواقف تحمل في طياتها احتمالات التكامل فيما بينها. والمواقف الثلاثة هي:

١- موقف اسرائيل الساعي إلى فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها تحت اسم القدس الكبرى.

٢- موقف الفاتيكان الرسمي من القدس كما جاء في الاتفاق بين الفريقين.

٣- موقف الأردن من موضوع السيادة على البلدة القديمة. ويشترك موقف الفاتيكان مع موقف الأردن في موضوع القدس في عنصرين على الاقل هما:

١. تركيز اهتمامهما على البلدة القديمة والاماكن المقدسة فيها.

٢. ترك اجزاء المدينة خارج اسوار بلدتها القديمة للتفاوض في المرحلة الأخيرة باعتبارها شأناً فلسطينياً اسرائيلياً.

وهنا لا ضرورة للافتراض بأن توافق موقف الفاتيكان مع الموقف الاردني يثير قلق اسرائيل، أو يثير حفيظتها على الطرفين. فهي ترفض التدويل شكلاً وتعلن انها سوف

تبقى القدس تحت سيادتها بما في ذلك البلدة القديمة الى الأبد. وبناء عليه لا أرى تعارضاً بالضرورة بين السيادة على الاماكن المقدسة الذي يدعو اليه الفاتيكان والأردن مع السيادة الاسرائيلية عليها. ومثال الفاتيكان خير شاهد على ذلك هو ويشكل سابقة يمكن ان يحتذى بها في حالة القدس.

واخلص من كل هذا إلى القول بأن الاستكانة لشروط حرمان الطرف الفلسطيني من معالجة موضوع القدس في الوقت الذي تحقق اسرائيل فيه واقعاً جديداً بتوسيع حدود المدينة وتكثيف الاستيطان اليهودي فيها والسكوت عليه خطير جداً وفيه اجحاف بحقوق الشعب الفلسطيني كما رسمتها قرارات الأمم المتحدة.

إن المشكلة الاساسية في رأيي هي في تخلف القيادة الفلسطينية عن تطوير موقف متحيز ومرن من قضية القدس. فلم يخرج تحرك القيادة في السنوات الماضية وإلى الآن عن التذكير بقرارات مجلس الأمن وبالمطلب الفلسطيني المشروع بتحقيق الانسحاب الاسرائيلي من القدس الشرقية حسب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢. ومع موافقتي على هذا التحرك وايماني به إلا أنه يبقى قاصراً عن مواجهة التحديات التي بدأت تظهر بشكل واضح... وعلى اهميته يبقى هذا الموقف موقف المستغيث بأكثر منه موقف المبادر. فتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن الدولي، لا تتحقق بهذا الاسلوب. ويبقى السؤال الملح ما العمل الآن؟

هناك -في رأيي- خمسة مواقف وخطوات لا بد من المباشرة من الآن لاستعادة جزء من المبادرة وهي:

١- الدخول في حوار هادف مع الفاتيكان باسرع ما يمكن لعقد اتفاق معه يرقى إلى مستوى الاتفاق مع اسرائيل، وذلك لترسيخ حقيقة هامة تكاد أن تضيع في خضم التحولات السياسية الجارية. وهذه الحقيقة هي أن الصراع هو صراع فلسطيني اسرائيلي ولا بد من التأكيد على ذلك وتذكر الجميع به.

٢- التنسيق على مستوى عال مع الأردن، والاستفسار فيه عن موضوع السيادة الالهية على الاماكن المقدسة الذي يدعوا اليه، ومطالبته باصدار تصريح واضح عن موقفه من السيادة الفلسطينية على الجزء الشرقي من المدينة بما فيها البلدة القديمة.

٣- الاصرار على اثارة موضوع القدس في جميع المحادثات القادمة بما في ذلك المحادثات الثنائية بين اسرائيل والوفود العربية، والعمل على ربط الاتفاق النهائي من الاطراف المتصارعة بتأكيد هوية القدس الفلسطينية والاصرار على انسحاب اسرائيل منها بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢.

٤- الالحاح على وقف الاستيطان اليهودي في القدس وفي محيطها الاستراتيجي الممتد من جنوب محافظة نابلس إلى شمال محافظة الخليل.

٥- استنفاد كل الامكانات المادية لاعمار البلدة القديمة اعماراً حضارياً، وتثبيت سكانها العرب فيها وحماية المقدسات والابنية الاثرية فيها.

النازحيـــن

د. اسعد عبد الرحمن *

سيدتي رئيسة الجلسة
ايتها السيدات والسادة

في البداية لا بد من توجيه الشكر الخاص لمركز القدس للاعلام والاتصال واللجنة التحضيرية التي جعلت مثل هذه الندوة ممكنة واتاحت لنا فرص الالتقاء بكم.

المحطات الاساسية في تطور القضية الفلسطينية ومن ضمنها الهزيمة التي منيت بها الدول العربية، تعرضت لكثير من التنويعات في التسميات، كما حدث في العام ٤٨ من هزيمة بشعة تحولت بقدرة قادر الى نكبة او كارثة، وكأننا نتحدث عن كوارث طبيعية او أمور لا علاقة لها بالبشر وانما جاءت صدفة وقضاءً وقدراً، وعندما حصل ما حصل من هزيمة منكرة في العام ٦٧ اطلق عليها في الاعلام الرسمي العربي اسم النكسة وكان المثقفون العرب والشارع السياسي العربي حريصين دائماً على ان يسموا الاشياء بمسمياتها فاسموها بالهزائم تعددت اذن التسميات وفيما يتعلق ببعض نتائج هذه الحروب، هذه الهزائم، تنوعت ايضاً التسميات فنجد ان هنالك الآن اجماعاً واضحاً على ان كلمة لاجئين باعتبار ما حدث كانت نوعاً من الكوارث ينطبق اساساً على نازحي سنة ٤٨ عملياً واحب ان اسميهم بنازحي ٤٨ لان النزوح فيه معنى مضمن بالاجبار والاكراه والقصر، وليست عملية لجوء عادية طبيعية بحتة ولكن أصبح في كل المنتديات الدولية (سواءٌ الامم المتحدة الانروا) دائرة الشؤون الفلسطينية بوزارة الخارجية الاردنية وغيرها أصبح كل وضع يمييز ما بين اللاجئين والنازحين حيث اقتصرت التسمية على ما كان قد اصبح نازحاً في العام ٦٧ لتشمل لفظة نازحين لذلك اليوم عندما نتحدث ونخص بالبحث موضوع النازحين فانما اتحدث عن اولئك الذين تعرضوا للمحنة خاصة في العام ٦٧ منذ ذلك الحين وحتى اللحظة الراهنة بعبارة اخرى افترض - والارقام معي تحدثنا - ان عملية النزوح هي عملية، عملية ما تزال مستمرة ليس حتى اليوم غدا وبعد غد ربما والى ان يقضى الله امراً كان مفعولاً. اذن في العام ٦٧ تمت عملية نزوح من معظم

---

* استاذ علوم سياسية، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضو المجلس المركزي الفلسطيني، عضو المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم الفلسطيني، مؤلف للعديد من الكتب منه: عن الانتفاضة والفكر الصهيوني وآخر عن المستوطنات اضافة الى العديد من الابحاث العلمية.

الاراضي العربية التي احتلت بما فيها ما تبقى من أراضي فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن بدل ان اتحدث عن النازحين السوريين والاردنيين وغير ذلك حسبنا ان نتحدث هذا الصباح عن النازحين الفلسطينيين بعد العام ٦٧ لا تقل خطورة الا بدرجات قليلة عن اللاجئين ومشكلتهم في ٤٨ و٤٩ إلا أن موضوع النازحين لسبب أو لآخر غاب عن الخريطة الاعلامية بعد اشهر قليلة من هزيمة ٦٧ ولذلك اسباب عدة لها علاقة بالسيطرة الاسرائيلية على اجهزة الاعلام والصهيونية، لها علاقة بأن الانظار بدأت تتركز على معاناة الاهل في الوطن المحتل بدل الحديث عن اولئك الذين وجدوا لانفسهم نوعاً من المستقر في الاقطار العربية التي نزحوا اليها، وكما تتفاوت التسميات وتتنوع، كذلك الاحصاءات وحدها تدلنا على تنوعات اضافية، فهناك مثلاً ارقام صدرت عن الانروا تتحدث عن عدد النازحين، هناك رقمان وقعت يدي عليهما: رقم يقول ان عددهم (٤٠٠,٠٠٠) والثاني (٦٠٠,٠٠٠) في محاضرته التي حلل فيها اتفاق اوسلو ذكر الاستاذ وليد الخالدي وهو من المتابعين المدققين ذكر ان الارقام (ارقام النازحين) كانت في البداية بحدود (٣٥٠,٠٠٠) ثم مع الزيادة الطبيعية اصبحوا الآن وفقاً لتقديراتهم (٧٠٠,٠٠٠) ارقام منظمة التحرير كما ورد اكثر من مرة على لسان مسؤولين فيها، مثل الدكتور نبيل شعث او غيره، تحدثت عن (٨٠٠,٠٠٠) وهذا ارتبط بالحديث عن الترويج لاتفاق اوسلو وتسويقه يوم بدأ الحديث وكأنه يوم غد ستتم عودة (٨٠٠,٠٠٠) نازح. وليّ عهد الاردن الذي يتابع هذا الموضوع متابعة حثيثة كثيراً ما تحدث عما يسميه المليون المفقود وواقع الامر ان الرقم الحقيقي هو بحدود هذا الرقم هو (مليون) او يزيد قليلاً عن ذلك، اذا اخذنا بعين الاعتبار ليس فقط اولئك الذين نزحوا في العام ٦٧ و ٦٨ مع أن البعض او بضعة آلاف عادت في العام ٦٧ وانما اذا اخذنا بعين الاعتبار تلك الهجرة البطيئة وعملية التهجير البطيئة وعملية تشجيع النزوح البطيء التدريجي الناجم عن مجموعة مشاكل ـ البعض يراها مبررة والبعض لا يراها مبررة- ولكن حقيقة يجب ان نتفهم الضغوط التي تضغط العائلة (س) لانه لم يعد هناك متسع لتعليم ابنائها الى ما بعد ذلك، او نوعية التعليم او نوعية التطبيب او الفرص الاقتصادية وبخاصة السنوات الاولى من الانتفاضة، حيث ازدادت الضغوط نتيجة ازدياد القمع الاسرائيلي واعيد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عدة مرات بعد ان تم تحريرها بمعنى او بآخر بأيدي اهلنا المنتفضين ويوجد من هم من اهلنا في قطاع غزة والارقام تتحدث انهم في حدود (١٠٠,٠٠٠) كحد ادنى ومنحوا اقامة محدودة في الاردن، هناك من يسمون في العبارات الرسمية الاردنية بالمتأخرين او المتخلفين اي الذين منحوا أذونا وتصاريح للمغادرة الى شرقي الاردن او غيرها من الاقطار على أمل

ان يعودوا ولكن نتيجة تعقيدات اسرائيلية وبيروقراطية منعوا من العودة وهؤلاء بحدود (٧٠,٠٠٠) لأن الارقام تتفاوت بين (٦٠ الف الى ٨٠ الف) فأخذت المعدل وهو ما بين الرقمين هو بحدود (٧٠,٠٠٠) وهناك الذين اشرت اليهم بأنهم هاجروا بطرق مختلفة هذه العوامل تجعل وتبرر وتفسر هذا التفاوت من الارقام. عندما جوبه العالم في مأساة النازحين عام ٦٧ باشر في تقديم مجموعة من المساعدات سآتي على ذكرها لاحقاً، لكن حقوق النازحين يعني الموقف القانوني والدولي من موضوع النازحين بأن هذا يمكن ان يشكل مرجعية واطاراً عندما تريد ان تتحدث عن الحل، وفي الجزء الآخير من المداخلة حقوق النازحين هؤلاء تتلخص فيما اقرته كالعادة الشرعية الدولية ممثلة في هيئات الامم المتحدة التشريعية سواء مجلس الامن او الجمعية العامة وتوصياتها بحق العودة غير المشروطة الى منازلهم واراضيهم ومعاملتهم، وسكان الاراضي المحتلة وفق اسس التعامل مدنيين تحت الاحتلال كما نصت عليه اتفاقية جنيف واذا وجد غموض ما في قرارات الشرعية الدولية ولم يكن بذلك الحجم من الغموض فيما يتعلق بلاجئي ٤٨ كانت القرارات اشد وضوحاً واكثر حسماً في موضوع النازحين. على هذا الصعيد صدر عام ٦٧ بالاجماع في مجلس الامن في ١٤ حزيران قرار مجلس الامن ٢٣٧، ثم اتبع هذا القرار في الجمعية العامة في ٤ تموز ٦٧ بقرار يحمل الرقم (٢٢٥٢) الذين نص نصاً صريحاً على الحق غير القابل للتصرف بعودة هؤلاء النازحين ولا تزال هذه هي المرجعية الأساسية في موضوع النازحين واشير الى نقطة واحدة واشير وهي ان هناك حوالي ١٠٠ الف الى ١٥٠ الف ممن هم لاجئون اصبحوا للمرة الثانية لاجئين او نازحين. وبالتالي هؤلاء تمت الاشارة اليهم بقرارات واضحة من الجمعية العامة وبقرار من مجلس الامن، يوضح ضرورة عودتهم وشمولهم بهذا القرار بالاضافة الى قرار ١٩١ وما الى هناك من قرارات نعرفها، ولكن ليس موضوعنا هذا الصباح موضوع اللاجئين بقدر ما هو موضوع المساعدات التي قدمت للنازحين والتي تفاوتت في البداية، كان اول من باشر حقيقة فيها الامم المتحدة وفعلاً اقيمت ستة مخيمات طوارىء - مضمنة في ملحق رقم واحد - ويوجد هناك ثلاثة مخيمات اخرى هناك خلاف بين الحكومة الاردنية والوكالة على من يجب ان يقدم لها خدمات، لكن علينا ان نسجل بأن الاردن التي تعرضت لأكثر من مرة للاثار المترتبة على ما يحدث للفلسطينيين على ايدي الحركة الصهيونية لاحقاً، كان دائماً لها حصة الاسد في عملية المساعدة التي تقدمها، قدم الاردن مساعدات واضحة، في البداية اخذت طابعاً طارئاً وفي مرحلة لاحقة اخذت طابعاً اكثر استقرارية وبخاصة في تقديم الخدمات المعتادة اللازمة والضرورية وبالذات في موضوع مناطق التجمع الثلاث الاخرى المختلف عليها مع الامم المتحدة، طبعاً المحادثات

المتعددة الاطراف التي جرت بعد مدريد، تم الحديث في اكثر من اجتماع بضرورة تقديم المساعدات الانسانية للنازحين، مع النقد الواضح والصريح على ان لا تؤثر تلك المساعدات الانسانية على الحقوق الاساسية السياسية للنازحين وكان هناك حرص خاص على ان لا يعامل الشعب الفلسطيني باعتباره شعباً فائضاً في حيثيات الحل وخطة متواضعة في ظل موازين القوى التي افضنا في الحديث عنها طوال جلسات الامس، وفي البداية يجب ان تنظر المجموعة الدولية واسرائيل الى حقيقة يعرفها المجتمع الدولي وتعرفها اسرائيل جيداً وهي ان كان لكل ثورة وقودها وان كان لكل نار انتفاضة شرارتها فان تلك الشرارات وذلك الوقود جاء من ذلك الحطب الذي يؤجج نار اي ثورة بالاشارة، اما من مخيمات اللاجئين او النازحين في الداخل او في الخارج، ولا غرابة في ذلك فاذا كان العامل ليس لديه ما يخسره وفقاً للمقولة الماركسية الا قيوده فان الفلسطيني اللاجيء والنازح لن يَخْسَر سوى خيمته وبؤسه والخ وهذا يفسر بجانب منه، لماذا الثورة اكثر تأججاً والانتفاضة اكثر اشتعالاً في قطاع غزة والاشارة لهذا الموضوع توضح من الناحية الاعلامية؛ انه لا مجال لتسوية دون مراعاة حقوق هؤلاء، لانهم اكثر من غيرهم يتعرضون للنتائج التي نجمت عن الهزائم المتلاحقة، في المواجهات المتلاحقة مع اسرائيل. والحل الحاسم ما بين الحل الضعيف، والحل الاعلامي، حل العلاقات العامة وما بين الحل الحاسم والحل المطروح كبير وفجوة واسعة، أذ لا حل حاسم حتى ضمن موازين القوى الراهنة الا بالاصرار على برنامج الحد الادنى الذي اقرته الشرعية الفلسطينية في المجلس الوطني الفلسطيني في العام ٨٨ - اي صيغة الدولتين - وطبعاً هذا ليس الحل النموذجي ولكن هذا الحل الذي ارتضاه اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وواضح ان هناك تأييداً شعبياً واسعاً لهذا البرنامج بالاضافة الى التأييد الرسمي العربي والرسمي الدولي واكاد اقول الشعبي الدولي ايضاً وحين تأتي تلك الدولة هناك مجموعة من الخطوات التي اعتقد انه يجب علينا ان نباشر فيها بما يخدم اعادة تشكيل الواقع الديموغرافي الذي تأثر بعملية رد فعل معاكس على الهجرة والتزييف المستمر منذ العام ٦٧ الى ما بعد غد او الى ما بعد شهر والى اي نقطة زمنية نبقى نحن حينها عاجزين ان نرد بشكل مختلف بمعنى دفع الذين يهاجرون وينزحون من الضفة الغربية وغزة باتجاه معاكس نحو الضفة الغربية وغزة طبعاً هنا نستطيع ان نستخدم ادوات الشرعية الدولية باعتبارها المرجعية ونعيد على التأكيد ليس فقط على ٢٤٢ الذي اصبحت له شهرة خاصة وانما بالتأكيد على قرار مجلس الامن ٢٣٧ والجمعية العام ٢٢٥٢ ثم قرار الجمعية العامة الواضح الذي صدر في ٩٢/١٢/١٤ والمعنون - ولاحظوا معي العنوان- (عودة السكان اللاجئين النازحين منذ العام ٦٧) أي انه يميز بين السكان

واللاجئين والنازحين ولا يوجد اي غموض حولها ونصه في ملحق ثان جميع القرارات التي تتعلق بالنازحين جاءت للاسف الشديد - ولست هنا بصدد اللوم بقدر ما انا بصدد تقرير حقيقة- جاءت هذه القرارات اقوى واوضح وافضل بما لا يقارن لما جاء في اتفاق اوسلو طبعاً نحن لا نختلف في ظني عن انه كان الاتفاق او العرض الاسوأ في تاريخ تطور القضية الفلسطينية لو اخذناها منذ عام ٣٩ وقابلناها في ١٣ ايلول ١٩٩٣ ولو قلبنا الرقم من ٣٩ الى ٩٣ لوجدنا ان الاتفاق او العرض الاسوأ الذي جاء هو اتفاق اوسلو طبعاً دائماً اضيف عندما اتحدث عن اتفاق اوسلو خشيتي من انه - رغم تحفظاتي الشديدة على هذا الاتفاق - لو لم يتم حتى التوصل الى هذا الاتفاق الرديء السيء السمعة..الخ ليس ثمة ضمانة في وضع دولي وعربي مهتريء ومتعفن من ان نقبل بعد ٣ سنوات او خمس سنوات ما هو اسوأ من اتفاق اوسلو لذلك دعوتي كانت مع آخرين موجودين في هذه القاعة ولهم رأيهم المسموع انه علينا ان نتعامل معه، نتعامل معه ليس خضوعاً له وانما تطويراً له بالخطوات التي اعتقد ان علينا ان نتنبه اليها في موضوع تحسين الاداء، هو ان ندخل موضوع الشرعية الدولية لأن اعلان المبادىء او اتفاق اوسلو المادة التي أشرت اليها، ولا ادري لماذا اعيد قراءة هذا الاتفاق كلما ازددت اعتقاداً انه الاسوأ حقيقة، يعني عندما تطل عليه اطلالة الطائر وتراه بكل بنوده تدرك انه اتفاق سيء، وعندما تركز عدسة المجهر حول نقطة تكتشف اكثر انه اتفاق سيء، وعندما تركز على موقفه من النازحين فوجئت بنقص لم اكن قد رأيته بالوضوح الذي اراه الآن في موضوع النازحين عندما يقول تقريباً بالحرف الواحد (بعد الحديث عن ضرورة تشكيل لجنة التنسيق مع الأردن ومصر باعتبار علاقتهما في وضع مع الترتيبات التي تتضمن تأسيس لجنة مستقرة تقرر "بالاتفاق" لاحظوا ايضاً هذا خاضع للتفاوض انماط ادخال اشخاص عدنا الى قرار ٢٤٢ ونص اراضي او الاراضي) اجبروا على النزوح وليس عودة جميع الاشخاص او اشخاص وهذا سيخلق مشكلة كما هي المشكلة في ٢٤٢ علينا ان نخوض معركة محاولة تثبيت قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢، ٣٣٨، ٢٢٥٢ والقرار الذي صدر في نهاية العام ٩٢ وطبعاً اسرائيل بدأت منذ الآن رغم الاجتماعات التي عقدت بدأت منذ الآن الخطاب السياسي في هذا الموضوع تتحدث انه صحيح ولكن نحن لم نتفق على العودة الفورية ثم هنا التوقيت، ثم لم نتحدث في اتفاق اوسلو عن عودة الجميع، ثم علينا ان نجتمع كلجنة رباعية لأن للمسألة ابعادها، واللجنة لم تعد تجتمع لأن الاردن الذي شعر بأن العملية جرت من وراء ظهره ممتنع عن الدخول في هذا الموضوع - هنا أيضاً لدي ملحق ثالث يتحدث عن الموقف الاسرائيلي الحقيقي الذي تكشفه الادبيات الاسرائيلية - يعني اعتقد ان هذا ايضاً سيكون موضع اخذ وعطاء يعني كل

الاحلام الوردية التي انتشرت بعد اوسلو عن انه سيعود (٨٠٠,٠٠٠) او وكأن (٨٠٠,٠٠٠) سيعودون اليوم اليوم وليس غداً واضح ان المسألة غير واردة على الاطلاق الآن كون غالبية النازحين في الاردن لا مناص لنا على الاطلاق من ان نظل كما موضوع القدس، كما كثير من المواضيع الناتجة عن هذه العلاقة التوأمية ما بين الفلسطيني والاردني، بين هاتين الضفتين تاريخياً لا بد لنا من العلاقة الخاصة ليست المستقبلية الراهنة مع الاردن في التنسيق، ولا بأس من الوضوح كان لنا وجهة نظر في موضوع القدس، والاردن له وجهة نظر، وليس من المعقول ان يذهب كل طرف الى اسرائيل وحيداً منفرداً ليتحدث بوجهة نظره الخاصة وعلى الاقل ان نحاول ان نصل الى قواسم مشتركة خاصة في موضوع النازحين لأنه موضوع يكتسب عُجالة، ما بعدها عجالة وأصلا هذا الموضوع هو احد ثلاثة مواضيع اساسية، لأن القضايا التي مع الاردن بسيطة فيما لو قورنت مع سوريا، وخاصة اذا ما قورنت بالقضايا التي مع الفلسطينيين، وبالتالي علينا ان نستنتج ان الاردن يقاتل بانيابه من اجل انجازه لاسباب مصلحية اردنية بحتة، فما بالك لو نسقنا معهم حول ذلك عملية اعادتهم الآن، ضمن هذا يمكن لنا ان نبرمج العملية طالما هي مبرمجة وطالما وقعنا في اوسلو على برمجتها، وطالما النصوص واضحة في كل سطر من هذا الاتفاق، لنا ان نضع سلم اولويات، اقترح ان يكون سلم اولوياتنا، وهنا نستطيع ان نضمن اشقاءنا الاردنيين معنا، نطرح اولاً موضوع المتأخرين أو من سموا متخلفين وهؤلاء حوالي ٧٠ الف حصلوا على تصاريح، واسرائيل لا تنكر حقهم لكن مضت مدة التصاريح، يعني قصة بيروقراطية بحتة مثل موضوع المعتقلين يعني قضايا تتشبث بها اسرائيل دائما رغم وضوحها وسطوعها كما الشمس في تموز في بلادنا، موضوع المتأخرين (٧٠ الف) نتحدث عنهم ونركز انظارنا عليهم بداية اذا ما انجزنا ذلك او اثناء عملية انجازنا لذلك نطرح البند ب- النازحون الذين لا يحملون الجنسية الاردنية للاردن مصلحة خاصة في خروجهم خاصة في ظل الاوضاع الاقتصادية، وبعض التخوفات في بعض القطاعات في الاردن سياسياً من وجود هذا الكم، علينا ان نتحدث مع اشقائنا الاردنيين، ان ننسق لاعادة اللاجئين الذين لا يحملون الجنسية الاردنية في قرار فك الارتباط الذي جعل من البعض الفلسطيني عائمين بين "المليون المفقود" الذين هاجروا ببطء وعادوا، وهؤلاء يمكن ان نركز عليهم او على اهلنا من قطاع غزة الذين يترواح عددهم (١٠٠,٠٠٠) وحملوا جواز سفر مؤقت. ثم البند ج- يأتي دور باقي النازحين نكون بالبنود "أ و ب" قد غطينا حوالي ربع مليون ثم يستمر النضال لعودة الآخرين الذين وجدوا لانفسهم نوعاً من الحياة في الاردن، لكن كل ذلك مرتبطاً ارتباطاً عضوياً وثيقاً بتوافر مظلة،- وهذه نقطتي الختامية من توافر مظلة ذات

بعد سياسي واقتصادي لا بد من توفرها في الضفة الغربية والقطاع قبل ان نثبت حق هؤلاء في العودة او حتى ان نجبرهم على العودة، والا سيكونون مشكلة للسلطة المؤقتة، باعتبار ان الربع الاول ممن ذكرت "أ و ب" وبشكل محدد من "ج" باقي ثلاثة ارباع مليون بصراحة شديدة في ظل امان وآمن يتوفر لهم في الاردن، وحتى مع وجود بطالة وجوع اقتصادي، غير مستعدين للعودة، اذا ما وقع اقتتال وتسلط، او نعدم الأمان في المناطق المحتلة يعني موضوع الأمن موضوع مهم.

موضوع ثان، الجانب الاقتصادي: لا احد يعود طواعيةً، لا اتحدث عن ربع مليون يمكن ان اتعامل مع اخواننا الاردنيين لاجبارهم على العودة، ولكن الثلاثة ارباع مليون الآخرين لن يعودوا طواعيةً، وهم يحملون الجنسيةَ الاردنية الآن. والاردن لا ينكر عليهم جنسيتهم الاردنية، ولكنه تُحاول التخلص من النازحين لمصلحة تتعلق بفلسطين، وتتعلق بالأردن لكنهم لن يعودوا ان لم يتوفر لهم الاستقرار اولاً، وان كانوا سيعودون الى هنا ليجدوا انفسهم عاطلين عن العمل بعد ان كان بأيديهم وجودُ وعمل لهم في الاردن، صحيح لا يعطيهم الدخل الذي يتمنونه لكن شيئاً افضل من شيء، العملية الاقتصادية عملية مهمة ومواكبة. الموضوع الثالث وارجو ان لا تقللوا من اهميته لان البعض يعتبره من الرفاهية، الاردن منذُ عام ٨٨ يمرُ بمرحلة ليبرالية، مرحلة تحول ديمقراطي الى آخر ما هنالك، قد نتفق او نختلف على حجمها واهميتها وحقيقتها وجوهريتها، لكننا لا نختلُف على أنه اذا ما قورن الوضع السياسي في الاردن والتحول الديمقراطي وبعض الحريات ناقصة لا تتناسب مع طموح اي عربي بما فيه الاردنيين - لكنها تشكل خطوة متقدمة عما هو موجود في ٩٠ بالمئة ان لم يكن جميع البلدان العربية، اذا اردنا هنا ان نقيم نظاماً قمعياً غير ديمقراطي اعتقد هذا عاملاً ثالثاً سيمنع الناس من الحضور خاصة الطبقة الوسطى المهمة في عمليات البناء والطبقة ما فوق الوسطى المهمة في عملية البناء الاقتصادي والسياسي والمجتمعي، وهذه لن تقل انها ناضلت وقاتلت او ضحت او عانت على امتداد اربعين عاماً كي تعود الى وطن محتل من قبل فلسطينيين، الحريات والقمع الاحتلالي الاسرائيلي شيء، واذا لا قدر الله سيكون قمع فلسطيني فهو شيء يختلف بالتأكيد ولكن في لحظات معينة لا نختلف كثيراً.

شكراً لحسن استماعكم

د. سعاد الكاشري

نقاش ندوة

د. حيدر عبد الشافي: من المؤسف والمحزن في اتفاق اوسلو انه اوحى للعالم وللكل انه يستجيب الى طلبات الفريقين المتنازعين.

وهذا في الواقع غير صحيح لكن الانطباع عالمياً انه حقق بداية سلطة فلسطينية وقد شاهدناه في الاحتفالات ورفع الاعلام..الخ سلبيات هذا الحدث هو انه فعلاً فتح طرقاً كثيرة لاسرائيل لأن تستفيد من هذا الانطباع واولها فقدان الكثير من الدول، التي كانت تتحرج من انشاء علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل، فقد سارعت الى اقامة علاقات ديبلوماسية لم تكن تستطيع أن تقيمها لولا هذا الحدث واسوأها، الاتفاق بين الفاتيكان واسرائيل.

انا اقول أنه لا يمكن الحديث بواقعية عن أي مسألة سواءً قضية القدس أو أي قضية إلا في إطار تقدم صحيح في القضية السياسية.

القدس اساساً او قضية الاستيطان يجب ان نفرق بين موضوعين. قضية المستوطنات التي اقيمت واصبحت قائمة وبين استمرار عملية الاستيطان باوجهها المختلفة. سواءً اقامة مستوطنات جديدة او اضافة الى المستوطنات القائمة او بناء البنية التحتية او ادخال مستوطنين حدد، كل هذه المسائل لا بد أن تتوقف حالاً اذا كان لا بد أن يكون لعملية السلام مصداقية، والبارحة اظن أن غازيت أعد أهمية هذا الموضوع لشيء اساسي في القضية السياسية وأهم بكثير من القضايا التي تعالج الآن على طاولة المفاوضات.

قضية المستوطنات التي اقيمت وقائمة حالياً، هذه تذكر الدكتورة سعاد، اننا كنا نركز على انها موضوعة للمرحلة الثانية للمفاوضات.

المرحلة الثانية لا خلاف على ذلك، لكن لا بد من توقف الاستيطان الاضافي وعما قلنا هو رأي الجميع أن المستوطنات من البداية قيل انها عقبات في طريق السلام وليس من المعقول ونحن مشغولين في إقامة مفاوضات سلام الآن أن نقيم عقبات جديدة شغلة منطقية. وشغلة متفاهم عليها في مرجعية السلام وفي الـ Ground Rules، التفاهمات التي كنا ماشيين عليها انه لا يجوز احداث أي شيء جديد على الارض يمكن ان يؤثر على مفاوضات المرحلة النهائية.

مهم جداً أن يكون هذا واضحاً ليس الآن نستطيع أن نتحدث في مصير القدس. مدينة مفتوحة ليست مفتوحة. بلديتين. اتسعت رقعتها او لم تتسع. هذا كله يرجأ الى... لا نريد ان نخلط الامور في بعضها البعض.

الآن: ما هي المهمة؟ ان نوقف النزيف، نوقف انحدار الامور الى ما لا يمكن علاجه.

دعنا نركز على المسألة الاساسية هنا السؤال؟ بعد هذا الاتفاق الذي اصبح حقيقة واقعة هل من سبيل الى هذا؟ انا اقول نعم لأن الاتفاق اتفاق سيء لكن في حقيقة الامر حينما نتحدث عن قضية الاستيطان ان ترجع إلى المرحلة النهائية، من يعطي اذن الى اسرائيل ان تقيم مستوطنات جديدة؟ لا يوجد في الاتفاق ما يخول اسرائيل ان تستمر في عملية الاستيطان، او البنية التحتية، معنى هذا ودون الاخلال بأن وقعنا على هذا الاتفاق، ما زال المجال مفتوحاً انه مفاوضيينا يأخذون بقضية استمرار الاتفاق كقضية اساسية ولا يمكن تجاوزها ويجب وقفها اذا اريد لهذه المفاوضات ان تكون ذات مصداقية، فهذا هو السؤال وانا اقول ما يجب ان يكون، لا معنى للحديث عن مساحة اريحا ولا قضية السيطرة على المعابر وكل هذا دعنا نركز على الاشياء وانا اقول هناك سؤال نتساءل هل علينا في هذا الوضع ان نقبل بأقل مما هو لازم اذا كنا مستعجلين؟! فأنا اقول السلام على قضية دولة مستقلة يجب ان نقف، لن ندخل المفاوضات حتى نساوم على حقوقنا الاساسية طبعاً هناك في مسألة اخرى الجانب العربي الذي تحدث عنه الاخ اسعد الاردن وغير الاردن انا اقول ان الكثير من العقبات التي نواجهها ناشئة عن سوء تعاملنا مع الوضع العربي، البعد العربي للقضية نحن المسؤولين فلسطينياً عن سوء الوضع لاننا تعاملنا معها بشكل غير مسؤول وبشكل غير منظم وغير مبدئي ولم يفت الآوان ان تعود لنتصدى لكل المصاعب إللتي نواجها لكن هل هنالك من سبيل كي نعالج؟ أنا اقول يوجد سبيل لانه الاتفاق مع أنه طال، لكن عملية الاستيطان ودون تحديد المستوطنات القائمة والاستيطان الجديد، ان تاجيلها أي أنه لكن لم يخول اسرائيل ولم يأذن لها ان تستمر في اقامة مستوطنات جديدة، ولكن الباب مفتوح، انه الآن يركز على هذه القضية إما ان تقف، وإما في مأزق ترجع للمأزق طبعاً الجولة العاشرة ومطلوب منا ماذا نفعل. شكراً

نعيم الاشهب: انا مع الدكتور حيدر في تقديره ان اخطر الحلقات الآن هي استمرار الاستيطان، ومن المؤسف أننا لا نستغل العوامل المتاحة لنا بالرغم من ادراكي وموافقتي على ما تفضل به الدكتور اسعد بما معناه هذا الاتفاق على سبيل الممكن والسياسة في آخر تحليل هي من الممكن لكن لنتذكر انه حتى الامريكيين بادارة بوش اضطروا ان يشترطوا على اسرائيل ايقاف الاستيطان حتى يسمحوا بالقرض بـ ١٢ مليار، ادراكنا من الامريكيين ان هذه عقبة رئيسية لكن مع الاسف تناسينا استعمال حتى هذه الورقة ونذكر الامريكيين بان الاسرائيليين يقولون هذا وبالتالي يعيقون العملية ككل بالاضافة الى مجموعة اخطاء ونواقص في الاداء الفلسطيني لها طابع استراتيجي عن طبيعة

موقفنا بدل ان تستثمر لصالح قضيتنا بالامس سمعت مداخلة للدكتور حيدر ايضاً شلومو جانور الطرفان عرض بعض الوقائع ادت الى دفع العملية السياسية ابو خالد اشار الى ما بعد حرب الخليج الامريكيون تظاهروا بانهم ابطال الشرعية الدولية لكن بدأ التناقض بأنهم هم يؤمنون بالشرعية في القضية الفلسطينية في الشرق الأوسط، مما دفعهم إلى اتخاذ موقف ضاغط لصالح بدء عملية التسوية شلومو كزيت بشكل أو بآخر اشار الى ان مجيء حكومة حزب العمل فتحت الدرب، في هذا بعض الحقيقة لكن في اعتقادي انه بعد انتهاء الحرب الباردة وبعد نتائج حرب الخليج شدد الامريكيون قبضتهم على الشرق الاوسط، الولايات المتحدة اصبحت لاول مرة تشن الحرب الباردة سنة ١٩٩٤ بحاجة الى استقرار في المنطقة لن تعد المنطقة ميدان صراع بين الكتلتين وبكل اسف ان القضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي اصبح احد مواد الحرب الباردة بالتالي كما قلنا الامريكيون اصبحوا بحاجة الى وضع مستقر وهادىء في المنطقة مصالحهم التي حكموا من هنا قبضتهم عليها دفعوا وضغطوا على الاسرائيليين باتجاه التسوية اكثر من هذا الإسرائيليون يعرفون وكما نشر الاعلام.

ان الامريكيين اخبروهم انه اعتباراً من عام ١٩٩٦ سيتناقص الدعم الامريكي لاسرائيل وبالتالي اصبحت اسرائيل تفتش عن مصادر اخرى وليس امامها الا ان تخترق الاسواق العربية وتطبيع العلاقات. هذه العناصر نحن لم نستغلها بكل آسف. احتياجات الاميركيين، واحتياجات الاسرائيليين.

ثانياً: نحن منذ ان بدأت العملية السلمية اهملنا كفاحنا الاساسي في المعركة المتاحة وهي الانتفاضة. ولم نسهر ابداً على حمايتها من التآكل. الانتفاضة: نحن نعرف أن الفيتناميين والجزائريين دخلوا مفاوضات لسنوات طويله. ولكن خلال المفاوضات كانوا حريصين جداً على سلاحهم الاساسي في المعركة.

ان سلاحنا الاساسي كان الانتفاضة، تآكل ونحن نراه دون ان نبدي اي اهتمام بالمحافظة عليه.

ثالثاً: وبكل آسف ايضاً، حتى في الواقع العربي على سوئه، بدل أن نأخذ عبرة من موقفنا في حرب الخليج، اللتي جلبت علينا الويلات، بالعكس نجد انفسنا ننزلق من جديد الى سياسة المحاور العربية. الآن يتكون محور سعودي مصري ننحاز الى جانبه. ما المصلحة في ذلك؟! وهذا نوع من الاستعداء للموقف الاردني. الاردنيون بغض النظر عن كل المرارات في علاقتنا معهم، لكن العلاقة معهم يجب ان ينظر اليها من زاوية المصلحة وليس من زاوية العواطف. بكل آسف أيضاً هنا وقعنا في خطأ كبير.

هذه مجموعة العوامل التي تجعل موقفنا التفاوضي يضعف ويتآكل ولا نستطيع ان

نمارس ضغطاً حقيقياً لا على اسرائيل ولا على الولايات المتحدة من اجل ايقاف عملية الاستيطان التي هي اكثر ما في هذه المأساة.

فيما يتعلق بقضية القدس وباختصار، اعتقد انه ايضاً بالاضافة الى التحجر في الموقف الفلسطيني وعدم تطويره، فيما يتعلق بالقدس، هناك ايضاً الصراع العربي العربي. كلنا نؤكد ان اقتراح الملك حسين في شهر تشرين كما اعتقد، جاء عقب نشر الصحافة الاسرائيلية لمشروع تسوية قضية القدس. وهو يتحدث عن وضع الاماكن المقدسة او البلدة القديمة تحت اشراف الاديان الثلاثة.

لكن اذا استذكرنا ايضاً ان هناك صراعاً قوياً بين السعوديين او خادم الحرمين وبين الاوساط الاردنية على النفوذ حول قضية الحرم والصخرة واعمارها، نلاحظ ان الاردنيين يريدون ان ينفذوا ايضاً من هذه الزاوية الى ان يكون لهم شيء في العملية، اي بمعنى ان الاشراف الديني على مدينة القدس كما وصفها الملك حسين هي للهاشميين للاعتبارات التي ذكرها الملك حسين. ومشكلة أخرى مهمة جداً لو أن قيادتنا الفلسطينية قادرة ان ترتفع فوق هذه الخلافات وان تجند بالقدر الممكن الوضع العربي لصالحنا، في اعتقادي هذا يكفي. واشير الى قضية اخيرة فيما يتعلق بما اشار له الدكتور حيدر حول قضايا النازحين واللاجئين ونرجو أن تنبه الى تلات قرى في اللطرون منسية. هذه القرى لا هم نازحون ولا هم لاجئون ولا هم مقيمون. بدأت تثار الآن وعلينا ان نوليها اهتماماً بالغاً.

د. محمد الحلاج: احب ان ابدي ملاحظة عن موضوع لفت نظرنا اليه د. اسعد في محاضرته، وهو في الحقيقة موضوع مهم وحسب معرفتي لم نوليه الاهتمام الكافي وهو .. تطابق .. مصلحي .. وتناقض .. مصلحي بيننا وبين بعض الاطراف العربية المفاوضة. موقفنا باستمرار موقفاً عاطفياً عقائدياً. ان القضية الفلسطينياً قضية قومية. الى جانب كونها قضية وطنية بالتالي مفروغ منه ان اخواننا العرب يؤيدوننا في مطالبنا. ويجب ان كما نسمعهم د. اسعد ذكر موضوع ال ٧٠ الف ودور كيف الاردن في العمل من اجل ارجاعهم. واذكر مثالاً

الدكتور اسعد عندما كنت عضواً في الوفد الفلسطيني في المحادثات المتعددة ولجنة اللاجئين. اثير موضوع ال ٧٠ الف ضمن موضوع جمع شمل العائلات.

وكان د. جواد العناني رئيساً للوفد الاردني وانا كنت رئيساً للوفد الفلسطيني، وما قاله الدكتور اسعد هو حدث بالفعل كان الدكتور جواد في قضية الدفاع عن حقوق ال ٧٠ الف بالعودة قد سبقني. ليس لأنه متحمس أكثر مني. لاني كفلسطيني كنت

متردداً في طرح قضية ال ٧٠ الف وانسى ال ٣ ملايين، كان عليّ ان اقوم بمهمتين وظيفتين كرئيس للوفد الفلسطيني لقضايا اللاجئين اتحدث عن حق العودة وبالتالي عندما كنت اثير موضوعاً اصغر مثل موضوع ال ٧٠ الف كنت اتردد قليلاً وكان د. جواد عناني هو الذي يتصدى بالاساس للوفد الاسرائيلي، ونحن نحاورهم في الموضوع ذاته.

وقد ذكرت هذا المثال للتأكيد على النقطة اللتي اثارها د اسعد، وهي عدم الاهتمام الكافي بالتنسيق مع الوفود العربية على حد لم يبرز احد بشكل دقيق، المطالب الفلسطينية اللتي يمكن ان نركز فيها على التأييد العربي لأن لهم مصلحة فيها ايضاً. وما هي القضايا، المطالب الفلسطينية اللتي يمكن ان نركز فيها ١٠٠٪ على اخواننا العرب لانه لا مصلحة لهم فيها.

والفرق بين التعاطف والتآخي وبين مدافعته عن مصلحته في الوقت اللتي يدافع فيه عن مطالبنا. لذلك اهملنا نقطة التنسيق مع الوفود العربية وهي نقطة مهمة جدا وامل ان نهتم فيها في المستقبل.

د. نبيل كوكالي: باديء ذي بدء اود ان اشكر أخي د. اسعد عبد الرحمن على معلوماته القيمة.

في سؤال للدكتور اسعد، تحدثت في البداية عن الاردن والآثار التي تترتب على نزوح الفلسطينيين والخسارة التي تكبدها الاقتصاد الاردني وان الاردن قدم مساعدات طارئة ودائمة.

السؤال: الا تعتقد ان الاردن قبض الثمن اذا علمنا ان عملية الاقتصاد الاردني مصدره الفلسطيني؟.

سؤال آخر: سمعنا بالاذاعة وبالتلفزيون ان الامير حسن ووزير الاعلام طالبا بتعويضات بخصوص ضيافة هؤلاء النازحين هل يحق للاردن المطالبة بذلك؟ وهذه التعويضات هل ستكون على حساب الفلسطينيين وشكراً.

د. اسعد عبد الرحمن: كان هناك ملاحظة حول الاميركيين والاستيطان وبشكل موجز.

موقف ادارة بوش - بيكر - من الموضوع كان فعلاً اشد وضوحا. مشكلة اتفاق اوسلو الآن في التعاطي مع امريكا وطبعاً كلمة حق لكن يراد بها باطل عندما يقولون لا علاقة لنا. حتى في موضوع المعابر، اذا لاحظتم عندما ذهب شمعون بيرس وقابل كريستوفر، التصريح الذي ملأ فم كريستوفر لا علاقة لنا. هذا الاتفاق جرى بدون علمنا،

وبالتالي لا علاقة لنا. وبالتالي تركنا كلياً وبشكل تام بعد اخراج حتى الراعيين من العملية وليست فقط اخراج بعض الدول العربية، اصبحنا عملياً تحت رحمة ميزان القوى كي لا اقول تحت رحمة اسرائيل.

بالنسبة للسؤالين من الاخ الدكتور نبيل. هل قبض الاردن الثمن او لا والمطالبة بالتعويض للنازحين..الخ.

اخي الكريم: اذا اردت ان تتحدث بلغة العواطف والروابط القومية والتخجيل السياسي العربي المعهود فالجواب يعني واضح، عندما يستضيف امروء امرءاً اخر حسب تقاليدنا العربية، وهي عبارة بالمناسبة تتكرر ايضاً كثيراً في الاردن، المهاجرون والانصار وكيف ان الاردن، كان قد لعب دوماً دور الانصار اتجاه المهاجرين وهو فضل نشكره. لكن موضوع قبض الاردن الثمن ام لا ومطالبته بتعويضات.

اذا كان الاردن يتوجه بهذا الموضوع الينا، فالجواب على ذلك مردود. وبالقوة القومية مردود وحتى بالحسابات الاقتصادية مردود. لأن الفلسطينين الذين الآن هم بصدد بناء دولتهم. لا ينكر دورهم الايجابي في بناء ما بنوه في لبنان، في الاردن، في الخليج وفي اماكن عديدة اخرى. لكن اخي الكريم. انا اعتقد ان الاردن معه كل الحق ان يوجه هذه المطالبات للخارج وليس بالضرورة على حسابنا ليس بالضرورة على حسابنا.

فليس الامر تخصيص مبلغ للعرب او للعروبة او للفلسطينيين ويريدون الاقتطاع منه.

انا مع طرح الاردن دائماً اعلامياً، وسياسياً واقتصادياً موضوع اعباء حرب الخليج الآن وأثارة مسألة حصولهم على تعويضات من الامم المتحدة.

مر علينا ٤/٣ مليون وخسرنا لهم الخدمات الاساسية وما الى ذلك وهذا صحيح اثناء حرب الخليج.

ان تطالب لتأخذ من العالم العربي او تأخذ من الاموال العربية اللتي ينوون صرفها حتى لو اموال عربية بحجة دفع تعويضات، اذا كان الكل يطالبُ بدفع تعويضات بما فيها اسرائيل لماذا لا تطالب الأردن بتعويضات في مسألة الخليج ولماذا لا تطالب بتعويضات في كل الآثار التي ترتبت على ذلك.

انا اعتقد بأنه علينا ان نفصل بين تعارضاتنا، واحياناً ما هو اقوى من التعارضات في هذه المرحلة او تلك مع هذا البلد العربي او ذاك واين تناقضاتنا مع اسرائيل.

لا يضر على الاطلاق بل يفيد جداً دائماً ان ننسق وانا حقيقة ان كنت من دعاة التضامن العربي في وجه هذه المأساة والفطس في المستنقع الذي نسبح فيه، اقل ما

يمكن وجود تضامن عربي. وطبعاً قبله وحدة الموقف الفلسطيني، لكن التضامن العربي ضروري. العمل مع الاسرة الدولية شرط ضروري. وهذه هي قوانا. ماذا بقي لنا من قوى بعد ان هدمت الانتفاضة كما قال اخي وصديقي نعيم الاشهب. لم يبت لنا الا هذه المواضيع، علينا ان نركز عليها وأن لا نصاب بأي نوع من انواع الحول السياسي فنركز معركتنا على الاردن ونركز معركتنا على مصر وعلى السعودية ونحن معركتنا الكبرى هنا. لا يوجد نزيف وحب كما قال د. حيدر في موضوع المستوطنات وانما نزيف يومي وقلت ومستمر لليوم وغداً وبعد غد "والله يستر" حتى متى الى ان يقضي الله امراً كان مفعولاً في موضوع النازحين ايضاً. موضوع الهجرة - ولا قدر الله ولا سمح إذا حدثت فوضى هنا وبالمناسبة هناك تخوف حاد في الاردن من هذا الموضوع. واذا لاحظتم ما كتب في الصحافة علناً وصرح على لسان مسؤولين علناً ان اتفاق اوسلو قد يؤدي في نهاية المطاف ونتيجة الصدام الفلسطيني الفلسطيني الى هجرة اضافية ونزوح اضافي الى الاردن. وقد اتخذوا مجموعة من الاجراءات. بعض هذه الاجراءات كان سخيفاً وبعضها كان استفزازياً، صحيح. لكن جوهر العملية ان الحركة يجب ان تُعكَس. فبدلاً من هنا الى هناك. من هناك الى هنا وضمن المواصفات التي اجتهدت في ان اضع بعضها.

د. سعاد العامري: بسبب ضيق الوقت افتح المجال لثلاثة اشخاص د. عبدالله ابو عيد، عزت عبد الهادي وغسان الخطيب.

د. عبد الله ابو عيد: في الواقع ان ما اريد ان اتحدث به، طرق جانباً مهما منه كُلّ من الاخوين "ابو بشار" والدكتور "اسعد". اريد ان اقول ان ليس فقط ميزان القوى الدولي هو الذي يحكم بل هناك عدة عوامل تحكم المفاوضات الدولية. عامل الوقت مهم جداً. عامل الوقت ينساه الكثيرون من مفكرين وهو ان القوي والذي يملك أكثر عناصر القوى او عناصر قوة اكثر، هو غالباً ما يلعب بعامل الوقت وعامل الوقت يلعب لصالحه. ان عامل الوقت هذا يطوع الطرف الآخر، الاذ اذا استطاع الطرف الآخر ان يجد اوراقاً وعناصر يلعب بها. وقد اشار الى ذلك بحق وبشكل جيد كلا الآثنين.

الواقع ان الفيتناميين تفاوضوا بين عشرة ال ١٥ سنة مع الفرنسيين ثم مع الانجليز، ومع الاميركان. تفاوضوا سنوات كثيرة مع الاميركان. كانت مفاوضات طويلة سرية وعلنية في باريس وفي غير وكذلك جنوب افريقيا، الزنوج تفاوضوا في ظل ميزان قوى غير موات لهم. لكن عمقهم الجغرافي واتقانهم لسر المفاوضات والضغط الدولي

وانعزال جنوب افريقيا -البيض اعني- كل هذا ادى الى استخدام الوقت لصالحهم. يجب ان يكون لدينا عناصر قوة يجب ان نملك اوراق قوة للتفاوض والا فالنتيجة معروفة، اسوأ مما رأيناه الآن. لا نعتمد اطلاقاً على الاميركان وعلى حبهم في حل النزاع.

الاميركان في الفترة الاخيرة بعد مجيء كلينتون اصبح اللوبي الصهيوني متحكم بشكل فعّال جداً في البيت الابيض. وكما قال الاخ نصير في مقال له قبل عام كانوا يتفرجون ويخططون واصبحوا يحكمون فعلاً. وفعلاً ان لدينا عاملين او عنصرين قويين. العنصر الاول ذاتي فلسطيني داخلي والعنصر الثاني عربي واشار بالتفصيل اليهما كلا الآخوين.

اريد ان اشير ايضاً الى موضوع القدس. هناك ارتباط وثيق بين المستوطنات وبين القدس وبين النزوح، موضوع جدلي الاستمرار في ضم اراض واستمرار الاستيطان واستمرار الهيمنة على القدس واستمرار في النزوح.

يا اخوان سكان القدس بالذات، القدس الكبرى بالذت. اعني القدس في حدودها التي فرضتها اسرائيل مع القرى المجاورة لها عددهم يتناقص لا يتزايد. خاصة القدس القديمة الواقع ان ذلك يتطلب كما اشارت د. سعاد بحق الى ان نغير من موقفنا. الى ان نكون ديناميكيين. الى ان نشكل لجنة عليا لشؤون القدس تضم المخططين والسياسيين والقانونيين والمهندسين.الخ. هذا مفروض مفروض ان ننشط في هذا المجال. انا كتبت مقالة قبل شهر على الفاتيكان عنوانه "من الفاتيكان الى بطرياركية الروم الارثوذكس" رداً على استفزاز المطران دوميا نوس، عندما قال لأراب موي Welcome to Israel وهو في مدخل القيامة. خطير جداً هذا. ولا أحد انتبه له. كتبت مقالاً مفصلاً من ست سبع صفحات الى جريدة يومية بارزة لم ينشر. لماذا؟ لا أعرف.

بالمناسبة لست اصولياً انا ارثوذكسي. كي لا يستعجل احدٌ ويتهمني بالاصولية وشكراً.

عزت عبد الهادي: لدي قضية لم يذكرها اتفاق اوسلو وهي قضية القدس والنازحين.

طالما أنها قضايا مؤجلة، اللاجئين او حق العودة. وبالتالي كنت اتمنى ان يتم الحديث عن حق العودة من قبل د. اسعد عبد الرحمن كحق ثابت لدى الشعب الفلسطيني. ويجب ان يتفق حول موضوع القدس وحق العودة وليس النازحين فقط باعتبار انها لم تذكر في اتفاق اوسلو. القضية الثانية يجب اثير تساؤلاً مهماً جداً حول اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية المختلفة خلال المرحلة الانتقالية القادمة ويجب ان اشير بشكل رئيس الى لاجيء لبنان الفلسطينيون المقيمون في لبنان

في الوقت الحاضر مهملون بشكل واضح نتيجة لسوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشونها وهناك اهمال كامل لهم، في الاردن مثلاً ليس لديهم مشكلة كبيرة، وبالنسبة للاجئين في سوريا يستطيعون العمل في الدوائر الرسمية، ولكن في لبنان حقيقة لا يتمتعون بحق اللجوء وحتى لا يعتبرون كلاجئين سياسين، وليس لهم حق التنقل وحق العمل وحق التملك وكل هذا الحديث ما هو وضعهم القانوني خلال المرحلة الانتقالية القادمة، حيث تكون السلطة للفلسطينيين في الارض المحتلة. قبل فترة التقييد قبل شهرين في رحلة خارجية توقفت متف من اعطائهم موازنة والسلطة اللبنانية تفيدهم املين ان نثير الموضوع بصورة جدية.

د. اسعد عبد الرحمن: في الحقيقة انا اشاركك في التمني ولكن عندما يطلب مني ان اذهب الى القدس لا احب الذهاب الى نابلس او الى الخليل، طلب اليّ ان اعالج موضوعاً محدداً وهو النازحون وسؤالك يوجه الى اللجنة التحضيرية وانا ادرك، وأصلاً موضوع النازحين اضطررت ان أوجل ثلاث ملاحق لم اشر اليها رغم انها تحتوي على قضايا مهمة.

غسان الخطيب: اتحدث عن ثلاثة مواضيع بينها ملاحظة وحدة مشتركة - بالطبع بامكاننا ان نستمر في العتاب ومحقين في ذلك - ولماذا سمح بان يكون هناك اتفاق لا يتطرق بشكل واف وكاف لهذه المسائل وهذا صحيح ولكن برأيي الآن المطلوب ماذا نعمل على ضوء انه قد حصل ما حصل وبرأيي ان هناك مسألتين يجب ان تأخذ بعين الاعتبار لان الوقت لم يفت عليهم بعد حول التعامل مع هذه المسائل التي لم ترد في الاتفاق المسألة الاولى عملية والمسألة الثانية تفاوضية.

الناحية العملية هذه المسائل الثلاث جاءت في سياق سياسات اسرائيلية عملية لثلاث وقائع يعني واقع ديمغرافي من خلال التأثير المباشر وغير المباشر وعامل الاستيطان وخلق الوقائع من خلال إقامة مستوطنات ومصادرة الاراضي والتغيرات الاساسية - القانونية والبنيوية والديمغرافية والعمرانية في مدينة القدس، وبرايي ان الجانب الفلسطيني يجب ان يستغل المرحلة القادمة من اجل اقامة وقائع تعكس مسار الامور فيما يتعلق بالمسائل الثلاث هذه وبالتالي يجب ان يضع السياسات البنائية التمويه وغيرها، محاذية للفلسطينيين من الخارج وخاصة ذوي الخبرة وذوي الامكانيات الاستثمارية...الخ. وايضاً يجب ان يضع سياسة عمران للتوسع في البناء والتي من شأنها ان تخلق وقائع في الاتجاه المعاكس ولذلك وكذلك ان يعمل على وضع خطط

بالامكانيات التي يستطيع عليها ايضاً بمحاولة وضع عراقيل عملية في وجه سياسة اسرائيل النووية، ويمكننا ان نقوم بذلك في المستويات الثلاث اما المسألة الثانية التي يجب ان نَعتَمِدها على المستوى النظري السياسي التفاوضي وهي تحديداً ان نتخذ كقيادة فلسطينية المواقف التفاوضية الحاسمة التي من شأنها ان تضع حداً لامكانية اسرائيل الاستمرار في اكل الكعكة والاحتفاظ بها فعليهم ان يوضعوا امام أحد، خيارين، إما ان يقرر مصير الاراضي المحتلة في المفاوضات، وإما ان تقرر باجراءات بالقوة من جانب واحد، فاذا ارادوا الاستمرار بالمفاوضات، عليهم ان يوقفوا جميع الاجراءات التي من شأنها ان تجحف بمواضيع البحث في المرحلة النهائية وبالتالي الاستمرار في التغيرات الجارية في القدس فيجب ان لا يتمكنوا من الاستمرار في عملية المفاوضات وبرأي ان هذا لا ينسجم فقط مع الحق والعدل الذي لا يطلب في هذه الايام انما ايضاً ينسجم مع مرجعية المفاوضات نفسها وقادر ان يكون مقبولاً ومستوعباً من قبل الرأي العام العالم في دول العالم المختلفة.

السيد قرش: على اهمية الملاحظات ارى ان المشكلة هي كيف يمكن ان ننقل هذه الملاحظات والتقديرات الى المفاوض الفلسطيني؟ هل هناك مؤسسات؟ يقال انه حينما ذهب الوفد الفلسطيني الاصلاحي برئاسة د. حيد الى ياسر عرفات من اجل ان يطرح موضوع الديمقراطية او المؤسسات او يشكل لجان متخصصة قيل هذه لدينا وهذه لدينا..الخ.

المشكلة عند الطرف الفلسطيني هي كيف يتخذ القرار. حينما تعرف اسرائيل جيداً بأنه شخص واحد بالاخص هو الذي يتخذ القرار وله اسلوب وله شخصية وله مزايا معينة بالامكان التعامل معه.

الطرف الفلسطيني يعي لماذا اتمت اتفاقية اوسلو بعيداً عن العيون. ويمكن ان تتم بعيداً عن العيون شرط ان يكون رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض لديه علم بالتفاصيل. والكثير من الامور يتم تجاوزها.

وقضية القدس نحن تجاهلناها عمليا ليس فقط لأنها وردت مع الانتخابات تجاهلناها بالتفاوض. بكل شيء.

كنا نطالب بأنه لا عودة للمفاوضات إلا بعودة المبعدين. عدنا صاغرين الى طاولة المفاوضات والمبعدون بقوا في مرج الزهور حتى اسرائيل سمحت لهم حسب نظامها وحسب ما تريد هي.

اعتقد ان الضعف لدينا هو في عدم وجود موقف ثابت. ما هو ثابت اليوم متغير

في الغد .

قبل يومين او ثلاثة، عباس زكي تحدث عن الثوابت الحمراء الفلسطينية، نقطة العبور ومساحة اريحا، الآن تم تجاوزه ذلك باعتبار ان ما ينطبق عليها يختلف عملياً لذلك لدينا مشكلة بطبيعة التفاوض الفلسطيني مع اسرائيل.

يونس الجرو: في الواقع انا حضرت لهذه المحاضرة وكنت اتوقع ان اسمع من احد ان يدافع عن هذه الاتفاقية. اتفاقية اوسلو ولكن لم اسمع الا شجباً او نقداً موضوعياً لاتفاقية اوسلو. هذا اولاً. ومع ذلك فهناك من يرى في هذه الاتفاقية امراً واقعاً علينا ان نتعامل به من منطلق انه من الممكن ان نخوض نضالاً وطنياً لتطوير هذه الاتفاقية للاستفادة من بعض النواحي الايجابية اذا وجدت.

وبعد مسيرة طويلة من التفاوض نجد ان الامور تسير من سيء الى اسوء. اين الحديث عن آلية التفاوض ومرجعية التفاوض وعوداً بسلام الى كل ما تفضل به غسان الخطيب. كيف يمكن تحقيقه. نحن نتحدث الى انفسنا فقط ونجتر آلامنا.

الذي دفعني للحديث هو كلام الاخ نعيم الاشهب وكلام د. حيدر بهذا الواقع السيء القيادة الآن في دور التوقيع خلال ايام او اسابيع. ماذا يفيد كل هذا الكلام. بعد توقيع تفاصيل التفاصيل ماذا يمكن ان يكون هناك دور لآلية تفاوض جديدة. ماذا يمكن عمله. نحن يجب اذا كنا حقيقة مقتنعين بأن هناك مرجعية. او الضمانات او على هذا الكلام الذي نتحدث به يجب ان تكون هناك ازمة حتى يمكن لأطراف اخرى ان تتدخل كما حصل في ازمة المفاوضات في واشنطن تدخلت الاطراف وطرحت علينا القيادة باتفاق اسوأ كثيراً ما كنا نتوقع. المطلوب اذا كان هناك من يقتنع او مقتنع بضرورة آلية جدية فلتخلق أزمة في المفاوضات حتى يجبر الوفد المفاوض وغير اسرائيل والدول الاوروبية للتدخل.

هل هذا ممكن؟! والقيادة لا تسمعنا. بعد ان ذهب الدكتور حيدر وتحدث في المرجعية والاصلاح الديمقراطي "وحلقوا له على الناشف" بعد هذا ما هو المطلوب.

لو كانت هناك قيادة موجودة الآن على الطاولة تسمع هذا الكلام لقلنا انه من الممكن ان يكون هناك فائدة.

رجاءً المطلوب تحديد ما هو المطلوب في المرحلة القادمة. بعد ما أصبح التوقيع على كل التفاصيل حاصلاً كيف يمكن ان يكون الاتفاق. له تحديات واسس لتطوير نضالنا الوطني الداخلي. انا بكل آسف أقسو عليكم وعلى السامعين وأقسو على نفسي بهذا الكلام المر لكن السؤال هو نحن الآن في مفترق طرق، بعد توقيع الاتفاقية،

المطلوب ان يكون هناك مناشدة للرئيس عرفات واخوانه وزملائه ان يوقفوا مهزلة المفاوضات المستمرة حتى اليوم لاتخاذ موقف. ليأزموا المفاوضات وأنا اعتقد انا كل الناس وحتى المعارضين سيلتفوا حول موقف فلسطيني موحد لايجاد آلية سليمة.

د. اسعد عبد الرحمن: شكراً للأستاذ يونس، دائماً في الندوات الفكرية والثقافية تطرح اسئلة من هذا النوع. المدعوون اليوم هم باحثون ومفكرون وسياسيون خارج دائرة صنع القرار سهمتهم كما فهمت من الجهة الداعية في هذا المؤتمر ان يخلقوا نوعاً من التراكمات، مجموعة تراكمات من الافكار العملية.

الجلسة الخامسة

استراتيجية التنمية الاقتصادية في المرحلة الانتقالية

المتحدثون الرئيسيون

د. سمير عبدالله

السيد كمال حسونة

ادار الجلسة

د. نبيل قسيس

استراتيجية التنمية الاقتصادية في المرحلة الانتقالية

د. سمير عبدالله *

شكراً لهذه المقدمة والتي ربما حددت السؤال الاساسي الذي نواجهه، ولكن ربما سأعتذر مسبقاً عن عدم المقدرة على تحديد استراتيجة تنموية في هذه المداخلة، ليس لأن الموضوع شائك ومعقد فحسب، وانما بسبب الغموض الشديد الذي يكتنف معظم العوامل المتعلقة بصياغة هذه الاستراتيجية. وأخشى أن هذه الجلسة ستعود من جديد الى مناقشة الموضوع الذي كان مركز النقاش والحوار خلال جلسات الامس وخلال الجلسة الصباحية، وهو موضوع المفاوضات. ليس رغبة بالعودة الى الموضوع، ولكن لأن المفاوضات ستحدد الى حد كبير الاطار العام للنشاط الاقتصادي، وبالتالي ستحدد نطاق الخيارات لسياساتناالاقتصاديةهذا بالرغم من ان التركيز ينصب على المفاوضات على القضايا السياسية، بينما يحظى الموضوع الاقتصادي بأهمية اقل. اعتقد ان المواضيع الاقتصادية المطروحة في المفاوضات لا تقل أهمية في تحديد ملامح المستقبل، وفي تحديد الأهداف الكبرى التي نسعى لها.

يمكن تلخيص الموضوعات التي ستكون ذات تأثير كبير على صياغة الاستراتيجية التنموية خلال المرحلة الانتقالية والتي ستحدد في المفاوضات في الموضوعات التالية:

أولاً: حجم المصادر التي ستتاح تحت تصرف المواطنين والسلطات الفلسطينية.

رغم ان الحقوق الفلسطينية واضحة، والاصرار الفلسطيني على انتزاعها مسألة لا يتساورها شك، فان طبيعة المفاوضات على المرحلة الانتقالية لا تبين بوضوح حجم المصادر التي ستتاح للفلسطينيين وللسلطات الفلسطينية. لا احد يستطيع الان تحديد حجم المصادر الطبيعية والاقتصادية التي ستخضع للولاية الفلسطينية. وهذا يتعلق بالاساس في المصادر التي تقع في مركز الاهتمام: الارض و المياه والثروة السمكية في

---

* استاذ مشارك في الاقتصاد في جامعة النجاح في نابلس، مدير المركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية، عضو الوفد المفاوض لمحادثات السلام الثنائية، المشرف على قسم السياسات الاقتصادية في مجلس التنمية واعادة الاعمار الفلسطيني.

شاطىء غزة، وثروات البحر الميت، والثروات السياحية وبالتحديد القدس.

اماالشق الآخر المتعلق بالمصادر المتعلق ايضا بالمفاوضات فهو يتلخص في القدرة على اتخاذ القرار في ادارة واستغلال هذه المصادر وهذا أيضاً موضوع آخر مهم جداً اذ من الممكن ان تتاح مصادر اكبر ولكن تكون قدرتنا على تخطيط استغلالها محكوم بقيود تحول دون استفادتنا منها على الشكل الذي نريد.

ثانيا: المسألة الاخرى المهمة والتي ستحدد في المفاوضات هي طبيعة العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل خلال المرحلة الانتقالية. ومن المعروف انه نشأت خلال سنوات الاحتلال (الـ ٢٧) الماضية علاقات اقتصادية متشابكة فرضت من جانب واحد. وهذه العلاقات تتميز وتتسم بالهيمنة وعدم التكافؤ وتم تشكيلها لخدمة المصالح الاسرائيلية، وغالبا ما كانت تهمل المصالح الفلسطينية. فهل ستتمخض المفاوضات عن اعادة صياغة لهذه العلاقات على اسس جديدة من المنفعة المتبادلة والتكافؤ وحق التعامل بالمثل؟. هذه مسألة مهمة جداً وربما تكون الاكثر جوهرية من حيث تأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني في الامد القصير. بناءً على الغموض الذي يكتنف العناصر المذكورة فان وضع استراتيجة للتنمية مسألة في غاية الصعوبة. وربما يقتضي ذلك الدخول في سيناريوهات محتملة للخيارات الاستراتيجية وليس لتحديد الاستراتيجية. اضافة الى عنصر الموارد، ومدى حرية القرار الاقتصادي، والعلاقات الاقتصادية المستقبلية مع اسرائيل ومع العالم الخارجي، اي العناصر التي ستحددها المفاوضات، توجد عوامل اخرى هامة لا بد من ذكرها لدى التفكير بصياغة الاستراتيجية التنموية. فهناك بعض العوامل او السمات الاكثر ثباتاً من الناحية االنسبية، والتي تشكل مع العوامل السابقة الاطار الذي تبنى على اساسه استراتيجية التنمية. وهذه العوامل التي سنلخصها في الفقرات اللاحقة ليست الثابتة بصورة مطلقة ولكنها تتغير بصورة بطيئة نسبيا، وهذه العوامل هي:

أولاً: محدودية الموارد الطبيعية.

من المعروف بأن فلسطين المستقلة ان شاءالله رغم وحتى لو حصلنا على كافة مصادرها ومواردها ايضاً يجب ان تنظر الى الاستراتيجة التنموية على انها بشكل عام لا تمتلك موارد وثروات طبيعية ومواد خام قادرة على تزويد الصناعة المحلية والزراعة المحلية بالمدخلات وهذا يعني عدم القدرة على الحصول على قطع اجنبي وعملات صعبة بواسطة تصدير هذه الموارد، وسيكون هناك اعتماد كبير على الاسواق الخارجية

لتزويد قطاعاتنا الانتاجية بالمدخلات، فهذا مهم جداً ويلقي الضوء على أهمية التجارة الخارجية وعلى أهمية حريتها في الوصول الى الاسواق الاخرى .

ثانيا: صغر السوق المحلي.

معروف ان دولة فلسطين ذات سوق صغيره جداً بكافة المقاييس، وهذا بدوره يعني ان التوسع الانتاجي او التوسع في الانتاج السلعي سيعتمد بشكل كبير على قدرتنا على الوصول الى اسواق جديدة في الخارج. وهذا بدوره يلقي الضوء على اهمية النظام التجاري الذي نتفاوض بشأنه مع اسرائيل، وعلى مدى اهمية هذا النظام في تحديد استراتيجيتنا التنموية. ان صغر السوق يبين ان النمو في الاقتصاد الفلسطيني سيعتمد بشكل كبير على قدرتنا على تزويد اقتصادنا بمدخلات الانتاج والاحتياجات الاخرى من الاسواق الخارجية، وعلى نجاحنا في تسويق منتوجاتنا في تلك الاسواق. ومن الواضح ان بقاء حالة الانغلاق المفروضة علينا، او بقاءنا ضمن الغلاف الجمركي الاسرائيلي سيبقي القيود على تطور قطاعاتنا السلعية بشكل خاص، وعلى النمو الاقتصادي بشكل عام.

ثالثا: البنية الحالية للاقتصاد:

من العناصر التي لا يمكن التحرر منها بسهولة هي بنية الاقتصاد. وبنية الاقتصاد بشكل عام تتلخص في الاعتماد الكبير على الزراعة التي تشكل ٢٥٪ الى ٣٠٪ من من الناتج المحلي والصناعة الضعيفة التي لا تتعدى مساهمتها ١٠٪ وقطاع البناء والانشاءات الذي يشكل ١٠-١٢٪. امّاالباقي فهو مجموع قطاعات الخدمات والتجارة. اذا دخلنا في عمق التكوين او بنية القطاعات نفسها نلاحظ انها تشكلت تحت تأثير عوامل مختلفة اهمها واخطرها ربما يكون تأثير الطلب الاسرائيلي الذي اصبح منذ بدايات الاحتلال عنصرا اساسيا في التأثير على النشاط الاقتصادي. وهذا الواقع مهم جداً لدى التفكير بوضع خياراتنا الاستراتيجية التنموية، ولدى التفكير في اعادة صياغة علاقاتنا الاقتصادية مع الدول المجاورة والعالم الخارجي.

رابعا:مستوى التطور الاقتصادي للاقتصاد الفلسطيني:

العامل الاخر الهام الذي لا يمكن القفز عنه عند تحرير استراتيجية التنمية هو مستوى التطور الذي بلغه الاقتصاد الفلسطيني. اذ ان طموحاتنا، و حتى تكون واقعية يجب ان تكون مرتبطة بمستوى التطور القائم. ولا نستطيع ان نخطط لقفزات

غير واقعية كأن نقول بأننا سنركز على الصناعات التكنولوجية المتقدمة.

لدى دراسة بنية الاقتصاد العامة لا بد من تشخيص اوجه التشويه التي لحقت بالاقتصاد، واهم هذه العناصر على الاطلاق الضعف الشديد في البنية التحتية بشقيها المادي والاجتماعي، والضعف الشديد الذي تعاني منه المؤسسات القائمة، والنقص في العديد من المؤسسات وخصوصا تلك التي سيقع على عاتقها مهمة ادارة التنمية الاقتصادية. فالاسرائيليين انفقوا خلال ٢٧ سنة الماضية ما لا يزد عن ١٥ دولار للفرد الفلسطيني سنويا في مجال البنية التحتية بينما الانفاق الاسرائيلي على البنية التحتية كان يصل الى الف دولار سنوياً للفرد الاسرائيلي. في الاردن الرقم يزيد عن مائة دولار للفرد، اي عملياً سبع اضعاف ما ينفق عندنا. وحسب تقديرات خبراء البنك الدولي الذي قام بدراسة معمقة للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي المحتلة تبين ان الشعب الفلسطيني يمتلك اقل من ثلث البنية التحتية التي توجد في اقتصاد يمتلك ذات المستوى من دخل الفرد السنوي. ويعتقد أن وضع البنية التحتية اسوأ من هذه التقديرات.

اما مسألة النقص والضعف في المؤسسات فهي احد اهم واخطر اوجه القصور التي تواجه اقتصادنا. ويتركز النقص والضعف الشديد في المؤسسات الاقتصادية التي سيقع على عاتقها ادارة عملية التنمية. ومن المعروف ان معظم هذه المؤسسات غير موجودة اضافة الى ذلك بالنسبة للمؤسسات التي لها علاقة بالتنمية، مؤسسات الحكم المحلي، البلديات كلنا نعرف كيف همش دورها واضعف، وعملياً نحتاج الى عملية تقوية كبيرة حتى تستطيع ان تلعب دوراً ملموساً في عملية التنمية. بالنسبة للجهاز الرسمي او مؤسسات الادارة المدنية التي سترثها السلطة الفلسطينية فهي محدودة القدرات الا في جيوب محدودة جدا، حيث توجد كفاءات قادرة على لعب دور قيادي في عملية التنمية.

بالرغم من هذه العوامل ذات التأثير السلبي على مستقبل التنمية، والتي تشكل الاطار لوضع الاستراتيجيةالتنموية، فلا بد من ملاحظة بعض العوامل ذات التأثير الايجابي على مستقبل التنمية، وهذه العوامل هي:

العامل الاول: المستوى الجيد نسبياً للموارد البشرية المتوفرة او المتاحة للاقتصاد الفلسطيني. عندماتتحدث عن المورد البشري يجب ان لا ننسى ان بالامكان مضاعفة قدراتنا اذا ما تمكنا من استقطاب الكفاءات الفلسطينية من الخارج.

وهذا مهم جداً ويقتضي وضع اسياسات الملائمة لتحفيز الكفاءات الفلسطينية في الخارج للقدوم هنا والعمل على المساهمة في تنمية اقتصادياتها.

العنصر الثاني: في اقتصادنا ايضاً اننا نمتلك نسبياً تمييزاً في القطاع

الزراعي وهذا التميز النسبي له حدود بطبيعة الحال، ولكن استطيع القول بأن هذا سيلعب دوراً اساسياً في تمويل بقية القطاعات. التميز النسبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني يشمل انتاجيةالعمل وجودة الانتاج والقدرة التقنية على التكيف مع السوق. ويمكن التمويل على ذلك خال المرحلة الانتقالية من اجل تأمين العملات الصعبة لتمويل التنمية.

العنصر الثالث: المهم ايضاً والايجابي الذي يجب الانتباه له وهو امكانيات السياحة او امكانيات الاقتصاد الفلسطيني بأن نجعل من السياحة ممولاً اساسياً وقطاعاً اساسياً من القطاعات الممولة للاقتصاد الفلسطيني. ولكن هذا يحتاج الى اهتمام كبير في هذا القطاع والى بنية تحتية ربما تكون مكلفة جداً في المراحل الاولى، وبطبيعة الحال لا اتوقع بأن تكون السلطة الفلسطينية قادرة على وضع تمويل كافٍ لهذا القطاع ولكن تستطيع ان تخلق اطاراً مناسباً ومحفزات كافية للقطاع الخاص الفلسطيني والعربي والاجنبي.

العنصر الرابع: والمهم وربما لا يكون ذات شأن كبير ولكن يجب ان نأخذ بعين الاعتبار بأن اقتصادنا الذي واجه استباحة كبيرة من قبل الإسرائيليين حيث كان الاقتصاد الفلسطيني منطقة تجارة حرة للإسرائيليين، هذا بحد ذاته قوى بشكل او بآخر بعض الصناعات الموجودة عندنا، صناعات كانت تواجه منافسة شديدة جداً استطاعت ان تدخل وتتطور في ظروف مزاحمة هائلة جداً اضطرتها لاعتناء برفع الانتاجية وتحسين الجودة. وهذا يعني انه ستكون لهذه الصناعات قدرة تنافسية كبيرة لهذه الصناعات في الخارج، وبالتالي تحسين فرص ايجاد اسواق للصادرات الفلسطينية مستقبلا.

هذه العوامل مجتمعة تكون الاطار العام الذي يشكل الاساس لوضع الاستراتيجية التنموية. ولكن السؤال الاساسي هو في تحديد الحلقة المركزية في هذه المكونات؟ هذا هو السؤال الاساسي الذي يجب التركيز عليه في الوقت الراهن. في اعتقادي - وربما اكون مخطىء - ان طبيعة النظام التجاري الذي نتفق عليه مع الإسرائيليين هو اخطر المسائل التي ستحدد مصير التنمية في فلسطين خلال المرحلة المقبلة. وفي هذا السياق يوجد اان في المفاوضات موقفين متناقضين:

الموقف الاسرائيلي؛ والذي يرغب ويسعى لتثبيت الامر الواقع مع بعض التحسينات البسيطة أي بمعنى الابقاء على الاتحاد الجمركي كأطار محدد لنظام التجاري التبادل التجاري بين اسرائيل وفلسطين. وهذا يعني ان الغلاف الجمركي الاسرائيلي هو الذي سيحدد سياستنا الاقتصادية تجاه العالم الخارجي. اي لن يكون لدينا القدرة للوصول

بحرية للأسواق الخارجية ولكن تكون لدينا حرية صياغة سياساتهم التجارية الخارجية. ربما يوفر هذا الاطار امكانية الاستفادة من الاتفاقات المعقودة بين اسرائيل ودول السوق المشتركة ودول الافتا والولايات المتحدة. وسيكون من السهل على الفلسطينيين الحصول على الامتيازات في اسواق هذه المجموعات، ولكن سيحرم الفلسطينيين من نسيج علاقات اقتصادية مستقلة في بعض الاسواق بما في ذلك الاسواق العربية. وهذا يشكل مشكلة كبيرة جداً لاقتصادنا، لأن اسواقنا الخارجية في هذه المرحلة ليست اسواق الدول الصناعية المتطورة التي يصعب البيع فيها . ان اسواقنا المحتملة خلال المرحلة الانتقالية ليست (EEC) ولا امريكا. اذا كنا سننجح في هذه المرحلة، (مرحلة التطور هذه) في ايجاد اسواق في الخارج ستكون هذه الاسواق اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي سابقاً وافريقيا والدول العربية. هذه هي الاسواق التي يمكن ان نجد جيوباً كبيرةً فيها لتسويق فوائضنا الزراعية والصناعية، وفي نفس الوقت ستكون هي الاسواق التي نستطيع الحصول منها على المواد الخام ومدخلات الانتاج باسعار معقولة، لأن تكاليف الانتاج فيها ارخص.

اما الموقف الفلسطيني فيسعى الى استبدال الاتحاد الجمركي باتفاقية للتجارة الحرة. وهذه الاتفاقية تعني استمرار استفادتنا من السوق الاسرائيلية، وكن في ذات الوقت تحرر سياستنا التجارية مع العالم الخارجي من تبعات الاتحاد الجمركي. ان اقتصادنا يعتمد على السوق الإسرائيلية فهي المصدر الرئيسي لمستورداتنا والسوق الرئيسية لصادراتنا. كما من الصعب خلال وقت قصير ايجاد بديل لهذه السوق حتي لو رغب البعض ذلك. وصيغة اتفاقية التجارة الحرة تمكن من الوصول الى السوق الاسرائيلي كالسابق ولكن بطبيعة الحال ستكون هناك قيود على اعادة تصدير منتوجات نستوردها، وهذا هو الفرق الجوهري الذي يمكننا من امتلاك سياسة اقتصادية مع الخارج مستقلة وملاءمة مع اولويات واحتياجات اقتصادنا ومستوى تطوره، وفي نفس الوقت تمكننا من الاستفادة من العلاقات القائمة مع السوق الإسرائيلية الآن.

بناء على تحديد المشكلات والنواقص والتشوهات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، اعتقد ان اية استراتيجية للتنمية لا بد وان تواجه المشكلات وربما التحديات التالية:

اولا: بناء المؤسسات وخلق البنية الادارية والتنظيمية لعملية التنمية، وبدون ذلك في اعتقادي من المستحيل الاعتماد على البنى الموجوده. فهيكل الادارة المدنية هيكل هش وغير قادر على أن يوجه عملية التنمية. وفي نفس الوقت هيكل الحكم المحلي والبلديات هو الاخر يحتاج الى جهد كبير حتى يصبح قادراً على لعب دور فعال ورئيسي في

التنمية.

ثانيا: خلق البيئةالقانونية والتنظيمية المناسبة لاطلاق عملية التنمية، فهنا مسألة الاوامر العسكرية واستبدالها بالقوانين العصرية بما يوفر اطاراً مناسباً لنشاط القطاع الخاص وتشجيع قدوم الاستثمارات من الخارج.

ثالثا: تعمير البنية التحتية، ومن المعروف ان جل الاهتمام منصب الآن على تطوير البنية التحتية. اذ بدون البنية التحتية الملائمة لا يمكن تقديم خدمات مناسبة للمواطنين، كما لا يمكن تسهيل وتشجيع النشاط الاستثماري للقطاع الخاص.

رابعا: اصلاح التعليم: واصلاح التعليم يبدأبالتعليم الاساسي مرورا بالتعليم المتوسط وانتهاءا بالتعليم الجامعي. واصلاح التعليم مسألة جوهرية يجب ان تحظى باهتمام واضعي الاستراتيجية التنموية.

خامسا: الاسراع في انشاء وتطوير النظام المصرفي: إذ بدون نظام مصرفيع عصري ، نظام يستطيع المستثمرون الحصول على تسهيلات من خلاله، من الصعب التعجيل بالتنمية وجسر الفجوة الكبيرة التي تفصلنا عن اقتصادات المنطقة.

بهذا القدر آمل ان اكون قد نجحت في تحديد ملامح الاستراتيجة التنموية وليس الاستراتيجية ذاتها. وانا اؤكد على ان الاستراتيجية يجب ان تستند- وعادةً ما تستند- على اهداف سياسية محددة. الاهداف السياسية حتى الآن واضحة للمدى البعيد: هدفنا السياسي هو اقامة دولة فلسطينية مستقلة وعودة اللاجئين. وهذا الهدف في حد ذاته ايضاً لا يعطي ولا يقدم معلومات كافية لوضع استراتيجية تنموية للمرحلة المقبلة. فالمرحلة الانتقالية عرفناها بصورة عامة على انها خطوة على طريق اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وهذا التعريف في حد ذاته لا يمكننا من صياغة استراتيجية تنموية قبل وضوح معالم التسوية السياسية بصورة كافية.

آفاق الاستثمار الفلسطيني

كلمة كمال حسونة *

التغيير والتحولات في التسعينات

بدأت في التسعينات تحولات جذرية أثرت وما زالت تؤثر على العالم كله، ومن هذه التحولات انهيار الاتحاد السوفييتي واتحاد الالمانيتين وحرب الخليج ومشاريع السلام في الشرق الاوسط وتحولات اقتصادية نحو التكتلات منها التحالفات الامريكية واعلان الوحدة لدول السوق الاوروبية المشتركة وتكتلات المكسيك واليابان والنمو السريع لدول الشرق الاقصى المعروفة بالنمور الاربعة.

وهنالك تحولات نحو الادارة الحديثة، إذ أصبح هنالك واقع اداري جديد أيضاً يشهده العالم الآن ثورة ادارية جديدة بمعنى الكلمة تعتمد على:

١- التكنولوجيا ٢- الاتصالات ٣- المعلومات.

فرضت الادارة الجديدة فرصاً هائلة لم يسبق لها مثيل وتحديات هائلة ايضاً ولمواجهة هذا الواقع الجديد أين نحن من كل هذه التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية والادارية وهل تشجع البيئة العربية على التغيير والتطوير.

فاذا نظرنا للادارة العربية فماذا نجد:

١- الاقدمية

٢- المركزية والتسلط.

٣- الطابع الشخصي والمجاملة.

٤- الازدواجية.

٥- الروتين المعقد.

٦- المغالاة في المركزية في اتخاذ القرارات.

٧- عدم توفير الاحصائيات والبيانات.

٨- تخلف التكنولوجيا العربية واستخدام تكنولوجيا غير ملائمة.

٩- ضعف مؤسسات التدريب التطبيقي في الادارة.

١٠- قيود اجتماعية وثقافية.

---

* محامي، رجل اعمال وصناعي بارز، رئيس مجموعة التنمية الاقتصادية، مدير مصنع الشرق للالكترون، عضو لجنة الصناعيين في الضفة الغربية، من مؤسسي شركة الاستثمار، عضو مجلس امناء في عدد من المؤسسات الوطنية.

هذه هي خصائص ومظاهر الادارة العربية واذا قارنا مهارات وملامح الادارة الحديثة نجد:

١- السرعة بالاجراءات.
٢- تقنية المعلومات.
٣- التنظيم تحدي النموذج الهرمي.
٤- الرؤية النافذة للامور.
٥- النفس الطويل.
٦- ادارة الجماعات.
٧- توقع التغيير واحداثه.
٨- المهارة التكنولوجية.
٩- التقييم والمتابعة.

هذه بعض خصائص الادارة الجديدة التي كان لها الأثر الكبير في تقدم بعض الشعوب مثل اليابان اذ كان اليابان نمطاً متميزاً في الادارة يرتبط بالعقلية والشخصية والثقافة اليابانية.

تلخيص لبعض اسرار تقدم اليابان بعد الحرب

١- مورده الاساسي يتمثل في القوة البشرية فهو لا يملك اي موارد طبيعية تذكر.
٢- غير مسلح ويرفض التسليح ويؤمن بالسلام. (ولو أن هناك ضغوطا حديثة تحاول فرض التسليح عليه).
٣- بدأ بتقليد الاختراعات الجديدة، ثم قام بتطويرها، حتى وصل الآن الى تكنولوجيا يابانية خالصة.
٤- يؤمن بالحرية الاقتصادية.
٥- يأخذ وقتاً طويلاً في اتخاذ القرارات، وذلك لاقتناعهم بأنه ما أن يصدر قراراً فأن هذا القرار يصبح دستوراً يصعب الرجوع عنه.
٦- مؤمن بالقيم الاخلاقية (الاخلاص - التعاون - التكافل الاجتماعي - الصدق - الاتقان في العمل- احترام الصغير للكبير - التواضع - تعاطف الكبير مع الصغير.
٧- نظام الأجور:

اذا نظرنا الى مستوى الاجور في اليابان نجد ان الفارق بين أجر المدير والعامل باليابان هو اقل فارق موجود في العالم تقريباً. فأعلى أجر لمدير ياباني يعادل خمسة اضعاف أجر أقل عامل ياباني مبتدىء.

٨- التوظيف مدى الحياة:

يرى الكثيرون ان سياسة التوظيف مدى الحياة من الاسباب الاساسية وراء القفزة الهائلة التي قفزتها المؤسسات اليابانية في مجال الصناعة.

ولكن يجب الاشارة الى هذه السياسة ما هي الا مبدأ عام تسير عليه المؤسسات اليابانية الكبرى فقط باعتباره ظاهرة تكفل للعاملين الاحساس بالامان والاستقرار.

٩- اتخاذ القرارات:

تتخذ القرارات في المؤسسات اليابانية من أسفل إلى أعلى. هذا النظام يعمل على رفع الروح المعنوية للعاملين اذ أنه يشعرهم بأهميتهم في المؤسسة، ويتيح فرصة المشاركة للعاملين في اتخاذ القرار حيث يمكن اي يبدع احد العاملين في رأي معين أو في ابتكار معين، ويضمن اقناع العاملين بالقرارات عند اتخاذها.

١٠- التعليم:

هنالك نمط مميز وخاص في اسلوب التعليم والمناهج كان من اهم اسرار تقدم اليبان.

الدروس المستفادة:

١- الثروة المادية ليست الاساس في تحقيق التنمية.

٢- الانسان اساس التنمية.

ما دام الانسان هو اساس التنمية والانسان الفلسطيني استطاع الصمود والنجاح المتواضع في معظم المشاريع الاقتصادية بالرغم من الاحتلال وكل المعوقات، اي بمعنى اذا توفرت الظروف الطبيعية للانسان الفلسطيني سيكون قادراً على النجاح في عملية التنمية. سنبدأ بطرح آفاق الاستثمار الفلسطيني.

بناءً على العناصر والمقومات المتوفرة في فلسطين من رأسمال ومواد خام وأيدي عاملة وكفاءات وخبرات متواضعة وأماكن أثرية ودينية، وبناءً على المعطيات الناتجة عن الظروف السياسية والإقتصادية الحالية والمتوقعة خلال الفترة الإنتقالية، واعتمادا على التشريعات والخطط والدراسات الإقتصادية التي أُعدت فانني أرغب أن أؤكد على بعض محددات الإستثمار ومن ثم على آفاق وتصورات الإستثمار الفلسطيني المتوقعة.

من هذه المحددات:-

١- يجب التركيز على أحد القطاعات الإقتصادية وأن يعتمد القطاع المستهدف ضمن الخطة الإقتصادية المدروسة حتى يضفي صفة أو لوناً خاصاً للإقتصاد الفلسطيني، وهذا لا يعني إهمال باقي القطاعات، وإنما التطوير والإستثمار في شتى القطاعات الإقتصادية باعتبارها مكملة لبعضها البعض.

٢- التركيز على النوعية وتحسينها إن كان للسلع الصناعية أو المنتوجات الزراعية أو الخدمات السياحية.

٣- العمل على خفض التكلفة الإنتاجية من أجل ضمان التسويق محلياً وخارجياً وحماية المشروع من المزاحمة المتوقعة في السوق المحلي ومن خلال عمليات التصدير أيضاً.

٤- تشجيع إستثمار رجال الأعمال الفلسطينيين من المهجر في المشاريع الكبيرة والرائدة وبمشاركة مستثمرين من الداخل من أجل رفع المستوى الإقتصادي ليتناسب والتجمعات الإقتصادية الدولية ولتقليل حجم الإستثمارات الأجنبية.

٥- هنالك دراسات تعد من قبل مؤسسات حكومية وغير حكومية حول إمكانية إيجاد سوق شرق أوسطية مشتركة، وان موقع فلسطين في قلب هذا السوق المشترك، ومنها يجب العمل على ابراز دور الإقتصاد الفلسطيني ومميزاته وأهميته إذا تم تكوين هذا السوق للمشاركة الفعلية في تأثيرات الدولة الفلسطينية مستقبلاً من خلال دورها الإقتصادي والحضاري.

أما آفاق الإستثمار الفلسطيني المتوقع في القطاعات الاقتصادية المختلفة فهي كما يلي:

أولاً: القطاع الصناعي

إن معظم صناعات فلسطين القائمة حالياً صناعات صغيرة ومتوسطة نسبياً وناجحة وتحقق أرباحاً لا بأس بها، والغالبية منها تنتج نوعية جيدة تتناسب ومستوى المواصفات العالمية المطلوبة، وبعضها يصدر منتوجات الى خارج فلسطين بالرغم من كل معوقات الإحتلال.

وتعتبر الصناعات الفلسطينية صناعات تحويلية وبعضها صناعات أولية، ومن هنا يجب أن تكون التحولات ضرورية في هذا القطاع خلال السنوات القادمة نحو الصناعات

الرائدة المتعلقة بالتكنلوجيا، مثل مشاريع إنتاج الثلاجات وأفران الغاز والتلفونات وأجهزة الإتصالات والراديو وإستغلال الطاقة الشمسية.

وكذلك تأسيس مشاريع إستخراج وتهيئة المواد الخام المحلية مثل إستغلال مادة اللايمستون والمار للإسمنت وإستغلال الحجر والرخام وإستغلال الكيماويات من البحر الميت وصناعة الأحماض والمواد اللاصقة، وتطوير الإنتاج السمكي في غزة وتسويقه، ومن الممكن الإتجاه نحو تصنيع الماكنات الصغيرة والمتوسطة. مثل صناعة ماكنات التعبئة وماكنات الخلط وبعض الأجهزة للمصانع وخاصة وأن تركيا بدأت في هذا الاتجاه.

كذلك هنالك مبالغ كبيرة رصدت لعملية البناء والإسكان، فكل الصناعات التي تتعلق بالبناء سيكتب لها النجاح، فعلى سبيل المثال فان نسبة الإسمنت في عملية البناء لا تزيد عن ١٠٪ من تكاليف البناء وعليه فان ٩٠٪ مثل الحديد والألمنيوم والخشب والأدوات الكهربائية والكوابل والبلاط الصيني والحمامات كلها من المشاريع التي يكون عليها طلب كبير.

وبهذه التحولات نضمن النجاح لهذا القطاع على المدى الطويل ونتلافى المزاحمة القوية المتوقعة من قبل المنتجين في الدول المجاورة ويكون دور القطاع الصناعي الفلسطيني مكمل للصناعات الأخرى القائمة في الدول المجاورة وليس مقلداً يحمل الدولة عبئاً خلال عملية الإنفتاح.

ثانياً: القطاع السياحي

شهد النصف الثاني من هذا القرن نمواً متسارعاً في حركة السياحة الدولية، حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن منظمة السياحة العالمية (WTO) إلى أن عدد السياح قد ارتفع من ٢٥,٣ مليون سائح عام ١٩٥٠ الى ٣٣٥ مليون سائح عام ١٩٨٧. وهذا يعني أن السياحة الدولية تضاعفت ١٤ ضعفاً خلال هذه الفترة. أما على صعيد السياحة الإسرائيلية فقد تضاعفت الحركة السياحية فيها بمقدار ٤٣ ضعفاً خلال الفترة ذاتها، حيث قفز العدد من ٣٥,٦٠٠ سائح عام ١٩٥٦ الى مليون ونصف المليون سائح عام ١٩٨٧.

وعلى صعيد الدخل العام من السياحة فقد إرتفع من ٢,١ بليون دولار عام ١٩٥٠ الى ١٥٠ بليون دولار عام ١٩٨٧. وهذا يعطينا مؤشراً على أنه بحلول نهاية هذا القرن

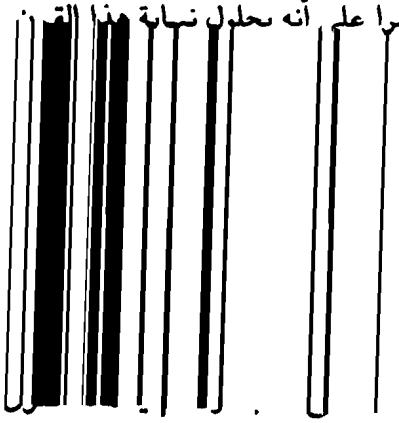

ستكون صناعة السياحة هي الصناعة التصديرية الأولى في العالم، وبالتالي فان معظم

ويؤثر تأثيراً مباشراً في مستوى نجاح وجدوى المشاريع والفعاليات الاقتصادية المتعلقة بنوع الخدمة المطلوبة.

ومن هنا فان مستوى الكفاءة لهذا القطاع مهمة جداً واذا ما اتيحت الكفاءة والخبرة فان هنالك فرصاً استثمارية كبيرة متاحة في قطاع الخدمات، فكلما زاد حجم مشاريع القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية كلما زاد الطلب على مؤسسات قطاع الخدمات وخاصة في مجال شركات الاستيراد والتصدير والتسويق ومشاريع التغليف والتأمين والتخليص والتمويل وخاصة البنوك التي في الوقت الحاضر عدد كبير من اصحابها ... على فروع لهم في فلسطين.

البورصة

اما بالنسبة لشركات المقاولات سيتاح لها اعمال كثيرة في الطرق والمدارس والمستشفيات والاسكان وغيرها من اعمال البناء.

كذلك هنالك مجال جديد سوف يتاح للفلسطينيين وهو ... شركات اجنبية للسوق الفلسطيني (وكالات) والتي تحقق عمولات وارباحاً جيدة بدون استثمار، رأسمال كبير، المخاطر محددة في هذا المجال.

والمجال الجديد الآخر سوف يتاح للقطاع الخاص الفلسطيني الاستثمار بالاتصالات (تلفونات سلكية ولاسلكية) والتي تعتبر في الوقت الحاضر من المشاريع المجدية وتحقق ارباحاً عالية مع استعمالات الاجهزة الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات.

هذه بعض مجالات الاستثمار المتوقعة، ولكن لن يكتب النجاح لأي منها إذا لم تتوفر الشروط الأساسية التالية:

١- أن يتوفر الأمن والاستقرار. ٢- حرية الفكر.

٣- دستور وقانون مميز ينظم العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للانسان الفلسطيني.

٤- تشريعات تحمي الاستثمارات والمستثمرين.

٥- اتفاقيات وبروتوكولات تنظم العلاقة مع الدول المجاورة.

٦- استغلال الكفاءات والخبرات الفلسطينية المتاحة.

٧- اتباع اسلوب الحوار الديمقراطي.

٨- الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني.

هذه شروط اساسية لنجاح أي عملية ولن يكون هنالك مستقبلاً أو تقدماً حضارياً بدونها.

جلسة نقاش

سؤال ومداخلة: هناك شيء أريد أن اذكره وهو وسيلة من وسائل الاستثمار ان لدينا كوادر عملية عالية ولدينا جامعات. لماذا لا تستقطب من كل العالم طلبة ليتعلموا بها. هذا نوع من الاستثمار.

بالنسبة للتجارة المدة. اعتقد انه يجب ان يكون لنا ميناء في غزة. واعتقد ان هولندا ستمول مثل هذا المشروع.

اما بالنسبة للصناعة فربما يكون من المجدي الى الصناعة الدقيقة والتي تحتاج الى تقنية عالية ولا تأخذ مساحات من الارض الواسعة. في استغلال الطاقات، هناك طاقات عالية جداً واعتقد ان اسرائيل تنظر بعين الخطورة الى استجلاب هذه الطاقات لأن التحدي هو تحدي حضاري قبل ان يكون اي شيء آخر.

اما الطاقات الادارية فاعتقد ان لدينا عجزاً كبيراً في الطاقات الادارية ويجب ان نعطي اهتماماً كبيراً لهذا المجال في كل ميادين الخدمة العامة وفي مجال الصناعة واعطاء اهتمام بالمراقبة النوعية Quality Control، هو مسألة مهمة جداً لتحقيق جودة الصناعة والانتاج. وشكراً.

مداخلة أخرى: انني ارى ان احد الاستراتيجيات الاساسية التي تواجه السلطة القادمة، كما ذكر الدكتور سمير هي موضوعة الاوامر العسكرية التي تتعلق بالنواحي الاقتصادية كونها معيق شديد لحرية العمل للاقتصاد الفلسطيني.

السؤال الاول: هل هناك خطورات عملية لدراسة هذا الموضوع وايجاد الحلول له ام لا.

ثانياً: لاحظنا في المدة الاخيرة هجمة كبيرة من رجال اعمال اجانب ووكلاء وخلافه وصلت الى الاراضي المحتلة. هل هذا يتم بتخطيط؟ ام بدون تخطيط؟

ثالثاً: هناك ظاهرة في قطاع غزة تتعلق باقامة عمارات سكنية كبيرة ومتجاورة من ١٠ طوابق. انا لا افقه في الاقتصاد ولا في البنية التحتية ولكن في تقديري فان هذا النوع من العمارات سيحمل البنية التحتية في قطاع غزة وهي بنية مهترئة عبئاً هائلاً. هل ما يجري يتم بتخطيط ام بدون تخطيط؟

رابعاً: هناك ظاهرة في غزة ولها فترة طويلة وهي مستمرة حتى الآن وهي القضاء على المساحات الزراعية وتحويلها الى عمارات واماكن سكنية. هل هذا الخطر في محل الاعتبار ام لا؟.

د. سمير عبد الله: بالنسبة للاوامر العسكرية المتعلقة بالنواحي الاقتصادية اعتقد انه يوجد عمل على هذا الموضوع. لا اعرف اذا كان هذا العمل بالمستوى المطلوب ام لا ولكنني اعتقد ان شيئاً ما موجود في هذا الاتجاه.

بالنسبة لهجمة رجال الاعمال الاجانب وهجمة الشركات والخ، فاننا نرحب كثيراً بالشركات الفلسطينية والعربية. ولكن هذا شيء غير مخطط والهدف منه هو استكشاف مكامن لنشاطات هذه الشركات ومكامن للربح وهذا هو الهدف الذي سيجلب جميع الشركات في القطاع الخاص.

بالطبع نحن نرى وجود ضجة وممكن ان تكون هذه الهجمة بشكل او بآخر قد ساهمت في رفع اسعار العقارات والاراضي والايجارات والخ، ولها انعكاسات سلبية. بلا شك ولكن لا يمكن السيطرة عليها.

بالنسبة لموضوع الاسكان في غزة. فقد سمعت عن الموضوع ونحن ليس لدينا في المجلس الاقتصادي اي علاقة بالموضوع كما ان الموضوع هو من تخطيط وتصميم مجلس الاسكان الفلسطيني وآمل وجود أحد من هذا المجلس للاجابة على هذا التساؤل واوافقك الرأي على انه قد يضع عبئاً على البنية التحتية ويجب أن يكون هناك تحضير لتحمل تبعات مثل هذا النمط في الانشاءات.

اما بالنسبة لظاهرة القضاء على المساحات الزراعية وتحويل المساحات الموجودة الى مناطق سكنية. انني اعتقد ان هذه الظاهرة موجودة وللاسف وفي ظل الظروف التي لا تمتلك بها حرية السيطرة على الارض وادارة الاراضي ينشأ سوء استخدام، واحيانا ربما يكون مرغوب لأنه كما هو واضح فان من عناصر التثبيت والثبات في الارض هو الانشاءات والبناء وبالتالي احياناً لا يحدث قدرة خاصة وأن حريتنا مقيدة بتخطيط استخدامات الاراض. لا شك أنه وفي ظل الهجمة الاستيطانية وهجمة المصادرة فانه وفي كثير من الاحيان لا يكون هناك قدرة لدى المؤسسات المحلية والمواطنين على تخطيط استخدامهم بصورة مدروسة للارض. أننا نأمل أن ينتهي هذا الوضع في المستقبل.

د. نبيل كوكالي: بالنسبة لقضية البورصة التي طرحها الاخ كمال حسونة. انها قضية خطيرة جداً واعتقد ان الحديث عن بورصة مسألة لا تتناسب مع امكانيات اقتصادنا الفلسطيني الذي لا يزيد الناتج القومي فيه عن ٣ مليار دولار. حتى اسرائيل التي يبلغ ناتجها القومي ٦٠ مليار دولار لديها مشاكل في مجال البورصة.

التوجه الى سوق البورصة يعني التوجه الى مشاريع غير انتاجية وهذا يشكل خطراً على الاستثمار في القطاعات الانتاجية. اضافة الى ذلك وفي مجال انشاء البورصة

يوجد شروط اساسية وهي غير متوفرة ومثال على ذلك انه لا توجد اي شركة مساهمة في الضفة والقطاع باستثناء شركات الباصات.

قضية اخرى هي حول الخدمات وقطاع الخدمات وزيادة حجم الدعم لهذا القطاع. ان قطاع الخدمات هو مشكلة اساسية في الاقتصاد، ودائماً يثقل عبء ميزان المدفوعات ويجب ان نبتعد عن هذا القطاع ومن تجارب الدول المجاورة.

قضية السياحة، اتفق انها تعتبر ثبات الاقتصاد الفلسطيني ولكن مشكلة القدس عبارة عن مشكلة اساسية بالنسبة لقضية السياحة.

لقد تحدث د. سمير عبدالله عن اعتماد السوق الفلسطيني على سوق دول شرق أوروبا. حقيقة ان الاعتماد على هذه السوق كمن يتاجر في اليانصيب. فسوق هذه الدول يواجه مشاكل حتى في اسرائيل، والتي تملك بنية تحتية قوية تخسر الشركات الاسرائيلية المستثمرة في هذه الدول. ان الاعتماد على سوق شرق اوروبا سيخلق لنا مشاكل اضافية الى ذلك فان عدم قدرة هذه الدول على دفع اموال في الاتفاقيات الموقعة معها. ان الدول العربية لديها مشكلة في مجال ارتفاع التكلفة والاجور كما ان عملية المنافسة ستكون صعبة.

بالنسبة لاستفادة الفلسطيني من علاقة اسرائيل مع الدول الاوروبية ومع الاسواق الخارجية، فان تصوري اننا لسنا كالصين. الصين تحاول الاستفادة من هنا هذه الطريقة من خلال تصنيع المواد الجاهزة في اسرائيل ومن خلال ارسال المواد الخام وتسويقها بواسطة الاسرائيليين.

بالنسبة للقطاع الزراعي ودوره في تمويل القطاعات المختلفة، فنحن نعي جميعاً وجود مشكلة تتمثل بمحددات قطاع الزراعة والحاجة الى المياه. ان مشكلة المياه هي مشكلة اساسية وحتى الآن لا نستطيع السيطرة عليها اضافة الى ذلك فنحن سألنا فقط ٥٪ من عمال غزة يستثمرون اراضي زراعية. فكيف يمكن الاستفادة من القطاع الزراعي خاصة اذا توجهنا نحو المكننة وهذا الممكن ونستطيع استخدام ايدي عاملية في هذا القطاع.

قضية اخرى تحدث عنها د. سمير وهي الصناعة الكثيفة واذا اردنا ان نكون واقعيين فيجب ان لا نعتمد على الصناعات الكثيفة وفقط مباشرة .Hight Tech. هل المقصود الصناعات الكثيفة التي تعتمد على الايدي العاملة او الصناعات الكثيفة التي تعتمد على التكنولوجيا.

نقطة اخيرة او تساؤل، فقد سمعنا حديثا وبصفتك الرئيس (السؤال موجه للدكتور سمير عبدالله) ولا الرديف للبنك الدولي، فقد تحدثت كثيراً في هذه

المحاضرة عن المؤسسات التنموية وسمعنا ان جزءاً من الاموال التي سيقدمها البنك الدولي ستذهب الى بعض المؤسسات المحلية، جزء منها الى بعض المؤسسات المحلية والجزء الآخر الى المؤسسات الغير محلية الموجودة في الداخل. فهل هذا الكلام صحيح ام لا؟.

كمال حسونة: بالنسبة للبورصة لم اشجع البورصة وانما قلت ان رجل اعمال في بيت لحم حصل على ترخيص من اجل تأسيس بورصة. انني اعي ان البورصة يجب ان يكون لديها نظام معين ويجب ان تكون تحت اشراف الحكومة ..ألخ. ولكن السؤال هو من سيبدأ كعملية لتحفيز الاستثمار المالي او لمساعدة الاسهم من اجل البيع والشراء الاسهم كبداية وخطوة اولى. ان المسألة تحتاج الى مراقبة وترتيب.

بالنسبة للخدمات ، ليس هناك اي غنى عنها ولا يمكن ان يتم اي شيء لا للصناعة ولا للسياحة ولا للزراعة بدون مؤسسات خدماتية ان كانت للتأمين، للتخليص او للبنوك او للامور المالية وجميعها بغض النظر عن النتيجة للجدول الموجودة.

د. سمير عبد الله: بالنسبة للسوق أوروبا الشرقية، فالحقيقة انني لم اذكر سوق اوروبا الشرقية وانما اسواق بقية الدول كـ Potential Market's كأسواق ممكنة بالنسبة لنا ليس كأسواق للاستثمارات وانما كأسواق لبيع المنتوجات الجائزة بحكم مستوى الوسيط للجودة والـ Standard لما لمنتوجاتنا فنتيجة هذا المستوى الوسيط او المتوسط لمنتوجاتنا من الصعب ان نسوق هذه المنتوجات في اسواق متقدمة ومتطورة جداً مثل السوق المشتركة او دول الـ EFTA او السوق الامريكي. ولذلك فان هذا الموضوع سيدرس وتواجه هذه الدول مشاكل، اي انها لا تستطيع الدفع نقداً، ولكن امكانية الدفع واردة باشكال مختلفة. الاهم من هذا هو الحصول على المواد الخام ومدخلات الانتاج من هذه الدول وهذه مسألة مهمة. وانا ارغب في اعطاء مثال بسيط هنا. الآن اذا كنا نستورد متر الخشب، كوب الخشب، من الاتحاد السوفييتي قد يلكفنا ٨٠-١٠٠ دولار إما اذا اردنا استيراده فسيكلفنا تماماً كما لو كنا نستورده من كندا او السوق الاوروبية. اي انه سيكلف ٤٠٠-٥٠٠ دولار. السبب هو نتيجة الجمارك والرسوم التي تضعها اسرائيل بسبب عدم وجود اتفاقية تجارة حرة بينها وبين روسيا او غيرها من الدول.

المقصود هو الحصول على مواد خام رخيصة من اجل ان ننتج بتكلفة ارخص ولأن عنصر التكلفة المنخفضه هو المفتاح الاساسي لقدرتنا على المنافسة وعلى البيع في الاسواق العربية وفي بقية الاسواق.

قضية اخرى بالنسبة لدور الزراعة، انا أتفق مع وجود حدود على دور الزراعة ولكني اقول ان هذه الحدود الآن لم تستنفذ. يوجد امكانية للتوسع ضئيلة ولكن انا قلت ان عنصر التمييز نسبي لأن الاسباب مختلفة نتيجة المهارات المتراكمة وتطور الانتاجية تجعل لدينا قدرة للاستفادة من هذا القطاع في سنوات مقبلة.

بالنسبة للصناعة لم أقصد الصناعات الكثيفة. فمن المفروض والمقصود انها وردت بتعبير غير سياق السؤال. من المطلوب الآن ان نوفق في اختيار التكنولوجيا لصناعاتنا ما بين عنصر الجودة والانتاجية وما بين حل مشكلة البطالة. وبالتالي، ربما يكون من الضروري، ان لا نضحي بجودة الانتاج من اجل تشغيل عدد كبير من العمال وفي نفس الوقت اذا حصلنا على مستوى جودة جيد ولكن كانت التكنولوجيا **Labour Intensive**، بمعنى كثيفة في مستوى تشغيل العمال تكون جداً مناسبة. هذه القضية، اي المفاضلة بين انماط التكنولوجيا المختلفة لا بد من اخذها بعين الاعتبار نظراً للواقع الموجود.

بالنسبة للبنك الدولي وبرنامجه، فحقيقة ان البنك الدولي ونحن متفقين اساساً بأنه لا بد من اعطاء المؤسسات او القدرات المحلية الموجودة الآن على الارض وخاصة المؤسسات غير الحكومية ان تأخذ دوراً مهماً مثل الدور الذي كانت تلعبه سابقاً ويجب ان تدعم هذه المؤسسات ولكن بطبيعة الحال من الممكن ان هذه المؤسسات قد يُصبح جزء منها من القطاع العام نفسه وممكن ومن الضروري ايضاً تقوية القطاع العام والذي هو في هذه الحالة سيكون قطاعاً وطنياً. كان في السابق متنافس وربما متخاصم مع قطاع المؤسسات او المنظمات غيرالحكومية، اما الآن فعندما يكون للفلسطينيين حكومة وطنية اعتقد ان الدور التكاملي او الارتباط ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص يجب ان تكون علاقة تكامل وعلاقة تعاون. وشكراً.

غسان الخطيب: لدي اربع اسئلة قصيرة جداً. السؤال الاول: موجه للدكتور نبيل قسيس باعتباره عضو مجلس المحافظين في مجلس التنمية واعادة الاعمار. هل يجري في سياق التخطيط التنموي للمرحلة الانتقالية محاولة اشتمال، ولو على الاقل، جوانب محددة من الحياة الاقتصادية في القدس كجزء متكامل مع عملية التنمية في الاراضي المحتلة، لأن التكامل الاقتصادي هو اساس الترابط في باقي المستويات والجوانب.

اعلم طبعاً انه لا يمكن ان يتم ذلك بالكامل نتيجة قيود فرضعها الاتفاق ولكن على الاقل جوانب معينة من الحياة الاقتصادية يمكن ان تكون مدموجه.

السؤال الثاني: للاستاذ كمال حسونة، بصفتك تنتمي الى القطاع الخاص

الاقتصادي، هل القطاع الخاص في الاراضي المحتلة يشعر بخطر من امكانية قدوم مستثمرين كبار فلسطينيين او غيرهم، ولكن في الاساس فلسطيني من خارج الاراضي المحتلة. خاصة وأن لدى الفلسطينيين في الخارج مؤسسات اقتصادية وامكانيات هائلة جداً اذا ما قورنت بالمؤسسات الاستثمارية الخاصة الموجودة في الارض المحتلة هل هنالك اقتراحات او افكار لوضع ضوابط او انظمة التي تضمن من ناحية جذب المستثمر الفلسطيني من الخارج ومن ناحية اخرى ان لا يكون ذلك على حساب المستمثر الصغير في داخل الاراضي المحتلة.

السؤال الثالث للدكتور سمير، بالذات في موضوع الاوامر العسكرية. هل في الهيئات الاقتصادية المسؤولة يوجد اهتمام او هل بوشر بدراسة ما هي التعديلات في التشريعات او الاوامر العسكرية القائمة التي تكون مطلوبة بشكل ملح لازالة القيود التشريعية القائمة حالياً. هل جرى المباشرة بذلك وهل يوجد هيئة محددة تقوم بالاعداد لذلك؟

والسؤال الاخير ايضاً للدكتور سمير، دول العالم الثالث التي استقلت بفترة لاحقة واجهت خطراً وما زالت وهو المديونية ونحن سوف نبدأ اقتصادنا بالاعتماد مضطرين على المساعدات الاجنبية فهل الخطط التنموية تتضمن السعي باتجاه استخدام هذه المساعدات من اجل خلق اقتصاد قادر على الاعتماد على الذات في النواحي التنموية؟ وشكراً.

د. نبيل قسيس: لقد وجهت سؤالك لاشخاص محددين هل بالامكان أن آخذ السؤال الثالث وابقي الرد على السؤال الاول للدكتور سمير؟

بالنسبة للسؤال الاول فان الاجابة هي نعم. اي انه يجري في السياق التخطيط التنموي، لكن طالما ان الدكتور سمير هو الجهة التي تشرف على التخطيط فاظن انه هو من يجب ان يجيب.

بالنسبة للاوامر العسكرية، في الحقيقة السؤال كان يدور في كواليس بيكدار. اي عمل على هذا الموضوع، وعلى حد علمي كعضو في هيئة المحافظين فان الجواب سلبي. لا يوجد أي شيء من هذا النوع. لكن هناك وفي اماكن اخرى في الطواقم الفنية يجري العمل على مراجعة الاوامر العسكرية وهذا شيء نصت عليه الاتفاقية. فنحن نجهز لذلك.

السؤال الذي طرحه الدكتور، الاستاذ غسان مهم جداً لأنه هناك بعض الاوامر العسكرية التي لا تحفز على الاستثمار وستكون معيقاً امام التنمية الاقتصادية وما

الضروري علاج هذه الاوامر كل على حدة من هذا المنطلق. اعتقد ان المجموعة التي تتعامل مع الاوامر العسكرية داخل الطواقم الفنية تنظر الى الموضوع من جميع جوانبه بما فيه هذا ايضاً ولكن الوقت لا يزال مبكراً للحديث عن التفاصيل.

د. كمال حسونة: بالنسبة لاستثمارات رجال الاعمال من المهجر اعتقد انه كان هناك نوع من التخوف من قبل بعض رجال الاعمال المحليين لكن وحسب تصوري لم تكن الصورة واضحة لهم. فنحن منذ فترة طويلة نتطلع او نرجو اخواننا رجال الاعمال في الخارج ان يحضروا للاستثمار.

لكن يمكن ان يكون هناك بعض المحددات لنا ولهم في سبيل ان ننجح في عملية الاستثمار مع بعضنا البعض وهو اولاً ان نطلب من اخواننا المستثمرين من الخارج ان لا يقلدوا اي مشروع او اي فعالية قائمة في الضفة الغربية او في قطاع غزة وانما يفكرون في مشاريع جديدة ورائدة وهذه مطلوبة بشكل كبير ونحن بحاجة ماسة لمشاريع كثيرة.

ثانياً: فان رجال الاعمال من المهجر سوف يشاركون رجال الاعمال من الداخل وسيشاركون ايضاً الشعب الفلسطيني وسيقومون بتأسيس شركات مساهمة عامة وسوف يطرحون اسهماً وتكون الفائدة عامة لهم وللشعب الفلسطيني في الداخل.

ثالثاً: هناك مشاريع كبيرة لا يمكن لرجال الاعمال الفلسطينين الموجودين في الداخل حتى لو تكاتفوا كلهم وحتى مع الشعب الفلسطيني وعن طريق شركات عامة وعملنا تجارب ان يتم طرح شركات مساهمة عامة لم تتمكن من جمع اكثر من ٦ مليون او ١٠ مليون اسمنت يحتاج الى ١٥٠ مليون او مشروع تلفونات يحتاج الى ١٠٠ مليون او مدن او فندق سياحي ٥ نجوم او حاجات من هذا النوع. فلا بد لنا وليس هناك اي غنى عن اخواننا في الخارج.

الشيء المهم ايضاً انه اذا ما ساعدنا اخواننا من رجال الاعمال في المهجر فسوف يدخل رجال اعمال اجانب وربما اسرائيليون بعد عملية السلام وبعد الاتفاق سيكون مسموحاً لهم بموجب الاتفاقية ان يدخلوا مناقصات ومشاريع في الضفة ويعاملون بالمثل لذلك فان رجال الاعمال الذين بالمهجر ضروريون لنا جداً حتى يكونوا للحد من دخول الاجانب والاسرائيليين بحجم كبير.

د. سمير عبدالله: بالنسبة لموضوع اشتمال التنمية الى القدس فان هذه من العناصر الاساسية التي كانت موضع نقاش وبصراحة اقول انه لم نكن لنوافق على البرنامج الاستثماري ولا على برنامج المساعدة الفنية التي وضعت بالتعاون مع البنك الدولي لو

لم تشتمل صراحة ونصاً كل ما يتعلق بالمؤسسات الموجودة في القدس. هي جزء اساسي من الخطة وسيكون لها حصة ان لم تكن اكثر فستكون متوازية او متناسبة مع ما يحتاج اليه في مجال التعليم وفي مجال الصحة وفي مجال الدعاية الاجتماعية ال N.G.O's وكل شيء.

بالنسبة لموضوع المديونية. وحقيقة فان لدينا مثال في العالم مثال الدول التي اعتمدت على المديونية واساءت استخدامها وصلت فيها مشكلة المديونية الى مشكلة دائمة عقدت فيها الحياة الاقتصادية واصبح الفائض الاقتصادي السنوي يكاد لا يكفي لخدمة الدين الخارجي ولدينا امثلة ابتداءاً من المكسيك والارجنتين وبعض الدول العربية ولدينا دول استفادت من المعونة الخارجية وتخلصت منها في حقبة وجيزة.

وكل شيء يعتمد على الطريقة التي تستخدم فيها المعونة الخارجية.

هذا هو الاساس. الادارة التنموية والادارة السياسية. للاقتصاد هي جوهر المسألة ويمكن ان تتحول المديونية الى شر مستطير بعد بضع سنوات ويمكن ان تتحول الى خير دائم يمكن البلد من الاعتماد على نفسه وانا في اعتقادي نحن لا نستطيع ان نقول اننا امام خيار ان نأخذ المساعدات الخارجية حتى وان كان جزء منها ديون اولا نأخذ.

نحن مضطرون. فلدينا برنامج استثماري لعام ١٩٩٤ بملايين الدولارات بل بمئات الملايين. لا يوجد ولا فلس لتمويله الا من المساعدات الخارجية.

نحن لدينا عجز في الموازنة متوقع يصل الى ١٦٠ مليون دولار. لا يمكن تغطيته الا بالمساعدات الخارجية.

العجز عجز الميزانية سيغطي كله على الاطلاق بمساعدة غير مستردة ولكن هناك مساعدات للبرنامج الاستثماري جزء منها قروض ولكن القروض التي نتحدث عنها مثلاً قرض البنك الدولي لمدة ٤٠ سنة مع فترة عشر سنوات سماح والفائدة ٣/٤٪ اي ٠,٧٥٪ اي ان كل دولار من هذا القرض نسدده ١٥ سنتاً اذا اردنا ان نحسب حسابات اقتصادية. هو دين ميسر جداً وكل الديون الاخرى المطروحة علينا او القروض متشابهة مع هذا القرض. وشكراً.

د. أنيس القاق: في الحقيقة، ان الجميع يدرك اهمية الموضوع الاقتصادي كعمود فقري للعملية السلمية واهمية شرح استراتيجية العملية التنموية.

لدى سؤال وبعض الملاحظات او الاستفسارات التي يمكن ان تؤخذ بشكل توصيات.

فيما يتعلق بتقفية الاتفاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة.

هل هذا هو الوقت المناسب لعمل هذه الاتفاقيات؟

السؤال موجه للدكتور سمير والاخ كمال. اي انه هل نحن في وضع جيد لعمل هذه الاتفاقيات؟ وما هي اهمية هذه الاتفاقيات في المستقبل؟

ثانياً: مسألة تتعلق بكرامة الشعب الفلسطيني عندما يقوم السيد رابين وبيرس بالذهاب للولايات المتحدة واوروبا وحتى من خلال الجاليات اليهودية يحاولون جلب دعم اقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة. هل هذا مقبول بالنسبة لنا لوضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية؟ وما علاقة الشركات الاسرائيلية الآن والتي في الخفاء في العمل مع مؤسسات وافراد فلسطينيين في الداخل لاتفاقيات اقتصادية وكان الامور السياسية حلت جميعاً. اعتقد انه يجب ان يكون هناك نوع من التوصيات التي يخرج بها هذا المؤتمر.

قضية اخرى، نسمع في الجرائد من منطلق التوعية الاقتصادية، شركة فلتسيا التي يعلن عنها في الجرائد. والتي تتحدث عن ١٥٠ الف وحدة سكنية. ارغب في ان يتطرق المحاضرون لهذه القضية بالاضافة الى التوعية الجماهيرية بخصوص الفوائد والتأمينات في المستقبل والخطة الاقتصادية. لقد ذكر د. سمير، بخصوص البنية التحتية واهمية تطوير كادرها التقني والاداري واهمية التطوير في الطاقة البشرية.

نحن نلاحظ اليوم ان معظم المؤسسات الاجنبية تحاول ان تستنفذ هذه الطاقات البشرية تسحبها تحت اغراءات مالية وهذا حصل في بلد مثل كمبوديا. معظم الطاقات البشرية انتهت في داخل المؤسسات الاجنبية واعتقد انه يمكن للمؤتمر والتوصيات النهائية ان تتطرق الى هذا الشيء. وشكراً.

د. كمال حسونة: بالنسبة للاتفاقيات مع الدول المجاورة اعتقد ان الوقت الذي نعيشه في الوقت الحاضر هو اسواء وقت.

ونتأمل ان تكون عن طريق الاتفاقيات في وضع افضل. لكن طبعاً تحتاج الى قوة وكفاءات لتحديدها ولأن التشريعات القانونية مهمة جداً كما ان العلاقة مع اسرائيل يجب ان تكون واضحة، مع الاردن ومع الدول العربية. واذا لم يكن هناك اتفاقيات ولم تكن العلاقة واضحة فلن يكون هناك اي تقدم.

بالنسبة لتشجيع بيرس ورجال الاعمال الذين يتصلون مع رجال الاعمال في الداخل وفي الخارج ويتحدثون بالهاتف مع الاردن ومع السعودية ومع باريس ولندن فانهم يريدون الاظهار بأن العملية السلمية مستمرة ويحاولون فرض التطبيع علينا بشكل سريع ويجعلون العملية الاقتصادية تسبق العملية السياسية. هذه هي سياساتهم.

د. جابي برامكي:

كنت اتمنى -وضمن التحديات للمرحلة الانتقالية في المجتمع الفلسطيني- أن يكون هناك حديث عن دور التربية والتنسيق على الاقل بين التنمية الاقتصادية والتربية والحاجة الى التدريب. لقد كان هناك الكثير من الحديث عن النوعية. وتحسين النوعية. هل من الممكن عند الاستثمار الاقتصادي في فنادق ٥ نجوم، ان يكون هناك استثمار في جامعات ٥ نجوم؟! ان نبدأ بالتفكير في جامعات تعكس الفكرة كلها وبالتحديد تحسين النوعية بشكل عام؟

امر آخر وبالتحديد بالنسبة للتخطيط للقضية الاقتصادية. الى اي مدى يوجد علاقة بين التخطيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وبين التربية او العمل الجامعي والجامعات علماً بأنهم جيمعاً يتلقون مساعدات ويمكن ان يكون هناك حاجة كبيرة لهذا النوع من التخطيط وانا حتى الآن بالرغم من وجودي في مجلس التعليم العالي لا أعرف عنه.

كان هناك فكرة في السابق حول مجلس تخطيط ينسق بين القطاعات المختلفة، ولكن على حد علمي حتى الآن لا يوجد. والظاهر في هذه المرحلة او ضمن الخطط المستقبلية، سواءاً كان عند الاقتصاديين او قد يستطيع د. نبيل اعطائنا فكرة عنها. وشكراً.

د. نبيل قسيس: الى حد ما قد استطيع اعطاء فكرة. ان ميزانية التعليم العالي بشكل عام قد دخلت في ميزانية التعليم العام بشكل عام قد دخلت في الميزانية المتكررة للمرحلة القادمة. ومؤخراً حاولنا الحصول على دعم للميزانية المتكررة وحصلنا على نتائج لا بأس بها.

طبعاً سنبقى نسمع بالسوق الاوروبية المشتركة من الآن وحتى سنوات كثيرة قادمة. وعلى القدر الذي تتحدث به سيقولون نعم لقد قدمنا. فهذا هو الشيء المقدم للعام الحالي فيما يتعلق بدعم الميزانية المتكررة ويشددون على ان هذا الدعم لمرة واحدة فقط. فيجب ان نجد مصادر اخرى.

لا يمكن المبالغة في تقييم اهمية التعليم في المرحلة القادمة ويجب ان نعمل سوياً من اجل وضع خط عريض تحت هذا البند من نشاطاتنا كفلسطينيين. في داخل "فاكتير" نفسها هناك قسم يعني بالمساعدات الفنية وبالتدريب. ويجب ايجاد آلية للتنسيق بين هذا الجهاز وبين المؤسسات التعليمية الفلسطينية وبين الجامعات بشكل خاص واعتقد ان هذا شيئاً وملاحظة سنأخذها معنا ونتكلم مع الاشخاص المعنيين ونعمل على ايجاد آلية ننفذها.

عزت عبد الهادي: الحقيقة هي ان المرحلة القادمة هي مرحلة مهمة جداً، في حياتنا. ولهذا قد يكون من المهم الحذر في موضوع الاستراتيجية التنموية او وضع استراتيجية تنموية ملائمة للمرحلة القادمة التفاؤل جيد ولكن التفاؤل يجب ان يستند الى واقع.

مثلاً الحديث عن سنغافورة تايوان. يجب ان يستند الى اسس واضحة بشكل جذري كما ان دراسة التطور الاقتصادي الاجتماعي لسنغافورة، هل يمكن تطبيقه على قطاع غزة او يمكن تطبيقه على الضفة الغربية. وبالتالي ارجو الحذر في وضع استراتيجية. وبرأيي فاننا عند مرحلة تجريبية او خطأ وصواب قبل الحديث عن الاستراتيجية الواضحة والملائمة للشعب الفلسطيني.

كما قال د. سمير نحن نتحدث عن خيارات او ندرس اولوياتنا بشكل اكثر دقة وندرس احتياجاتنا بشكل أكثر دقة وذلك قبل الحديث عن استراتيجية جاهزة. لأنه في الحقيقة نقع في خطأ كبير جداً.

قضية أخرى، قد يكون لدينا خطة جميلة للوضع الاقتصادي القادم. ما اتساءل عنه هو مدى كفاءة وفعالية جهاز التنفيذ. انا برأيي انه ليست المشكلة في وضع خطة بشكل رئيسي. المشكلة هي هل لدينا كادر مؤهل وجيد، اداري واقتصادي لتنفيذ هذه الخطة الاقتصادية؟ وهذا يجعلني اسأل د. قسيس بالنسبة "لفكتار" بشكل رئيسي، ما هي جاهزية "فكتار" لتحقيق خطة اقتصادية تنموية حقيقية ذات جدوى. من الناحية المهنية ومن الناحية الديمقراطية لأن الديمقراطية مرتبطة في ادارة عملنا كعملية جدية للتنمية، ومن ناحية المسائلة المجتمعية او ال accountability بشكل رئيسي وبالتالي باعتبارها قضية تنموية مهمة، سؤالي الثاني كيف ترى "فكتار" علاقتها بالمؤسسات الفلسطينية غير الحكومية كان هناك تصريح للدكتور قسيس قبل فترة في الجريدة حول هذه العلاقة. فمهم ان نسمع بشكل رئيسي كيف ترى "فكتار" دور المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية خلال المرحلة القادمة.

في حال تطبيق استراتيجيات النمو الاقتصادي، او الخضخضة، لأن هذا هو الاتجاه الواضح في التنمية الفلسطينية Privatization ولا نتحدث عن نظرية اخرى، او استراتيجيات النمو الاقتصادي، كيف ستكون علاقة النمو الاقتصادي في التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية. اين سيكون دور الفقراء في قضية النمو الاقتصادي وكيف يرى القطاع الخاص دوره في تحقيق تنمية متكاملة اقتصادية اجتماعية ثقافية.

سؤالي الاخير للاستاذ كمال هو كيف يرى القطاع الخاص المرحلة القادمة؟ هل هناك تخوفات محددة من ناحية تقييد القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بعلاقتها بالقطاع العام؟ وهل يرى ان هناك اتجاها نحو المركزة اكثر وعدم اعطاء حرية

اقتصادية للقطاع الخاص بأن يمارس دوره؟.

هل بدأ بتأسيس مؤسسات مجتمعية كقطاع خاص مثلاً، نوادي اقتصادية لرجال الاعمال وما الى ذلك لمقاومة اي اتجاه لتطبيق المركزية بشكل قوي. التخوف ليس فقط من المستثمرين من الخارج وانما ايضاً من السلطة القادمة بعلاقتها بالمسألة الديمقراطية.

د. نبيل قسيس: انا موجود من اجل ادارة الجلسة وليس الاجابة على الاسئلة. ولكن هناك سؤال موجه لي.

بالنسبة لجاهزية "بيكدار"، اريد -الاجابة كما يقول اللبناني، واحد + واحد بيساووا قديش-، الاجابة، تريد الشراء ام البيع. يعني لو سألوني الدول الداعمة اقول لهم We are reasionably ready ولكن فيما بيننا We are rearonably ready . بالامس قالوا ان الجلسة ستكون بيننا - (مغلقة) ولكن نحن لسنا بيننا تماماً.

في الحقيقة يوجد عمل. ليس بالسيء ضمن الظروف السائدة، نحن نعمل ما نقدر عليه، يعني ان كل واحد وتوقعاته قبل ان ادخل في هذه "الميعمة" هذه، احدهم قال ليس انسى معادلة E = MC2 وهي معادلة فيزيائية وقال لي استخدم معادلة H = R Happiness = Results فاذا كانت توقعاتك عالية فمعناه انك شخص تعيس جداً هذه E =Expectations الايام بمعنى لا يوجد اي سبب لكونك سعيد اذا كانت توقعاتك عالية. هذا هو المختصر المفيد بالنسبة لجاهزيتنا، جاهزيتنا يجب ان تكون وكان من الممكن ان تكون افضل ويجب ان نعمل لكي تكون اكبر من ذلك وغير هذا نضحك على انفسنا.

حول العلاقة مع المنظمات غير الحكومية، فان الصحافة تتساءل كثيراً. ولا اعرف ماذا تكتب عادة. فأنا من الناس الذين يتجنبون الصحافة لانهم ينقلون الكلام بدقة لكن الموقف في هذا الموضوع بشكل عام هو انه في فترة غابت فيها مؤسسات الدولة قام الكثير من المؤسسات الفلسطينة لتعبئة هذا الفراغ. الآن وفي ضوء انشاء مؤسسات دولة، لا بد من ان تعيد بعض هذه المؤسسات النظر في برنامجها. هذا لا يعني انها ستلغى او ان دورها سينتهي ولكن هناك حاجة لاعادة النظر طالما هناك تغيير وتغيرات تحصل على الساحة فهذه التغيرات تدعوا الجميع لاعادة النظر فيما يفعله.

من الواضح ان الهم الاساسي هو الحفاظ على الاستمرارية في تقديم الخدمات، استمراية في العمل والواضح انك لا تستيطع ان تنفي وجود مؤسسة فتقيم مؤسسة بديلة عنها. وهذا هو الشيء الذي سيؤخذ بعين الاعتبار وسيتم باستمرار دعم المؤسسات غير الحكومية وهناك مخصصات للمؤسسات غير الحكومية وليس هناك اي محاولة للانتقاص من دور المؤسسات غير الحكومية ولكن هناك دعوى ونداء لكي تقوم هذه المؤسسات

باعادة تعريف دورها في ظل قيام مؤسسات حكومية او شبه حكومية في الوقت الحاضر.

د. سمير عبدالله: هناك سؤال مهم جداً حول علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية. وانا في تصوري نحن يجب ان نتعلم من تجربة الدول الاخرى وان لا نصل الى مستوى نبدأ فيه بالعكس. اي نبدأ بالتنمية الاجتماعية ونجد انفسنا بعد بضع سنوات مثقلين وغير قادرين على تحقيق التنمية الاقتصادية او النمو الاقتصادي.

وبالتالي يجب ان نحافظ على توازن دقيق ما بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وندرك بأن التنمية الاجتماعية يجب ان تمول بالتنمية الاقتصادية واذا لم يكن زادت التنمية الاجتماعية من عبئها على التنمية الاقتصادية فانها ستكون على حساب النمو الاقتصادي وبالتالي الدخول في الازمة العميقة.

وهنا، اريد ان اتطرق الى سؤال الدكتور جابي برامكي. مهم جداً بالنسبة للتعليم ومطالبته بأن تكون هناك جامعات ٥ نجوم. هذا اولاً لن يتحقق الا اذا توجهنا توجهاً جديداً في التعليم العالي.

انا في تصوري، التعليم العالي يجب ان نحوله تدريجياً الى ان يكون التعليم مدفوعاً، ممن يتلقون هذه الخدمة.

نحن نستطيع ان نكافىء اول ١٠،١٥،٢٠٪ من المبدعين، واعانهم منحاً دراسية ولكن لا اريد ان اخرج عشرات العاطلين عن العمل.

يجب ان يكون هناك عشرات الخيارات في الصناعة، في السياحة، في التجارة وفي كل المجالات وأن يكون قادراً على ايجاد وظيفة بعد التوجيهي مباشرة. وان تكون الجامعة هي خيار من الخيارات وليست الخيار الوحيد كما هي الآن. شكراً.

د. كمال حسونة: بالنسبة للمؤسسات الموجودة بالنسبة للقطاع الخاص، مثل ما هو معروف، غرف تجارية وصناعية ويوجد في بعض المدن لجان صناعية. في نفس الوقت هناك بعض رجال الاعمال الذين يفكرون في عمل نظام من اجل تأسيس جمعية لرجال الاعمال ولكن حتى الآن لا يوجد اي شيء.

بالنسبة للسلطة وتعاونها مع القطاع الخاص، اتصور ضروري جداً ومهم ان تمنح السلطة القطاع الخاص حرية من العمل ضمن خطة اقتصادية علمية مدروسة لأن العالم كله يشجع القطاع الخاص في الاستثمار واعطاء تسهيلات كثيرة بالنسبة للجنسية وبالنسبة للضرائب وغيرها من الامتيازات.

اننا نتأمل من السلطة ان تمنح القطاع الخاص التشجيع لأن مستقبل فلسطين

الاقتصادي سيكون عن طريق القطاع الخاص وشكراً.

عوني الشوا: سؤالين مختصرين، فيما يتعلق بحرية التجارة والمستقبل التجاري كما نتوقع. ذكر الاخ كمال حسونة انه في حال انفتاحنا التجاري على الدول المجاورة، واذكر منها مصر والاردن، سنكون في وضع تنافسي ضعيف امام هذه المنتجات.

السؤال المطروح هو كيف يرى القطاع الخاص مستقبل التجارة الخارجية. اين يكون الانفتاح؟

هل نرى مصلحة في الانفتاح على السوق الاسرائيلي او على الاسواق الاخرى؟

قضية اخرى، الاخ سيمر ذكر انه في حالة قيام اتفاق حول الوحدة الجمركية، بيننا وبين اسرائيل فقد نستفيد نحن من الاتفاقيات التي عقدتها اسرائيل مع بعض الدول او المجموعات. ولكننا قد نخسر اسواقاً اخرى. افترض ان السبب في ذلك انه في ارتفاع التكلفة فاننا سوف نخسر تلك الاسواق. اذا كان هذا الافتراض صحيحاً، اذا كان لم يكن صحيحاً فارجو من الدكتور سمير ان يشرح لنا الاسباب التي دعته لهذا القول.

د. كمال حسونة: بالنسبة لمستقبل المنتوجات، ان كانت صناعية وزراعية مع الدول المجاورة، اعتقد ان السلطة سوف تعمل اتفاقيات مع الدول المجاورة. والسلطة، اذا استطاعت ان تحمينا لفترة معينة وتضع نسبة من الجمارك لحماية المنتوجات المحلية الفلسطينية، فسيكون عظيم جداً، لكن للمستوردات من الدول العربية التي تأتي لفلسطين. لكن اذا لم يستطيعوا فسوف تطالبهم الدول العربية والدول الاخرى المجاورة بالمعاملة بالمثل ومن هنا سيكون هناك ضغط على السلطة ان لا تقدر ان تحقق حماية كبيرة لنا. الحماية الوحيدة هي ان نحسن النوعية ونقلل التكلفة ونستعد، وبنفس الوقت بتغيير المنتجات خلال ٥ سنوات او ٦ سنوات او ١٠ سنوات ونبدأ بالتفكير بتحولات صناعية اخرى مثل التي ذكرتها عن المواد الخام او التكنولوجيا او عن بناء الماكينات وقضايا من هذا النوع اكبر من الموجود حالياً. هذا رد سريع.

د. سمير عبدالله: بالنسبة لموضوعة الاتحاد الجمركي الاتحاد الجمركي فعلاً، ونتيجة ان لاسرائيل اتفاقية تجارة حرة مع المجموعة الاوروبية ومع دول ال EFTA ومع الولايات المتحدة الاميركية، فمن السهل جداً نحن كاقتصاد فلسطيني ان نحصل على اتفاقية تجارة حرة مع هذه الدول. ونستفيد ويجري تطبيق اتفاقية التجارة الحرة على الاراضي الفلسطينية المحتلة. ومن المعروف ان السوق الاوروبية المشتركة اشترطت انطباق اتفاقية

التجارة الحرة على الاراضي المحتلة قبل توقيع الاتفاق مع اسرائيل ونحن لدينا منذ الآن ميزة اتفاقية تجارة حرة مع ال E.A.C. دول ال EFTA قالت، اذا بقي الاتحاد الجمركي. فسيكون من السهل انطباقه على الاراضي الفلسطينية المحتلة. الامريكان لاسباب مجهولة لا يتعاملون مع الاراضي الفلسطينية المحتلة بهذا الشكل ولم يقدموا ولم يطالبوا الاسرائيليين ولم يستجيبوا لمطالبنا لغاية الآن بأن تنطبق اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بينهم وبين اسرائيل منذ عام ١٩٨٤ علينا وان نكون في وضع قادر على الاستيراد والتصدير من هذه الدول بدون جمارك.

هذه فائدة اتفاقية الاتحاد الجمركي او فائدة الاتحاد الجمركي اذا ما استمر.

ولكن، بالمقابل، نحن لا نستطيع التعامل مع بقية الدول بما في ذلك الدول العربية الا اننا سنكون مضطرين لوضع تعرفة جمركية مشابهة للتعرفة الجمركية الاسرائيلية على منتوجات الدول الاخرى وبالتالي فان تكاليف شراء اية منتوجات من بقية الدول ستكون متشابهة مع تكاليف المنتوجات التي تشتري من ال EFTA وال.E.F.C والولايات المتحدة الامريكية، بمعنى ان تكاليف الانتاج لدينا ستبقى كما هي وبالتالي سنبقى عاجزين عن المنافسة في الاسواق العربية وعاجزين عن المنافسة في الاسواق الاخرى. اسرائيل، بالنسبة لها كل اقتصادها، وبنية اقتصادها موجهة لاوروبا هذه هي سوقها. ال .E.F.C وال EFTA وامريكا. اما نحن فليس لدينا امكانية وليس لدينا قدرات او امكانيات لكي نستفيد من هذه الاسواق كما تستفيد منها اسرائيل. ارى ان امكانية الاستفادة في المبادلات مع الدول الاخرى. اتفاقية الاتحاد الجمركي، تضع حاجزاً امام ان يكون لنا علاقات اقتصادية مع الدول الاخرى. ولذلك فان اتفاقية التجارة الحرة والتي نحاول استبدالها كبديل عن الاتحاد الجمركي تسمح لنا بالاستفادة من السوق الاسرائيلية ونستطيع ان نصدر كافة المنتوجات الفلسطينية لاسرائيل وهذا يحتاج الى شهادة منشأ لكل منتوج يذهب الى اسرائيل وبالعكس. نفس الشيء اسرائيل تستطيع ان تبيعنا كل المنتوجات الاسرائيلية بشكل حر وبدون جمارك. ولكن نحن لا نستطيع ان نعيد تصدير المنتوجات المستوردة من الخارج. وهم لا يستطيعون اعادة تصدير المنتوجات التي يستوردونها من الخارج.

اهمية اتفاقية التجارة الحرة، انا استطيع الحصول على مواد خام رخيصة مدخلة انتاجاً رخيصاً لتخفيض التكاليف، لتقوية القدرة التنافسية في الخارج. هذا هو جوهر المسألة.

اذا بقينا، اذا بقيت لدينا التكاليف الموجودة في الاقتصاد الاسرائيلي لن تكون لنا فرصة لبيع اي شيء في الخارج. وأنا أقول هنا كمثال الاردن. الاردن، وانا قد لا اتفق

مع الاخ كمال حسونة، ان تكاليف الانتاج في الاردن متساوية مع تكاليف الانتاج لدينا اطلاقا. وهنا فان الشعار الذي نطرحه، اعادة التكامل مع الدول العربية وفتح الاسواق مع الدول العربية، واستبدال الدول العربية باسرائيل هذا الوضع اذا لم يتم بشكل تدريجي ووفق نظام، كوتة، واطار زمني محدد، سيكون دمار للزراعة الفلسطينية ودمار للصناعة الفلسطينية. وهذه قضية يجب ان ننتبه لها ونبتعد عنه الشعارات السياسية الجيدة يجب ان تطبق بصورة عقلانية وبصورة تدريجية حتى لا نجلب الدمار لانتاجنا.

د. هشام أحمد فرارجة، - من مؤسسة باسيا وأتحاد المكفوفين الفلسطينيين -.

مرت ثانية في هذا المؤتمر أرغب في تسجيل أعجابي بجودة الدراسات وأيضاً المداخلات المقدمة العلمية والمهنية التي ميزت الورقتين المقدمتين في الندوة.

حقيقة الورقتان تشكلان مؤشرات واضحة على أمكانية مجتمعنا الفلسطيني أن يكون مجتمعا متمدناً متحضراً رغم كل العقوبات الظرفية والموضوعية سواءاً كان ذلك محلياً، أقليمياً أو دولياً هذه المؤشرات تمكننا بالفعل من أن نجعل من القدس عاصمة حقيقية لفلسطين حتى تكون فلسطين عاصمة للعالم.

ما دام ذلك قد قيل؛ أود أضافة الآتي:

أن نظرة تحليلية لأقتصاد أي مجتمع تتطلب أن يذهب المحلل أبعد من العوامل المحلية المتعلقة بذلك المجتمع حتى يخرج في النهاية باستنتاج أمكانيات هذا المجتمع الأقتصادي.

ذات الشيء ينطبق على أقتصاد المجتمع الفلسطيني فهو بدون شك يؤثر ويتأثر.

قبل أنهيار الأتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينات كان مفهوم القوة والأمن القومي محصوراً بالقدرات العسكرية وخاصة التسلح النووي.

البعض يقول أن تحولا جذرياً قد جرى في مفهوم القوة والأمن القومي بعد أنهيار الأتحاد السوفياتي لكي ينحصر في السياسة السفلى المتعلقة بالقدرات الأقتصادية.

بالتأكيد هناك نظريات متعددة تتطرق للدوافع التي أدت بالطرفين الأسرائيلي والفلسطيني للدخول في العملية السياسية الحالية.

المجموعة الأولى من الدوافع تتعلق بالناحية النفسية عند الطرفين:

مؤثرات الأنتفاضة الفلسطينية حدت بالطرف الأسرائيلي أن يبلور قناعة مفادها أنه لابد من التعامل مع الجانب الفلسطيني بطريقة جديدة أكثر جدية مما قبل.

المجموعة الثانية من الدوافع تتعلق بالناحية العسكرية:
الجانب الأسرائيلي يشعر بأن لديه قدرات عسكرية تقليدية وغير تقليدية فذة في المنطقة تمكنه من الهيمنة التامة.
ولكن ونتيجة لإنهيار أهمية العامل الجغرافي أثناء حرب الخليج حيث سقوط الصواريخ العراقية على تجمعات أسرائيلية سكانية، أرتأى على الجانب الأسرائيلي أهمية الدخول في المعادلة السياسية الحالية مدعوماً من أجل تحقيق أهدافه الأستراتيجية بقدراته العسكرية الفذة.

المجموعة الثالثة من الدوافع تتعلق بالناحية السياسية:
نتيجة للعزلة الدولية للأسرائيليين بسبب أحداث الأنتفاضة، يشعر الطرف الأسرائيلي أن مهمته فك حصار هذه العزلة عن طريق أعطاء المجتمع الدولي أنطباعاً جيداً لإستعداده للدخول في حل سياسي للمشكلة الفلسطينية.

المجموعة الأخيرة من الدوافع التي أود التطرق أليها تتعلق بالناحية الأقتصادية:
البعض يقول أنه نتيجة لسيادة السياسة السفلى مفهوم القوة والأمن القومي اليوم، يرتأي الطرف الأسرائيلي أستخدام الفلسطينيين جسراً لتحقيق أهدافه الأقتصادية من حيث تسويق منتجاته التجارية في المنطقة العربية. لذلك دخل الطرف الأسرائيلي في المعادلة السياسية الحالية.
هل لدى الطرف الفلسطيني ترتيبات معينة لمثل هذا الأحتمال، وما هي؟

المجلس الاستشاري
للمجتمع الفلسطيني

الجلسة السادسة

الوحدة الوطنية في اطار التعددية السياسية والأيدولوجية

المتحدثون الرئيسيون

الاستاذ الشيخ بسام جرار

د. محمد الحلاج

د. مناويل حساسيان

ادار الجلسة

د. ممدوح العكر

رؤية ومستقبل علاقة الحركة الاسلاميّة بالسّلطة الانتقاليّة

كلمة الاستاذ الشيخ بسام جرار *

بسم الله الرحمن الرحيم

كغيرها من الأمم عاشت الأمّة العربية والإسلاميّة حالةً من الانحطاط والتخلف، وهي حالة غير قابلة للاستمرار، وفي الوقت نفسه غير قابلة للزوال فجأة، أو في مدى قصير. وغالباً ما كانت مُعوقات النهوض داخلية، مع وجود عوامل خارجية ستبقى ماثلة في كل عصر.

إذا قمنا بعملية تقويم سريعة لتجربة الأمّة عبر نصف قرن من الزّمان، وجدنا أنّ أداء الأمة كان ضعيفاً، وأنّ النهوض الذي تحصّل كان دون الآمال، ودون الإمكانات والفرص المتاحة لتحقيق نهوض حضاري جوهري. ويرجع ذلك إلى أسباب وعوامل ليس هذا مقام بسطها، ولكنني أرغب في الإشارة الى دور القيادات الفكرية السياسية في تأخير وعرقلة عملية النهوض، فقد عملت القيادات السياسية على تحقيق نهوض شكلي، وتورطت في صراع مع الأمة وحضارتها، فلم نجد قائداً ينطلق من واقع الأمة وحقيقتها وحضارتها، لتفجير الطاقات وتحقيق التفاعل، بل على العكس من ذلك وجدنا محاولات عابثة لفرض أفكار ومناهج وصيغ تتناقض مع قيم الأمّة ومفاهيمها وحضارتها. وأدّى ذلك إلى إهدار الطّاقات والوقت وأعاقة عملية النهوض المرجوة.

لقد جاءت الصحوة الإسلامية كنتيجة منطقية لتطور وعي الأمة عبر مسيرتها المتعثرة. وكنتيجة لمغادرة محطة التخلف، ونتيجة لعودة التواصل مع الثقافة الإسلامية، فهي تعبير عن هذا التواصل الواعي للذات الحضارية.

واليوم هل استفادت قيادات الأمّة من التجربة القاسية، والتي كلفت ثمناً باهظاً؟ أم

---

* استاذ الثقافة الاسلامية في معهد معلمين رام الله التابع لوكالة الغوث، من ابرز المفكرين الاسلاميين في المناطق المحتلة، عضو مجلس امناء رابطة علماء فلسطين، كان احد المبعدين الى مرج الزهور.

بسبب رفض السلطات الاسرائيلية اعطاء الاستاذ بسام تصريح للوصول للقدس للمشاركة في المؤتمر فقد قرأ ورقته الشيخ جميل حمامي وكان الاستاذ بسام على اتصال بقاعة المؤتمر اثناء هذه الجلسة عن طريق الهاتف، حيث شارك في النقاش والاجابة على الاسئلة.

أنّها لا تزال تصر على نهجها المدمّر؟! والذي نرجوه أن تكون القيادات الفلسطينية قد هضمت التجربة، وأخذت العبر، وأدركت أنّ اليوم يختلف عن الأمس.

كمقدمة لرؤيتنا المستقبليّة للعلاقة المتوقعة بين الحركة الإسلامية وسلطة الحكم الذاتي الانتقالي، لا بدّ لنا من ان نمهد بالحديث عن بعض الأمور التي تساهم في تشكيل الموقف الرافض للحركة الاسلامية بكل مسمياتها، المنظم منها او غير المنظم:

أ- يعيش المسلم للمبدأ، وهو يقدس العدالة، ومن هنا نجده رافضاً لكل واقع لا تسوده العدالة. وغني عن البيان أنّ اتفاق الحكم الذاتي الانتقالي فرضته موازين قوى بعيداً عن منطق الحق والعدالة.

ب- تنظر الحركة الإسلامية الى الصراع القائم على أنه صراعٌ حضاريٌّ، وهي ترى أنّ الوجود الاسرائيلي في فلسطين جاء كخطةٍ للسيطرة والاختراق. ومن هنا نجد أنّ موقف الحركة الإسلاميّة يحدده البُعد الحقيقي للصراع المفروض على الأمّة.

ج- تعني الصحوة الإسلاميّة عودة التواصل مع الإسلام عن وعي وقناعة. وهي تعني أيضاً الرغبة بتحقيق تطوّر على أساس من الإسلام وقيمه. ويمكن اعتبارها أيضاً إعلاناً بفشل كل المناهج المتناقضة مع الحضارة الاسلاميّة. من هنا ترى الحركة الإسلاميّة أنّ الاتفاق جاء كافراز حتميّ لمرحلة سابقة اتّسمت بالعداء للفكرة الإسلاميّة.

د- تشكّل قضية القدس تحدّياً حقيقياً، وستبقى حافزاً خلاّقاً، يخلقُ الفاعلية والتفاعل لدى الحركة الإسلامية، والتي تملك شعوراً قويّاً بالتّفوق العقائدي.

هـ- يعطي العمقُ الإسلاميُ الحركة الإسلاميّة حصانةً من اليأس، ومن الشعور بالقصور. على العكس من التوّجهات التي تنطلق من منطلق الأمر الواقع والمفروض.

و- يُعطي البعدُ الغيبيّ والبعدُ الأخرويّ للحركةِ الإسلاميّة صلابةً وقوة في المبدأ، وهذا يجعل أساليب القمع ضدها تأتي بنتائج عكسيّة. وغني عن البيان أن اسرائيل تراهن كثيراً على أساليب القمع لتحقيق أهدافها. وأرى أنّ الاستجابة لهذه الاساليب يعني سقوطاً حضارياً، ويعتبر مؤشراً على فقدان الكرامة لدى المُستجيب. وفي ظني أنّ إسرائيل كان بامكانها أن تكسب الكثير على المدى الطويل لو انتهجت الأساليب المتحضّرة في التعامل مع القضيّة الفلسطينيّة. ولكنّها سلكت مسلكاً خطيراً ستكتشف انعكاساته في المدى البعيد.

ز- تسعى الحركة الإسلامية الى تحقيق نهضة شاملة. ومن هنا لا يمكن اعتبارها حركة سياسية فقط، بل هي حركة عقائدية نهضوية تستلهم الماضي العريق، وتستشرف المستقبل. من هنا نجدها تنظر إلى القضية الفلسطينية في إطار مشروع كبير وشامل. وهي تعتبر العمل السياسي وسيلة من وسائلها لتحقيق أهدافها الايجابية.

الحركة الإسلامية والسلطة الانتقالية

لا يسهل تحديد العلاقة من قبل طرف واحد. لذلك سنحاول أن نطرح تصورنا للمستقبل على ضوء معرفتنا بأهداف الحركة الإسلامية وطرائق التفكير لديها. وعلى ضوء تصورنا لواقع السلطة الانتقالية المتوقعة، والتي يغلب عليها التوجه العلماني والتي يبدو أنها ستكون محكومة لواقع يملي عليها بعض المواقف والتواجهات:

أولاً: لا يتوقع ان تشارك الحركة الإسلامية في السلطة الانتقالية، لذلك ستكون في المعارضة. وفي حالة إجراء انتخابات للحكم الذاتي الانتقالي يتوقع أن تعمل على مقاطعة الانتخابات. ولا يتصوّر أن تخوض الانتخابات وذلك لأسباب منها:

أ- أنّ الانتخابات ستكون لتمرير الاتفاق، ولإضفاء الشّرعية عليه.

ب- إنّ مشاركة الإسلاميين ستحمل الجماهير على المشاركة بفعاليّة، وبالتالي تعطى الشرعية لهذه الانتخابات.

ج- في إطار الظروف الراهنة، وعلى ضوء مؤشرات كثيرة نستطيع أن نُقدر أنّ الانتخابات لن تكون حقيقية، ولن تجرى إلا بعد التحقق من النتائج.

د- تجري الانتخابات في البلاد الديمقراطية في أجواء مناسبة بحيث يختار الشعب بملء إرادته، في حين ستتم انتخابات الحكم الذاتي في ظروف قاسية وتحت الحراب، بحيث تنعدم البدائل أمام الشعب فيجد نفسه مضطراً أن يسلك مساراً يخفف عنه بعض ما هو فيه من معاناة وضيق.

هـ- في حالة نجاح الإسلاميين فليس بامكانهم أن يسيروا في طريق يرفضونها، ثم هم لن يكونوا قادرين على تقديم الحلول ضمن المعطيات القائمة فلسطينياً وعربياً ودولياً.

و- إن المبادىء التي تحدد مسار المفاوضات، والتي أعلنت في مدريد وأوسلو لم تُقر من قبل الشعب الفلسطيني. فلماذا نطلبُ رأيه بعد أن أدخل النّفق مُرغماً.

ثانياً: يتوقع أن تستمر الحركة الإسلاميّة في خوض الانتخابات في الجامعات، والمجالس

البلدية، والغرف التجارية وغيرها، بعيداً عن انتخابات الحكم الذاتي وذلك بحكم أنّ الحركة الإسلامية ذات أهداف شمولية تجعلها معنية أن تتواجد في كافة المواقع بقدر الإمكان وفق ما تسمح به الأهداف.

ثالثاً: الدارس لأهداف الحركة الإسلامية وسلوكها في الكثير من البلاد العربية والإسلامية يستطيع أن يقدّر أنها ستكون حريصة على أن لا تخوض صراعاً مسلحاً مع السلطة الانتقالية. ولكن هذا الحرص سيكون محكوماً بسلوك هذه السلطة والتي يشك الاسلاميون في نواياها تجاههم وتجاه القيم الاسلامية. وقد تصل هذه الشكوك الى درجة أن البعض يرى أن سلطة الحكم الذاتي الانتقالي سيكون من أهدافها محاربة الصحوة الاسلامية والعمل على تحجيمها، والإساءة إليها، وقد تعمد إلى تقليد النظام التونسي في سلوكه غير الحضاري. وفي المقابل هناك من يرى أنّ هذه الشكوك مبالغ فيها. والجميع على قناعة بأنّ المصلحة العليا للشعب الفلسطيني تقتضي أن تبذل الجهود الصادقة لمنع تكرار تجربة الجزائر. وأستطيع أن أقدّر أنّ الأمر يتوقف بالدرجة الاولى على حكمة السلطة الانتقالية وقدرتها على ازالة الشكوك وإثبات حسن النوايا.

رابعاً: يتوقع أن تشكل الحركة الاسلامية المعارضة الرئيسة، وهذا سيؤدي الى الاحتكاك بالسلطة الانتقالية. وأرى أن هناك أكثر من مجال يمكن أن يشكل بؤر تفجر وفي المقابل يمكن ان تشكل هذه المجالات جسوراً للحوار وبناء الثقة ومن هذه المجالات:

أ- المؤسسات المختلفة كالمجالس البلدية والنقابات والغرف التجارية والجمعيات. ولا يبعد أن تسلك السلطة سلوكاً دكتاتورياً يؤدي إلى تصعيد التوتر بين الطرفين، أما السلوك الحضاري فأن من شأنه أن يزيل احتمالات التصعيد.

ب- المناهج الدراسية: حيث تنظر الحركة الإسلامية بريبة إلى مشاريع المناهج، وستبقى عينُها مفتوحة على المناهج الجديدة، ولا يستبعد أن يكون هناك فيتو إسرائيلي فيما يتعلق بالمناهج، وهذا أمر في غاية الخطورة من وجهة نظر الحركة السلامية.

ج- القوانين وعلى وجه الخصوص قانون الأحوال الشخصية: في الوقت الذي تعجز فيه السلطة عن تحقيق انجازات جوهرية قد تعمد إلى إلهاء الناس باثارة قضايا شكلية بعيداً عن الجوهر. وقد يصلح القانون وعلى وجه الخصوص قانون الاحوال الشخصية لتمرير مثل هذه القضايا الشكلية والعابثة مما يعزز شكوك الحركة الاسلامية تجاه السلطة الانتقالية ويؤدي الى اتساع الفجوة بين الطرفين.

د- الحجر على الصوت الإسلامي وعلى وجه الخصوص في نطاق المساجد: ففي

الوقت الذي تشعر فيه الحركة الإسلامية أنها لا تستطيع إبلاغ رسالتها إلى الناس، فستجد نفسها مرغمة على اقتحام الحواجز لتصل إلى غايتها، وإلا ستفقد مبرر وجودها.

هـ- الثقافة: في الوقت الذي تطرح فيه سلطة الحكم الذاتي ثقافةً مناهضةً لثقافة الأمة، فان مثل هذا النهج سيؤدي إلى حالة من التنافر تكون على حساب التفاعل المرجو لتحقيق نهضة حقيقية.

خامساً: على الرغم من أن الحركة الإسلامية ترفض الاتفاق فانني أعتقد بأنها ستجد نفسها غير معنية بافشاله عن طريق القوة، ولكنها ستكون معنيّة باقناع الجميع بأنه ناقص وغير كاف وغير عادل. وستجد نفسها مشغولة بمعالجة آثار الاتفاق السلبية على المستوى العربي والاسلامي. وستشعر بأن الاصطدام بالسلطة الانتقالية أمر لا يعنيها ولا يحقق أهدافاً بعيدة المدى.

وفي الختام أرى أن عوامل التوافق والانسجام في الشعب الفلسطيني هي عوامل سائدة، وأن عوامل الاختلاف والفرقة هي عوامل مُتنحيّة، ولكن يمكن لسلطة غير حكيمة أن تخلق أوضاعاً تقلب المعادلة. إلا أنني أعتقد أنّ حرص السلطة الانتقالية على نجاحها سيجعلها أكثر حكمة.

وشكراً

مستقبل المنظمة ودورها

في المرحلة الانتقالية

محمد الحلاج *

تتميز الأحداث التي تمر بها القضية الفلسطينية اليوم عن سلسلة الأحداث التي عصفت بها في العقود الماضية بأنها تأتي في إطار غير معهود، وأقصد بذلك انها تأتي هذه المرة ضمن عملية جارية لانهاء الصراع مع إسرائيل، بينما كانت الأحداث في الماضي تتوالى ضمن مسلسل الصراع معها. وأعتقد ان هذا هو سبب من أسباب الارتباك الذي تعاني منه حركتنا الوطنية اليوم. فالأحداث الأخيرة - وأقصد بذلك المفاوضات المباشرة التي تجرى مع إسرائيل منذ تشرين الأول ١٩٩١ بشكل عام واتفاق إعلان المبادىء الذي تم التوقيع عليه بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٣ بشكل أكثر تحديداً - تواجه حركتنا الوطنية بظروف وبمتطلبات غير مألوفة وفي الوقت ذاته تضع أمامها مشاكل وتحديات وفرص بعضها على الأقل جديد. وأعتقد أننا هذه المرة مطالبون بدرجة أعلى من المسؤولية لأننا نواجه تحديات أكبر أثراً على مستقبلنا الوطني. أقول ذلك لأن تحديات الماضي كانت تتطلب منا إحباط إرادة الخصم بينما تتطلب منا تحديات اليوم فرض إرادتنا عليه. وهذا يعني أن حركتنا الوطنية اليوم مطالبة بأن تلعب دوراً مزدوجاً: دور الثورة التي تكافح من أجل التحرر الوطني (فالمفاوضات لم تأت باتفاق بعد وإعلان المبادىء هو ليس معاهدة سلام) وفي الوقت ذاته دور السلطة الوطنية التي تبني مقومات الحياة العامة وتديرها. وهي مطالبة بالقيام بهذه المهمة وأرضنا ما زالت تئن تحت الاحتلال. وهي تجربة تكاد تكون فريدة بين تجارب الشعوب.

---

* يشغل حاليا منصب المدير التنفيذي للمركز الفلسطيني للدراسات السياسية في واشنطن. كان سابقا أستاذاً للعلوم السياسية في ولاية فلوريدا الأمريكية وفي الجامعة الأردنية وفي جامعة بيرزيت التي خدم فيها أيضا عميد لكلية الآداب ونائبا للرئيس للشؤون الأكاديمية، وكان مديرا لمجلس التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشارك في عضوية الوفد الفلسطيني للجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة حتى استقال في ربيع ١٩٩٣.

في مثل هذه الظروف لا مفر من التساؤل عن مستقبل المنظمة وعن الدور الملائم لها في المرحلة الانتقالية. فمن الواضح أن فعالية الحركة الوطنية تفرض تطويرها؛ لتجاري المتغيرات والمستجدات المحيطة بحياتنا الوطنية. وإلا فقدنا القدرة على التأثير على الأحداث المتسارعة وأصبحنا مرة أخرى أيتاماً على مأدبة اللئام، وما أكثرهم!

قبل أن أنتقل من هذه المقدمة العابرة الى موضوع المداخلة التي كلفت بها، لا بد من بعض الملاحظات التوضيحية.

أولاً: مهمتي التي كلفت بها لا تشمل التعليق على عملية المفاوضات بمجملها ولا على اتفاق اعلان المبادىء. لكن لكم حق الاطلاع على المفاهيم السياسية التي ينطلق منها رأيي في الموضوع الذي أعالجه. فقد كنت بين أقلية صغيرة في المجلس الوطني الفلسطيني امتنعت عن التصويت على قبول الشروط التي فرضت علينا للذهاب الى مدريد. لم أؤيد القبول لأنه كانت لدي تحفظات عديدة أهمها قناعتي بأن المفاوضات كما تم ترتيبها لا تستند الى مبدأ مقايضة الأرض بالسلام، ونبهت المجلس الوطني لذلك في مداخلة قصيرة قبل عملية التصويت. وتأكد ظني عندما أسقط الرئيس الأمريكي جورج بوش من خطابه في مدريد عبارة «الأرض مقابل السلام» واستبدلها بعبارة «المساومة الاقليمية» (Territorial compromise). وعند انتهاء لقاء مدريد بعثت للقيادة الفلسطينية تقريراً تحليلياً حول ما جرى هناك لفت النظر فيه الى هذا النهج في الموقف الأمريكي.

لكنني في الوقت ذاته لم أعارض الذهاب الى مدريد ولم أصوت ضده لعدم توفر أسلوب أفضل وظروف أحسن لمواجهة التسلط الاسرائيلي على أرضنا وشعبنا. وشاركت في المفاوضات كعضو في الوفد الفلسطيني إلى مجموعة اللاجئين في المفاوضات المتعددة إلى أن استقلت قبل سنة على أثر الابعاد الجماعي ورفض إسرائيل قرار مجلس الأمن الدولي بعودة المبعدين الفورية وبعد أن فشلنا في اقناع الحكومة الأمريكية بالعدول عن الصفقة التي أبرمتها مع إسرائيل بخصوص المبعدين، ولتوصلي أيضاً إلى قناعة أكدتها تجربتي القصيرة أن اسرائيل لم تتوصل بعد إلى قرار سياسي بالتصالح مع الشعب الفلسطيني والتعايش معه حتى ضمن التعريف الضيق الذي أصبح سائداً لحقوقه الوطنية.

ثانياً: أما بالنسبة لاتفاق إعلان المبادىء فاني اسايره لسببين: أولهما أنه اتفاق مرحلي محدود لا يحقق مطالبنا ولا يحرمنا من متابعتها، وثانيهما أن الاتفاق يضع في أيدينا فرصة كانت تحتكرها إسرائيل، وهي فرصة تغيير الواقع على الأرض. وهي فرصة إذا احسنا استغلالها لا بد وأن تفقد الاخرين قدرة التحكم في اعناقنا. وأنا اتفق بشكل

عام مع ما قاله أبو مازن أن الاتفاق «يحمل في بطنه الدولة الفلسطينية كما يحمل استمرار الاحتلال». ومستقبلنا ستحدده الطريقة التي نتعامل بها مع الاتفاق أكثر من نصوصه وبنوده. وهذا هو الذي يعطي السؤال عن مستقبل حركتنا الوطنية أهميته.

ثالثاً: أما الملاحظة الثالثة والأخيرة فهي أن الآراء التي سوف ابديها حول مستقبل المنظمة ودورها في المرحلة الانتقالية مستقاةٍ من تصور لما يجب أن يكون من أولوياتنا الوطنية في هذه المرحلة.

الأولويات الوطنية في المرحلة الانتقالية

لي هدف محدد ومحدود من التطرق لموضوع أولوياتنا في المرحلة الانتقالية، وهو الابتعاد عن المزاجية في طرحي حول مستقبل المنظمة ودورها، ولكي أحمي مداخلتي من تشويش المصلحة الشخصية أو الحزبية أو غيرها من المؤثرات التي كثيراً ما تجعلنا نخلط بين أهوائنا والصالح العام. أعتقد أن الاتفاق على الأولويات الوطنية هو المنطلق الأفضل للتعرف بدرجة أكثر من الموضوعية على ما تتطلبه المصلحة الوطنية من الحركة والقيادة الوطنية. أرى ان اهم أولوياتنا في المرحلة الانتقالية تشمل ما يلي دون تحديد لدرجات الأهمية بينها:

١. تحسين وتعزيز الوضع الفلسطيني التفاوضي:- شئنا أم أبينا، فمستقبلنا الوطني سوف تحكمه حصيلة المفاوضات إلى حد كبير وإلى وقت طويل. وبالتالي فان صيغة المنظمة وأساليب عملها يجب أن تمليها القدرة على تحقيق أكبر درجة ممكنة من المكاسب في العملية التفاوضية.

٢. الوحدة والتعبئة الوطنية:- لا أقصد بذلك، ولا أعتقد انه واقعي او مرغوب، أن نسعى الى مجتمع الحزب أو حتى التكتل الواحد. لكني أصر على أن تشمل أهدافنا الوطنية تضييق مجالات التنافس لدرجة تسمح بتماسك وطني معافى من احتمالات الاقتتال مهما اتسعت شقة الخلاف السياسي. وعلينا الالتزام بعهد وطني جوهره تحريم العنف في الخطاب السياسي وتجريمه، ليس من قبل السلطة فقط بل أهم من ذلك من قبل المجتمع.

٣. الديمقراطية والحريات العامة:- أود هنا التركيز على بعد واحد لهذا الموضوع ذي الأبعاد المتعددة. أقصد بذلك أن الديمقراطية والحريات المرتبطة بها نمط فكري وحضاري كما هي آلية للحكم، وهي التزام للمحكوم كما هي التزام للحاكم، فالحكم الديمقراطي والمعارضة الديمقراطية وجهان لعملة واحدة.

ويجب أن لا نغفل هذه الحقيقة ونحن نكافح من أجل الديمقراطية الفلسطينية.

٤. الكفاءة السياسية والادارية العالية:- أنا لست من هواة المجتمع التقنوقراطي ومع انني أفهم وأقدر أهمية العلم والتكنولوجيا، لكنني من أتباع غاندي الذي عد بين ما اعتبرها الآثام العظمى «معرفة بلا خلق» و «علم بلا إنسانية».

(knowledge without character and science without humanity)

ومع ذلك لا يمكن إنكار أهمية توظيف أرقى الكفاءات السياسية والادارية والعلمية في عملية البناء الوطني وذلك يتطلب إعادة بناء الثقة الجماهيرية التي بدونها لن تتمكن منظمة التحرير من حشد طاقات شعبنا وخبراته.

إن تفكيرنا حول مستقبل المنظمة ودورها في هذه المرحلة يجب أن ينطلق من ضرورة الملاءمة بين الحركة الوطنية وهذه الأولويات. وأخطر ما يمكن أن يحدث هو أن نخضع المسألة لاعتبارات غير الأولويات الوطنية مثل التناحر الحزبي والفئوي أو التنظير المجرد والبهلوانية الفكرية. الأولويات التي تفرزها المرحلة هي التي يجب أن تكون المعيار الذي نقيس به ما يصلح وما لا يصلح ونحن بصدد التعامل مع مسألة مستقبل الحركة الوطنية. من هذا المنطلق أطرح ما يلي من طروحات أعترف أنها أولية والغاية منها في الأساس أن تكون قاعدة للانطلاق منها وليس خطة متكاملة أناولها لكم للاهتداء بها. ولم يصل بي الغرور بعد، ولا أظن أنه سيصل بي أبداً لأفعل ذلك.

مستقبل المنظمة ودورها

والآن آتي لما لدي من أفكار وخواطر حول مستقبل المنظمة ودورها في المرحلة الانتقالية، أقدمها لكم بشكل رؤوس أقلام للتأكيد على أن هذه مداخلة لتشجيع الحوار ليس إلا.

نحن نعرف أن المرحلة الانتقالية هي في الحقيقة عدة مراحل: الاولى تنتهي بانتخاب مجلس الحكم الذاتي في الصيف المقبل، والثانية تبدأ بانتخاب المجلس وبدئه ممارسة صلاحياته المحدودة، والثالثة تبدأ عندما يتم اتفاق على القضايا التي أجلها إعلان المبادىء الى مرحلة المفاوضات النهائية وتنتهي بزوال الاحتلال. وأعتقد أن الصيغة الملائمة للحركة الوطنية لا بد وأن تتميز خلال هذه المراحل الثلاث لتعكس خصوصياتها. وهنا أريد أن أوجز ما سآتي عليه فأقول إن المرحلة الأولى، مرحلة ما قبل انتخاب المجلس يجب أن تكون مرحلة إسعاف المنظمة واصلاحها. أما المرحلة الثانية فيجب أن تكون مرحلة المشاركة في السلطة، والمرحلة الثالثة مرحلة ذوبان المنظمة في

الدولة المستقلة.

في المرحلة الأولية، أي إلى أن ينتخب المجلس ويبدأ بممارسة صلاحياته لا بد وأن تكون منظمة التحرير هي السلطة الوحيدة التي تشرف على عملية التفاوض وعلى تأسيس أجهزة الحكم المؤقتة وإدارتها في أي أرض فلسطينية تخضع للحكم الفلسطيني، إذ ليس هناك في هذه المرحلة بديل متفق عليه يحظى بما يقارب الشرعية الوطنية.

ولهذا السبب، أي لأن المنظمة ستظل تحتكر السلطة في المرحلة المبكرة السابقة لانتخاب المجلس، تتضاعف مسؤولية قيادة منظمة التحرير تجاه ضرورة تطويرها لضمان قدرتها على التعامل مع أولويات المرحلة، التي أبديت رأيي فيها سابقاً. وهذا يعني أنه في مرحلة استمرار انفراد المنظمة بالسلطة الرسمية، عليها أن تعكس بشكل أفضل الرأي العام وأن تمثل بشكل أدق الساحة السياسية. وعليها أيضاً أن تأخذ بالاعتبار، وهي ترسي مؤسسات الحكم الذاتي عاملاً جديداً في الحياة السياسية الفلسطينية وهو انفتاح المجال لأهل الأرض المحتلة للمشاركة الواسعة والعلنية في الحركة الوطنية من مؤسسات وتنظيمات وقيادات وقرارات.

باختصار أقول إنه حتى ولو أملت ظروف المرحلة استمرار انفراد المنظمة بالحكم في المرحلة السابقة لانتخابات المجلس - بل بسبب تلك الضرورة - يتوجب على المنظمة الاسراع باصلاح ما أفسده الدهر والذي نعيه ونعاني منه كلنا من طغيان الفردية في اتخاذ القرار وتهميش دور المجلس الوطني واستمرار خلله التمثيلي وغياب المراقبة والمحاسبة في كل المجالات وعلى كل المستويات، وغيرها من الآفات التي تنخر في جسد الحركة الوطنية.

إن هذه التحولات في تركيبة المنظمة وأساليب عملها مطلوبة لأسباب مبدئية كما هي ضرورية لحياتنا الوطنية، وهذه هي المرحلة - رضينا أم لم نرضَ - التي على أساسها سيحكم العدو والصديق على مصداقيتنا وأهليتنا للحركة والاستقلال. ولذلك فان أخطر غلطة يمكن أن ترتكبها قيادة المنظمة هي تأجيل النهوض بنفسها بحجة أن المرحلة عابرة وانتقالية وأن إعادة التنظيم سابق لأوانه.

لن يقف الزمن لينتظر دوران عجلتنا، ولن يمهلنا حتى لانتخابات المجلس. ونحن اليوم نفاوض على الانسحاب وانتشار القوات، ونحن اليوم نفاوض حول آلية الانتخابات وصلاحيات المجلس وتشكيل أجهزة القضاء والأمن وحول السلطات المالية والاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها من الأمور التي سترسم النمط الحياتي لشعبنا. ونحن نحاور العالم حول الالتفاف حولنا، ونحن مقدمون على إعادة تأهيل حياتنا الوطنية. وفعالية حركتنا الوطنية (وأقصد بذلك كفاءتها ونزاهتها وشرعيتها) ستؤثر على كل ذلك،

ولذلك أقول أن الوقت لاصلاحها والنهوض بها هو الآن الآن وليس غداً.

أما في المرحلة الثانية، التي تلي انتخابات مجلس الحكم الذاتي، والمقرر اجراؤها في موعد لا يتجاوز منتصف شهر تموز المقبل، فسينشأ وضع جديد يتطلب تحولات أخرى في تركيبة وأساليب العمل الوطني. وفي تلك المرحلة تحل المشاركة محل الانفراد بالسلطة الوطنية، وهو تحول يمليه ظهور جسم سياسي جديد يتمتع بشرعية جماهيرية ولا يجوز أن يفرض عليه وجود صوري وذلك لأسباب مبدئية وعملية أيضاً. فمن الناحية المبدئية لا يجوز الانتقاص من هيبة المجلس المنتخب أو صلاحياته أو تحجيمه دون مخالفة أهم المباديء الديمقراطية وهو المبدأ القائل ان الشعب منبع السلطة.

كذلك لا يجوز تحجيم المجلس المنتخب لأسباب عملية. فسيكون المجلس طيلة الفترة الانتقالية في صراع مع السلطة الاسرائيلية للمحافظة على صلاحياته وربما توسيعها لأن إعلان المباديء يجيز ذلك. وأرى أن المصلحة الوطنية تتطلب من المنظمة أن تدعم المجلس عبر علاقاتها الدولية ومواردها المادية لتعطيه المزيد من الشرعية والحيوية لا أن تكون قوة منافسة له.

وفي الوقت ذاته تظل المنظمة الاطار الأوسع للحركة الوطنية لأن مهامها لا تنتهي بقيام المجلس. ان اعلان المباديء لا يتناول الحق الوطني وقيام المجلس لا يغنينا عناء الاستمرار في الكفاح من أجل حقنا في القدس أو حق اللاجئين في العودة أو حقنا الوطني في تقرير المصير. فالقضية الفلسطينية أكبر من الحكم الذاتي في الضفة والقطاع وستظل قائمة بعد الانتخابات وبعد قيام المجلس ولا يجوز التفكير بأن المجلس يمكن أن يحل محل منظمة التحرير قبل الاستقلال. ويجب أن تكون العلاقة بين المجلس والمنظمة بعد تأسيس المجلس علاقة شراكة وتكامل بين جناحين للحركة الوطنية الواحدة.

وأرى أن العلاقة بين المجلس والمنظمة علاقة ديناميكية متحركة تبدأ بالمنظمة كالشريك الأكبر نتيجة لمحدودية صلاحيات المجلس في البداية ونتيجة لحجم ما أجل من المطالب الفلسطينية. وعلى المنظمة أن تقبل بأن تغذي المجلس من جسدها مع تنامي وتيرة الحكم الذاتي لأن هدف المنظمة يجب أن يكون الامتصاص التدريجي في جسد أجهزة الحكم الذاتي على الأرض الفلسطينية بخطى توازي اقتراب العملية التفاوضية من إنهاء الاحتلال وانتزاع حقنا بالاستقلال الوطني.

هنا أسارع بالقول أن تعثر العملية التفاوضية أو انحرافها عن غاية إنهاء الاحتلال تبطل مثل هذا الاحتمال وتدعو الى إعادة تنظيم المنظمة والحركة الوطنية كحركة تحرر

وطني كما بدأت لتواصل النضال بأساليب أخرى.

وفي النهاية أذكر قادتنا الذين قد يزعجهم ما يكمن وراء الأفق أن مصير حركات التحرر الوطني كان دائماً وسيظل دائماً التلاشي بين طيات انتصار الشعوب. وسيأتي يوم يكون فوز منظمة التحرير بذوبانها بل باختفائها، ونأمل أن يكون ذلك مثل اختفاء النجم عن الشروق.

الأنتخابات كأطار وآلية التعددية والوحدة الوطنية والديمقراطية

د٠ مناويل حساسيان *

مقدمة للفكر الديمقراطي في العصر الحديث:

أن الديمقراطية كأطار ووسيلة تعمل على حل مشاكل المجتمع الأنساني بشكل عملي وعقلاني بآن واحد. فالديمقراطية وسيلة من وسائل الحكم القريبة من الطبيعة البشرية والتي تتطلع الى بناء مجتمع مدني تسود فيه المساواة أمام الله والقانون. وهي وسيلة عقلانية لأنها لا تنطلق من منطلقات ميتافيزيقية بل من وحي التجربة ومن عقل الأنسان وأفرازات تجارب المجتمع. وتعتبر الديمقراطية أنسانية لأنها تحقق ذاتية الأنسان وحريته الطبيعية وتتطور مع فكر ورغبات البشر دون اللجوء الى العنف بل الأعتماد على العقلانية والحوار الهادي. والديمقراطية وسطية لأنها توازن أمرين معاً: أولاً: استيعاب الأفكار المختلفة بالحفاظ على حقوق الأقليات والأقرار بمبدأ التعددية وثانياً: تصبو الى تحقيق المساواة عن طريق العدل التوزيعي.(١)

ولا ينكر أن التطور التاريخي للأنسان بتشكيلاته الأجتماعية والأقتصادية قد زاد من وعي الأنسان وتطوره في جدلية العلاقات الأجتماعية في ظل العصر الرأسمالي والتكنولوجي لدى المجتمعات البشرية، كما لا ينكر في الوقت ذاته أن هذا التطور جذر وأرسى الطبقات الأجتماعية وتمايزها الطبقي القائم على تعددية أنماط التفكير وتوجهاتها في فلسفة حياتها، مما أدى بالنتيجة الى أختلاف منظورها وأفكارها السياسية في المجتمع الواحد وبالتالي أدى الى تفاقم التناقضات الفكرية والأجتماعية والأقتصادية والفلسفية المرتبطة بها جميعاً، وذلك من أجل تحديد مفهوم العدل التوزيعي والأجتماعي. ولإرساء قواعد العدالة الأجتماعية. حاولت الديمقراطية جادة في تشكيل ماهية جوهر ومضمون هذا المفهوم والذي يرتكز على العناصر الآتية:

أ- المساواة بين أبناء المجتمع الواحد في تكافؤ فرص الحياة.

ب- العدالة التوزيعية.

ج- والتضامن الأجتماعي.

---

* عميد كلية الاداب ومحاضر مادة السياسة والعلاقات العامة في جامعة بيت لحم، له العديد من الكتب والمقالات منها "المعارضة السياسية في الحركة الوطنية الفلسطينية".

فمن هذا التوجه، ينوه عالم الأجتماع سعد الدين أبراهيم بالعدالة الأجتماعية كمفهوم وممارسة، ويقول: "تستند لا على قيم التراحم، والشفقة والأحسان كقيم أخلاقية فقط، وأنما تستند على أعتبارات عملية، أهمها أن العدالة الأجتماعية هي ضمان للأستقرار والسلام في المجتمع، وضرورة لزيادة مشاركة أفراده في المسائل العامة، وممارسة الحقوق السياسية، وأنها في الأمد المتوسط والبعيد توفر للمجتمع فرص الأنطلاق والنمو دون هزات وأنتكاسات عنيفة". (٢)

ومن أهم أركان الفكر الديمقراطي هو الأنتخاب، وصندوق الأنتخاب الذي يحتكم أليه الناس لأختيار ممثليهم وقادتهم، فهو في واقع الحال، "ثورة سلمية تبقى على حركية وديناميه المجتمع مع أنتقال السلطة من فئة الى أخرى ومن نهج الى آخر دون الحاجة الى اللجوء الى العنف الجسدي. فالأصل مصلحة الجماعة وهذه لا تأتي ألا بتوأمة الأستقرار مع التغيير والتطور. والأستقرار لا يأتي ألا من خلال الشرعية، والشرعية لا تصبح حقيقة حياتية ألا اذا أقترنت بالتطور". (٣)

وترتكز الديمقراطية على مأسسة المجتمع بتثبيت القواعد الدستورية القانونية والتي تحد من سلطة السلطات التنفيذية وتعريف حقوق ووجبات البشر. لذا تلتزم الديمقراطية على قواعد عقلانية وأنماط معينة لا على كارزمية الأفراد. والبحث في موضوع الديمقراطية هو بحث في طبيعة الدولة، لأن المجتمع السياسي في جوهره منقسم الى حاكم ومحكوم. "والمطلوب التوازن بين السلطة والحرية وبين الواجبات والحقوق والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ومدى تعبير الاولى باعتبارها شكلاً مؤسسياً وقانونياً عن البنى والقوى في المجتمع، وبعبارة واحدة فان البحث في موضوع الديمقراطية". هو بحث في الشرعية الدولة وشرعية النظم السياسية والأجتماعية. (٤)

فالديمقراطية السياسية هي ضرورة وطنية، ذلك لأنه لا يوجد سوى طريقتين لتحقيق الوحدة الوطنية، أما عن طريق القوة - الجيش والعسكر أو عن طريق الأدارة الحرة، التي تمارس من خلال المؤسسات بصورة دستورية.

تزدهر الديمقراطيات حين يقوم على رعايتها مواطنون مستعدون لأستخدام حريتهم وذلك من خلال المشاركة في الأمور التي يتناولها النقاش العام، ومن خلال أنتخابهم ممثلين لهم يحاسبون على أعمالهم، يقبلون بضرورة التسامح والتوافق في الحياة في أن يكونوا أحراراً، غير أنهم يشاطرون أيضاً مسؤولية الأشتراك مع الآخرين في صياغة مستقبل يستمر في تبني القيم الأساسية للحرية وحكم الذات. ويمكن تقسيم الديمقراطيات الى فئتين أساسيتين:

أ- الديمقراطية المباشرة أي مشاركة المواطنين في أتخاذ القرارات العامة، إذ أنها

ليست عملية إلا في أطار مجموعة صغيرة من الناس.

ب- الديمقراطية التمثيلية: التي تقوم فيها الناس بانتخاب مسؤولين لإتخاذ القرارات السياسية وسن القوانين وأدارة البرامج والمشاريع التي تخدم مصلحة الناس. ولضمان الديمقراطية يجب أن تتوفر العناصر الأساسية للحكم الدستوري وهي حكم الأغلبية المقترن بضمانات لحقوق الأقليات والأفراد وحكم القانون.

ومن أركان الديمقراطية.

١- مبدأ سيادة الشعب.
٢- حكم الأغلبية وحقوق الأقلية.
٣- حكم قائم على أرض المحكومين.
٤- أنتخابات حرة ونزيهة.
٥- ضمان حقوق الأنسان الأساسية.
٦- المساواة أمام القانون.
٧- أتباع الأجراءات القانونية المعتددة.
٨- القيود الدستورية على الحكومة.
٩- التعددية الأجتماعية، الأقتصادية والسياسية.
١٠- قيم التسامح والواقعية والتعاون والتوافق والتراضي.

ومن حقوق الفرد في المجتمع السياسي الديمقراطي، وهي حقوق غير قابلة للتصرف:

١- حرية الكلام والتعبير.
٢- حرية الديانة والمعتقد.
٣- حرية الأجتماع وحق التمتع بالحماية المتساوية أمام القانون.

ومن حقوق الأنسان الأساسية:

١- حرية الكلام والتعبير والصحافة.
٢- حرية الديانة.
٣- حرية الأجتماع والأنتماء الى جمعيات ومنظمات.
٤- حق الحماية المتساوية من قبل القانون.
٥- الحق في تطبيق الأجراءات القانونية المتعمدة والمحاكمة العادلة. (٥)

والديمقراطية هي مجموعة قواعد وأجراءات دستورية تحدد كيفية عمل الحكومة في النظام السياسي الديمقراطي. والحكومة في هذا الأطار الديمقراطي هي مجرد عنصر تتفاعل مع عناصر أخرى في أطار النسيج الأجتماعي الذي يتألف من مؤسسات مختلفة ومتعددة وأحزاب وجمعيات ومنظمات. وهذا التنوع يعرف بالتعددية التي تقوم على فرضية بان هذه المجموعات والمؤسسات المنظمة في مجتمع ديمقراطي لا تعتمد على الحكومة في وجودها أو شرعيتها أو سلطتها. أذ تمثل هذه المجموعات مصالح أعضائها بطرق مختلفة وأساليب متعددة - عن طريق تأييد مرشحين في الأنتخابات، ومناقشة قضايا معينة ومحاولة التأثير على القرارات السياسية. وعبر هذه المنظمات، يمكن للأفراد أن يجدوا سبلاً لهم للمشاركة والمساهمة الفعلية والعملية في عمل الحكومة كما في شؤون مجتمعاتهم. (٢)

أهم عناصر ومقومات الديمقراطية:

تعد "الأنتخابات" أهم عناصر لافراز مؤسسة مركزية لحكومة تمثيلية ديمقراطية، لتستحوذ على رضى المحكومين، ويشترط لأجرائها وأحترام الجماهير لنتائجها توفر السمات التالية:

أن تكون تنافسية، شمولية، حاسمة، أي بمعنى أختيار صانعي القرار في الحكومة والتزام الأخيرة باحترام محاسبة وأنتقاد ممثلي الشعب بل والمواطنين بكافة أتجاهاتهم السياسية عن طريق الأعلان والنشر وطرح البدائل.

كما تفرض الديمقراطية عنصراً هاماً آخر يتمثل في تمتع التجمعات والأحزاب المعارضة ومرشحيها بحرية الكلام والأجتماع للأعراب عن أنتقاداتهم العلنية للحكومة، وحقهم في أستخدام كافة الوسائل الأعلامية لطرح برنامجهم الأنتخابي.

وتقتضي الديمقراطية الحقة تمتع المجموعات المستثناة كالعرقية (الأثنية) أو الدينية أو النسائية بحقوق المواطنة الكاملة ومن ضمنها حق الترشيح والأنتخاب وتولي المناصب العامة.

ففاية الأنتخابات تتمثل في أفراز قادة حقيقيين وليس مجرد شخصيات لشغل مراكز هامة وعامة بصيغة شكلية أو رمزية أو وجاهية.

وقد تقترن العملية الأنتخابية لإفراز ممثلين باستفتاء على أمور هامة ومصيرية وأساسية هي بحاجة مباشرة الى رأي جماهير الشعب لكي يفتلوا فيها.

كما لا يمكن أعتبار الأنتخابات مجرد معركة من أجل البقاء أنما هي معركة تنافسية من أجل الخدمة العامة، "فمن هذا التوجه يجب أن تكون روح الدستور ونظام

الأنتخابات مترجمة لقيم المجتمع المتكافل المتضامن، فيه تعطى الفرصة للأقلية بأن تصبح غالبية عبر نضالاتها وأقناعها للجماهير ببرامجها لإستقطابها لتأييدهم، فان أختلت هذه المعادلة تاهت خطى المجتمع وفقد تكامله مما يدفع بالمجموعات البشرية الى الأنشغال بالتصارع والصراعات الطبقية، الأمر الذي يوجد الثغرة التي تفسح المجال للعناصر الشوفينية بل والهدامة أن تتسلل عبرها، فتعمل على تمزيق كيان البلد، ونسيج المجتمع وتشتيت وحدته ووتدمير تطلعاته، وتعميق نتاقضاته بين مختلف عناصره وفئاته". (*)

هذا هو الجزء النظري لمفهوم وممارسة الديمقراطية بشكل عام، أما مفهوم الديمقراطية والتعددية على الساحة الفلسطينية فينبغي أن تحلل من خلال سياق الصورة العامة للسياسات العربية الحالية.

أن أهم ما يميز المجتمع العربي المعاصر وجود فجوة مفزعة وخطيرة بين الخيال والواقع. فبينما نجد الأوساط الحاكمة تنادي باستمرار ضرورة ارساء قواعد الوحدة العربية العريضة، ونشاهد طغيان العواطف في أوساط الجماهير العربية، فان مجتمعنا العربي لا يزال غير متجانس، فهو ذو تركيبة متلونة يعاني من أمراض كثيرة أهمها: التعصب الأقليمي، وقوة ونفوذ العلاقات التقليدية (الدينية، العرقية، وصلة القرابة والنسب) والتفرقة بين المدينة والريف، ومن الظروف القاهرة الأخرى (الأقتصادية، السياسية، والأجتماعية) والسبب الرئيس في تجزئة وضعف العالم العربي يعود الى وضع الأنفصام الحادث بين السلطة السياسية الحاكمة والمجتمع المدني العربي. ففي ظل أنفصام عرى هذه الروابط، فان القيادة السياسية تعمل بلا مسؤولية ودون حسيب أو رقيب، مما أدى الى أنحسار تطلعاتهم وأهدافهم المستقبلية وأقتصارها على مسألة البقاء فقط. وهنالك مشكلة أخرى يعاني منها العالم العربي والتي نشأت بفعل الأنفصام بين السلطة السياسية والمجتمع نفسه هي أزمة المشروعية السياسية، وان النقص الحاد في هذا المصدر السياسي، جعلها تتصف بالتقلب السياسي وعدم الثبات والتحول السريع في مواقفها واتباع أسلوب الحكم التوتاليتاري.

أن ما تقدم ذكره يثير بشكل كبير تساؤلات كثيرة عن أمكانية صياغة أجابات وحلول فيما يخص البناء السياسي والممارسة السياسية خصوصاً في وطننا العربي -

---

* د. مانويل حساسيان وطاهر النمري "هل توجد ديمقراطية فلسطينية حقاً؟ أم هي وهم وايهام ص ٢/٢٥/١/١٩٩٢ - ورقة لم تنشر.

وتبدو الصورة أمامنا متداخلة الى الحد الذي تربو فيه التساؤلات على الحلول والمقترحات، ومن أهمها:

أ- من الذي يأتي اولاً في الأهمية بالنسبة للبناء السياسي والأصلاح السياسي وتحديد النماذج الجديدة للمارسة السياسية، مثلاً التعددية أو الديمقراطية؟ وهو ما يجرنا الى ان الديمقراطية هي الأطار الأوسع الذي تدخل ضمنه ممارسة التعددية، في بلداننا لذلك يجب أن تهيء الجو الديمقراطي اولاً ثم نجعل مسألة التعددية والمشاركة الحزبية في وضع السياسات من بين ممارساتها. (٧)

ب- غياب المكتبة العربية والفلسطينية وادبياتها المتعلقة بالمفاهيم والممارسات الديمقراطية والفكر الديمقراطي العالمي وتجاربه البناءة، إضافة الى غياب الممارسة الحقيقية وبدرجات متفاوتة ولفترة طويلة، حيث أنحجبت القدرة على التمييز بين ما هو مناسب وممكن وبين غيره من الممارسات. دون ديمقراطية وتعبير ديمقراطي حر من خلال صحافة حرة وأحزاب متعددة وانتخابات ومؤسسات دستورية لا يمكن أحتواء مشكلة الطائفة والتعصب الديني ولا مشكلة الأقليات احتواء سليماً وصحيحاً. (٨)

ومفهوم التعددية السياسية ينظر اليه من زاوية الوظيفة والهدف منه هو المشاركة السياسية أو الديمقراطية، أو الشورى والأمر المعروف والنهي عن المنكر بالمفاهيم الأسلامية وللأسف، فان التعددية السائدة في الأطار العربي هي مجرد أطار شكلي يزين أبنية النظام السياسي دون أن ينعكس ذلك على الأطار الفكري فيه، وبالتالي في الأطار الحركي: في نجال السياسة مجرد "مكياج" يجمل نظام الحكومة به وجهه أمام عيون العالم الخارجي محاكاة لما لديه من تصور ديمقراطي يتجاوز الشكل الى المضمون، وايضا يجمل به وجهه أمام عيون الرعية أو الشعب لكسب شرعية متوهمة وليست حقيقية. (٩)

التعددية السياسية مفهوم يقصد به قواعد لممارسة العملية السياسية من قبل القائمين على السلطة، تضمن أمكانية تبادل الأدوار بين الأدارة الحاكمة والأدارة المعارضة سعياً نحو تحقيق أقصى ما هو ممكن من المشروع الوطني، وليس مجرد وهم جديد يمكن أن نشغل به وتهدر به أمكانات الأمة: أن الأمكانات الفكرية والأمكانات البشرية والأمكانات المادية الى جانب عنصر الزمن، هي الابعاد الأساسية للتضامن والأمن القومي العربي الأسلامي. (١٠)

أما على الصعيد الفلسطيني:

هل توجد ديمقراطية حقاً، أم هي وهم وأيهام؟

أن ديمقراطية اللفظ الذي نتغنى به شيء بينما دكتاتورية المضمون وأملاءات الأطر السياسية مع عدم وجود لحمة رابطة فكرية فيما بينها شيء آخر. أن أخطر ما يواجه أمكانية وجود ديمقراطية ليبرالية على الساحة الفلسطينية هو خضوع الشعب الفلسطيني لوهم الديمقراطية الزائف. ولكي تتوفر الديمقراطية الفلسطينية لابد من توفير أسسها كي تكفل للمجتمع الفلسطيني طريقة حياة اولاً ثم نظام حكم ثانياً.

وأبرز السمات التي وجب توفرها لتحقيق ذلك يكمن في:

١- وجود دستور فلسطيني للدولة الواعدة وتعترف مواده بالحقوق والحريات السياسية والمدنية للمواطن الفلسطيني، وحماية مؤسسات الدولة لها من أي أعتداء أو أعتداء السلطة الحاكمة عليها.

٢- تداول السلطة عن طريق الأنتخابات الدورية.

٣- وجود سلطات ثلاث تشريعية، تنفيذية وقضائية وأستقلال الأخيرة.

٤- مبدأ سيادة قانون الدولة والمساواة أمامه.

٥- حماية الأقلية في طغيان الأكثرية، وحماية المعارضة من السلطات الحاكمة.

٦- المشاركة الشعبية في وضع القرارات وذلك بترشيح الثقافة الديمقراطية.

٧- والأهم من كل ذلك هو وجود هياكل تنظيمية أقتصادية غير تابعة لترسيخ الفكر الديمقراطي.

فالتعددية السياسية السائدة في فلسطين، أتخذت شكل ظاهرات لادبيات انسانية غير ناضجة على المستوى الأجتماعي والثقافي، فهناك تضاربات وتناقضات تختلف فيها مذاهب القوى العلمانية والقومية والقبلية السياسية والعشائرية والطائفية، كلها تتحكم بمجتمعنا الفلسطيني بدرجات ومع ذلك ندعي بوجود ديمقراطية. أن الموقف المعرفي لدينا مفقود، بل معدوم، فان أنعدام هذا الموقف كيف يمكننا أن نوفق بين الفكر والممارسة الديمقراطة.

وهناك ادعاءات بان الديمقراطية الفلسطينية في الأرض المحتلة مثال يحتذى به، وكلنا يعلم أن أصحاب الفكر السلفي يعارضها، كما يعارضها الفكر الأشتراكي والتيار السياسي المركزي. وكيف يمكننا أن نتغنى بوجود ديمقراطية فلسطينية، وكلنا يعلم أن الديمقراطية بحاجة الى تنظيم سياسي، وتنظيم اجتماعي ومؤسسات تحميها.

- فالسلفيون التقليديون يؤمنون بالشورى وليس بالديمقراطية.
- والماركسيون كانت تقوم دعوتهم على مبدأ دكتاتورية البروليتاريا.

- والقوميون الناصريون يربطونها بالحركة السياسية والحرية الأجتماعية.
- والقوميون العلمانيون يرونها في الوحدة والأشتراكية.
- والقوميون التراثيون يرونها مزيجاً بين الأسلام والقومية، باعتبار الأسلام ديناً قومياً قبل أن يكون أممياً.
- والقوميون السوريون يرونها في الروابط الأجتماعية.
- والليبراليون المسيحيون يرونها في العلمانية.
- والأصوليون المسلمون السلفيون تستند بفكرهم فكرة "المستبد العادل".
- والمسلمون المعياريون المجددون يدعون للتوفيق بين الديمقراطية والشورى لتواكب أفكارهم روح العصر.

أن التيارات الفكرية السابقة، أعطت أنطباعاً بان المشكلة هي في العقل العربي ومنه العقل الفلسطيني، وهذه التيارات كونت في مجتمعنا الفلسطيني قوالب فكرية جاهزة، وذات ابعاد في غاية الخطورة، فكيف يمكن لمقومات الديمقراطية أن تحقق قيم الديمقراطية ومعانيها في مجتمع معطياته العقلية مصادرة أو معتقلة، فالديمقراطية الفلسطينية مع وجود الذهنية البطريكية خدعة كبرى، وخطابها السياسي المعارض تجري مقاومته بشتى الطرق. (١١)

لذا من المفروض علينا كفلسطينين أن نحسن حال البناء السياسي وذلك بضرورة الأصلاح الديمقراطي للمجتمع الفلسطيني ومؤسساته، مما يجعل المسألة الديمقراطية مرتبطة تماماً بمسألة الوحدة الوطنية.

السعي الحثيث نحو بناء المؤسسات السياسية الأجتماعية الثابتة، وهو نتاج طبيعي لاحترام المصالح الأجتماعية المختلفة لمجموع الفئات المشتركة في البنيان السياسي - الأجتماعي للوطن الفلسطيني.

الربط المتواصل بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الأجتماعية كالمساواة والتضامن الأجتماعي، أي الأخذ بمبدأ الديمقراطية السياسية التي تعنى الأعتراف بحقوق التنظيم السياسي والأجتماعي. وجميع هذه الخطوات تقود الى المشاركة الجماهيرية الفاعلة في الممارسة السياسية باشكال مختلفة من أجل صنع وأتخاذ القرارات الممثلة للأرادات الحقيقية لصانعيها. (١٢)

إن عنوان التغيير من أجل الممارسة الديمقراطية خلال الفترة الأنتقالية التي فرضتها ظروف ما بعد أنتهاء الحرب الباردة، وقبول الجانب الفلسطيني باسلوب الحلول المرحلية، فان النهج الذي توافق مع الكفاح المسلح سابقاً لا يتوامم اليوم مع مرحلة بناء

الدولة، وهذا يقتضي تطبيق المنهج الديمقراطي منذ بدأت عملية القبول بالحل السلمي على اساس سياسي، واولى مظاهر هذا النهج أعادة النظر في تركيبة هياكل م.ت.ف والغاء نظام الحصص (الكوتا) المعمول به تاريخياً، وتخفيف حدة التفرد باتخاذ القرارات المصيرية، وافراز قيادة جماعية تعيد لحمة الوحدة الوطنية الى أجلى مكوناتها لأنها الفيصل الحكم مرحلياً على الأقل لإعادة العمل الجماهيري الموحد.

وفي الختام، مع توفير فرصة جديدة لتحقيق السلام، والبدء بتطبيق السلطة الوطنية على الأرض الفلسطينية، فان هذا الأتفاق يضعنا أمام تحديات كبيرة في تأسيس وتطوير أدارة الدولة الفلسطينية. أن المرحلة الأنتقالية تعطي الشعب الفلسطيني وللمرة الأولى، الفرصة لترتيب أمور الحكم وفق أساليب ديمقراطية بشكل مباشر وبحرية أجراء أنتخابات عامة. فالأنتخابات خطوة حاسمة تجاه تأكيد حقوق الجماهير في أختيار ممثليهم وشكل النظام السياسي الذي يرغبون، الأمر الذي يلقي بظلاله على المنطقة والمسيرة الديمقراطية برمتها.

أن الشعب الفلسطيني وقيادته يواجهان عقبات ومصاعب جمة في المراحل الأولى لتأسيس كيانهم الجديد وأنشاء نظام أنتخابي حر ونزيه. ويتضمن نظام الأنتخابات تعريفاً لمفهوم الديمقراطية ضمن ثقافة وديانة وتقاليد الشعب الفلسطيني. والتحضير للأنتخابات يتطلب معرفة أحتياجات ورغبات الشعب، كذلك تعريف الشعب الفلسطيني بحقوقه وواجباته تجاه عملية الأنتخاب، ومن المصلحة العليا للشعب الفلسطيني. وتتطلب عملية الأنتخاب أحتياجات تقنية وتدريب العاملين في الأنتخابات ومراقبين للأنتخابات.

والسؤال هنا، ما هو نوع نظام الأنتخابات المطلوب تطبيقه؟ يجب أتخاذ قرار أولي يحدد نوع نظام الأنتخابات وذلك لنتمكن من تأسيس الأرضية القانونية لاجراء العملية الأنتخابية. أن عملية اتخاذ هذا القرار لا تتضمن الأختيار بين نظام التمثيل النسبي أو مبدأ الأغلبية فقط، ولكن النظر أيضاً في تنوعات محددة أخرى.

وباختصار:

أ- نظام الأغلبية:

يميل الى ابراز حكومة أكثر أستقراراً وأكثر فعالية مبنية على أساس التفويض والشعور بالمسؤولية بين جمهور الناخبين وممثليهم. ويؤدي الى تعميق أرتباط

---

* د. مناويل حساسيان والأستاذ طاهر هاشم النمري "وجهة نظر الرأي المستقبل في الحركة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة" ص١٠ - ص١٢/كانون الثاني/١٩٩٢. ورقة غير منشورة.

المواطنين بالحكومة المنتخبة وبرامجها. يرتبط نجاح الحملة الأنتخابية أرتباطاً مباشراً بالمرشح، أكثر من الأرتباط بالحزب السياسي. إن المبدأ الذي يخصص المقاعد حسب "الفائز يحوز على الكل" يشكل عائقاً للأحزاب الصغيرة الا في أماكن تركزهم الجغرافي.

ب- نظام التمثيل النسبي:

يميل الى شمولية المشاركة ويعطي أفضلية للتمثيل النيابي للقوى الصغيرة والمتفرقة. يعتمد نجاح الحملة الأنتخابية على قوة الحزب بدلاً من الشخصية أو القدرة الذاتية للمرشح المهني. أقل أحتمالاً باعطاء التفويض الواضح للحكومة أو الشعور بالمسؤولية تجاه المواطنين في الدوائر الأنتخابية.

ج- أنظمة مختلطة:

وهي التي يمكن أن تجمع بين مميزات النظامين السابقين.

والسؤال السياسي المطروح على الساحة الفلسطينية:

هل قيادة منظمة التحرير وعلى رأسها الرئيس ياسر عرفات معنية بانتخابات فلسطينية حرة ونزيهة؟ للأسف هناك شعارات وتوجهات من القيادة نحو عملية الأنتخابات ولكنها في الحقيقة غير ملموسة على أرض الواقع؟ والتحدي الكبير سيكون في المرحلة الأنتقالية، ولعل الجواب لهذا السؤال سيكمن في هذه المرحلة وعلى حد قول الشاعر الروسي الذي نال جائزة نوبل، جوزيف برودسكي "أن الرجل الحر لا يلوم الغير عندما يفشل".

وباختصار، أننا نحصل على نوع الحكم الذي نستحقه.

هوامش:

١- د. كامل صالح أبو جابر، "البعد السياسي - الأجتماعي للديمقراطية ومأزقنا الحضاري الآن" المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٥،٦ نيسان/ابريل ١٩٩٢، ص٧٥.

٢- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة)، د سعد الدين ابراهيم، "المسألة الأجتماعية بين التراث وتحديات العصر" مركز الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٤٨٥.

٣- أبو جابر، ص٧٥.

٤- د. حسن البزاز "البناء السياسي والديمقراطي: حال الأمة العربية".

٥- كتيب صادر عن وكالة الأعلام الأمريكية، المؤسسة الجمهورية الدولية، "ما هي الديمقراطية" ص٦، ١٩٩٣.

٦- نفس المصدر. *(مصدر أشارته في ص٤).

٧- د. البزاز، ص١٠١.

٨- نفس المصدر.

٩- د. عبد الخبير محمود عطا، "الحركة الأسلامية وقضية التعددية السياسية المواقف والمحددات والتحولات، أطار التحليل ورؤية التحليل ورؤية اولية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٥ و٦ نيسان/ابريل ١٩٩٢، ص١٠٤.

١٠- نفس المصدر.

١١- مقالة لم تنشر بعد للدكتور مناويل حساسيان والأستاذ طاهر النمري، "الديمقراطية الفلسطينية وهم وايهام". ص١٤ - ١٨. ٢٥/١/١٩٩٢.

١٢- د. البزاز ص١٠٢.

جلسة نقاش

د • ممدوح:- شيخ بسام. الا زلت معنا على التلفون؟.
الشيخ بسام جرار:- نعم لا زلت معكم.

د • ممدوح:- يعطيك العافية على التزامك ومشاركتك على سماعة الهاتف لمدة ساعتين. والأن نستكمل النقاش وأرجو ان تكون مداخلات سريعة واسئلة قصيرة موجهة للمتحدثين.

د • مصطفى البرغوثي:- باعتقادي واستناداً الى ما تم ذكره في هذه الحلقة من النقاش، والحلقة السابقة، اننا لا نستطيع الا ان نطرق الموضوع الرئيسي الذي يشغل بال الجميع وهو موضوع القيادة السياسية.
في موضوعة التنمية، دخلنا في التفاصيل دون ان نحدد بدقة الصورة العامة. والصورة العامة تعني ان نحدد اين يتم التنفيذ واين تتم المسائلة وكيف تتخذ القرارات الأساسية ومن يتخذها؟.

لفت نظري في المداخلة، انه مثلاً في موضوع الأسكان ليس هناك علاقة بين بيكدار وموضوع الأسكان. اذا كان على هذا المستوى، ليس هناك تنسيق، فمن يصنع القرارات؟.

لا نستطيع ان نصل الى تنمية حقيقية بدون نظام اولويات وطني نتفق عليه. بدون توفر مصداقية وعملية مسائلة. وبدون وضع معايير محددة.

اذن التحدي الرئيسي الأول الذي يواجهنا، كيف ستتكون مرجعية ومركز قرار دون مصداقية مهنية، وانا اسأل هل يمكن ان يتكون هذا المركز فلسطينياً الآن بدون انتخاب؟.
النقطة الثانية: اثار الدكتور الحلاج مسألة مهمة جداً وبأعتقادي أنه نجح في وضع يده على تحديد الواقع عما هو. وهو اننا سنواجه وضعاً تكون فيه نواة السلطة الوطنية موجودة على الأرض مع أستمرار الأحتلال.
اذن، هذه السلطة، حتى تحافظ على طاقتها الوطنية، فهي بحاجة الى أطار جبهوي جديد يقوم بقيادة المقاومة على الأرض، حتى نستطيع ان نصد الأسرائيليين،

الطريقة الوحيدة الممكنة هي نقد الأمر الواقع والمر.

وهذا باعتقادي لن يتحقق الا بالطوعية في المشاركة، وهذا أيضاً لن يحدث الا اذا كان هناك أصلاح جذري للقيادة السياسية ينهي مدة والى الأبد التفرد في اتخاذ القرارات.

النقطة الثالثة، لدينا هنا، كما هو واضح طاقات ديمقراطية عديدة. هنا وفي الخارج. كيف تترجم هذه الطاقات الى فعل وانا اقول ان هناك تحدياً كبيراً يواجهنا جميعاً كأناس ديمقراطيين.

وهذا التحدي، كيف نجذب اليه الأضواء؟ لماذا؟ لأن الأحتواء كان دائماً ألية لمنع التغيير في الحركة الوطنية الفلسطينية.

نحن بحاجة الى معركة او اطار ديمقراطي يفتح بوابة الأمل للشعب الفلسطيني ويخرجه من حالة الأحباط والشعور بالهزيمة ويقيه فعلاً من امكانية نشوء سلطة شمولية على هذه الأرض وشكراً.

د. محمد الحلاج:- اسئلة مهمة جداً والاجابة عليها صعبة وغير سهلة. ولهذا السبب، أثرت يا دكتور مصطفى موضوع الحركة الجبهوية حتى نواجه الوضع وتكون طوعية وهذا صعب.

صحيح انه صعب ولكنني أرى أنه ليس هناك مفر منه.

في العديد من الاحيان فان الأمور أسهل عندما لا يكون لديك خيار. انا في العديد من المرات وعندما أحاضر الأميركان أقول لهم نحن الفلسطينين حياتنا أسهل من باقي الشعوب. بعض النواحي أصعب وبعضها أسهل. لا يوجد لدينا خيار الا ان نناضل وهذه الشيء ذاته. اعادة تكوين الحركة الوطنية بحيث ان تشكل ضغطاً جماهيري. نوع من انواعاً الضغط الجماهيرياً واستمرار الضغط على متف بحيث ينشأ الجو السياسي، البيئة السياسية التي تفتح الطريق أمام الحركة الجبهوية الطوعية.

من النقاط التي ذكرتها بشكل عابر ولكنها مهمة جداً وأريد التركيز عليها، انه لسبب من الأسباب، نلوم في بعض المرات فئات المعارضة بأنهم عنيدون وغير عقلانيين وغير ملتزمين بميثاق وطني أو غيره. وأحياناً نحن نضطر الناس أن يتصرفوا بهذه الطريقة. ذُكر مثلاً أنه من شروط الحياة الديمقراطية أن يكون للاقلية فرصة أن تصبح الأكثرية في المستقبل.

في أي نظام سياسي في التاريخ، اذا فرضت على الأقلية ان تصبح أقلية دائمة، يتغير الوضع. بمعنى شيء محتوم. لا أحد يقبل أن يكون مكتوبٌ عليه ومحكوم عليه أن

يبقى أقلية دائمة.

ولهذا السبب قلت في مداخلتي ان أهم أولوياتنا الآن، حتى قبل الأنتخابات، انا أتحدث عن اليوم وغداً والأسبوع القادم، أصلاح الحركة الوطنية المتمثلة بمنظمة التحرير بحيث يتم تصليح الأمور والمشاكل التي تجعل من الصعب على بعض الناس والفئات أن يعملوا ضمن هذا الأطار. غير هذا لا يوجد لنا أي خيار.

اذا فشلنا بهذا فانه يعني أن لدينا مشكلة كبيرة. من ناحية تجنب عملية الأضواء، أرغب بقول شيء واحد. انا برأيي أن مجتمعنا في الأرض المحتلة في فلسطين، يوجد لديه أمكانيات أن يتجنب الأضواء أكثر من التجمعات الفلسطينية الموجودة في الخارج.

هنا يوجد مجتمع مدني. بمعنى، يوجد أناس لديهم أساليب لأكتساب الرزق ولا ينتظرون أن تأتي المنظمة وتبدأ بتوزيع الشيكات عليهم من أجل إعاشتهم.

يعني يوجد هنا طرق ، وأقول بصراحة، أنه عندما بدء بالتوقيع على أتفاق أعلان المبادىء في واشنطن أغتنمت فرصة أن أتكلم مع أحد الأخوة في الوفد، وقلت: "يجب أن لا تفكروا أنكم تستطيعون أن الذهاب الى الضفة الغربية كما ذهبتم الى تونس أو بيروت.

في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجتمع لا ينتظركم أن تأتوا لأطعامهم وتعطوهم شيكات. وبالتالي لا يمكنكم أن تحكموا في الضفة الغربية بالأساليب التي حكمتم بها بيروت أو تونس. انه وجود لمجتمع عامر، وهذا املي وعملية الأحتواء حتى اذا تمت، ستكون أصعب.

د. هشام أحمد:- أود أن أثني أيضاً مثلما فعل د. الحلاج على جودة الدراسات التي قدمت في هذا المؤتمر. لدي سؤالان واحد لفضيلة الشيخ بسام جرار والآخر للأستاذ محمد الحلاج.

سؤالي الأول، بدا واضحاً من خلال الكلمة التي قدمتها أن لديكم شكوى فيما يتعلق بمسلكيات السلطة الوطنية الفلسطينية بعد أنتخابات الحكم الذاتي. أيضاً قلتم أنكم الوطنية الفلسطينية. وأيضاً أكدتم أنكم لا تشعرون بالأطمئنان التام أن السلطة الوطنية قد لا تدخل في صدام مع الحركات الأسلامية.

سؤالي هو لديكم أستعدادات معينة لمثل الأحتمال الذي طرحتموه؟ وما هي طبيعة هذه الأستعدادات. أن وجدت؟ وما هي خطتكم لإحباط أي محاولة لصدام فلسطيني فلسطيني؟

سؤالي للدكتور محمد الحلاج هو، بدا أيضاً واضحاً من خلال الكلمة والورقة التي قدمتها أن لديك تصوراً، في تقديري المتواضع، رائعاً للتعامل مع المرحلة السياسية

المستقبلية، وأوصي بقوة كشخص عادي من مخيم فلسطيني، باعتماد التوصيات أو التصورات التي طرحتها والتعامل معها بكل ما في الجدية من معنى. ولكن سؤالي هو، كدارس فعلاً في الأمور السياسية والأستراتيجية، مفترض جدلاً أنه تم أعتماد كل ما طرحته من التصورات. في المفاهيم التقليدية الكلاسيكية للقوى والأمن القومي، كان التسلح العسكري والأستراتيجي هو الحامي الرئيسي للدفاع والمحافظة على مثل هذه التصورات. في المفاهيم الجديدة، خاصة بعد أنهيار الأتحاد السوفياتي، فأن مفهوم القوى والأمن القومي يتمركز حول قدرات أي مجتمع الأقتصادية بالدرجة الأولى. في تصورك ماذا يجب أن تكون طبيعة هذه الحماية لمثل هذه التصورات؟ شكراً.

الشيخ بسام جرار:- السلام عليكم. أخي. في الحقيقة أنه وفي البداية عندما أتكلم، لا أتكلم بأسم تنظيم معين أطلاقاً. وأنما بحكم أدراكي لواقع الحركة الأسلامية بشكل عام قمت بالحديث.

الملحوظ أن الحركة الأسلامية، وأقصد بشكل عام، تحاول - من الآن، وطبعاً من الأن، كلام غير دقيق كثيراً، لأنه منذ زمن طويل - أن تثقف أبناءها بنوع من التثقيف اذ يوجد الآن قناعات عند كافة أفراد الصحوة الأسلامية بأنه ليس من المصلحة أطلاقاً الصدام الداخلي، وأقصد ليس فقط في فلسطين بل نجد هذا من خلال تجربة تاريخية هناك أكثر من حكومة قامت بضرت حركات أسلامية و تحملت هذه الحركات الضربات ولم ترفع السلاح في وجهها.

طبعاً، هناك أمثلة أخرى شذت هنا وهناك، لكن الواقع الفلسطيني أكثر حساسية، لذلك كما قلت اولاً، تسأل عن الضمانات، وانا أقول التوعية والتثقيف مستمر في الواقع. الأن مستمرة لكن جذورها بعيدة في الماضي.

مسألة ثانية، التجربة دلت على أن الحركة الأسلامية كانت أحياناً تفضل أن تتلقى الضربات القاسمة ولا ترفع السلاح في وجه الحكومة لأنها ترى أن الشعب يقف مع هذه الحكومة بطريقة أو باخرى، فتكتشف بأن الشعب لم ينضج النضج الكافي ليستوعب واقع أن تقوم الحركة الأسلامية بهذا الرد، لذلك كانت تفضل أن تتلقى الضربة، السجون، القتل، الأعدامات ولا ترد على هذا.

المسألة كما قلت لك محكومة بمصلحة الشعب في اي بلد كان.

الآن نحاول أن نعتمد على وعي الجماهير بشكل عام، ان نقف ضد كل من يحاول أن يبطش أو يورط الأمة في حرب داخلية.

والحقيقة أن وجود قيادات واعية في البلد له دور في مثل هذا، لكن بعض

الحكومات أحياناً تورطت بتغييب القيادات الواعية مما أدى الى أنه تصعيد العنف. لاحظ مثلاً تجربة الجزائر. غيبت القيادات في داخل السجون، لذلك لم يجدوا أحداً يمكن أن يحاورهم.

حاولوا محاورته داخل السجن لكن هذا الحوار غير مقبول. ما أريد قوله هو ما أشعره شخصياً من خلال حواري مع أفراد الحركة الأسلامية هنا وهناك ألاحظ أن هناك تثقيفاً مكثفاً يفهم كل فرد أنه ليس من المصلحة أن نحترب داخلياً أطلاقاً، ومن غير عن أهدافنا بأن نتورط في حروب داخلية ليس فيها أطلاقاً مصلحة، خصوصاً أن الشعب الفلسطيني من أصله مظلوم، ويعاني ولا يجوز أن نزيد معاناته. لكن كما قلت، ويمكن أحياناً أن يبذل الأنسان جهوداً جبارة مثل هذا لكن قد تكون هناك قيادات تخطط عن سابق أصدار، احرار وسيكون صعوبة في ضبط الأمور، ودائماً نجد متحمسين، أو ممن لا يستوعبون، الحركة الأسلامية تتميز بحالة أنضباط الى درجة كبيرة كما هو ملاحظ.

لا أدري بهذه الأجابة السريعة أذا كنت قد أجبت على سؤالك أم أنك كنت تقصد أحداً آخر.

د• ممدوح العكر:- في الحقيقة ان الموضوع فتح مجالاً حول آليات التعامل ما بين القوى الأسلامية والقوى الوطنية الأخرى. ولكن للأسف الشديد ضيق الوقت يمنع النقاش في هذا الموضوع.

د• حيدر عبد الشافي:- انا لا أدري اذا كانت مداخلتي ستخرج عن المزاج الذي ساد هنا في الفترة الحالية. انا أرغب أن نصب الحديث عن الديمقراطية وعن الحركات وعن التحديات الناتجة عن وجود سلطة وطنية وكل هذه الأمور وكأننا نسينا أننا ما زلنا أمام أحتلال وان العملية التفاوضية الجارية الأن هي عملية في غاية الأهمية.

الأتفاق بحد ذاته، قيدنا الى حدود كبيرة. ولا نريد مزيداً من القيود في مفاوضات قائمة الأن. البارحة تحدث الأسرائيلي غازيت، وأوضح لنا تماماً ماذا تريد أسرائيل. ماذا يمكن أن تعطي وماذا يمكن أن ننتظر. وأعيد هنا وأقول. أن غازيت قال، هناك، نتيجة هذه المفاوضات الجارية ثلاث أحتمالات.

الاحتمال الاول: أن تحتفظ أسرائيل بكل المناطق المحتلة. ويكون مالنا هو فقط حكم ذاتي محدود.

الاحتمال الثاني: أن تكون لنا دولة مستقلة ليس بالضرورة، هذا مفتوح، يكون أو لا يكون ولكن ليس في كل المناطق المحتلة وقال عن المستوطنات الأسرائيلية، في هذه المناطق

التي سنحصل فيها على أستقلال، أما أن تختار أن تفكك نفسها وتنتقل الى أسرائيل أو تبقى كمستوطنات أسرائيلية في ظل الحكم الفلسطيني.

وقال أيضاً أسرائيل تصر أن تحتفظ باجزاء هي حددتها لنفسها من المناطق المحتلة.

لم يقل بالذات لكن أفهم أنه يقصد القدس، ربما تجمع مستوطنات كفار عتصيون ومستوطنات الأغوار. هذا هو الموقف الأسرائيلي. فلا بد أن نأخذ بعين الأعتبار وأزاء المفاوضات الجارية الأن. ولكنني أعتقد أنه لا ينفض هذا المؤتمر دون توجيه طلب أو الأعراب عن رأي في ماهية هذه المفاوضات التي تتجاهل حقيقة أن أسرائيل ماضية في أقامة المستوطنات. ماذا ننتظر، في نظري أن هذه قضية في غاية الأهمية ويجب أن يصدر عن هذا المؤتمر كلمة تتطرق الى هذا الموضوع، نوجهها الى القيادة أو لا أدري ماذا ترون في هذا الشأن. وشكراً.

د٠ ممدوح العكر:- الأجابة على سؤالك سيقدمها د٠ رجا شحادة من خلال توصيات اللجنة التحضيرية.

د٠ فتحيه نصرو:- مساء الخير. أحاول أن أكون موجزة جداً في مداخلتي. هذا المؤتمر تحديات المرحلة الأنتقالية للمجتمع الفلسطيني أعتقد أن كلمة أنتقالية، ننتقل من أين الى أين حتى نحدد التحديات. أنا شخصياً أميل الى الأعتقاد بأن أكبر تحدي يواجه الأنسان الفلسطيني في المرحلة الحالية هو كيف يصمد على هذه الأرض ويستمر نضاله ضد الأحتلال حتى ينتهي الأحتلال.

فالتحدي، والتفكير بطريقة فيها أزدواجية من ناحية نفسية Schezophrenia، أي نحن في طريقنا الى الدولة من جهة، نفكر أننا تحررنا، وأشار د٠ حيدر الى أهمية كوننا لازلنا تحت أحتلال، اذا أعتقدنا أننا نحن في حالة حكم ذاتي والواقع أنه نحن في حالة أحتلال وكان تفكيرنا بينهما، فقد يؤدي هذا النوع من التفكير الى حالة Schezophraniaسواءاً في الية مقاومة الأحتلال أو في الية تفكير للأستقلال.

أنا في رأيي أوصي بأن تقوم البرامج للتنمية أو للتربية أو البرامج السياسية للتشديد على أساس أنهاء الأحتلال بكل الأساليب المتاحة ضمن أمكانيات هذا الشعب الأعزل. هذا أولا.

ثانياً:- التحدي الثاني كيف نستطيع أن نتجاوز الخوف من السلطة القادمة لنلتف حول سلطة وطنية مركزية لأنه بدون وجود سلطة وطنية مركزية نحن نعمل على أنجازها

بالشكل اللائق، من غير الممكن ان يكون لهذا الشعب وحدة برامج مع الأهتمام بالتعددية أثناء المحافظة على السلطة الوطنية. أخشى وأحذر من أن الأستمرار في النقد والنقد المستمر، حول القيادة الفلسطينية قد يؤدي الى وضع الأنسان الفلسطيني في حالة نفسيه أنه جاس البعبع، السلطة القمعية، السلطة الغير قادرة على انجاح المستقبل وبالتالي أن يختار الأنجاز الفلسطيني الرئيسي وهو م٠ت٠ف التي وان أخطأت بامكاننا بالتفافنا حولها وأعطائها ما نريد من فكر وان نستمر بصبر وتروي أن ننقذ هذا المطلب لأنني أخشى من أن يكون كل مرحلة الحل السلمي الهدف منها القضاء والأجهاز على الحركة الوطنية وبالتالي خوف الأنسان غير المنظم من المرحلة القادمة بأن يهاجر. وهذا ما تريده أسرائيل، أن تفرغ الارض من أهلها. أرجو أن تسجل توصيتي باهتمام، ان الوحدة الوطنية لن تكون ألا من خلال فعاليات لتقديم برامج خدماتية لهذا المجتمع باقل ما يمكن من المغالاة في التنظير للخوف من المستقبل. شكراً.

كلمة اللجنة التحضيرية الختامية

رجا شحادة

جاء هذا المؤتمر بمبادرة مجموعة من المثقفين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لدراسة الواقع الجديد على ضوء اتفاقية اوسلو، ولتفعيل منبر للتفكير المشترك الخلاّق بالنسبة لموضوع الساعة وهو: كيف نتعامل مع الواقع الجديد لمواصلة الصراع لتحقيق الاهداف الوطنية.

وللاجابة على هذا السؤال رأت اللجنة ان تختار تلك الموضوعات التي من شأنها أن تساهم في توضيح معالم هذا الواقع الجديد كما حاولت ان تعي الاهتمام الاكبر ليس لعوارض المشكلات التي نواجهها ولكن لاسبابها ايضاً.

وقد اتضح من كثير من الاوراق والنقاشات التي قدمت أن من اهم الاسباب لتردي الاوضاع الفلسطينية هو غياب الديمقراطية في المجالات المتعددة من الحياة الفلسطينية المصيرية السياسية والعامة.

وكما اتضح فيما عرض من خلال الاوراق التي قدمت، فان غياب النهج الديمقراطي هو عنوان عام وهنالك عناوين كثيرة أخرى تقع تحت آطار هذا العنوان الكبير. سعى المؤتمر للتطرق اليها، بما في ذلك الحاجة الحيوية لانعكاس مقومات الحياة الديمقراطية في بنود اي نظام اساسي للسلطة الوطنية المقبلة ولأية قوانين تنبثق عنه. إلا أن ما شعره كثير من المشاركين هنا هو ان ما تم هنا كان مجرد بداية. فتحليل الواقع يسبق اية محاولة للتأثير عليه اما ترجمة الافكار التي طرحت هنا الى مسارات عمل فيحتاج الى جهد اضافي كبير. ولتحقيق ذلك فان اللجنة التحضيرية ستقوم بنشر الاوراق التي قدمت في كتاب كما ستتابع العمل من خلال سلسلة من المؤتمرات تتناول مختلف الموضوعات التي برزت هنا لمناقشتها من خلال هذا المنبر الديمقراطي للوصول الى توصيات عملية واجرائية محددة وما احوجنا الى مثل ذلك المنبر. وتحقيقاً لذلك فان اللجنة التحضيرية ترحب بافكار المشاركين سواء بالنسبة لتقييم المؤتمر الاول هذا او بالنسبة لافكاركم للنشاطات المستقبلية وذلك عن طريق الاتصال بمركز القدس

للاعلام والاتصال او اي من اعضاء اللجنة التحضيرية.

وأخيراً ترى اللجنة ان تشكر الجهود الكبيرة التي قام بها العاملون في مركز القدس للاعلام والاتصال J.M.C.C والتي يشهد الجميع انها كانت على اعلى مستوى من الجدارة والاتقان وسهلت عملنا جميعاً.

كذلك فاننا نشكر العاملين في فندق الامبسدور للخدمة الممتازة التي قدموها لنا اثناء فترة عملنا هنا.

واخيراً شكراً لكم جيمعاً لحضوركم ومشاركتكم الفعّالة.

ملاحق

مشروع النظام الاساسي للسلطة
الوطنية في المرحلة الانتقالية

اعلان مباديء لترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية

النص الكامل لوثيقة اتفاق القاهرة

مشروع النظام الاساسي للسلطة الوطنية في المرحلة الانتقالية

الفصل الاول
أحكام عامة

مادة ١: الشعب الفلسطيني مصدر السلطات، ويمارسها في المرحلة الانتقالية عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على الوجه المبين في هذا النظام.

مادة ٢: نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي برلماني يعتمد على التعددية الحزبية ومراعاة الأغلبية لحقوق ومصالح الاقلية واحترام الاقلية لقرار الاغلبية.

مادة ٣: اللغة العربية الرسمية لفلسطين، ولا يحول ذلك دون استعمال اية لغة أخرى في الاحوال التي يحددها القانون.

مادة ٤: يكون علم فلسطين بالألوان والمقاييس الآتية:

طوله ضعف عرضه ويقسم أفقياً الى ثلاث قطع متساوية متوازية، العليا منها سوداء، والوسطى بيضاء، والسفلى خضراء، يوضع عليها من ناحية السارية مثلث أحمر قائم قاعدة مساوية لعرض العلم وارتفاعه مساوٍ لنصف طوله.

الفصل الثاني
السلطة التشريعية

مادة ٥: يمارس مجلس السلطة الوطنية المنشأه بهذا النظام السلطة التشريعية في المرحلة الانتقالية وذلك الى ان يتم انتخاب المجلس التشريعي. عندئذٍ يتولى المجلس التشريعي السلطة التشريعية.

الفصل الثالث
السلطة التنفيذية
اولا: الرئيس

مادة ٦: يكون رئيس اللجنة التنفيذية هو رأس السلطة الوطنية ويمارس الاختصاصات المقررة له في النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وقرارات المجلسين الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية فضلاً عن الاختصاصات المقررة في هذا النظام.

مادة ٧: يؤدي الرئيس قبل مباشرة مهامه اليمين التالية امام اللجنة التنفيذية:

"اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للوطن ومقدساته وتراثه القومي وان احافظ على القانون وان اخدم الشعب الفلسطيني واقوم بالواجبات الموكولة إلي بأمانه وفقاً للقانون دون محاباة او وجل".

مادة ٨: مدة الرئاسة خمس سنوات، ولا يجوز للشخص الواحد ان يتولى الرئاسة لاكثر من فترتين متتاليتين، وتنتهي الفترة الاولى للرئيس الاول بانتهاء المرحلة الانتقالية.

مادة ٩: يتولى الرئاسة رئيس المجلس الوطني عند وفاة الرئيس وذلك الى ان يتم انتخاب رئيس جديد وفقاً للمادة ٦ من هذا النظام، على ان يجري ذلك خلال ستين يوماً على الاكثر من تاريخ الوفاة.

مادة ١٠: الرئيس هو القائد الاعلى للقوات الفلسطينية.

مادة ١١: يصدر الرئيس القوانين بعد اقرارها من السلطة التشريعية وتوقيعها منه.

مادة ١٢: للرئيس حق العفو وتخفيض العقوبة، واما العفو العام فيقرر بقانون خاص.

مادة ١٣: لا ينفذ حكم الاعدام الا بعد تصديق الرئيس عليه، وكل حكم من هذا القبيل يعرضه عليه الوزير الاول مع بيان رأيه فيه.

مادة ١٤: يمارس الرئيس صلاحياته بأوامر ومراسيم يصدرها، حسب القانون والانظمة المرعية.

ثانياً: مجلس (حكومة) السلطة الوطنية

مادة ١٥: ١- ينشأ بهذا القانون مجلس يسمى "مجلس السلطة الوطنية" تتولى اللجنة التنفيذية تعيينه وتكون مرجعه في الامور الداخلة في اختصاصه.

٢- يستمر المجلس في ممارسة اختصاصاته بعد الانتخابات الاولى الى ان تشكل حكومة وفقاً للأوضاع التي تقرر في هذا الخصوص ويتم تعديل هذا النظام على هذا الأساس.

مادة ١٦: يتولى المجلس (الحكومة) بوجه عام مسؤولية حكم وادارة شؤون البلاد.

مادة ١٧: ١- يتكون المجلس من وزير اول وعدد من (الوزراء) حسب مقتضيات المصلحة العامة، ويحدد قرار التعيين (الوزارة) التي يكون كل (وزير) مسؤولا عنها.

٢- ويجوز ان يعهد للوزير الواحد بوزارة واحدة او اكثر حسبما يذكر في قرار التعيين.

٣- ويتولى الرئيس مهام الوزير الأول إلى ان تشكل حكومة بعد الانتخابات وفقاً لأحكام المادة ١٥ (٢) من هذا النظام.

مادة ١٨: على الوزير الأول والوزراء قبل مباشرتهم اعمالهم ان يؤدوا امام الرئيس اليمين المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا النظام.

مادة ١٩: لا يجوز للوزير الاول اي وزير من الوزراء ان يشتري او يستأجر شيئاً من املاك الحكومة ولو كان في المزاد العلني، او ان تكون له مصلحة مالية في اي عقد من العقود التي تبرمها الجهات الحكومية. كما لا يجوز له طوال مدة عضويته في المجلس ان يكون عضوا في مجلس ادارة اية شركة او ان يمارس التجارة او اية مهنة من المهن وان يتقاضى راتباً او أية مكافآت اخرى من اية شركة او مصدر آخر.

مادة ٢٠: الوزير الأول والوزراء مسؤولون مسؤولية مشتركة امام اللجنة التنفيذية عن السياسة العامة للبلاد في حدود اختصاصات المجلس وكل (وزير) مسؤول امامها عن أعمال (وزراته).

مادة ٢١: يتولى الوزير الاول توجيه اعمال المجلس والاشراف على تنفيذ قراراته ونشاطات (الوزرات) المختلفة وممارستها لاختصاصاتها وتنفيذ السياسة التي يقرها المجلس، فضلاً عن الاختصاصات التي يعهد له بها القانون.

مادة ٢٢: تعين اختصاصات الوزارات بأنظمة يضعها المجلس ويصدق عليها الرئيس.

مادة ٢٣: تنشأ وزارة للشؤون القانونية برئاسة وزير يطلق عليه "النائب العام" وبشرط فيمن يعين

هذا المنصب الا تقل خبرته القانونية عن عشرين سنة. ويكون النائب العام هو المستشار القانوني الرئيسي للحكومة، ويتولى مراقبة دستورية الاجراءات والقرارات الحكومية وتمشيها مع القانون فضلاً عن الاختصاصات الاخرى التي قد يعهد له بها القانون وله ان يحل للمحكمة الدستورية ما يرى ضرورة احالته للفصل في دستوريته.

مادة ٢٤: ١- يكون كل وزير رئيسا لوزارته ومسؤولا عن ادارة جميع الشؤون المتعلقة بها.

٢- يتصرف رئيس المجلس بما هو ضمن صلاحياته واختصاصه ويحيل المسائل الأخرى على المجلس لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

مادة ٢٥: يختص المجلس بما يلي وذلك دون تقييد لاحكام المادة ١٦ من هذا النظام:

١- وضع السياسة العامة في حدود الاختصاصات المكلف بها المجلس في ضوء ما يعرضه اعضاؤه.

٢- تنفيذ السياسة العامة التي تضعها الجهات الفلسطينية المختصة.

٣- وضع واقرار الميزانية العامة.

٤- الاشراف على الجهاز الاداري.

٥- متابعة تنفيذ القوانين وضمان الالتزام باحكامها.

٦- متابعة اداء الوزارات وسائر وحدات الجهاز الاداري لواجباتها واختصاصاتها والتنسيق فيما بينها.

٧- مناقشة اقتراحات الوزارات المختلفة وسياساتها في مجال تنفيذ اختصاصاتها.

٨- اية اختصاصات اخرى يعهد بها هذا النظام او اي قانون آخر للمجلس بما في ذلك السلطة التشريعية على الوجه المبين في المادة ٥ من هذا النظام.

مادة ٢٦: ينعقد المجلس بشكل منتظم بدعوة من الرئيس او الوزير الاول، ويكون الاجتماع صحيحا بحضور اغلبية اعضائه، ويوقع الوزير الاول والوزراء قرارات المجلس (الحكومة) وينفذها كل منهم في حدود اختصاصه. ويرأس الاجتماع الرئيس ان كان حاضراً، والا تولى الرئاسة الوزير الاول.

مادة ٢٧: يكون للمجلس أمين عام ينظم أمور اجتماعاته ويعد جدول أعماله ومحاضر جلساته ويتابع تنفيذ قراراته ويحفظ أوراقه وملفاته.

ويعين الأمين العام بقرار من المجلس، ويمارس أعماله وفقاً للتعليمات التي تصدر له من المجلس او من رئيسه، حسب الاحوال.

ويحضر الامين العام اجتماعات المجلس، ولا يشارك في المداولات الا اذ طلب منه ذلك، ولا يكون له الحق في التصويت.

مادة ٢٨: يمارس كل وزير السلطات والصلاحيات التالية ضمن دائرته وزارته:

١- اقتراح السياسة العامة لوزارته والاشراف على تنفيذها بعد اقرارها.

٢- الاشراف على سير العمل في وزارته، واصدار التعليمات اللازمة لذلك.

٣- تنفيذ الميزانية العامة ضمن الاعتمادات المقررة لوزارته.

٤- اقتراح القوانين الخاصة بوزارته.

٥- تحويل بعد صلاحياته لوكيل (الوزارة)، او رؤساء الاقسام او كبار موظفي (الوزارة)، حسب الحاجة.

٦- اية صلاحيات او سلطات اخرى تحوله اياها القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاها.

مادة ٢٩: يكون لكل وزارة وكيل يعين بقرار من المجلس.

يتولى الوكيل ادارة شؤون الدائرة تحت اشراف رئيسها ووفقا لتوجيهاته، ويشرف بوجه خاص على الموظفين والعاملين في الوزارة وعلى اقسامها ويتابع تنفيذ السياسة والمخططات المعتمدة لها.

ويمارس الوكيل فضلا عن ذلك السلطات والاختصاصات التي يفرضها له الوزير المختص وفقا لاحكام المادة ٢٨ (٥) من هذا النظام.

مادة ٣٠: يتكون ديوان عام كل وزارة من الوزير ومكتبه ووكيل الوزارة والأقسام المقررة بالهيكل التنظيمي لديوان عام الوزارة. وتتبع هذه الاقسام وكيل الوزارة مباشرة. ويتعين ان يضم الديوان العام لكل دائرة اقساماً ادارية مركزية للشؤون المالية والادارية وللشؤون القانونية عند الاقتضاء، وتقوم هذه الوحدات المركزية بخدمة ديوان عام الوزارة بأكمله والمجالس والمؤسسات المتخصصة الملحقة بالوزارة.

مادة ٣١: يكون انشاء الاقسام في كل وزارة بقرار من الوزير المختص وفي حدود الميزانية المخصصة لوزارته، ويكون الغاؤها بقرار منه. ويحدد قرار الانشاء الاختصاصات العائدة للقسم.

مادة ٣٢: على كل وزير ان يقدم الى المجلس تقارير تفصيلية عن نشاطاته وزارته وسياساتها وخططها ومنجزاتها مقارنة بالأهداف المحددة للوزارة في اطار الخطة العامة، وكذلك عن مقترحاتها وتوصياتها بشأن سياستها في المستقبل.

وتقدم هذه التقارير بشكل منتظم بحيث يكون المجلس (الحكومة) على اطلاع واف نشاطات وسياسات كل (وزارة).

مادة ٣٣: يكون تعيين الموظفين وشروط استخدامهم وفقا للقوانين السارية بشأنهم.

مادة ٣٤: يراعى في تقديم الخدمات الادارية وايصال الحقوق لأصحابها تبسيط الاجراءات وسرعة الانجاز مع اتقان الاداء، وذلك في حدود القانون والمصلحة العامة.

مادة ٣٥: على السلطة التنفيذية ان تتيح اوسع الفرص المشاركة المواطنين والاحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والتنظيمات الاخرى في مناقشة سياساتها، وذلك بالاعلان عن تلك السياسات والتشاور مع تلك الهيئات.

مادة ٣٦: يمارس المجلس ورئيسه واعضاؤه السلطات والاختصاصات المقررة لأمثالهم في التشريعات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام، الى ان تعدل او تستبدل حسب الاحوال.

ثالثاً: قوات الأمن والشرطة

مادة ٣٧: أ- قوات الأمن والشرطة قوة نظامية، أسست لخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام، تؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق الحريات دون تحيز او تمييز. وعلى الجميع التعاون مع الشرطة ومساعدتها في اداء واجبتها.

ب- تنظم قوات الامن والشرطة بقانون.

رابعاً: المجالس والمؤسسات العامة

مادة ٣٨: تنشأ بقرارات من المجلس (الحكومة) مجالس ومؤسسات عامة متخصصة تعاون المجلس (الحكومة) في رسم السياسة العامة في مجالات النشاط العام، ويجوز ان تكون هذه المجالس ومؤسسات هيئات مستقلة ذات شخصية اعتبارية تمارس نشاطات محددة يعهد بها اليها في قرارات انشائها: وفي هذه الحالة يكون انشاؤها بقانون.

خامساً: الحكومة المحلية

مادة ٣٩: تنظم البلاد بقانون في وحدات ادارية محلية وبلديات تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ويكون لكل وحدة ادارية مجلس شعبي ينتخب انتخابات مباشرا على الوجه المبين في القانون.

ويحدد القانون اختصاصات الوحدات الادارية ومواردها المالية وعلاقتها بالسلطة المركزية ودورها في اعداد وتنفيذ خطط التنمية وفي الرقابة على اوجه النشاط المختلفة.

ويكون التقسيم على اساس عدد السكان وتجمعاتهم بقدر الامكان.

سادسا: احكام عامة

مادة ٤٠: لا يجوز لأي وحدة من وحدات الجهاز الاداري او لأي مسؤول بها ان يوقع التزاماً مالياً او يتعهد به الا في حدود التفويضات المنصوص عليها في القانون، ولا يعتد بأي تصرف مخالف لهذا الحكم.

مادة ٤١: لا يجوز لأي وحدة من وحدات الجهاز الاداري او لأي مسؤول بها ان يصدر قرارات او تعيينات او انظمة تتعارض مع التشريعات السارية، ولا يعتد بالقرارات أو التعليمات او الأنظمة التي تصدر بالمخالفة لها.

مادة ٤٢: يكون لكل وحدة من وحدات الجهاز الاداري ممارسة اختصاصاتها واداء واجباتها واصدار ما يكون لازما لهذا الغرض من قرارات او تعليمات او انظمة في حدود التفويضات المقررة لها قانونياً.

مادة ٤٣: يكون التعيين في الوظائف العامة والمجالس والمؤسسات المتخصصة على اساس الكفاءة والخبرة والقدرة على الاداء وفق مقتضيات طبيعة الوظيفة واختصاصات واهداف المجالس او المؤسسة.

مادة ٤٤: يستمر الموظفون الفلسطينيون الذين يتقاضون رواتبهم من الخزانة العامة في وظائفهم وتسري بشأنهم انظمة الخدمة المدنية المعمول بها الى أن تعدل او تستبدل تحسب الاصول.

سابعاً: المالية

مادة ٤٥: فرض الضرائب العامة والرسوم وتعديلها والغاؤها لا يكون الا بقانون، ولا يعفى احد من ادائها كلياً او بعضها في غير الاحوال المبينة في القانون.

مادة ٤٦: يبين القانون الاحكام الخاصة باعداد واقرار الموازنة العامة والتصرف في الاموال المرصودة

فيها.

مادة ٤٧: بين القانون الاحكام الخاصة بتحصيل الاموال العامة وباجراءات صرفها.

مادة ٤٨: تحدد بداية السنة المالية بقانون. اذا لم يتيسر اقرار قانون الموازنة العامة قبل ابتداء السنة المالية الجديدة، يستمر الانفاق باعتمادات شهرية بنسبة واحد من اثني عشر لكل شهر من موازنة السنة السابقة.

مادة ٤٩: جميع ما يقبض من الضرائب وغيرها من الواردات يجب ان يؤدي الى الخزانة العامة وان يدخل ضمن الموازنة، ولا يخصص اي جزء من اموال الخزانة العامة ولا ينفق لأي غرض مهما كان نوعه الا وفقاً للقانون.

مادة ٥٠: ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله، ويكون ملحقاً برئيس مجلس (حكومة) السلطة الوطنية، ويقوم الديوان بمعاونة الجهاز الاداري في رقابة تحصيل الايرادات العامة والانفاق منها في حدود الموازنة. ويقدم الديوان للمجلس (للحكومة) تقريراً سنوياً عن اعماله وملاحظاته وبيان المخالفات المالية المرتكبة، ان وجدت، والمسؤولية المترتبة عليها. وبعد قيام المجلس التشريعي، يصبح الديوان ملحقاً به واليه يقدم تقريره، فضلا عن تقديمه (لحكومة) مجلس السلطة الوطنية.

وينص القانون على حصانة رئيس الديوان ويمنحه الصلاحيات والسلطات اللازمة للنهوض بواجباته على الوجه الاكمل.

مادة ٥١: تعقد القروض العامة بقانون، ويجوز ابرام القرض او كفالته بقانون او في حدود الاعتمادات المقررة لهذا الغرض بقانون الموازنة.

مادة ٥٢: ينظم القانون الأحكام الخاصة بالمعارف.

الفصل الرابع
السلطة القضائية

١- القضاة

مادة ٥٣: القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون. ولا يجوز تنحيتهم من القضاء الا لأسباب التي يحددها القانون.

مادة ٥٤: يكون لفلسطين قاضي للقضاة، وبهذه الصفة يكون رئيسا للسلطة القضائية وللمحكمة العليا. ويعين قاضي القضاء برسوم من الرئيس ويشترط الا تقل خبرته القانونية عن عشرين سنة.

مادة ٥٥: ١- ينشأ بقانون مجلس أعلى للقضاء يتكون من قاضي القضاة رئيسا، ويكون أعضاؤه كلا من النائب العام وأقدم قضاة المحكمة العليا ورئيس محكمة الاستئناف وممثل لنقابة المحامين يختاره مجلس النقابة. ويتولى هذا المجلس مع وجه الخصوص اصدار التوصيات المتعلقة بتعين القضاة وترقيتهم وتنحيتهم على الوجه المبين في القانون.

٢- يكون تعيين القضاة وترقيتهم وتنحيتهم بمراسيم رئاسة بناء على توصيات المجلس الاعلى للقضاة.

٣- يحدد القانون الاحكام الخاصة بتعيين القضاة وتنحيتهم وترقيتهم وحصاناتهم وغير ذلك

من الأمور الخاصة بالنظام القضائي، وذلك مراعاة احكام الفقرتين السابقتين.

مادة ٥٦: تنشأ بقانون محكمة عليا تكون محكمة النقض في الأمور المدنية والجنائية ومحكمة للقضاة الاداري والدستوري. ويحدد القانون أنواع المحاكم الأخرى واختصاصاته واجراءات التقاضي امام جميع المحاكم، كما ينظم الفصل في الخصومات الادارية والدستورية. ولا يجوز تحصين أي قانون او قرار او عمل اداري من رقابة القضاة.

مادة ٥٧: ١- المحاكم مفتوحة للجميع، ومصونة من التدخل في شؤونها.

٢- جلسات المحاكم علنية، الا اذا رأت المحكمة ان تكون سرية مراعاة للنظام العام او محافظة على الآداب.

مادة ٥٨: تمارس المحاكم النظامية حق القضاء على جميع الاشخاص في جميع الدعاوي، بما في ذلك الدعاوي التي تقيمها الادارة او تقام عليها، باستثناء المواد التي يفرض فيها حق القضاء عليه بموجب القانون.

٢- النيابة العامة

مادة ٥٩: تتولى النيابة العامة باشراف النائب العام الدعوى العمومية باسم الشعب، وينظم القانون هذه الهيئة ويحدد اختصاصاتها ويعين الشروط الخاصة بمن يولون وظائفها.

٣- حكم انتقالي

مادة ٦٠: تستمر المحاكم النظامية والملية قائمة عند نفاذ هذا النظام وكذلك النيابة العامة في ممارسة الاختصاصات المقررة لها قانونا، وكذلك الى ان تصدر التشريعات المنظمة للقضاء والنيابة وفقاً لأحكام هذا النظام.

الفصل الخامس

١- الحقوق والحريات العامة الاساسية

مادة ٦١: تعترف فلسطين بحقوق الانسان الاساسية والحريات المقررة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري وغيرها من الاتفاقات والمواثيق التي تؤمن تلك الحقوق والحريات، وتحترم تلك الحقوقات والحريات وتعمل السلطات الفلسطينية على الانضمام اليها الى تلك المواثيق الدولية.

مادة ٦٢: لكل انسان الحق في الحياة.

مادة ٦٣: المرأة والرجل سواء في الحقوق والحريات الاساسية ولا يجوز التمييز بينهما في ذلك.

مادة ٦٤: الجميع متساوون في الكرامة الانسانية، ولا يجوز اخضاع احد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية او اللا انسانية او الحاطة بالكرامة، وعلى الخصوص لا يجوز اجراء اية تجربة طبية او علمية على احد دون رضاه. ولا يعتد بأي قول صدر نتيجة للتعذيب او المعاملة القاسية أو اللا انسانية او الحاطة بالكرامة او التهديد بها.

مادة ٦٥: لكل مواطن الحق في المشاركة في الحياة العامة وترشيح نفسه لتولي الوظائف والمناصب العامة وفقاً لاحكام القانون، لا ميزة لاحدهم على الآخر الا من حيث الجدارة.

مادة ٦٦: لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه، ولا يجوز توقيف احد او اعتقاله تعسفاً، ولا يجوز حرمان احد من حريته الا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للاجراء المقرر فيه.

مادة ٦٧: لكل انسان حق في حرية الفكر والوجدان والتعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة او التصوير من أساليب الفن او غير ذلك من وسائل التعبير، وذلك مع مراعاة ما يفرضه القانون من قيود لاحترام حقوق الآخرين او سمعتهم او لحماية الأمن القومي او النظام العام او الصحة العامة او الآداب العامة.

مادة ٦٨: حرية تشكيل الاحزاب السياسية مكفولة، شريطة الا تتعارض اهدافها او نشاطاتها مع المباديء الاساسية التي قرها هذا النظام، وشريطة ان تمارس نشاطاتها بالطرق السلمية، وينظم القانون الاحكام الخاصة بتشكيل الاحزاب السياسية.

مادة ٦٩: حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة، وانذارها او وقفها او الغاؤها بالطريق الاداري محظور، وذلك مع مراعاة احكام المادة ٦٧ من هذا النظام.

مادة ٧٠: لا يجوز تعريض اي شخص، على نحو تعسفي او غير قانوني، لتدخل في خصوصياته او شؤون أسرته او بيته او مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه او سمعته. ويوفر القانون الحماية من هذا التدخل او المساس.

مادة ٧١: للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها او تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب ووفقا لاحكام القانون.

مادة ٧٢: الملكية الخاصة حق لكل فرد، ولا يجوز التعرض لها الا وفقا للقانون وللمصلحة العامة، كما لا يجوز نزع ملكيتها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل ووفقاً للاجراءات المقررة في القانون.

مادة ٧٣: حرية النشاط الاقتصادي مكفولة، وينظم القانون قواعد الاشراف عليه وحدوده وفقاً لمقتضيات المصلحةالعامة.

مادة ٧٤: لأسر الشهداء للمصابين والمعوقين حق في الرعاية والتأهيل، وعلى السلطات الفلسطينية توفير ذلك بموجب قانون.

مادة ٧٥: حماية الامومة والطفولة ورعاية الاسرة والنشيء والشباب وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم حق لهؤلاء جميعا وواجب على المجتمع تنهض به السلطات الفلسطينية في الحدود المبينة في القانون.

مادة ٧٦: ينظم القانون الأوضاع الخاصة بالضمان الاجتماعي.

مادة ٧٧: العمل حق وواجب وشرف، وتعمل السلطات الفلسطينية على توفير تكافؤ الفرص للمواطنين ولتمكينهم من ممارسة هذا الحق في ظل قوانين تحقق لهم العدالة الاجتماعية ولا يجوز اكراه احد على السخرة او العمل الالزامي الا في الاحوال الآتية:

١- أية خدمة ذات طابع عسكري او اية خدمة قومية اخرى يفرضها القانون على المستنكفين عن الخدمة العسكرية بدافع الضمير.

٢- أية خدمة تفرض في حالات الطواريء او النكبات التي تهدد حياة الجماعة او رفاهها.

٣- أية اعمال او خدمات تشكل جزءاً من الالتزامات المدنية العادلة.

مادة ٧٨: ١- التعليم حق لكل مواطن، وهو مجاني والزامي في المرحلة الابتدائية، على الاقل في المؤسسات العامة، وتعمل السلطات الفلسطينية على توفيره في جميع المراحل.

٢- الاقليات من دينية وغيرها وكذلك الآخرين الحق في انشاء مدارس خاصة، شريطة مراعاة الاحكام العامة المنصوص عليها في القانون.

٣- تشرف سلطات التعليم على التعليم كله، ويكون للجامعات ومراكز البحث العلمي حرمتها واستقلالها على الوجه المبين في القانون.

مادة ٧٩: الحق في التجمع السلمي معترف به، ولا يجوز ان يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق الا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الامن القومي او السلامة العامة أو النظام العامة أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة او حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

مادة ٨٠: ١- للمواطنين الحق في تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق انشاء النقابات والانضمام اليها من أجل حماية مصالحهم.

٢- لا يجوز ان يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق الا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الامن القومي او السلامة العامة او النظام العام او حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ولا تحول هذه المادة دون اخضاع رجال الامن والشرطة لقيود قانونية على ممارسة هذا الحق.

مادة ٨١: لا يجوز ابعاد اي فلسطيني من أرض الوطن او تجريده من جنسيته او منعه او حرمانه من العودة اليه او مغادرته او تسليمه المتهم لأية جهة أجنبية الا وفقاً لاتفاقيات خاصة بتسليم المجرمين.

مادة ٨٢: لا يجوز تسليم من تمنحهم السلطات الفلسطينية حق اللجوء السياسي وفقاً لاحكام القانون الدولي.

مادة ٨٣: لكل فرد الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما يهمه من أمور شخصية او فيما له بالأمور العامة.

مادة ٨٤: القدس مدينة مقدسة لدى الديانات السماوية الثلاث، ووفاء من فلسطين لتراثها الروحي، يتعين على السلطات الفلسطينية ان تعمل على توفير ظروف التعايش السمح بين الأديان في القدس وسائر فلسطين.

مادة ٨٥: حرية العقيدة والعبارة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة، وذلك شريطة عدم الاخلال بالنظام العام او الآداب العامة.

مادة ٨٦: حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والمباني والاماكن الدينية وزيارتها مكفولتان للجميع، مواطنين واجانب، دون تمييز، وكذلك حرية العبادة فيها لاصحابها، وذلك كله مع مراعاة مقتضيات الامن والنظام العام العامين والآداب العامة.

٢- حماية الحقوق والحريات الاساسية

مادة ٨٧: يحق لكل من اعتدى على اي حق من حقوقه او حرياته الاساسية المنصوص عليها في هذا الفصل والفصل السادس اللجوء الى القضاء لرفع الاعتداء والمطالبة بالتعويض، عند الاقتضاء.

مادة ٨٨: تنشأ بقانون لجنة مستقلة بحقوق الانسان تتولى متابعة تنفيذ الاحكام الخاصة بحقوق

الانسان في فلسطين وتأمين هذه الحقوق. ويحدد القانون مهام اللجنة واختصاصاتها وتشكيلها، وذلك دون المساس بما قرره هذا النظام من حقوقه للأفراد واختصاصات للنائب العام والقضاء في هذا الشأن.

الفصل السادس
سيادة القانون

مادة ٨٩: سيادة القانون اساس لنظام الحكم في فلسطين.

مادة ٩٠: تخضع للقانون جميع السلطات والاجهزة الفلسطينية والافراد والأشخاص ويحاسبون على مخالفته، واستقلال القضاء وحصانته واحترام احكامه وتنفيذها ضمانات اساسية لحماية الحقوق والحريات وتثبيت سيادة القانون.

مادة ٩١: الناس جميعاً سواء أمام القضاء، والقانون ويتمتعون مساو بحمايته دون أي تمييز بسبب العرق او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الرأي سياسياً او غير سياسي، أو الاصل القومي او الاجتماعي، او الثروة او النسب او غير ذلك من الاسباب.

مادة ٩٢: التقاضي حق مضمون ومكفول للناس كافة.

مادة ٩٣: المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه.

مادة ٩٤: العقوبة شخصية ولا يدان أحد بسبب فعل او امتناع عن فعل لم يكن وقت ارتكابه يشكل جريمه بمقتضى القانون الوطني او الدولي، كما لا يجوز فرض اية عقوبة تكون أشد من تلك التي كانت سارية في الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة. واذا حدث، بعد ارتكاب الجريمة، ان صدر قانون ينص على عقوبة أخف، وجب أن يستفيد مرتكب الجريمة من هذا التخفيف. ولا يجوز تعريض احد مجدداً للمحاكمة او العقاب على جريمة سبق أن أدين بها أو بريء منها بحكم نهائي وفقا للقانون وللاجراءات الجنائية المرعية.

مادة ٩٥: فيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على احد او تفتيشه او حبسه او تقييد حريته بأي قيد او منعه من التنقل، الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وأمن المجتمع، ويصدر هذا الامر من القاضي المختص او النيابة العامة وذلك وفقاً للقانون.

ولا يجوز الحجز او الحبس في غير الاماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون.

مادة ٩٦: لا تقام الدعوة الجنائية الا بأمر من جهة قضائية، فيما عدا الاحوال التي يحددها القانون.

مادة ٩٧: يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة انسانية، تحترم الكرامة الاصيلة في الشخص الانساني.

مادة ٩٨: يبلغ كل من يقبض عليه او يعتقل بأسباب القبض عليه او اعتقاله فورا عند القبض عليه، ويجب اعلامه سريعا وبالتفصيل وفي لغة يفهمها بطبيعة التهمة الموجهة اليه واسبابها، وأن يعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لاعداد دفاعه وللاتصال بمحام يختاره بنفسه، وأن يحاكم دون تأخير لا مبرر له، محاكمة حضورية تتوفر فيها ضمانات الدفاع بمحام يختاره بنفسه او تنتدبه له المحكمة ان كان عاجزاً عن دفع اتعاب المحاماة او رافضاً توكيل عام.

مادة ٩٩: تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشعب، ويكون الأمتناع عن تنفيذها او تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين جريمة يلاحقون ويعاقبون لارتكابها على الوجه المبين في القانون

وللمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة الى المحكمة المختصة.

الفصل السابع
احكام ختامية وانتقالية

مادة ١٠٠: يطبق هذا النظام في المرحلة الانتقالية، على ألا يمس بالاختصاصات والسلطات المقررة لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، بما في ذلك تمثيلها للشعب الفلسطيني في العلاقات الدولية والخارجية ومع الحكومات الاجنبية والمنظمات الدولية.

مادة ١٠١: السيادة على الثروات الطبيعية في فلسطين في يد الشعب الفلسطيني، ويجري استغلالها والتصرف فيها لمصلحته وفقاً للقانون.

مادة ١٠٢: تصدر القوانين باسم الشعب الفلسطيني وتنشر في الجريدة الرسمية بعد توقيعها واصدارها من الرئيس.

مادة ١٠٣: لا ترسي احكام القوانين والقرارات التشريعية الا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ويجوز عند الاقتضاء، وفي غير المواد الجزائية، النص في القوانين على خلاف ذلك.

مادة ١٠٤: لا يجوز بأي حال تعطيل أي حق من الحقوق او الحريات العامة، وتظل هذه خاضعة لأحكام هذا النظام والتشريعات التي تصدر بناء عليها، كما لا يجوز تعطيل السلطة التشريعية او المساس بحصانة اعضائها.

مادة ١٠٥: تظل نافذة القوانين واللوائح والانظمة والقرارات السارية في قطاع غزة والضفة الغربية قبل العمل بهذا القانون، مما لا يتعارض واحكامه، الى ان تعدل او تلغى وفقاً لأحكامه.

مادة ١٠٦: ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به من.....

اعلان مبادىء لترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية

«مترجم عن اللغة الانجليزية»

ان حكومة اسرائيل ووفد منظمة التحرير الفلسطينية (في الوفد الاردني الفلسطيني لمؤتمر السلام في الشرق الاوسط) الوفد الفلسطيني ممثلا للشعب الفلسطيني قد وافقوا انه قد حان الوقت لوضع حد لعقود المواجهة والنزاع، وتبادل الاعتراف بحقوقهم الشرعية والسياسية، وليكافحوا للعيش في سلام وتعايش وبكرامة وامن متبادل، وليحققوا تسوية سلمية عادلة دائمة وشاملة، ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

وعليه فان الجانبين قد اتفقا على المبادىء التالية:

المادة ١

هدف المفاوضات

١) ان هدف المفاوضات الاسرائيلة - الفلسطينية من خلال عملية سلام الشرق الاوسط الجارية هي من بين اشياء اخرى لتأسيس سلطة حكومة ذاتية فلسطينية انتقالية المجلس المنتخب، المجلس للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات وتقود الى تسوية دائمة على اساس قراري مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨.

من المفهوم ان الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من مجمل عملية السلام وان مفاوضات الوضع النهائي ستقود الى تنفيذ قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و٣٣٨.

المادة ٢

الاطار العام للمرحلة الانتقالية

ان الاطار العام المتفق عليه للمرحلة الانتقالية مثبت لاحقاً في اعلان المبادىء هذا.

المادة ٣

الانتخابات

١) لتمكين الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم انفسهم حسب مباديء الديمقراطية فان انتخابات مباشرة حرة وسياسية عامة، سوف يتم اجراؤها لانتخاب، المجلس تحت اشراف متفق عليه ورقابة دولية بينما يتولى البوليس الفلسطيني تأمين الأمن العام.

٢) سيتم ابرام اتفاقية حول شكل الانتخابات وشروطها وحسب البروتوكول المرفق «الملحق رقم ١» بهدف اجراء الانتخابات في مدة لا تزيد عن تسعة شهور من تاريخ التصديق على اعلان المباديء هذا.

٣) ستشكل هذه الانتخابات خطوة تمهيدية انتقالية هامة باتجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

المادة ٤

الولاية «نطاق السلطة»

ان نطاق سلطة المجلس سيغطي ارض الضفة الغربية وقطاع غزة، ما عدا القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي. ينظر الجانبان الى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة اقليمية واحدة، وان وحدة وسلامة اراضيها يجب حمايتها خلال المرحلة الانتقالية.

المادة ٥

المرحلة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي

١) سوف تبدأ السنوات الخمس للمرحلة الانتقالية بعد الانسحاب من قطاع غزة واريحا.

٢) ستبدأ مفاوضات الوضع النهائي بين الحكومة الاسرائيلية وممثل الشعب الفلسطيني في اسرع وقت ممكن، ولكن ربما لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية بين الحكومة الاسرائيلية وممثلي الشعب الفلسطيني.

٣) من المفهوم ان هذه المفاوضات سوف تشمل القضايا المتبقية بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الامنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الجيران

الآخرين، واية قضايا اخرى ذات فوائد مشتركة.

٤) اتفق الطرفان على ان حصيلة مفاوضات الوضع النهائي يجب ان لا يجحف بها او Preemptedبالاتفاق الذي يتم التوصل اليه للمرحلة الانتقالية.

المادة ٦

تحويل السلطات والمسؤوليات التمهيدية:

١) عند التصديق على اعلان المباديء هذا والانسحاب من غزة ومنطقة اريحا فستبدأ تحويل سلطات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية للفلسطينيين المفوضين لهذه المهمات، كما هو مبين هنا سيكون تحويل السلطات هذا ذو طبيعة تمهيدية الى حين تنصيب المجلس.

٢) حالا وبعد التصديق على اعلان المباديء هذا والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا ولاغراض تشجيع وترويج التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة فان السلطات التالية سيتم تحويلها للفلسطينيين: التعليم والثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة، والسياحة. سيبدأ الجانب الفلسطيني في بناء قوة البوليس الفلسطيني كما يتفق عليه الى حين تنصيب المجلس فانه يمكن للطرفين ان يتفاوضوا على تحويل سلطات ومسؤوليات اخرى كما يتفق عليه.

المادة ٧

الاتفاقية الانتقالية

١) سيتفاوض الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني لعقد اتفاقية للفترة الانتقالية (الاتفاقية الانتقالية).

٢) ستفصل الاتفاقية المؤقتة من بين اشياء اخرى، هيكلية المجلس، عدد اعضائه، وتحويل السلطات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى المجلس. ستفصل الاتفاقية الانتقالية كذلك السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية حسب المادة ٩ ادناه وجهاز القضاء الفلسطيني مستقل.

٣) ستشمل الاتفاقية الانتقالية ترتيبات للتنفيذ بعد تنصيب المجلس، لاستلام السلطات والمسؤوليات التي تم تحويلها سابقا حسب المادة ٦ اعلاه.

٤) ليتمكن المجلس بعد تنصيبه من الترويج والتشجيع للنمو الاقتصادي، فان المجلس

سيشكل من بين اشياء اخرى السلطة الفلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء غزة البحري، بنك التنمية الفلسطيني، سلطة مجلس تشجيع الصادارت الفلسطينية، السلطة الفلسطينية للبيئة، السلطة الفلسطينية للاراضي، والسلطة الفلسطينية لادارة المياه، واية سلطات اخرى يتم الاتفاق عليها. وذلك حسب الاتفاقية الانتقالية التي ستفصل سلطاتها ومسؤولياتها.

٥) بعد الاحتفال بتشكيل المجلس فان الادارة المدنية سيتم حلها والحكومة العسكرية سيتم انسحابها.

المادة ٨

الأمن والأمن العام

لضمان الامن العام والامن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة فان المجلس سيشكل بوليسا فلسطينيا قويا، بينما ستستمر اسرائيل في تحمل مسؤوليات الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك جميع مسؤوليات الامن للاسرائيليين لاغراض حماية امنهم الداخلي والعام.

المادة ٩

القوانين والاوامر العسكرية

١) سيكون المجلس مخولا للتشريع حسب الاتفاقية الانتقالية، في اطار جميع السلطات المخولة اليه؟

٢) سيقوم الطرفان بمراجعة مشتركة لجميع القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول الآن في المجالات المتبقية.

المادة ١٠

لجنة الارتباط الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة

لضمان تنفيذ هاديء لهذا الاعلان واية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالمرحلة الانتقالية، فسيتم بعد التصديق على هذا الاعلان تشكيل لجنة ارتباط فلسطينية - اسرائيلية مشتركة للتعامل مع القضايا التي تتطلب التنسيق والقضايا ذات الاهتمام

المشترك او الخلافية.

المادة ١١

التعاون الفلسطيني الاسرائيلي في المجالات الاقتصادية

اقرار بالمنفعة المتبادلة من التعاون في تشجيع التنمية للضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل فانه سيتم بعد التصديق على اعلان المباديء هذا تشكيل لجنة تعاون اسرائيلية فلسطينية لتطوير وتنفيذ البرامج المبينة في الملحق (٣) والملحق رقم (٤) بشكل تعاوني.

المادة ١٢

الارتباط والتعاون مع الاردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومة الاردن ومصر للمشاركة في تشكيل مكتب لترتيبات التعاون بين حكومة اسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني من جهة وحكومتي مصر والاردن من جهة اخرى لتشجيع التعاون بينهم.

ان هذه الترتيبات سوف تشمل تشكيل لجنة دائمة لتقرر بالاتفاق حول اشكال السماح للاشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، الى جانب الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والاضطراب. وستتعامل هذه اللجنة كذلك مع القضايا الاخرى ذات الاهتمام المشترك.

المادة ١٣

اعادة توضيع القوات الاسرائيلية

١) بعد التصديق على اعلان المباديء هذا، وبما لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس، ستقوم اسرائيل باعادة لتوضيع قواتها في الضفة الغربية وقطاع غزة اضافة الى انسحاب القوات الاسرائيلية المبينة في المادة ١٤.

٢) ستسترشد اسرائيل في اعادة توضيع قواتها العسكرية بمبدأ ان قواتها العسكرية يجب ان يتم توضيعها خارج المناطق المأهولة بالسكان.

٣) اعادة توضيع اخرى لمواقع محددة سيتم تنفيذها تدريجيا مع تسلم قوة البوليس

الفلسطيني لمسؤوليات الامن العام والامن الداخلي بما يتوافق مع المادة ٨ اعلاه.

المادة ١٤

الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة اريحا

ستنسحب اسرائيل من قطاع غزة ومنطقة اريحا كما هو مبين في البروتوكول المرفق كملحق رقم ٢.

المادة ١٥

القرارات والخلافات

١) الخلافات الناشئة عن تطبيق او تفسير اعلان المبادىء هذا، او اية اتفاقيات لاحقة متعلقة بالمرحلة الانتقالية سيتم حلها بالمفاوضات من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي سيتم تشكيلها حسب المادة ١٠ اعلاه.

٢) الخلافات التي لا يمكن حلها بالمفاوضات فيمكن حلها من خلال آلية للتسويات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

٣) يمكن للطرفين ان يعرضا الى التحكيم خلافات متعلقة بالمرحلة الانتقالية والتي لا يمكن حلها من خلال التسوية والى هذا الحد، وباتفاق الطرفين فان الطرفين سيشكلا لجنة تحكيم.

المادة ١٦

التعاون الاسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقليمية

ينظر كلا الطرفين الى مجموعات العمل المتعددة الاطراف كآلية مناسبة للترويج لمشروع «مارشال» وللبرامج الاقليمية والبرامج الاخرى، وبما يشمل برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مبين في الملحق رقم ٤.

المادة ١٧

ملاحق نشرية:

١) اعلان المباديء هذا سيدخل حيز التنفيذ بعد شهر من تاريخ التوقيع عليه.
٢) جميع البروتوكولات الملحقة باعلان المباديء هذا ومحضر الاجتماع المتفق عليه ذو العلاقة ستعتبر جزءا لا يتجزأ منه.

عمل في واشنطن .C.D، يوم..... تاريخ..... عن حكومة اسرائيل ..... عن الوفد الفلسطيني..... بشهادة الولايات المتحدة الاميركية والفيدرالية الروسية.

الملحق رقم ١

بروتوكل حول
صيغة وشروط الانتخابات

١- فلسطينيو القدس الذين يعيشون هناك سيكون لهم حق المشاركة في عملية الانتخابات بموجب الاتفاق بين الطرفين.
٢- اضافة الى ذلك فان اتفاقية الانتخابات يجب ان تشمل بين اشياء اخرى القضايا التالية:
أ) نظام الانتخابات.
ب) صيغة المراقبة المتفق عليها والاشراف الدولي وعدد الاشخاص.
ج) الاحكام والانظمة الخاصة بالحملة الانتخابية بما في ذلك ترتيبات تنظيم الحملات الاعلامية وامكانية الترخيص لمحطة تلفزيون.
٣- الوضع المستقبلي للنازحين الفلسطينيين الذين كانوا مسجلين في ١٩٦٧/٦/٤ لن يجحف به لأنهم لم يتمكنوا من المشاركة في العملية الانتخابية لاسباب عملية.

الملحق رقم ٢

بروتوكول حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا

١) سيبرم الجانبان ويوقعان خلال شهرين من تاريخ التصديق على اعلان المباديء هذا

اتفاقية حول انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا ستشمل هذه الاتفاقية ترتيبات شاملة للتطبيق في قطاع غزة ومنطقة اريحا لاحقا للانسحاب الاسرائيلي.

٢) سوف تنفذ اسرائيل انسحابا متصاعدا ومجدولا لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة اريحا، يبدأ حالا مع توقيع اتفاقية غزة - اريحا ويتم الانتهاء منهم خلال فترة لا تزيد عن اربعة أشهر من توقيع هذه الاتفاقية.

٣) ستشمل هذه الاتفاقية من بين اشياء اخرى:

أ- ترتيبات لنقل سلمي وهادىء للسلطات الاسرائيلية وادارتها المدنية الى الممثلين الفلسطينيين.

ب- بنية سلطات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في هذه المناطق باستثناء الامن الخارجي والمستوطنات والاسرائيليين والعلاقات الخارجية والقضايا الاخرى التي يتم الاتفاق عليها.

ج- ترتيبات لتسلم قوات البوليس الفلسطيني - للأمن الداخلي والامن العام والتي تتكون من بوليس يتم تجنيده محليا ومن الخارج (ممن يحملون جوازات سفر اردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر)، اولئك الذين سيشاركون في البوليس والذين سيأتون من الخارج يجب تدريبهم كقوات بوليس وضباط بوليس.

د- حضور دولي او اجنبي مؤقت متفق عليه.

هـ- تشكيل لجنة فلسطينية - اسرائيلية مشتركة للتنسيق والتعاون لاغراض الامن المتبادل.

و- برنامج تنمية واستقرار، بما يشمل تأسيس صندوق للطوارىء لتشجيع الاستثمارات الاجنبية والدعم المالي والاقتصادي، كلا الطرفين سيتعاونان وينسقان بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الاطراف الاقليمية والدولية لدعم هذه الاهداف.

ز- ترتيبات لممر آمن للافراد والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة اريحا.

٤) الاتفاقية اعلاه سوف تشمل ترتيبات للتنسيق بين الطرفين بشأن المعابر:

أ- غزة - مصر

ب- اريحا - الاردن

٥) المكاتب التي ستتولى السلطات والمسؤوليات للسلطة الفلسطينية في هذا المحلق «٢» وفي المادة «٦» من اعلان المبادىء، سيكون مقرها في قطاع غزة ومنطقة اريحا ال حين تنصيب المجلس.

٦) وخلاف هذه الترتيبات المتفق عليها، فان وضع قطاع غزة ومنطقة اريحا سوف تستمر كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة، وسوف لن تتغير في المرحلة الانتقالية.

الملحق رقم ٣

بروتوكول للتعاون الاسرائيلي – الفلسطيني في المجال الاقتصادي وبرامج التنمية

لقد وافق الطرفان على تشكيل لجنة فلسطينية - اسرائيلية مستمرة للتعاون الاقتصادي، مع التركيز من بين اشياء اخرى على ما يلي:

١) التعاون في مجال المياه، بما في ذلك برنامج لتطوير المياه، يتم تحضيره من قبل خبراء من الجانبين يحدد كذلك صيغة التعاون في ادارة مصادر المياه في الضفة وقطاع غزة ويشمل مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف، بما في ذلك الاستخدام العادل لمصادر المياه المشتركة ليتم تنفيذها خلال المرحلة الانتقالية وبعدها.

٢) التعاون في مجال الكهرباء بما يشمل برنامج تطوير للكهرباء، يحدد كذلك صيغة التعاون في مجال انتاج وصيانة وشراء وبيع مصادر الكهرباء.

٣) التعاون في مجال الطاقة، بما يشمل تطوير برامج لتنمية الطاقة ويعرض لاستكشاف الزيت والغاز للأغراض الصناعية وخاصة في قطاع غزة والنقب وكذلك للتشجيع على استكشافات مشتركة لمصادر اخرى للطاقة، هذا البرنامج قد يتعرض كذلك لاقامة مجمع صناعات بتروكيماوية في قطاع غزة وبناء انابيب للزيت والغاز.

٤) التعاون في المجال المالي بما يشمل برنامج عمل وتطوير مالي، لتشجيع الاستثمارات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل وكذلك انشاء بنك فلسطيني للتنمية.

٥) التعاون في مجال النقل والاتصالات بما يشمل برنامج يحدد خطوط واطار لتأسيس منطقة ميناء غزة البحري واقامة خطوط اتصالات ومواصلات من والى الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل، والى اقطار اخرى، اضافة الى ذلك فالبرنامج سيعمل على تقديم برامج لبناء الطرق - السكك الحديدية - وخطوط الاتصالات..ألخ.

٦) التعاون في مجال التجارة، بما يشمل دراسات وبرنامج لتنمية التجارة بما يشجع التجارة الاقليمية وغيرها وكذلك اعداد دراسة جدوى اقتصادية لامكانية انشاء منطقة تجارة حرة في غزة وفي اسرائيل مع العبور المشترك الى هذه المناطق،

اعلان المبادىء مستوطنتا غوش قطيف واريتز والمستوطنات الاخرى في قطاع غزة بالاضافة الى المنشآت العسكرية الاسرائيلية على طول حدود قطاع غزة مع مصر المشار اليها في الخريطة المرفقة. ويتم توزيع المسؤوليات في المناطق المشار اليها باللون الاصفر في الخريطة المرفقة ومن دون المساس بالسلطة الفلسطينية على الشكل التالي:

تتولى السلطات الاسرائيلية المسؤولية الرئيسية والسلطة في الشؤون الامنية، وتتولى السلطات الفلسطينية المسؤولية والسلطة في الشؤون المدنية المنصوص عنها في اتفاق غزة واريحا. ويقوم في هذه المناطق المحددة باللون الاصفر في الخريطة المرفقة تعاون وتنسيق في الشؤون الامنية بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة كما ورد سابقاً ويتم بحث اي تعديل محتمل للمناطق المشار اليها باللون الاصفر في جنوب المنطقة الامنية في اطار مفاوضات طابا.

٢- وفقا لاعلان المبادىء ومن دون المساس بالسلطة الفلسطينية:

أ- تتولى اسرائيل المسؤوليات الضرورية والسلطة لتنفيذ تدابير امنية منفصلة بما في ذلك تسيير دوريات اسرائيلية على الطرقات الجانبية الثلاث التي تربط بين المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة وبين اسرائيل اي طرقات كيسوفيم/غوش قطيف، وطريق سوفا/غوش قطيف وطريق ناحال عوز/نزاريم كما على الاقسام التي يرتبط بها الامن على هذه الطرقات.

ب- تسيير دوريات مشتركة فلسطينية/اسرائيلية على طول الطرقات وعلى جوانب هذه الطرقات المرتبطة بها سلامة العبور وتقود هذه الدوريات المركبات الاسرائيلية.

ج- تعمل السلطات الاسرائيلية لدى تنفيذ عمليات التدخل المنفصلة في منظور تسليم الشرطة الفلسطينية في اسرع وقت مهمة متابعة معالجة الحوادث الواقعة ضمن مسؤوليات الفلسطينيين.

د- تقام جسور على تقاطعات الطرقات الجانبية والطريق الرئيسي الذي يربط الشمال بالجنوب.

هـ- تقوم اللجنة المشتركة للتعاون والتنسيق الامني بعد عام من تاريخ اتمام انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة بمراجعة هذه التدابير.

٣- تبحث في مفاوضات طابا المسائل المتعلقة بتحديد المناطق.

القضايا الاخرى:

سيتم التفاوض بشأن اتفاق السلطة في طابا وبعد انهاء صياغة اتفاقية غزة -

اريحا وسوف يجري التفاوض حول الاتفاقية المرحلية - بما في ذلك نوعية الانتخابات واعادة نشر القوات في الضفة الغربية - في واشنطن العاصمة، مقاطعة كولومبيا.

البند...

المعابر:

١- احكام عامة:

أ- في الوقت الذي تبقى فيه اسرائيل مسؤولة خلال الفترة الانتقالية عن الامن الخارجي بما في ذلك على طول الحدود مع مصر والخطوط مع الاردن فان المعبر الحدودي سيتحدد مكانه وفقاً للترتيبات الهادفة لايجاد آلية تسهل دخول وخروج الاشخاص والبضائع وتعكس الحقيقة الجديدة التي اوجدها اعلان المبادىء الاسرائيلي الفلسطيني وتوفر في الوقت نفسه الامن الكامل للطرفين.

ب- وسوف تنطبق الترتيبات الواردة في هذا البند على المعبرين الحدوديين:

١- معبر جسر اللنبي. ٢- معبر رفح.

ج- وتطبق نفس الترتيبات من قبل الطرفين، مع التعديلات اللازمة على الموانيء البحرية والمطارات وغيرها من المعابر الدولية مثل جسري عبدالله ودامية.

د- الطرفان مصممان على ان يبذلا قصارى جهدهما للحفاظ على كرامة الاشخاص الذين يجتازون المعابر. ولتحقيق هذه الغاية فان الالية التي تم ايجادها ستركز بشكل رئيس على القيام باجراءات سريعة ومتطورة.

هـ- سيقام في كل معبر حدودي محطة تتكون من جناحين: الاول مخصص للفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية وزوار هاتين المنطقتين/وسيطلق عليه لاحقاً "الجناح الفلسطيني/والجناح الثاني مخصص للاسرائيليين وغيرهم/ويدعى لاحقاً "الجناح الاسرائيلي"/. وستكون هناك منطقة تفتيش اسرائيلية مغلقة، ومنطقة تفتيش فلسطينية مغلقة كما سيجري تفصيله ادناه.

و- ستطبق بخوص الشخصيات الهامة جداً والتي تعبر الجناح الفلسطيني اجراءات خاصة وسيحدد مكتب الارتباط الذي سيتم انشاؤه تنفيذاً للفقرة "٥" الاتية مدى وطبيعة تلك الاجراءات الخاصة.

٢- السيطرة على المعابر وادارتها:

أ- لغايات هذا البند فان "معبر" عرف على انه يعني المنطقة من حاجز العبور على الحدود المصرية او جسر اللنبي والذي يجتاز ويشمل المحطة، و:

في هذه الاتفاقية.

٢- ان يخفي المسافر اسلحة او متفجرات او معدات لها علاقة بها.

٣- ان يحمل المسافر وثائق مزيفة او غير سارية المفعول او ان المعلومات الواردة في الوثائق لا تتفق مع الواردة في سجلات السكان/في حالة المقيمين/او مركز هذا التناقض عند الحاجز. وسيتم استجواب المسافر في منطقة التفتيش المغلقة في حالة واحدة، وهي عدم تبديد الشبهة او:

٤- اذا تصرف المسافر بطريقة تدعو الى الاشتباه خلال عبوره للمحطة.

واذا لم يتم بعد الانتهاء الاستجواب تبديد الشبهة فان مثل هذا المسافر قد يعتقل وبعد اعلام الجانبين. وفي حالة اعتقال مشبوه فلسطيني من قبل الجانب الاسرائيلي فان شرطياً فلسطينياً سيقابل المشبوه وبعد اعلام مكتب الارتباط فان اي اجراءات اضافية قد تتخذ بحق الشخص المعتقل سيتم وفقاً للملحق الثالث البروتوكول المتعلق بترتيبات القضايا الجنائية.

و- في الجناح الفلسطيني سيكون لكلا الجانبين صلاحية حرمان اشخاص ليسوا من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من الدخول.

ولغايات هذه الاتفاقية، فان "المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية" تعني الاشخاص الذين في تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ توجد اسماؤهم في سجلات السكان التي تحتفظ بها الحكومة العسكرية لقطاع غزة والضفة الغربية، بالاضافة الى الاشخاص الذين حصلوا على حق الاقامة الدائمة في هذه المناطق بموافقة اسرائيل كما نصت عليه هذه الاتفاقية.

ز- بعد الانتهاء من الاجراءات السابقة سيأخذ المسافرون امتعتهم ويدخلون منطقة الجمارك/سيتم الاتفاق على الاجراءات في باريس/.

ح- سيزود الجانب الفلسطيني المسافرين الذين ووفق على دخولهم بتأشيرة دخول تختم من قبل الجانب الفلسطيني وتلحق بوثائقهم وبعد انتهاء التفتيش المباشر وغير المباشر للوثائق والهويات الخاصة بالمسافرين الذين يستخدمون الممر الاول وختمها بتأشيرة الدخول يقوم الضابط الفلسطيني بتزويد المسافر ببطاقة بيضاء ويصدرها الجانب الاسرائيلي وسيقوم موظف فلسطيني يقف خارج الجناح الفلسطيني بالتأكد من ان كل مسافر يحمل بطاقة بيضاء وسيجمع البطاقات لمراقبة اسرائيلية مباشرة وغير مباشرة.

وبالنسبة للاشخاص الذين يستخدمون الممرين الثاني والثالث فان الضابط الاسرائيلي سيزود المسافرين ببطاقة زرقاء بعد التدقيق في وثائقهم وهوياتهم. وسيقوم

موظفان اسرائيلي وفلسطيني خارج الجناح الفلسطيني بالتأكد من البطاقات وجمعها ويجري تدقيق البطاقات البيضاء والزرقاء من قبل موظفين اسرائيليين وفلسطينيين.

وفي الحالات التي يقوم فيها اي من الجانبين بحظر دخول مسافر غير مقيم سيتم اصطحاب المسافر خارج المحطة واعادته الى الاردن او مصر حسبما يكون ملائما، بعد اعلام الجانب الآخر.

٤- ترتيبات الخروج الى مصر والاردن عبر الجناح الفلسطيني: المغادرون الى مصر او الاردن عبر الجناح الفلسطيني سيدخلون محطة دون امتعتهم. وبعد ذلك تبطق عليهم الاجراءات الواردة في الفقرة ٣ فيما عدا ان ترتيب الخروج عبر الحاجزين الاسرائيلي والفلسطيني ستكون معكوسة.

٥- مكتب الارتباط:

أ- سيقام مكتب ارتباط في كل نقطة عبور لمعالجة القضايا التي قد تنشأ بخصوص المسافرين المارين عبر الجناح الفلسطيني والمسائل التي تتطلب التنسيق والخلافات المتعلقة بتطبيق الترتيبات ودون التقليل من مسؤولية اسرائيل عن الامن فان المكتب سيعالج ايضاً ما يستجد من احداث.

ب- سيتألف المكتب من عدد متساو من المندوبين عن كل جانب وسيتحدد مكانه في موقع معين داخل كل محطة.

٦- احكام متفرقة:

أ- سيجري الاتفاق على ترتيبات خاصة من قبل الجانبين فيما يتعلق بعبور البضائع والحافلات والشاحنات والعربات المملوكة لافراد وبانتظار التوصل الى ذلك يستمر تطبيق الترتيبات الحالية.

ب- ستحاول اسرائيل اكمال التغييرات الانشائية في محطتي جسر اللنبي ورفح في موعد لا يتجاوز موعد انتهاء انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا.

واذا لم تكتمل تلك التغييرات بحلول ذلك التاريخ فان الاجراءات الواردة في هذا البند سيتم تطبيقها فيما عدا تلك التي لا يمكن تطبيقها قبل اجراء التغييرات.

ج- على سكان قطاع غزة ومنطقة اريحا الراغبين في اجتياز نقاط العبور من والى المنطقتين استخدام الوثائق المنصوص عليها في/الملحق الذي توصلت اليه اللجنة المدنية/وفي انتظار دخول الاتفاق المرحلي حيز التنفيذ فان المقيمين الآخرين في الضفة الغربية سيواصلون استعمال الوثائق الحالية التي يصدرها الحكم العسكري وادارته

المدنية.

د- زوار قطاع غزة ومنطقة اريحا سيسمح لهم بالبقاء فيهما لفترة ثلاثة اشهر كحد أعلى تمنحها السلطة الفلسطينية وتوافق عليها اسرائيل، وقد تمدد السلطة الفلسطينية فترة الثلاثة اشهر لثلاثة اشهر اضافية على ان تعلم اسرائيل بهذا التمديد واي تمديد آخر يتطلب موافقة اسرائيل وسيتم التفاوض في طابا حول طلب فلسطيني بفترة زيارة لاربعة اشهر واربعة اشهر اضافية.

هـ- ستضمن السلطة الفلسطينية ان لا يتجاوز الزوار المشار اليهم في الفقرة "د" اعلاه مدة الاقامة المسجلة على تأشيرة الدخول وفترات التمديد الاضافية.

بمبادرة من مركز القدس للاعلام والاتصال JMCC، وباشراف اللجنة التحضيرية للمؤتمر، عقد في فندق الامباسادور في القدس في يومي الجمعة والسبت ٤-٥ شباط عام ١٩٩٤ مؤتمر تحت عنوان "تحديات المرحله الانتقاليه للمجتمع الفلسطيني/المؤتمر الأول".

وكما وعدنا، ومن اجل استكمال اهداف المؤتمر فاننا نضع بين ايدي ابناء شعبنا الفلسطيني وقيادته هذا الكتاب الذي يحتوي على الاوراق المختلفه التي قدمت فيه اضافة الى النص الحرفي الكامل لكل النقاشات التي جرت في جلساته الست، وذلك بهدف توسيع النقاش حول هذه المواضيع الحيوية والمصيرية.

ولقد دلت تجربة هذا المؤتمر على قدرة النخبة الواعية من ابناء شعبنا في داخل الوطن وخارجه على خوض حوارات ديمقراطية جادة ومسؤولة ومعمقة ونابعة من المصلحة المشتركة لفئات المجتمع المختلفة بعيداً عن اية حساسيات سياسية او ايديولوجية.

ان نجاح هذه التجربة واقتراحات عدد كبير من الحضور يدعونا لتكرار التجربة بشكل منتظم واكثر عمقاً وتخصصاً، وكذلك لضمان خروج المؤتمرات اللاحقة بتوصيات محددة واليات عملية تساهم في دفع الامور باتجاه محاولة تنفيذ تلك التوصيات عملياً.

وأخيراً فاننا نعتذر عن اي تقصير او خطأ يمكن أن يكون قد نشأ بسبب الحاجة الى اصدار هذا الكتاب بالسرعة التي تسمح بالاستفادة القصوى منه.

المشاركون في المؤتمر

د. حيدر عبد الشافي
الاستاذ رجا شحادة
الاستاذ علي سفاريني
السيد شلومو غازيت
د. محمد النيرب
د. انيس القاسم
د. نصير العاروري
د. موسى البديري
د. جورج جقمان
الاستاذ ابراهيم الدقاق
د. اسعد عبد الرحمن
د. سعاد العامري
د. سمير عبدالله
السيد كمال حسونه
د. نبيل قسيس
الشيخ بسام جرار
د. محمد الحلاج
د. مناويل حساسيان
د. ممدوح العكر
غسان الخطيب